

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : 03/PG/D/PSY/07

عنوان الأطروحة

المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط كإطار لتكوين مفهوم المواطنة لدى التلميذ

دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط طبعة: 2012/2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في : علم النفس

تخصص : علوم التربية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ الطاهر إبراهيمي

إعداد الطالب:

النوي بالطاهر

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
جابر نصر الدين	أستاذ	بسكرة	رئيسا
الطاهر إبراهيمي	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
محمد الطاهر طعربي	أستاذ	الجزائر 2	عضوا مناقشا
العربي فرحاتي	أستاذ	باتنة	عضوا مناقشا
سعد الله الطاهر	أستاذ	وادي سوف	عضوا مناقشا
تاويريت نور الدين	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013

الملخص بالعربية :

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط لتخريج القيم ذات الصلة بمفهوم المواطنة من وجهة نظر المشرع المدرسي وكشف ما يتأتى منها في المستوى العملي التطبيقي من نتائج على تشكيل شخصية التلميذ في اتجاه تمثله لها، أي استدماجه لها وانخراطه في التصرف انطلاقاً من دلالتها بالنسبة له.

وتكونت عينة الدراسة من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية الموزعة على المجالات المفاهيمية السبعة، طبعة: 2011/2012. ولتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم بناء شبكة لتحليل المحتوى، مقسمة إلى قسمين. القسم الأول في ضوء وحدة الموضوع، والقسم الثاني في ضوء وحدة الكلمة. وعليه فقد مر التحليل انطلاقاً من وحدة الموضوع وصولاً إلى وحدة الكلمة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وعلى صعيد حسن السلوك، فإن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ترمي إلى أن يكون التلميذ واعياً بما له من حقوق وما عليه من واجبات، يحب وطنه ويحترم رموزه ويعتز بمقومات هويته الوطنية، التأكيد على مزايا الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، التفكير بطريقة علمية، والتحكم في وسائل الاتصال الحديثة، والمحافظة على سلامة البيئة.

Abstract :

The present study is aimed to analyze the knowledgeable contents for the syllabus of civilized education of the fourth class in middle school to extract the values that have a link with the notion of citizenship from the perspective of syllabus maker, and baring what it is resulted from it in the practical scientific level of results to from the pupil's personality in a direction that represent it and merging with it and involving in the behavior starting from its significance according to him.

The simple of the study has beenformed from civilized education book of 4th year of middle school with it's knowledgeable contents which is distributed in the conceptional fields edition 2011\ 2012 and to realize the purpose from the study that is done by the researcher through using the analytic descriptive method in order to answer the study question a crisscross to analyze the content has been built is divided into 2 sub divisions. The first one is in the light of subject unity and the second one is in the light of word unity, the analysis then has passed from the subject unity till the word unity.

It was one of the important results that this study has reached. Concerning good behaving side, all the knowledgeable contents of the 4th year of middle school syllabus is aimed to maker the pupil to be aware of his rights and duties, love his home land and respect its symbols, and being proud of the constituents of national identity, and the emphasis on the openness features with others and sharing with then the values of forgiveness and interviewing, thinking scientifically and controlling the modern communications means and preserving the environment.

كلمة شكر

يطيب لي أن أقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى
أستاذي الجليل

أيد الطاهر الأبراهيمي

عرفانا لما قدمه من دعم طيب وتوجيهات قيمة

كما أشكر زوجتي الفاضلة، والدكتور عمر رويبة، والأستاذ عثمان
عبي، والأستاذ عبد الوهاب بن موسى والسيد فتحي بكاري (تقني
سامي في الإعلام الآلي) على تشجيعهم ومساعدتهم لي.

والشكر موصول لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام
وإنجاح هذا العمل العلمي.

النوي بالطاهر

الفهرس

الموضوع الصفحة

أولا : الموضوعات

أ..... ملخص الدراسة باللغة العربية

ب..... ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

ج..... كلمة شكر

مقدمة 02 - 01

الباب الأول : التراث النظري للبحث

الفصل الأول : موضوع الدراسة

1- الإشكالية 05

2- فرضيات الدراسة 10

3- الهدف من الدراسة 11

4- حدود الدراسة 11

5- تحديد المفاهيم 11

6- الدراسات السابقة 17

الفصل الثاني : مفهوم المواطنة في ضوء موثائق الدولة الجزائرية

• تمهيد 28

1- مفهوم المواطنة 28

2- العلاقة بين الوطنية والمواطنة 36

3- مظاهر المواطنة 44

4- المواطنة في الدستور الجزائري الحالي (1996) 50

5- المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008

68.....

• خلاصة الفصل 73

الفصل الثالث : تربية المواطنة في نظام التعليم الرسمي بالجزائر

• تمهيد 76

1- نبذة تاريخية عن التعليم الرسمي في الجزائر 76

2- اهداف التعليم الرسمي في الجزائر 91

3- المواطنة في ضوء المنطلقات الأساسية للنظام التربوي الجديد في الجزائر(2003/2004)

- 96.....
- 4- دور المدرسة في التربية على المواطنة 99.....
- 5- أهداف تدريس التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر 112.....
- خلاصة الفصل 120.....

الباب الثاني : الجانب الميداني للبحث

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهيد 123.....
- 1- الضبط الإجرائي للمتغيرات 123.....
- 2- المنهج المتبع 124.....
- 3- عينة الدراسة 125.....
- 4- وحدة التحليل 127.....
- 5- صنافه فئات التحليل 128.....
- 6- أداة التحليل وخصائصها السيكمترية 129.....
- 7- التقنيات الإحصائية المستخدمة 146.....
- خلاصة الفصل 147.....

الفصل الخامس : نتائج الدراسة

- تمهيد 149.....
- 1- النتائج المتعلقة ببعده الشعور بالانتماء للوطن 149.....
- 2- النتائج المتعلقة ببعده الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية 161.....
- 3- النتائج المتعلقة ببعده الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح..... 170.....
- 4- النتائج المتعلقة ببعده التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية 180.....
- 5- النتائج المتعلقة ببعده التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة 192.....
- 6- النتائج المتعلقة ببعده المحافظة على سلامة البيئة 205.....
- 7- النتائج المتعلقة ببعده معرفة الحقوق والواجبات 217.....
- خلاصة الفصل 231.....

الفصل السادس : مناقشة النتائج

- تمهيد 236.....
- 1- النتائج المتعلقة ببعده الشعور بالانتماء للوطن 236.....
- 2- النتائج المتعلقة ببعده الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية 263.....

3- النتائج المتعلقة ببعء الانفتاح على الأخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.....	279
4- النتائج المتعلقة ببعء التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.....	305
5- النتائج المتعلقة ببعء التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.....	315
6- النتائج المتعلقة ببعء المحافظة على سلامة البيئة.....	329
7- النتائج المتعلقة ببعء معرفة الحقوق والواجبات.....	341
• خلاصة الفصل.....	363
خاتمة.....	366
قائمة مراجع البحث.....	372
الملحق.....	401 - 388

ثانيا : الجداول .

الباب الثاني : الجانب الميداني للبحث

أولا : الفصل الرابع

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح عدد الموضوعات أو الأفكار المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب محل التحليل ونسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة(القسم الأول)	145
02	يوضح عدد الكلمات المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب محل التحليل ونسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة(القسم الثاني)	145
03	يوضح الحصيلة الإجمالية للاتفاق وعدم الاتفاق وكذا نسبة الاتفاق للشبكة ككل	146

ثانيا : الفصل الخامس

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
04	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	149
05	يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الجزائري في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	152
06	يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإسلامي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	152
07	يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء العربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	154
08	يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء المغربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	156

157	09	يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإفريقي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
162	10	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
163	11	يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الإسلامي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
166	12	يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم العربي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
167	13	يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الأمازيغي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
170	14	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
172	15	يبين الألفاظ الدالة على موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
174	16	يبين الألفاظ الدالة على موضوع التعايش السلمي في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.
176	17	يبين الألفاظ الدالة على موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

180	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	18
183	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على المبادرة والإبداع في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	19
185	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	20
186	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التمتع بالروح العلمية في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	21
188	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التفكير المنهجي في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	22
192	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	23
197	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع استخدام الانترنت في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	24
199	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب	25

	التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	
201	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة الأخبار الصحفية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	26
203	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة البرامج التلفزيونية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	27
206	يبيّن التكرارات والنسب المئوية لأفكار والمواضيع الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	28
207	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع المحافظة على الموارد البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	29
210	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع مكافحة التلوث في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	30
211	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	31
213	يبيّن التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع تفادي الكوارث البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	32

218	يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	33
220	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق المدنية والسياسية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	34
223	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	35
225	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات الوطنية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط	36
227	يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات نحو الدستور في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	37

ثالثاً: الأشكال .

الباب الثاني : الجانب الميـداني للبحث

الفصل الخامس :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
159	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	01
168	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	02
178	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	03
190	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط .	04
204	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التحكم في وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط	05
215	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	06
230	يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.	07

مقدمة:

إن التربية أداة العصر في البناء الإنساني، وحجر الزاوية في تكوين شخصية الإنسان، وأداة المجتمع في صنع مستقبله، وبقدر ما تقدم التربية من وسائل في بناء الإنسان تكون نوعية المجتمع وفعاليته، ولعل الاستثمار في الإنسان هو من أهم أنواع الاستثمار التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر المنهاج التربوي الرسمي الإطار الكلي للعملية التعليمية والتربوية، إذ هو أداة التربية في تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها إعداد المواطن الصالح.

إن المدرسة الجزائرية المتجددة - كما يرى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، من حيث هي المدرج الأول لتلقي الثقافة الديمقراطية، ومن حيث هي أحسن ضمان للتلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية: « ستسهر على تكوين مواطن يمتلك معالم رصينة لا يرقى إليها الشك، مواطن وفي لمبادئه ولقيمه وقادر، في الوقت نفسه على فهم العالم الذي يعيش فيه. بهذا تفتح المدرسة انفتاحا أوسع وبدون عقدة على العالم الخارجي، ذلك ما يدعونا إليه العقل السليم وتمليه علينا شروط العولمة».

وقد أدرك المشرع المدرسي الجزائري بان الاستثمار في الإنسان هو السبيل الأساس لبناء الوطن وتحقيق التنمية، لذلك فقد عني بتضمين المناهج والمقررات التربوية الرسمية، القيم ذات الصلة بالمواطنة، والتي يفترض من المدرسة أن ترسخها في نفوس التلاميذ، وتوفر الظروف والمهيبات التي تساعد على ترجمة هذه المفاهيم والقيم إلى سلوكيات وممارسات داخل المحيط التربوي وخارجه في الأسرة وفي المجتمع بأسره، ومن ذلك تنمية الحس المدني لدى التلاميذ ومنحهم تربية تنسجم مع محددات المواطنة كمفهوم الحقوق والواجبات، وتوعيتهم بأهمية الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، وتلقينهم آداب الحياة الجماعية، وتكوينهم ليكونوا مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف مع مستجدات الحياة.

والمناهج التربوية الرسمية، هي المجال الأساس والقوة الموجهة لتحقيق هذا الهدف النوعي، بحيث تبني المتعلمين بشكل شمولي، يواكب أحدث التطورات والمستجدات العالمية وتجسيد ما يسمى تنمية المواطنة في الأجيال.

ويأتي منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، كإطار تستخدمه المدرسة الجزائرية لمساعدة أبنائها على تطوير طاقاتهم لأقصى مدى ممكن ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع.

وتستهدف هذه الدراسة، تسليط الضوء على مفهوم المواطنة وأبعادها في مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط. ولأجل ذلك يتم تقسيم البحث الى بايين: باب نظري يحتوي على ثلاثة فصول. فصل موضوع الدراسة ويضم إشكالية البحث وفرضيات الدراسة وأهدافها، وكذا حدود الدراسة وتحديد المفاهيم، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

وفصل ثان خص دراسة مفهوم المواطنة في موثيق الدولة الجزائرية، لكن بعد تقديم للمفهوم ومظاهره كما هو مطروق في التراث العلمي ، ثم المواطنة في الدستور الجزائري لسنة 1996، وكذا المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

وأما الفصل الثالث فيعنى بدراسة تربية المواطنة في نظام التعليم الرسمي بالجزائر، حيث من خلاله نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر، المواطنة في ضوء المنطلقات الأساسية للنظام التربوي الجديد في الجزائر(2003/2004)، ثم دور المدرسة في التربية على المواطنة، وأهداف تدريس التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر.

أما الباب الثاني فمكون من ثلاث فصول. الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ويتناول الضبط الإجرائي لمتغيرات البحث، والمنهج المتبع، وعينة الدراسة، ووحدة التحليل، ثم التصنيف وتحديد الفئات، وأداة التحليل وخصائصها السيكمترية، والتقنيات الإحصائية المستخدمة.

و الفصل الخامس يعرض نتائج الدراسة، أما السادس فيتولى مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الإجراء، وبالاسترشاد بالتراث التربوي الذي كتب حول الموضوع، وكذا نتائج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

الباب الأول التراث النظري للبحث

الفصل الأول

موضوع الدراسة

- 1- الإشكالية
- 2- فرضيات الدراسة
- 3- الهدف من الدراسة
- 4- حدود الدراسة
- 5- تحديد المفاهيم
- 6- الدراسات السابقة

1- الإشكالية:

من بين المفاهيم الأساسية التي تثير جدلا واسعا بين المهتمين من الأكاديميين والسياسة والمفكرين- في العقود الأخيرة- مفهوم المواطنة. خاصة في ظل التغيير السريع والتحولات الاجتماعية المتسارعة المرتبطة بالتطور العلمي والانفتاح العالمي الواسع الذي سمحت به أدوات الاتصال والثورة المعلوماتية.

والجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات المتسارعة التي شملت مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتي أثرت على التماسك والاستقرار الاجتماعي وأدت إلى ظهور قيم واتجاهات وأنماط تفكير وممارسات ليست على الدوام منسجمة مع طبيعة المجتمع الجزائري. وما من شك أن النظام التعليمي والتربوي بصفة عامة منذ لحظة الدخول المدرسي الأول للتلميذ ومرورا بمختلف أطوار التعليم يتحمل عبء وظيفة اجتماعية حساسة هي إعداد وتهيئة الفرد لمواجهة التحديات المختلفة، والمحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والانخراط الفعال في تحقيق التطلعات والطموحات الوطنية ضمن دائرة العالم الأوسع بما يفرضه من قيم يتشارك فيها الجميع.

ولذلك يعد نظام التربية والتعليم ركيزة أساسية لبناء الأفراد و تحقيق أهداف المجتمعات، وسيظل أهم الوسائط وأكثرها نجاعة لتكريس توجهات المجتمعات، ولذا تشكل المنظومة التربوية إحدى انشغالات العصر الكبرى الى نالت من عناية الأمم واهتمامها.

فالمدارس والمناهج بما تقدم من خبرات مقصودة او غير مقصودة للتلاميذ، معنية بتنمية أنظمة قيمة للمواطنة، يكون من شأن تمثلها أن تنعكس في ادوار اجتماعية كثيرة، تأخذ مظاهرها طابعا ديناميا في مستوى الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، لقد أكدت عديد الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة والمناهج التربوية الرسمية في تنمية المواطنة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، دراسة بيريرا كارولين (Pereira Carolyn،1988)، حول: التعليم المتعلق بالقانون في المدارس المتوسطة والثانوية. ودراسة روبرت وويتش (Robert Woyach،1992)، حول: الثقافة في تربية المواطنة. ودراسة لوسيتو (Losito،2003)، حول: مناهج التربية الوطنية في إيطاليا. ودراسة فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ/2005م)، حول: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة. ودراسة راشد العبد الكريم صالح النصار (1426هـ/2005م)، حول: التربية

الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية. ودراسة محمد الحامد (1426هـ/2005م)، حول: الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة. ودراسة عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م)، حول: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي¹.

ومن هذا المنظور يحق الحديث عن المناهج الدراسية، ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية وبناء الأجيال، وعن قدرتها على تثمين المواطنة وترجمتها إلى سلوكيات وممارسات يتمرن أبناء المدارس على اكتسابها منذ الصغر.

وفي هذا الإطار يؤكد بوفلجة غياث في كتابه "التربية المتفتحة" على ضرورة اهتمام المدرسة بقضية المواطنة قائلاً: «ينبغي على المدرسة أن تدعم من خلال مناهجها مبادئ تساهم في تدعيم قيم المواطنة الصالحة وحب الوطن والتعامل إيجابياً مع كل القضايا الوطنية المطروحة»².

ذلك أن الأهداف التربوية السليمة حسبه، يجب أن تكون واضحة ومتناسقة مع القيم والمعتقدات المحلية وتدريب التلاميذ على تلبية شروط المواطنة الصالحة، حيث يكون المواطن إيجابياً في تعامله مع مؤسسات الدولة³.

وهكذا يتضح أن المناهج التربوية إطار حاضن وقوة موجهة لتشكيل المواطنة وتربيتها في الوسط المدرسي.

إن المشرع الجزائري يدرك بان الاستثمار في الإنسان هو السبيل الأساس لبناء الوطن وتحقيق التنمية، لذلك فقد عني بتضمين المناهج والمقررات التربوية الرسمية، القيم ذات الصلة بالمواطنة، والتي يفترض من المدرسة أن ترسخها في نفوس التلاميذ، وتوفر الظروف والمهيبات التي تساعد على ترجمة هذه المفاهيم والقيم إلى سلوكيات وممارسات داخل المحيط التربوي وخارجه في الأسرة والحي والمجتمع الكبير، ومن ذلك تنمية الحس المدني لدى التلاميذ ومنحهم تربية تنسجم مع محددات المواطنة، كمفهوم الانتماء للوطن، ومفهوم الحقوق

1 أنظر عنصر الدراسات السابقة من هذا الفصل .

2 بوفلجة غياث (2003): التربية المتفتحة، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، ص: 14 .

3 بوفلجة غياث (2003): المرجع نفسه ، ص: 14.

والواجبات، وكذا توعيتهم بحب العمل وتلقينهم آداب الحياة الاجتماعية، وتكوينهم ليصبحوا مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع وتحمل المسؤولية، والتكيف مع متغيرات العصر. جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «... وترمي الغاية الكبرى الثانية للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، الى ضمان التكوين على المواطنة»¹.

وإذا كان المفهوم الحديث للمواطنة يعتمد أساسا على الاتفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من اجل ضمان تحقيق الحقوق الفردية والجماعية، وباعتباره شعورا وجدانيا يعزز الارتباط بالأرض وبالأفراد الذين نتشارك معهم فيها، مع ما يدعم ذلك من أسس متينة (عقدية ولغوية...). وباعتبار المواطنة ليست معرفة فقط، ولكنها ممارسة وقيم تتسرب إلى وعي وسلوك التلميذ للتفاعل والعيش المشترك من خلال نشاطات تسمح بتسيخها، أثناء تواجده في المدرسة والأسرة والمجتمع.

وإذا كانت الغاية من التربية - كما جاء في الفصل الأول من الباب الأول المخصص لأسس المدرسة الجزائرية، من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم: 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008- هي: «تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، و متمسك بعمق، بقيم المجتمع الجزائري وباستطاعته فهم العالم الذي يحيط به والتكيف معه والتأثير فيه والفتح بدون عقدة على العالم الخارجي»².

وإذا كانت التربية المدنية، تعنى بتكوين المواطنة الواعية، الناقدة والفعالة، والمسؤولية الأخلاقية بمستوياتها المحلية والإقليمية والعالمية، في إطار حقوق ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية، وبما يدعم الديمقراطية الدستورية والمشاركة السياسية، والمسؤولية الاجتماعية والانخراط المجتمعي والنزوع الطوعي، والانفتاح على الثقافات، والإسهام في الحضارة الإنسانية وما يستلزمه من اكتساب لمبادئ ومعارف ومفاهيم، وتنمية لقيم وميول واتجاهات، ودعم لمهارات وقدرات وسلوكيات، تصب جميعها في اتجاه تحويل المواطن من حالة المواطنة بالقوة، الى حالة المواطنة بالفعل³.

1 القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ، عدد خاص، فيفري 2008، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص: 47 .

2 المرجع نفسه ، ص: 26 .

3 شبل بدران(2009): التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: 36 .

وإذا كان التعليم الأساسي في الجزائر، يهدف الى منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف والمهارات والقيم والمواقف، التي تمكن التلاميذ من :

- تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية، النابعة من التراث الثقافي المشترك.
- التشبع بقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع.
- تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات، وفهم العالم الحي والجامد، والسيرورات التكنولوجية للصنع والإنتاج.
- تنمية إحساس التلاميذ وصل الروح الجمالية والفضول والخيال والإبداع وروح النقد فيهم.
- التمكن من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- التفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية، وتقبل الاختلاف والتعايش السلمي مع الشعوب الأخرى¹.

وإذا كان إدراج التربية المدنية في المدرسة الجزائرية، يسعى الى تحقيق:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس التلاميذ، وتنشئتهم على حب الجزائر والاعتزاز بالانتماء إليها، وتعلقهم بالوحدة الوطنية ورموز الأمة.
- تنمية الحس المدني والتسامح والتحضير للحياة الاجتماعية، ومعرفة وفهم الحقوق والواجبات.
- تأمين معارف مفيدة ومتماشية مع حاجيات التلاميذ، والمؤسسات التي تدير حياة المجتمع.
- منح تربية تنسجم مع حقوق الإنسان، وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ الحوار وقبول الآخر، وبحملهم على نبذ التمييز والعنف.
- تكوين مواطنين قادرين على الإبداع والتكيف، وتحمل المسؤولية.
- تنمية معرفة واحترام المؤسسات الوطنية والهيئات الدولية والإقليمية، لتثبيت فهم حقيقي للحياة في سياق العولمة لدى التلميذ².

واعتماد من انه في نهاية التعليم المتوسط، فان الملمح المنتظر للتلميذ هو :

- تفعيل المعارف والمهارات المكتسبة في ممارسة المواطنة المسؤولة.

1 القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، مرجع سابق .
2 القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المرجع نفسه .

- تمييز عناصر الهوية الوطنية والاعتزاز بها، وممارسة حقوقه وأداء واجباته.
 - المشاركة في الحياة الجماعية وتطبيق القواعد المنظمة لها.
 - احترام القيم الإنسانية، وحقوق الإنسان والحريات الجماعية والفردية.
 - ممارسة السلوك الديمقراطي في ظل القيم والقوانين المنظمة لحياة المجتمع. من خلال:
 - ممارسة قواعد الحوار واحترام الرأي الآخر.
 - تقبل الغير.
 - احترام الرأي المخالف.
 - معرفة وممارسة قواعد الانتخابات.
 - ممارسة المسؤولية في الوسط المدرسي.
 - التحلي بروح المبادرة والاستقلالية والمسؤولية.
 - التعرف على المؤسسات الوطنية وتثمين خدماتها.
 - تحديد مشاكل البيئة وأثرها على الصحة، والالتزام بقواعد المحافظة عليها.
 - يقدر التراث الوطني والإنساني ويحافظ عليه¹.
- فان الإشكال الأساسي الذي يطرح هو:
- ما هي المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط التي تشكل إطارا لتشكيل صور المواطنة لدى التلميذ؟
- وحتى يستوفي السؤال حقه، فان أبعادا تنبثق عنه تشكل خطوط تحليل، تستوجب على المستوى الإجرائي طرحا ومحاولة إجابة، هي:
- هل أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط تتجه نحو تشكيل مفهوم المواطنة من خلال الأبعاد الآتية؟
- 1- ما هي حدود الشعور بالانتماء للوطن في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟
- 2- ما هي حدود الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟

1 مناهج التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط: التربية المدنية- التاريخ- الجغرافيا(ديسمبر 2003): مديرية التعليم الأساسي، اللجنة الوطنية للمناهج، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص:22.

- 3- ما هي حدود الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟
- 4- ما هي حدود التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟
- 5- ما هي حدود التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟
- 6- ما هي حدود المحافظة على سلامة البيئة في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟
- 7- ما هي حدود معرفة الحقوق والواجبات في المضمون المعرفي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط؟

2- فرضيات الدراسة:

تمثل التربية المدنية في المناهج المدرسية المادة التعليمية الإستراتيجية. لكونها تهتم بتكوين شخصية الفرد تكويناً شاملاً ومتوازناً في الجوانب الفكرية والاجتماعية والسلوكية. يجعله واعياً بالتزاماته شاعراً بمسؤولياته كعضو له حقوقه في المجتمع الذي يساهم في بنائه، متكيفاً مع الوضعيات المحلية والدولية¹.

وعلى هذا الأساس، فإن فرضيات الدراسة هي أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مفهوم المواطنة بأبعاده المتمثلة في:

- 1- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الشعور بالانتماء للوطن.
- 2- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية.
- 3- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.
- 4- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.

1 مناهج التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط: مرجع سابق، ص: 19.

5- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

6- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد المحافظة على سلامة البيئة.

7- تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد معرفة الحقوق والواجبات.

3- الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط لتخريج القيم ذات الصلة بمفهوم المواطنة من وجهة نظر المشرع المدرسي، وكشف ما يتأتى منها في المستوى العملي التطبيقي من نتائج على تشكيل شخصية التلميذ في اتجاه تمثله لها، أي استدماجه لها وانخراطه في التصرف انطلاقاً من دلالتها بالنسبة له.

4- حدود الدراسة:

تحدد الدراسة الحالية في جانبين:

4-1- **حدود زمانية:** من أول تسجيل (ديسمبر 2007) إلى غاية استكمال الفترة المخصصة لإعداد البحث.

4-2- **حدود تتعلق بالمحتوى:** تقتصر هذه الدراسة على المضامين المعرفية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط المعتمد رسمياً في مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر، والذي تم تأليفه وفق الصياغة الجديدة لبناء المناهج في ظل الإصلاحات التربوية بالجزائر (ديسمبر 2003).

5- تحديد المفاهيم :

تلافياً للخلط الذي قد يقع فيه القارئ أثناء التعرض للمفاهيم التي تشتمل عليها الدراسة الحالية فإنه سيتم توضيح المفاهيم الأساسية، على أن يتم الضبط الإجرائي لهذه المفاهيم والمتغيرات في فصل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

5-1- المواطنة:

يختلف مفهوم المواطنة تبعاً للزاوية التي نتناولها منها، وتبعاً لهوية من يتحدث عنها، وتبعاً لما يراد بها.

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة... وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة»¹.

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة المواطنة (Citizenship): « أنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، فهي لا تختلف عن مفهوم الجنسية»².
وإذا كانت المواطنة هي العضوية الاجتماعية والسياسية، فإن الصورة التي تحدثت بها تختلف من دولة الى أخرى بناء على الفلسفة والإيديولوجية الحاكمة، وتضبطها الدساتير والقوانين، وفي هذا السياق تعرفها موسوعة الكتاب الدولي: « أنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم تؤكد حقوق المواطنين كحق الانتخاب وتولي الوظائف والمناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم»³.
والظاهر من هذه التعريفات أنها تعبر عن الاتجاه الذي يقوم على البعد الجغرافي القانوني، وتغفل الاتجاه الذي يقوم على البعد الشعوري العاطفي.

ضف إلى ذلك، أن منظومة الحقوق والواجبات تختلف من نظام سياسي إلى آخر، والذي قد يبرز مظاهر الاختلاف أكثر في تجليات المواطنة بيننا كعرب ومسلمين وبين الغرب اختلاف مصادر القانون المحدد للحقوق والواجبات في إطار الدولة الوطنية.

والمواطنة الحديثة تدل على جملة من القيم، منها:

- التمسك بالقيم الأساسية والمثل العليا والتصرفات الحضارية المشتركة.
- المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة، ويكون ذلك على المستوى الوطني والعالمي.
- التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في دستور وقوانين الدولة⁴.
- وعليه، فمفهوم المواطنة يجسد الرابط الأعمق بين المواطن والوطن، كما بين المواطن والدولة. فالمواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، والمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية ما في وطن، إنها كيان من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية

1 علي خليفة الكوري وآخرون(2004): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:30 .

2 الهادي دوش(2008): المواطنة ومسألة الأقليات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ص:14 .

3 علي خليفة الكوري وآخرون(2004): مرجع سابق، ص:31 .

4 شريف الدين : المواطنة في الجزائر - http://www.ahewar.org /debat/show.art -.asp?aid=267925

والإنسانية والقانونية بين الإنسان وتراب الوطن، وبين الوطن بكيانه السياسي ومختلف مواطنيه.

والمواطنة هي ثقافة وقيم وسلوك، يجب أن تتبلور في كل المؤسسات السياسية والقانونية، وفي كل المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والعلائقية، ليشعر الجميع بأنه مواطن حقيقي، ليكون وطنيا حقيقيا، حيث قد تصبح المواطنة عند البعض أحيانا مجرد انتماء لرقعة جغرافية ليس إلا، دون أن يكون وطنيا حقيقيا يحب وطنه ويكن له الولاء والإخلاص، ويؤمن بقيم التفاني والغيرة من أجل بناء حاضره ومستقبله، فلا مواطنة بدون التمتع الحقيقي بحقوق المواطنة واستعاضتها بالواجبات فقط، ولا مواطنة بدون روح جماعية وطنية حقيقية، والكل يجب أن يتربى على المواطنة من المهد إلى اللحد.

5-2- المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط:

تعد المحتويات او المضامين، العنصر الثاني من العناصر التي تكون المنهاج الدراسي بمفهومه الحديث، حيث تسبقها الأهداف التعليمية، وتليها طرائق التدريس والوسائط والأنشطة المدرسية ثم التقويم التربوي.

حسب **انطوان حبيب رحمة**: « المضامين التعليمية هي الموضوعات النظرية والتطبيقية التي يسعى الى تعليمها وتعلمها، من المناشط المكملة المساندة التي تساعد في تحقيق أهداف المنهاج»¹.

يؤكد هذا التعريف، أن المضامين التعليمية او المعرفية هي الموضوعات الدراسية النظرية والتطبيقية المقدمة للتلميذ لتحقيق أهداف المنهاج .

و يعرف **كوثر حسين كوجك** المحتوى: «بأنه الأفكار والعناصر الأساسية او المدركات والمفاهيم الرئيسية المراد تعليمها للتلميذ في كل صف من صفوف المرحلة التعليمية، والمحتوى هو وسيلة تحقيق أهداف المنهج»².

أي أن المحتوى هو الوسيلة التي يتم بها تحقيق أهداف المنهاج، الي تشمل المفاهيم والأفكار والموضوعات، أي كل ما يقدم للتلميذ خلال المرحلة التعليمية.

1 انطوان حبيب رحمة(1996): تجارب عربية في التعليم الأساسي ودليل تخطيطه، ط2، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس، ص:120 .
2 كوثر حسين كوجك(2001): اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص:25 .

ويرى رشدي طعيمة: «المضامين التعليمية هي كل ما تضمنه دفقا الكتاب من معلومات وحقائق وأفكار، تحملها رموز لغوية، يحكمها نظام معين لتحقيق هدف ما، كأن يكون هذا الهدف تزويد الآخرين بالجديد في موضوع معين»¹.

يؤكد هذا التعريف، أن المضامين التعليمية هي ما يحتويه الكتاب المدرسي من معلومات وأفكار وحقائق في شكل دلالات لغوية لتحقيق هدف محدد.

ويرى الخالدة: «أن المضامين التعليمية هي المحتوى التعليمي أو جملة الحقائق والمعلومات والمفاهيم والمبادئ والأفكار والمهارات، فضلا عن الاتجاهات والقيم التي تنطوي عليها المادة التعليمية للكتاب، والتي يراد من المتعلم أن يكتسبها ويستوعبها ويتمثلها في بناء العقلية والوجدانية والأدائية»².

ومنه ، فالمضامين المعرفية من الناحية الإجرائية، تشير الى جملة المعلومات والأفكار والمفاهيم والقيم، المتضمنة في الكتاب المدرسي، المقدمة للتلميذ في شكل دروس نظرية وتطبيقات (وضعيات تعليمية علمية)، لتحقيق أهداف المنهاج.

وعلى هذا الأساس، فالمضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط هي مجموع الحقائق والمفاهيم والأفكار والقيم التي يشتمل عليها كتاب التربية المدنية لهذا المستوى من التعليم المقدمة للمتعم بهدف اكتساب المعرفة وتنمية القدرات الى مستوى تحقيق كفاءات سلوكية مسطرة في الكتاب وفق المنهاج الرسمي، الذي جاء وفق تصور صياغة المناهج والمقررات الجديدة، والمصمم على أساس المقاربة بالكفاءات.

يشتمل كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على أربع وعشرين وحدة تعليمية موزعة على سبعة مجالات مفاهيمية، هي:

في المجال الأول: الدولة والمجتمع الجزائري. الكفاءة المرحلية هي: تحديد الانتماء الحضاري والحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري، واحترام الدستور الذي ينظمه. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:

- المجتمع الجزائري

- الدولة الجزائرية

1 محمد رشدي طعيمة(2004): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية(مفهومه، أسسه، استخداماته)، دط، عمان، ص:59.

2 محمد الخالدة(2004): أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان: الأردن، ص:305.

- الدستور الجزائري

- الإدارة والمواطن

وفي المجال الثاني : سلطات الدولة الجزائرية. الكفاءة المرحلية هي : معرفة نظام الحكم ومؤسسات الدولة، وتحديد دورها في خدمة الفرد والمجتمع. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على :

- السلطة التنفيذية

- السلطة التشريعية

- السلطة القضائية

- السلطة العليا

وفي المجال الثالث : حقوق الإنسان . الكفاءة المرحلية هي : معرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، من خلال الوثائق الدولية، والعمل على احترامها ونبذ العنف، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المشكلات. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- خروقات حقوق الإنسان

- الأمن والسلم

وفي المجال الرابع : الحياة الديمقراطية. الكفاءة المرحلية هي : جعل الديمقراطية إطار لممارسة حرية التفكير والتعبير وعدم الإقصاء، واحترام الراي المخالف، والمساهمة في بنائها في إطار التنظيمات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:

- حرية التعبير

- العمل النقابي

- الأحزاب السياسية

وفي المجال الخامس: العلم والتكنولوجيا. الكفاءة المرحلية هي: استخدام وسائل اكتساب العلم والتكنولوجيا باعتبارهما العاملين الأساسيين في تقدم المجتمعات، واستخدامهما لخدمة الإنسان وبيئته. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:

- العلم وتطور المجتمعات

- التكنولوجيا والبيئة

- المكتبة وتثقيف المواطن
- وفي المجال السادس : وسائل الإعلام والاتصال. الكفاءة المرحلية هي : استخدام وسائل الإعلام والاتصال للاستزادة العلمية وتوسيع أفق المعرفة، وبناء العلاقات بين الأفراد والمجتمعات. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:
 - الصحافة
 - الأقمار الصناعية
 - الانترنت
- وفي المجال السابع والأخير: الجزائر والمجتمع الدولي. الكفاءة المرحلية هي: تبيان علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي، من خلال المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. وفي هذا المجال، يتعرف التلميذ على:
 - هيئة الأمم المتحدة
 - منظمة اليونسكو
 - جامعة الدول العربية ومنظمة الاليسكو
 - منظمة المؤتمر الإسلامي¹.
- إن هذه المجالات بما تتضمنه من كفاءات ومضامين تعليمية، متكاملة ومترابطة وظيفيا لتشكل مجتمعة محتوى تعليميا يكسب المتعلم في هذا المستوى من التعليم معرفة مناسبة للعصر، وتنمية ملكاته، ومن ثم تترسخ لديه قيم ومفاهيم المواطنة، ويظهر ذلك في :
 - ترسيخ الإيمان والالتزام بالجزائر وطنا للحرية والديمقراطية والعدالة التي يكرسها الدستور وتحددها قوانين الجمهورية.
 - إن الكفاءات التي تتضمنها المجالات، ترمي الى تعزيز روح المواطنة وتقوية الانتماء فضلا عن تنمية حس المتعلم بالمسؤولية ووعيه بان ما يقوم به فرديا او جماعيا له انعكاسات على مستقبل الوطن.
 - إعداد المتعلمين كمواطنين في المستقبل، لمجتمع متماسك ومتضامن، من مقوماته العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

1 محمد الشريف عميروش وآخرون (2006/2007): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ط1، الديوان الوطني للطبوعات المدرسية، الجزائر.

كما يستشف من مضامين المواد المدرجة، تعزيز انتماء التلميذ إلى وطنه الجزائر والتزامه بقضاياها، الالتزام بالثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية ومستجدات العصر، والمشاركة الإيجابية في تطوير هذه الثقافات وإثرائها والاعتناء بها.

6-الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة توفر الإطار المرجعي للباحث، فالباحث بفضل اطلاعه على التراث النظري الذي كتب حول الموضوع يستطيع أن يكون نظرة شاملة عن موضوعه من الناحيتين المنهجية والمعرفية، ومن خلال هذه النظرة يتمكن من تحديد أبعاد موضوعه ومحدداته الأساسية، ومن ثم هندسة بحثه وتحديد هيكله.

هناك دراسات عديدة تناولت موضوع تنمية المواطنة أو التربية الوطنية حسب المناهج التي تبنيها وتعتمدها وزارة التربية والتعليم في مدارسها، ومن هذه الدراسات:

6-1- دراسات عربية:

6-1-1- دراسة عروس الزبير(1999): وهي بعنوان: " مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر".

سعت هذه الدراسة إلى وصف حالة التمزق وضعف الهوية وغياب التأسيس الواضح لمفهوم المواطنة والصراع الفكري بين الأطروحات المتناقضة على الساحة الجزائرية والخلفيات والمنطلقات التي تغذي هذا الصراع وتؤججه، وانعكاسات ذلك على المجتمع بصفة عامة، وبحثت الدراسة بعض المقولات الرئيسية في صياغة مفهوم المواطنة كمفهوم الأمة الجزائرية، والأمة العربية، ثم مفهوم الأمة الإسلامية. وعرضت الدراسة العديد من النماذج التي تشير إلى عدم وضوح مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي، كما تناولت المواطنة بين العموم والخصوص وحقوق المواطن وحرية التنظيم ورؤية بعض التنظيمات الإسلامية بالجزائر لحقوق المواطنة وخلص الباحث إلى أن الاستعمار والهيمنة الغربية والتدخل الأجنبي وتطرف بعض الجماعات الدينية، أوجدت مناخا في الفكر والممارسة يؤكد على عدم استقرار مفاهيم الدولة والأمة والمواطنة في الذهنية السياسية¹.

1 عروس الزبير(1999): مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر، بحث منشور، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع مكتبة مدبولي، القاهرة.

6-1-2- دراسة عبد الرحمن الزينيدي (1426هـ/2005م): وهي بعنوان: "مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي".

وقد تناولت هذه الدراسة مصطلح كل من المواطنة والوطنية. فالوطنية في رأي الباحث نزوع شعوري لدى الإنسان للمواطن الذي نشأ بها وانتسب إليها. وهي مذهب له مبادئه وطوقسه السلوكية المضاهية للدين. أما المواطنة فتتمثل بعلاقات في حدود الوطن تتضمن حقوقاً وواجبات متبادلة بين الشعب والدولة. وخلص الباحث إلى سبعة عناصر لبناء المواطنة في الميدان التربوي هي:

- 1- ربط عناصر المواطنة بالدين لاستثمار الروح الدينية في تحقيق المواطنة.
- 2- تفعيل تدريس القضايا الدينية ذات البعد الوطني بحيث يتجاوز التنظير.
- 3- تطوير المنهج السلفي ثقافياً من خلال تحديد موقفه الثقافي إزاء مستجدات العصر.
- 4- ربط معطيات العصر ومتطلبات الشرع في قضية حقوق المواطنة من خلال الموازنة بين حقوق الحاكم وحقوق الشعب والقراءة المتزنة للشريعة والاستفادة من تجربة الحضارة الغربية في ذلك.
- 5- ألا تبني المناهج على ردود الأفعال اتجاه الأحداث، بل بناؤها على المضامين الكلية للقضايا وتوصيفاتها الواقعية لتعويد الطالب على معالجة مفاجآت العصر.
- 6- ربط الناشئة بمجتمعهم بمؤسساته ومصادره وأنظمتهم ومشاريعهم.
- 7- يجب أن يتضح للأجيال أن المواطنة الحقيقية ليست عائناً أمام الولاء للأمة بل هي خطوة تقارب للأمة ووحدتها من خلال تحقيق قيم الإسلام فيها¹.

6-1-3- دراسة عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): وهي بعنوان "المواطنة في الفكر الغربي المعاصر- دراسة نقدية من منظور إسلامي".

هدفت الدراسة إلى:

- 1- تحليل مفهوم المواطنة بمضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية.
- 2- استخلاص أبرز حقوق المواطنة في الفكر الغربي في إطار نظريات التنمية السياسية التي يستند إليها المفهوم.

1 عبد الرحمن زيد الزينيدي (1426هـ/2005م): مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.

3- نقد نظريات التنمية السياسية في الفكر الغربي في ضوء ما يقدمه الإسلام باعتباره دين للإنسانية جمعاء.

4- تطور المواطنة في الفكر الغربي المعاصر وبيئاته الثقافية.

استخدمت الدراسة منهجية التحليل واعتمدت المنظور الإسلامي في نقد قضيتي المساواة والحرية باعتبارهما أساسين لمفهوم المواطنة في الفكر الغربي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

5- يحيط بمفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر العديد من الملاحظات، المواطنة في المفهوم الغربي ذات صبغة عمومية وعالمية تخرجه عن سياقه التاريخي والاجتماعي وسياقه الزماني والمكاني.

6- اعتمد المنظرون الغربيون في مجال المواطنة على مفهومي الخطية الجبرية في تحقيق المساواة والديمقراطية.

وأوصى الباحث برفض الاعتماد على أي مصدر خلاف التشريع الإسلامي في تحديد حركة الإنسان المواطن والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات¹.

4-1-6-- دراسة راشد العبد الكريم وصالح النصار (1426هـ/2005م): وهي بعنوان "التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة"².

هدفت الدراسة إلى تحليل مقررات التربية الوطنية للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية ومقررات التربية الوطنية في بريطانيا باعتبارها نموذجاً للتوجهات العالمية الحديثة، والمقارنة بينهما من حيث:

7- التوجهات.

8- نقاط الاتفاق والاختلاف بين منهجي التربية الوطنية فيهما.

9- الخروج بنموذج مقترح لبناء منهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية.

1 عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): المواطنة في الفكر الغربي المعاصر: دراسة نقدية من منظور إسلامي، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة، المملكة العربية السعودية.

2 راشد عبد الكريم وصالح النصار (1426هـ/2005م): التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة، المملكة العربية السعودية.

اعتمد الباحث المنهج النوعي الوصفي الظاهري في تحليل المقررات، وخلصت الدراسة إلى وجود فروق بين منهجي التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية وبريطانيا تطل الأهداف والمحتوى وأسلوب العرض والأنشطة. وفي ضوء الدراسة اقترح الباحثان نموذجاً لتطوير منهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية وفق رؤية شرعية تقوم على التوازن بين البعد الوطني وسلوك المواطنة، وتحافظ على الخصوصية السعودية وتفتح على المستجدات العالمية.

6-1-5- دراسة **فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ / 2005م)**: وهي بعنوان "تربية المواطنة- الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة". وقد هدفت إلى:

- إلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية، والتربية الوطنية.
- الوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة من خلال بعض التجارب العالمية وتجربة المملكة العربية السعودية، للتوصل لتصور مقترح لتنمية المواطنة ملائم للبيئة السعودية.

وفي ضوء دراسته، وضع الباحث تصوراً مقترحاً لتنمية المواطنة في ضوء السياسة التعليمية السعودية وطبيعة المجتمع السعودي، ابرز فيه ادوار كل من المدرسة، والأسرة، والمسجد، والإعلام، والسياسة التعليمية العامة في تنمية المواطنة¹.

6-1-6- دراسة **محمد الحامد (1426هـ / 2005م)**: وهي بعنوان "الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة"². هدفت الدراسة لتحقيق ما يلي:

- بيان المنطلقات النظرية التي تقوم عليها تربية المواطنة.
- تحديد وظائف المؤسسات التربوية المؤثرة في تربية المواطنة.
- بيان كيفية تعزيز تربية المواطنة عبر كل المؤسسة التربوية.
- رصد أهم الدراسات والتجارب السابقة في موضوع الدراسة.
- التعرف إلى ابرز أسس ومبادئ الشراكة الفاعلة بين المؤسسات التربوية.
- مناقشة التصور الأمثل للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في تربية المواطنة.

1 فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ / 2005م): تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.

2 محمد بن معجب الحامد (1426هـ / 2005م): الشراكة والتنسيق في تنمية المواطنة، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.

- صياغة أساليب تعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يقوم على تحليل المؤسسات التربوية وتوضيح علاقاتها ببعضها واكتشاف آليات عملها لتعزيز المشاركة في تربية المواطنة. ويعد هذا المنهج من أفضل المناهج البحثية للتعامل مع موضوع الدراسة، لأنه لا يقتصر على جمع المعلومات بل يتعدى ذلك إلى تحليل البيانات والمقارنة بينها وتفسيرها ومن ثم الوصول لاستنتاجات.

وفي ضوء الدراسة خرج الباحث بتصور امثل (كما يراه) للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في تربية المواطنة، كما قدم مجموعة من الأساليب لتعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة من بينها: غرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والإنتاج والانجاز، فتح حوارات مع الشباب وبين الشباب، وتنوع أساليب تعليم التربية الوطنية، تنوع برامج النشاط الطلابي، وتأهيل المعلمين باتجاه تربية المواطنة.

6-1-7- دراسة عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): وهي بعنوان: " أثر الانفتاح

الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي - دراسة استكشافية¹.

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء
- استخلاص أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العصري من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي
- تحديد أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة
- التعرف على طبيعة وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة (الهوية- الانتماء- التعددية- الحرية والمشاركة السياسية)
- الوقوف على الفروق بين وعي الشباب بأبعاد المواطنة باختلاف متغير الجنس، نوع التعليم، محل الإقامة، المستوى الاقتصادي للأسرة، مستوى تعليم الوالد.
- تقديم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك.

على ضوء الإطار النظري وما أسفر عنه من تحليل لمفهوم المواطنة وتحديد أبعادها، قام الباحث بإعداد استبانته مكونة من 56 فقرة في صورتها النهائية (سلبية وإيجابية)، موزعة على

1 عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي - دراسة استكشافية. دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.

الأبعاد الأربعة للمواطنة(الهوية- الانتماء -التعددية وقبول الآخر – الحرية والمشاركة السياسية).

وأجريت الدراسة على عينة عشوائية بلغت 544 من شباب المملكة العربية السعودية ذكورا وإناثا، الذين هم على مقاعد الدراسة الجامعية(كليات المعلمين، جامعة الملك سعود، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كلية المجتمع بمنطقة حائل، كلية التربية للبنات بمنطقة حائل). وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أهمها:

- 1- هناك ارتفاع ملحوظ في وعي الشباب وإحساسهم بالهوية.
- 2- إن طبيعة الوعي والإحساس بالهوية لدى الشباب السعودي عينة البحث تتبدى في استجاباتهم العالية على بعض عبارات هذا البعد، حيث تمثل المعتقدات الدينية معيارهم المعتمد في الحكم على الأفكار السياسية، وان الانفتاح الإعلامي يؤدي الى انتشار الأفكار الفاسدة، وأنهم لا يتقبلون مناقشة اي قضايا تمس العقيدة الدينية، وان التراث الإسلامي يتضمن حولا لكل المشكلات المعاصرة، والانفتاح على العالم يؤدي الى افتقاد المجتمع لهويته.
- 3- يوجد ارتفاع ملحوظ في درجة انتماء الشباب السعودي عينة الدراسة للوطن.
- 4- تعدد الأحزاب في البلدان النامية مخاطرة سياسية، ونظام الحزب الواحد هو أفضل النظم لتحقيق مصلحة المجتمع(الوطن والمواطنين).
- 5- الانفتاح الثقافي والإعلامي يزيد من وعي الشباب السياسي، وانتشار الأفكار والقيم السياسية الغربية يؤدي الى انتشار الفساد.
- 6- قيم الديمقراطية تذوب في طياتها كافة الاختلافات المؤثرة على الاستقرار في المجتمع، ولا جدوى من الحوار مع أصحاب الأفكار المعارضة لأنها خاطئة تماما.
- 7- هناك تناقضا واضحا في طبيعة وعي الشباب السعودي عينة الدراسة وتصوراتهم الذهنية بالتعددية والانفتاح على الآخر.
- 8- هناك ميلا واضحا لعدم المشاركة السياسية لدى الشباب السعودي عينة الدراسة
- 9- هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على بعد الانتماء للوطن، وقد كانت الفروق لصالح الإناث¹.

10- هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في الانفتاح الثقافي على المفاهيم السياسية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية باختلاف متغير متوسط الدخل الشهري للعائلة على أبعاد الدراسة والأداة ككل¹.

6-1-8- دراسة وجيه بن قاسم القاسم بني صعب (1428هـ/2007م): وهي بعنوان: **"دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة - منهج التربية البدنية مثالا"**².

هدفت هذه الدراسة الى التعرف عن دور منهج التربية البدنية لمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في تنمية قيم المواطنة الصالحة في الطلاب. وتمثلت مشكلة الدراسة بسؤال رئيس هو: ما قيم المواطنة التي تنميها مناهج التربية البدنية في الطلاب؟ واقتصرت هذه الدراسة على منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية المطبقين بمدارس التعليم العام للعام الدراسي: 1427/1428هـ، في المملكة العربية السعودية. ولإغراض هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتحليل محتوى منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية، واستخلص القيم التي ينميها كل منهما، والآليات التي يستخدمها منهج التربية البدنية في تنمية هذه القيم، وتحليل البيانات وصل الباحث الى النتائج التالية:

- 1- تتوافق قيم تنمية المواطنة (التربية الوطنية) التي يقدمها منهج التربية البدنية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مع قيم تنمية المواطنة التي تقدمها كتب التربية الوطنية المعتمدة في التعليم العام للصفوف من ثالث الى الرابع ثانوي بنين.
- 2- يدعم منهج التربية البدنية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، تنمية قيم تنمية المواطنة التي تقدمها كتب التربية الوطنية المعتمدة في التعليم العام للصفوف من ثالث الى الرابع ثانوي بنين.
- 3- يستخدم منهج التربية البدنية آليات وأساليب متنوعة لدعم قيم تنمية المواطنة.
- 4- يعمل منهج التربية البدنية منسجما مع منهج التربية الوطنية.
- 5- يعمل كل من منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية، على تحقيق ما جاء في المادة (33) من سياسة التعليم في المملكة والتي تنص

1 عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): مرجع سابق.

2 وجيه بن قاسم القاسم بني صعب (1428هـ/2007م): دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة- منهج التربية البدنية مثالا. بحث مقدم الى ندوة: دور التربية البدنية في تعزيز المواطنة الصالحة، كلية التربية البدنية والرياضية، وزارة التعليم العالي، الرياض.

على: تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته، ويشعر بمسؤولية لخدمة بلاده والدفاع عنها.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1- إثراء منهج التربية البدنية بعدد من قيم التربية الوطنية ذات العلاقة مثل: العمل التطوعي، حب الوطن والدفاع عنه وعن مكتسباته والاعتزاز به وبمنجزاته ومنتجاته، العمل، آداب السلام، التكافل والترابط الاجتماعي، الأمن والسلامة.

2- إعادة النظر في تقديم قيم تنمية المواطنة في منهج التربية البدنية بشكل يحقق المزيد من الاستمرارية، وبشرط تناسب القيم مع مستوى نضج الطلاب في المرحلة العمرية المستهدفة¹.

2-6- دراسات أجنبية:

1-2-6- دراسة لوسيتو (Losito Bruno ،2003): وهي بعنوان: " مناهج التربية الوطنية في ايطاليا".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف كفاءة مناهج التربية الوطنية في ايطاليا وكفاءة مشاركة الطلاب في النشاطات والفعاليات الوطنية في تنمية المواطنة، وبينت الدراسة أن تنمية التربية الوطنية هدف أساس لنظام التعليم الايطالي، وهي تؤكد على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية وتنمي في المستهدفين قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور واحترام حقوق الوطن وحقوق المواطنين، وأشار الباحث أن طلاب المرحلة الثانوية يمارسون ضمن منهج التربية الوطنية نشاطات تنمي فيهم العمل التطوعي والمشاركة الديمقراطية، وخلص الباحث من دراسته إلى وجود فجوة بين الواقع والمناهج المخطط لها وتشمل الفجوة أيضا ممارسات المعلمين وعدم القدرة على تحقيق أهداف المناهج. وان الوقت الذي يمضيه المعلمين في تدريس المقرر أقل من الوقت المخصص له في الخطة، وهناك نقص في استيعاب الطلاب لمفاهيم التربية الوطنية².

2-2-6- دراسة روبرت وويتش (Robert Woyach, 1992): وهي بعنوان "الثقافة في تربية المواطنة".

1 وجيه بن قاسم القاسم بني صعب(1428هـ/2007م):مرجع سابق.

2 Losito Bruno(2003):Civic Education in Italy Intented Curriculum&Students,Opportunity to Learn.

بحثت الدراسة مفهوم المواطنة ومفهوم القيادة والروابط بينهما. كما بينت كيفية تفعيل دور القيادة في حل المشكلات المتعلقة بالمواطنة، وخلق الدوافع لدى الناشئة، وأوصت الدراسة بان تقوم مدارس التعليم العام بالدور الرئيس في تنمية القيادة والمواطنة.

نلاحظ أن الدراسات ذات الصلة التي تم تناولها، لم تتطرق لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه التعليمية وقيم المواطنة التي ينميها (في الجزائر أو غيرها)، ولكن هذه الدراسات حاولت:

1- إبراز مفهوم المواطنة والمفاهيم المتعلقة به، ولكنها لم تقدم تعريفا متفقا عليه للمواطنة (الزينيدي، العامر، العبد الكريم والنصار، الحبيب، وويتش-Woyach).

2- تقديم نماذج أو تصورات مقترحة لتنمية المواطنة (العبد الكريم والنصار، الحبيب).

3- إبراز تنمية المواطنة باعتباره هدفا أساسا للتعليم في العديد من الدول: المملكة العربية السعودية، بريطانيا، إيطاليا (الوسيتو-Losito، الزينيدي، العامر، العبد الكريم والنصار، وويتش-Woyach).

4- إبراز الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة (العبد الكريم والنصار، العامر، الحبيب).

5- نقد نظريات التنمية السياسية في الفكر الغربي في ضوء ما يقدمه الإسلام باعتباره دينا للإنسانية جمعاء (العامر).

6- رفض التوجهات الغربية في تنمية المواطنة واعتماد المنظور الإسلامي فقط لهذه الغاية (العامر).

7- تقديم تصور للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في تربية المواطنة، إضافة لمجموعة من الأساليب لتعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة من بينها: غرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والإنتاج، وفتح حوارات مع الشباب وبين الشباب¹.

يتضح من العرض السابق لهذه الدراسات ما يلي:

1- ندرة الدراسات العربية والجزائرية على وجه الخصوص في مجال المواطنة، ففي حدود إمكانات الباحث لم يحصل الا على دراسة عروس الزبير (1999) على الرغم من كثرة الكتابات عن المواطنة في فضاء الإعلام بشكل عام.

1 Robert woyach(1992):Leadership in Civic Education,ERICK, Digest,date of publication.

2- إن الدراسات العربية مازالت في حيز التركيز على الإطار الفكري والمفاهيمي في حين تركز الدراسات الأجنبية على الآليات الفعلية الهادفة الى نشر وتنمية ثقافة المواطنة وزيادة الوعي بشروطها، والحقوق والواجبات التي يحددها القانون، ودور التعليم في دعمها وتعزيزها من خلال برامج تخضع للفحص والتقويم — بشكل مرحلي.

3- إن نتائج الدراسات العربية (العامر – الزبير)، تؤكد أن البيئة العربية ما زالت تشهد خطأ وغموضا في أبعاد المواطنة على مستوى الخطاب السياسي بأطروحاته المتعددة، فما الموقف بالنسبة لوعي الأفراد وممارساتهم خاصة في عصر الانفتاح الثقافي والعولمة؟.

4- على الرغم من استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة واشتراكها معها في مجال الاهتمام بالمواطنة، إلا أنها تختلف عن هذه الدراسات من حيث أن الدراسة الحالية غير معنية بما ركزت عليه الدراسات السابقة من بحث أصول مفهوم المواطنة في الفكر الغربي والمفاضلة بينه وبين الفكر العربي والإسلامي، ولا المقارنة بين المواطنة المحلية والعالمية، وإنما تسعى الدراسة الحالية الى تحليل المضامين التعليمية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط وفق الصياغة الجديدة لبناء المناهج والبرامج التربوية (ديسمبر 2003)، لتخريج القيم ذات الصلة بمفهوم المواطنة من وجهة نظر المشرع المدرسي، وكشف ما يتأتى منها في المستوى العملي التطبيقي من نتائج على تشكيل شخصية التلميذ في اتجاه تمثله لها، أي استدماجه لها وانخراطه في التصرف انطلاقا من دلالتها بالنسبة له.

والملاحظ أن جل هذه الدراسات قد أجريت في المملكة العربية السعودية، هذا البلد الذي يشارك الجزائر نفس المقومات (الدين الإسلامي، اللغة العربية، التراث العربي الإسلامي)، مما يجعل لنتائج هذه الدراسات الصدى والأثر على الدراسة الحالية.

صف إلى ذلك، فإن الباحث قد استأنس بالدراسات هذه ذات الصلة في بناء الموضوع وتحديد هيكله البحث انطلاقا من فرضيات الإجراء والمنهج المتبع، وأداة التحليل، وكذا عينة الدراسة.

الفصل الثاني

مفهوم المواطنة في ضوء مواثيق الدولة الجزائرية

تمهيد

- 1- مفهوم المواطنة
- 2- العلاقة بين الوطنية والمواطنة
- 3- مظاهر المواطنة
- 4- المواطنة في الدستور الجزائري الحالي (دستور 1996)
- 5- المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008

خلاصة الفصل

تمهيد :

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم القديمة الجديدة، حيث تمتد في قدمها من الناحية الإجرائية قدم ممارسة الإنسان للعلاقات الاجتماعية، ولم تتبلور في الفكر الإنساني الاجتماعي كمفهوم مجرد لها مرجعيتها وفلسفتها وأنماطها إلا بعد نشوء الدولة الوطنية وما تضمنته من الحقوق المدنية والسياسية واحترام الحريات الفردية والجماعية، وهي أي المواطنة- من حيث هي مفهوم – كما تعكسها الدراسات الانثروبولوجية، لم تستقر على دلالة واحدة فهي متغيرة باستمرار وتتعلق إيجابا وسلبا في كل تجلياتها، وتتحدد سلبياتها وإيجابياتها- كما تبدو إجرائيا- بتطور العلاقات الاجتماعية والإنسانية ونوعية الخطاب التربوي وأساليبه.

1- مفهوم المواطنة :

يختلف مفهوم المواطنة تبعا للزاوية التي نتناولها منها، وتبعا لهوية من يتحدث عنها، وتبعا لما يراد بها.

فالمواطنة اصطلاح يشير الى الانتماء الى امة او وطن. ويعني هذا الاصطلاح في سياق آخر الجنسية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن مفهوم الجنسية يحمل معنى أكثر اتساعا، حيث يشير إلى حق الحماية التي تسبغها الدولة على مواطنيها أثناء زيارتهم لدولة أخرى. ينتمي معظم الناس على الأقل لجنسية واحدة. وتسبغ المواطنة حقوقا وواجبات معينة على المواطنين، تشمل حق التصويت وشغل الوظائف العامة. وهناك واجبات تناط بالمواطنين مثل دفع الضرائب والدفاع عن وطنهم.

وحسب احمد زكي بدوي: «المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية عن طريق التربية، تتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحديد الأهداف الوطنية وتحقيقها»¹.

يشير هذا التعريف، الى أن المواطنة تتضمن فكرة إعطاء الأفراد حقوق ومطالبتهم في المقابل بأداء واجبات من خلال تربية خاصة تتضمن نوع من الالتزام للوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته، والتعاون مع الآخرين من اجل تحقيق الانتماء والاعتزاز بالوطن فكرا وتراثا وحضارة، تحقيقا للرفاه الاجتماعي.

1- أحمد زكي بدوي (1992): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دط، مكتبة لبنان.

وينظر إليها فتحي هلال وآخرون بأنها: «الشعور بالانتماء والولاء للوطن، والقيادة السياسية هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية»¹.

يؤكد هذا التعريف على فكرة مفادها أن المواطنة هي إشباع للحاجات الأساسية، وذلك من خلال التخلص والتوصل من مركزية الذات وحمايتها من الأخطار التي قد تلحق بها، وذلك بالشعور بالانتماء إلى الجماعة والوطن والافتخار بذلك.

وحسب نيومان: «المواطنة هي القدرة على أن يمارس الفرد تأثيره في الشؤون العامة»².

أي أن المواطنة بهذا المفهوم، تقتضي أن يتمتع الفرد بمجموعة من المعارف والمهارات وكذا القدرة على التفكير والمناقشة واتخاذ القرارات والابتكار، ومن المهارات المهمة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإقلال من شأنها لما لها من تأثير على المجتمع مهارات العمل التعاوني.

وجاء في تحليل برنارد وميلين: «إن المواطنة مفهوم شديد الارتباط بالسلطة إذ هناك اختلافات أن يكون الفرد كمواطن في الدولة وبين أن يكون فيها مجرد إنسان، ولكي يكون مواطن في الدولة فالأمر يستلزم ضرورة أن يكون على درجة من الوعي بان يعيش وسط جماعة تحكمها العديد من القوانين والمعايير، هذه المعايير بمثابة القوة إلى جانب السلطة وعلى الفرد المواطن أن يلتزم بها»³.

يتضمن هذا المفهوم فكرة مؤداها انه توجد أنشطة تمارس على الفرد وقوانين ونظم وضوابط تحكمه بحكم تواجد في المجتمع، وهذا ما يعطيه صفة المواطنة. وعلى هذا الأساس فان مفهوم المواطنة يستلزم وجود علاقة تفاعلية بين المواطن والوطن(الدولة)، وان المواطنة تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، فتكون لدى الفرد المواطن صفات أساسية تجعل منه شخصية فاعلة ومؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم تحقيق التطور والرفاه في المجتمع. وعلية فانه من الأهمية العمل على تطبيع وتكوين الناشئة على قيم المواطنة.

¹ فتحي هلال وآخرون (1990): تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية، دط، مركز البحوث التربوية، الكويت، ص:22.

² مجدي عزيز إبراهيم (2000): دراسات في المنهج التربوي المعاصر- رؤية لمنهج حديث من أجل جيل جديد في عصر

العولمة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص:89.

³ لطيفة إبراهيم خضر(2006): دور التعليم في تعزيز الانتماء، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ص:89.

يؤكد علي القحطاني في كتابه التربية الوطنية: بان مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي يشير إلى مجموعة العلاقات والصفات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء كانوا مسلمين أم مستأنسين¹.

فالمواطنة من هذا المنظور هي علاقات وروابط عن طريقها يدرك الفرد المسلم انه جزء من الوطن الإسلامي بغض النظر عن اختلاف الأجناس والأعراق والانتماءات المختلفة. كما تعرف بأنها: الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملا قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعا عنهما². وبناء عليه، فللمواطنة في الوعي الفكري والشعوري لدى المسلمين اتجاهان:

الأول : شعوري عاطفي يتصل بالجوانب الذاتية، الخاضعة للانفعال الداخلي بالأشياء القريبة الى عاطفته المتصلة بمكان الإحساس الذاتي في كيانه. وإذا استنتقنا القران الكريم، نجد أن كثيرا من آياته تقر بالجانب العاطفي، الناتج عن الارتباط بين الإنسان والأرض التي يقطنها، فيتحدث عن {الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله}{الحج: 40}، وعن {إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون}{المتحنة: 9}. في لفظة إيحائية الى الجانب العميق من العاطفة التي تشد الإنسان الى موطنه بحيث يكون الإخراج منه أو المناصرة عليه مشكلة قد تبرر الحرب او المقاطعة ونحو ذلك.

وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤكد ذلك من خلال تصريحه بشدة تعلقه بمكة المكرمة، وانه ما كان ليخرج منها لولا ان أهلها أخرجوه. هذا، وان الارتباط العاطفي بالوطن يستتبع بالضرورة صورا متعددة من العلاقات الاجتماعية القائمة داخل الوطن، والتي تجعل من ذلك الارتباط عامل قوة وتأزر.

إن الأمم والشعوب التي لا تربطها روابط عاطفية من أي نوع، والتي تقوم العلاقات بين أفرادها وجماعاتها الا على المصلحة فقط لا يكون لها في الغالب دوام بقاء، كما لا يكون لها تقدم عمراني مذكور، ذلك لان الروابط العاطفية من شأنها أن تعصم الجماعات والمجتمعات

¹ علي القحطاني (1998): التربية الوطنية: مفهومها- أهدافها- تدريسها، العدد 66، مكتبة التربية العربية في دول الخليج العربي.

² www.albyan.com- 20/07/2012

من الانحلال عندما تتضارب مصالحها، وتحفظ كيائها عندما تعصف بها عواصف الشهوات المادية ولو الى حين تووب فيه الى رشدتها، وتقيم بينها ميزان العدل والسلم بدل ميزان الفتنة والظلم¹.

أما الاتجاه الثاني فسياسي، يلتقي بالمضمون القانوني للأرض في حدودها الجغرافية الدستورية، وينفتح بهذا المعنى في تلك الحدود عن مجموعات بشرية مختلفة من حيث المذهب، الاتجاه، اللغة، والقومية ونحو ذلك، ولكنها تتوحد في ظل هذا الوطن وفقا لما يحدده القانون من حقوق وواجبات.

ولقد أدرك المسلمون الأوائل هذا المعنى للمواطنة من خلال النصوص القرآنية، التي جاءت لتأكيد قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وذلك اما بإقرارها من خلال القرآن الكريم او بتأكيدها من خلال بعض الممارسات التي كانت سائدة بمشاركة القبائل العربية قبل مجئ الإسلام كحلف الفضول ومجلس الملا².

وهي قيم ارتبطت بالحقوق في الإسلام، بنيت على أساس حرية الرأي، باعتبارها أساس الحريات الفكرية، وأساس الكثير من القواعد والأصول الشرعية كالقياس والإجماع، وهي بالتالي ضرورة للتصدي لأي انحراف في النظام العام للدولة، وما يتطلبه من جرأة، وشجاعة، وصراحة في الحق³.

ولما كان ظاهرا وجود ارتباط قوي بين المنهج الإسلامي والوطن، فإقامة الدين لا تتأتى الا في واقع ووطن ومكان وجغرافيا، وأصبح الانتماء الوطني بعدا من أبعاد الانتماء الإسلامي العام... فالوطن ضرورة لإقامة دنيا الإسلام وعمرانه، وضرورة الدين ليكون الوطن إسلاميا وتحقق إسلامية عمرانه، فإن بعض المنتمين إلى تيارات فكرية تغريبية يعتقدون أن الإسلام ينكر مفهوم المواطنة، ويحرم غير المسلمين من حق المواطنة في حالة إقراره به، لأنه- حسب

¹ عبد المجيد النجار (2006): مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص:172.

² علي خليفة الكوري وآخرون (2004): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:19.

³ هاني سليمان الطعيمات (2000): حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الشروق، عمان، ص:208.

ظنهم- يستند إلى مفهوم الأمة القائمة على أساس ديني، ويلغي ما سواها، ويدعو إلى وحدة دينية مطلقة¹.

غير أن هذا الرأي لا يستند إلى أساس صحيح، فالإسلام بدعوته إلى المساواة وتحقيق العدالة والتكريم للإنسان لا يميز ولا يفصل بين الناس. ولما يقرر تمييز المسلمين بكونهم أمة فإنما ذلك على أساس من التكاليف الشرعية المطالبين بها وفقا للانتماء العقدي {إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون} (الأنبياء: 92). وهذا الانتماء للأمة لا يلغي به الانتماء للأسرة والعشيرة والقبيلة والشعب. ومن ثم فعلاقة الانتماء تقوم على التكامل لا التناقض والإلغاء. فالإسلام لا يلغي الوطنية بما هي علاقة انتماء إلى وطن أو القومية بما هي علاقة انتماء إلى أمة بل يحددهما فيكاملهما ويغنيهما. وطبقا لهذا فإن الإسلام يقرر ان انتماء المسلمين إلى الأمة الإسلامية لا يلغي انتمائهم إلى أممهم².

ولعله من المستغرب أن نجد المفكر الإسلامي محمد سليم العوا يقول: «نصت وثيقة دستور المدينة على اعتبار الإسلام أساسا للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة. وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية فعبرت عن المسلمين بأنهم أمة من دون الناس...»³.

فهذا القول لا يمكن التسليم به إلا ضمن إطار المرجعية التشريعية في مجتمع دولة المدينة والتي تقوم على أحكام الإسلام في تحديد الحقوق والواجبات، أما في الانتماء للدولة وتحمل الالتزامات والاستفادة من الحقوق فهي لجميع المقيمين بالمدينة المنورة. كما ان الإسلام لم يلغ الرابطة القبلية إلا بمعناها السلبي القائم على العصبية الجاهلية.

ولعل ما يؤكد المعنى المذكور ويزيل الالتباس قوله بعد اسطر قليلة في الصفحة نفسها: «ولم تحصر وثيقة المدينة المواطنة في الدولة الإسلامية الأولى في المسلمين وحدهم بل نصت على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة وحددت ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات...»⁴.

¹ محمد عمارة (دت) في إبراهيم رحمان: مفهوم الوطنية ومقومات المواطنة في الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم (الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ / 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

² <http://www.muqarn.net/vb/showthread.php?t=26731-22/07/2012>.

³ محمد سليم العوا (2008): في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط3، دار الشروق، القاهرة، ص:57.

⁴ محمد سليم العوا (2008): مرجع سابق، ص:57.

وبهذا يتبين أن الإسلام لا يمنع أحدا من أتباعه أن يألف بعض الأشياء التي تحيط به، لتتحول الألفة إلى علاقة في الذات، وبالتالي إلى حالة عاطفية ترق وتفتح على كل مفردات الأرض والناس والأشياء، لأن الله لا يريد للإنسان أن يتعقد في عاطفته، ما دامت المسألة مقتصرة على جانب الإحساس العاطفي، فإذا اقتربت من مواقع الانحراف بهذه العاطفة والجنوح إلى الظلم والتعسف، وتنتقل إلى التأثير السلبي على الخط العملي في الحياة، فإن الإسلام يردّها إلى الخط المستقيم (شريعة)، بالعمل على عقلنة العاطفة وضبطها، وبالتالي تحريكها في الدائرة الإسلامية بعيدا عن خط الانحراف.

وبخصوص مفهوم المواطنة في مصطلح الغرب، فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة... وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة»¹.

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة (Citizenship): «أنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، فهي لا تختلف عن مفهوم الجنسية»².

وتعرفها موسوعة الكتاب الدولي: «إنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم تؤكد حقوق المواطنين كحق الانتخاب وتولي الوظائف والمناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم»³.

والظاهر من هذه التعريفات أنها تعبر عن الاتجاه الثاني في النظر للمواطنة عند المسلمين والتي تقوم على البعد الجغرافي القانوني وتغفل الاتجاه الأول الشعوري العاطفي.

ضاف إلى ذلك أن منظومة الحقوق والواجبات تختلف من نظام سياسي إلى آخر، والذي قد يبرز مظاهر الاختلاف أكثر في تجليات المواطنة بيننا وبين الغرب اختلاف مصادر القانون المحدد للحقوق والواجبات في إطار الدولة الوطنية.

أما مصطلح المواطنة فيعني الوضعية القانونية التي يتخذ الفرد بفضلها ماهيته كإنسان سياسي، فهي تمنحه صفة تشريعية أصلية تلقي على عاتقه دورا معيناً في الية الفعل السياسي

¹ علي خليفة الكوري وآخرون (2004): مرجع سابق، ص:30.

² علي خليفة الكوري وآخرون (2004): المرجع نفسه، ص:31.

³ علي خليفة الكوري وآخرون (2004): المرجع نفسه، ص:31.

ضمن إطار الدولة، فهي قائمة على مجموعة محددة من الأطر القانونية والأسس النظرية التي تحكم أصول العلاقات العامة بين الأفراد من ناحية وبينهم وبين المؤسسات من ناحية أخرى¹. ومما تجدر الإشارة إليه أن عددا من الباحثين العرب الذين اهتموا بأسباب تعثر النهوض العربي، وضعوا تصوراتهم السياسية على شاكلة نهضة الدول الغربية من حيث رفع شعارات الحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الاتجاه نجد مساهمة المفكر العربي برهان غليون الذي أشاد بمبدأ المواطنة كتحالف وتضامن بين أناس أحرار، متساوين في الدور والمكانة والقرار، يتمتعون بحقوقهم دون تمييز لدرجة مواظنتهم، وأهليتهم العميقة، فهي كما يقول: «قاعدة التضامن والتماهي الجماعي، ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكافة الأفراد معا»².

في حين ذهب آخرون إلى أن مفهوم المواطن يأخذ معناه من الوطن بأوسع معانيه: حماية وإقامة، وتعلما، وحقا في الحكم والتوجيه، وهذه المعاني تتصل بالمفهوم الأسمى للإنسان، فتصبح المواطنة مفاعلة بين اثنين وقد يصبحون عشرات او مئات يتقاسمون الحقوق والواجبات والانتماءات، ليؤكدوا في النهاية أن الأوطان التي استقامت فيها المواطنة سارت فيها الحياة نحو الأسمى³.

كما ذهب البعض الى التفريق بين نوعين من الحقوق: حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فاذا كانت حقوق الإنسان ترتبط بالجوانب الشخصية، وتسمى بالحقوق المدنية فان حقوق المواطن ترتبط بالمشاركة الايجابية في الحكم وتسمى بالحقوق السياسية⁴.

ومهما يكن الأمر، فان المواطنة ترتبط بوعي الإنسان بوجوده داخل وطنه، على انه أصيل في بلده ليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين، هذا الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء في تشكيل نظرته لنفسه ولبلاده ولشركائه، فعلى أساس المشاركة يكون الانتماء للوطن من خلالها تاتي المساواة... وللمواطنة ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، المشاركة المساواة⁵.

إن التماهي في إطار الجماعة الوطنية والتفاعل داخلها، والمشاركة في صناعة قوانينها هي العملية التي من شأنها أن تجسد مفهوم المواطنة، فالمواطنون هم الذين يضبطون مسيرة

¹ أدونيس العكرة (2007): التربية على المواطنة و شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، ط1، دار الطليعة، بيروت، صص: 18-19.

² علي خليفة الكوري وآخرون (2004): مرجع سابق، ص: 34.

³ علي خليفة الكوري وآخرون (2004): المرجع نفسه، ص: 36.

⁴ وليم سليمان قلادة (1998): نشأة مبدأ المواطنة في مصر، مجلة المواطنة، العدد1، القاهرة، ص: 25.

⁵ وليم سليمان قلادة (1998): المرجع نفسه، ص: 11.

الوطن ويصنعون القانون، والقانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة وبالتالي فإن اختيار نظام الحكم يعتبر المظهر الأول للمواطنة.

المواطنة كما هو متداول في الفكر السياسي المعاصر هي مفهوم شامل ومعقد وله أبعاد متنوعة، وكذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والتطور الحضاري، كما أن مفهوم المواطنة يتأثر عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبنسق العقائد السائدة في المجتمعات وبالقيم الحضارية والمتغيرات العالمية الكبرى¹.

والمواطنة أساسا شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على تلك الأرض، وهذا الارتباط الوجداني تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية التي تربط الناس ببعضهم الآخر... من أجل الصالح العام... وتستلزم المواطنة فاعلية توفر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة... على أساس الكفاءة وقدرة المواطن على فهم طبيعة المجتمع وكيفية التعاون والتنافس وحل الخلافات على أسس عقلانية تهدف لخدمة الصالح العام ودعم الترابط الاجتماعي².

وإذا كانت المواطنة هي العضوية الاجتماعية والسياسية، فإن الصورة التي تحدثت بها تختلف من دولة إلى أخرى بناء على الفلسفة الإيديولوجية الحاكمة، وتضبطها الدساتير والقوانين، إلا أن ما ينبغي تأكيده هو أن المواطنة ليست مجرد جغرافيا معزولة عن تاريخها وحواملها الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، وليست مجرد تشريعات من الدستور. بل هي الشعور بالانتماء إليها جميعا والاعتزاز بها والعمل على الذود عنها وتطويرها. إن بوصفها وقائع أو باعتبارها قيم ونواظم عامة تمثل المشترك الجامع بين المواطنين، فهي تقوم على بعد الانتماء إلى مجموعة بشرية ما في إقليم ما، يندمج فيها المواطن مستدخلا خصوصيات المجتمع الذي ينتمي إليه في وعيه ووجدانه، وتنهض بالإضافة إلى ذلك على بعد آخر هو التمتع بالحقوق كحق الأمن والسلامة والتعليم والصحة والخدمة العمومية وحرية التعبير

¹ الطاهر الإبراهيمي (2011): الإعلام الثقافي وتربية المواطنة - الأبعاد والتحديات (غير منشور)، فعاليات اليوم الدراسي حول: الإعلام الثقافي وترسيخ القيم الوطنية بمناسبة الذكرى 17 لتأسيس الإذاعة الثقافية بالإذاعة الوطنية، الجزائر العاصمة.
² إدريس بولكعبيات (2002): من عولمة الثقافة إلى ثقافة العولمة، فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر علم اجتماع الاتصال: التحديات المعاصرة، العولمة- الانترنت- الفقر - اللغة، إشراف وتحرير فيصل دليو، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، ص: 101.

والمشاركة السياسية، وهذا التمتع بالحقوق يقابله القيام بالواجبات كاحترام النظام العام والحفاظ على امن الوطن والعمل على ازدهاره والمحافظة على الممتلكات العامة والتكافل الاجتماعي¹. وتأسيسا على ما سبق، فالمواطنة هي قيم وسلوك، أي تربية وآداب وأخلاق وتكوين راق وذوق حضاري وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة، فهي تتضمن حب الوطن والتعلق به، والفرد مدني بطبعه يميل الى غيره وهو ابن بيئته ومجتمعه، والمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة، وبقدر ما هي حقوق فإنها واجبات، وبقدر ما تقدم تأخذ، حق المواطن مثلا في الوقاية والتمتع بالصحة التي من بين فضاءاتها البيئة النظيفة والمحيط الطبيعي والمدني السليم، حق مقدس لكن المواطنة تستلزم أن يكون المواطن شريكا في الحفاظ على هذا المحيط بل مشاركا في إيجاده.

2- العلاقة بين الوطنية والمواطنة :

تبرز اليوم أهمية الوطنية والمواطنة من اجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع في ظل ما يتهدها من أخطار العولمة ومؤسستها، وهذا لا يعني أن الحل يكمن في الانكفاء على الذات، والابتعاد عن العالم الذي أصبح قرية صغيرة، وإنما يعني إكساب المناعة لكل فرد من خلال تربيته وطنية تركز على تزويده بالمعارف والقيم والمبادئ والمهارات التي يستطيع بها التفاعل مع العالم المعاصر دون أن يؤثر ذلك على شخصيته الوطنية. فمن المسلمات المتفق عليها أن الوطنية شعور والمواطنة ممارسة، والوطنية حب ووفاء بينما المواطنة قبول برضاء او تبرم، والوطنية حرارة وانفعال وجداني، أما المواطنة فهي سلوك وتصرفات، والوطنية ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، بينما المواطنة ارتباط عملي، والوطنية حس قلبي ضميري داخلي، أما المواطنة فهي سلوك فعلي ظاهري والوطنية لا تعدد فيها ولا تبدل، أما المواطنة فهي تكيف ومرونة، أي أن الوطنية نتيجة لواقع، بينما المواطنة وسيلة لهدف، ومن المتفق عليه أيضا أن الوطنية هي محصلة للمواطنة، فلا وطنية بدون مواطنة، لكن المواطنة يمكن أن تتم دون وطنية، فالوطنية ذات صلة بالتاريخ والهوية، أما المواطنة فهي التناغم والإيقاع الحياتي اليومي.

وجدت فكرة الوطنية خلال كل العصور وبين كل الشعوب. والدليل على هذا هو أن الشعور العالمي موجود في آداب كثير من الأمم، فكثير من الأعمال الأدبية البارزة تمجد

¹ الطاهر الإبراهيمي (2011): مرجع سابق.

إخلاص الناس لبلادهم واستعدادهم للموت دفاعاً عن حريتها وكرامتها، وقد ساعدت الأناشيد الوطنية- في الجزائر مثلاً نشيد : قسماً، من جبالنا، موطني- والشعارات على توحيد المواطنين في الدفاع عن بلادهم في أوقات الشدائد والحروب.

وعلى الرغم من أن معظم الناس يتفقون على أن الوطنية تقتضي خدمة الشخص لبلده إلا أنهم يختلفون في طرق أداء هذه الخدمة، فبعضهم يقول إن الحكومة الوطنية هي التي تعبر عن الوطن ولهذا ينبغي على كل المواطنين مساندة كل سياسات الحكومة وأعمالها، وبعضهم يقول إن الوطني الحق لا بد له أن يبدي رأيه بصراحة إذا كان مقتنعاً بأن بلده يسير في خط غير عادل أو غير حكيم.

قد تحدث القرآن الكريم عن ارتباط الإنسان بوطنه بدءاً من أبينا آدم عليه السلام، فقد بينت نصوص الكتاب أن الأرض هي مستقره ومأواه في آيات متعددة، قال تعالى: {ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين}(البقرة : 36). وقد سجل القرآن الكريم رد فعل فرعون على دعوة نبي الله موسى وقيامه بقياس مدى وطنية قومه مستفهماً؟{قال للملا حوله إن هذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون}(الشعراء: 34-35). وهذا يندرج في خانة سوء استخدام للوطنية منذ القدم لمآرب شخصية.

فالوطنية وما يتعلق بغرس هذا الجانب في النفوس، وترسيخه في العقول، وتجسيده في الواقع كمفهوم يقوم عليه المجتمع، وترتكز عليه الحضارة، وتتفاعل به الحياة، كل هذا يتجلى في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بأساليب متعددة تزكي الروح الوطنية، وتجسد الشعور بالانتماء وحس المواطنة، ويكفي في ذلك أن نعرف بان حنينه صلى الله عليه وسلم النابع من أصالة تقدير الانتماء للوطن، وترجمة ذلك في الوطنية الصادقة، الممزوجة بالعاطفة الجياشة المتدفقة، البارزة في مشهد مؤثر يتمثل في علاقة المواطن بأرضه، واعتزازه بانتمائه الى وطنه، ويزداد هذا الشعور ويقوى هذا الحس في أوقات الشدة، او الانتقال الاضطراري للبلاد الغربية. فتنطق الوطنية المنبثقة من الوطن على لسان صاحبها، لتعبر عن الروابط القوية، وتفصح عن الصلة المتينة الكامنة في العروق، وهذا تعليم من المصطفى صلى الله عليه وسلم مكانة للأوطان، بالنسبة للإنسان الى درجة أن الوطن يكلم باللسان، كما يخاطب بالوجدان:«مكة!ما أطيبك من بلد! وما أحبك إلي! ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك!»

نلمس هذا الشعور بروح المواطنة في مواقف عمر بن الخطاب وتسييره لشؤون دولة الإسلام، ومراعاته لحقوق المواطنين من ذلك:

كان رضي الله عنه يسهر ليله متفقدا أحوال الرعية (المواطنين)، وكان يقدر المسؤولية حق التقدير، ويعتبر نفسه مسؤولا عن سلامة الإنسان والحيوان، وهو القائل: «لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن أكون مسؤولا عنها يوم القيامة، لم لم أسو لها الطريق».

ولعل تجسيد عمر لمفهوم الوطنية والمواطنة خلاصة ذلك تتجلى في وصيته للخليفة بعده، فقد روى البخاري في صحيحه قال: «وقال عمر: أوص الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيرا الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يقبل من محسنهم، وأن يعفو عن مسيئهم، وأوصيه بأهل الأمصار خيرا، فإنهم رداء الإسلام وجباة المال، وغيظ العدو، وأن لا يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيرا، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يأخذ حواشي أموالهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا الا طاقتهم»¹.

هذه الوصية تعكس مدى التزام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمسؤولية وتجسيده لحقوق المواطنة انطلاقا من مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

في إطار الحديث عن العلاقة بين الوطنية والمواطنة، نستشف من خطب عبد الحميد ابن باديس ودروسه حبه الصادق لوطنه واعتزازه بوطنيته، من مقاله المعنون بـ: **المسلم الجزائري. حيث قال**: «إنما ينسب للوطن أفراده الذين ربطتهم ذكريات الماضي ومصالح الحاضر، وآمال المستقبل، فالذين يعمرن هذا القطر وتربطهم هذه الروابط هم الجزائريون، والنسبة للوطن توجب علم تاريخه، والقيام بواجباته، من نهضة علمية واقتصادية وعمرانية، والمحافظة على شرف اسمه وسمعة بنيته، فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه، ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه»².

¹ أحمد حوميد: الوطنية والمواطنة في منظور الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم (الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

² أحمد حوميد: المرجع نفسه.

وقال عن الجزائرية: «الجزائرية بدينها ولغتها وقوميتها فعلينا أن نعرفها حقائق ذلك لتلد أولادا منا ولنا، يحفظون أمانة الأجيال الماضية للأجيال الآتية، ولا ينكرون أصلهم وان أنكرهم العالم بأسره، ولا يتنكرون لامتهم ولو تنكر لهم الناس أجمعون»¹.

وقال أيضا عن مفهوم الوطن والوطنية والمواطنة: «إننا نحب الإنسانية ونعتبرها كلا، ونحب وطننا ونعتبره منها جزءا، ونحب من يحب الإنسانية ويخدمها، ونبغض من يبغضها ويظلمها، وبالأحرى نحب من يحب وطننا ويخدمه، ونبغض من يبغضه ويظلمه، فلهذا نبذل غاية الجهد في خدمة وطننا الجزائري وتحبيب بنيه فيه، ونخلص لكل من يخلص له، وتناوئ كل من يناوئه من بنيه ومن غير بنيه»².

قال الناقد الانجليزي صمويل جونسون: «إن الوطنية هي المأوى الأخير لكل وغد» وكان يشير الى أن الوطنية- كغيرها من المشاعر- قد تكون أحيانا مبالغا فيها، أو قد تكون مشوهة. فالناس المغالون في شدة انتمائهم لمجموعة أو بلد معين قد يسمون المغالون في الوطنية³.

وجد الغلو في الوطنية، أو فهمها فهما خاطئا، في أزمان مختلفة وفي كل الأمم تقريبا. وخلال العشرينيات من القرن العشرين الميلادي كان الألمان بقيادة أدولف هتلر، والايطاليين بقيادة بنيتو موسيليني، مقتنعين بأن لهم مسؤولية وطنية هي توسيع الحدود الإقليمية لبلدانهم. وكثيرا ما تسمع المطالبات بالتظاهرات المعلننة العامة بالإخلاص للوطن عندما تمر البلاد بأزمة من الأزمات. فخلال الحرب العالمية الأولى- على سبيل المثال- غير الملك جورج الخامس ملك بريطانيا اسم العائلة المالكة من اسم ساكسي كوبيرج الى وندسور. فالاسم الأول ساكسي كوبيرج كان ألمانيا وكانت بريطانيا تخوض حربها ضد ألمانيا. وخلال الحرب العالمية الثانية تم حجز الآلاف من الأمريكيين من أصل ياباني في معسكرات بسبب المخاوف من أنهم ربما يكونون مواليين لليابان أكثر من الولايات المتحدة.

¹ أحمد حوميد : المرجع نفسه.

² المنتقد (1343هـ/1925م) في أحمد حوميد: مرجع سابق.

³ أحمد حوميد : مرجع سابق.

والنتيجة التي لخصها ابن باديس تتمثل في: الوطنية الإسلامية العادلة، إذ هي التي تحافظ على الأسرة بجميع مكوناتها، وعلى الأمة بجميع مقوماتها، وتحترم الإنسانية في جميع أجناسها وأديانها.

وإذا كان معامل الوطنية يزداد وينقص تبعا لوجود الوعي بأهمية المواطنة، على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما من جهة، ومدى إيمانه بضرورة فعاليته في إطار الشراكة المجتمعية في المشروع النهضوي التنموي من جهة ثانية، وبالتالي اضطلاع الفرد بمسؤولياته للوفاء بحق الوطن وتحمل مسؤولياته تجاهه، ولهذا فان شعور الفرد ودوافعه تلعب دورا أساسيا في إمكانية اندماجه لتحقيق دولة الرفاه والمشروع الحضاري، ولذا لا بد من توضيح أهمية انتماءات الفرد وإبراز قيمه الأساسية على اعتبار أنها تشكل الدافع الأساسي لتحقيق المواطنة الفاعلة.

كما أن ارتباط المواطنة بالخبرة التاريخية من شأنه أن ينمي إحساس الأفراد بالأهداف العامة للجماعة الوطنية، ومن ثم تحقيق المشروع الوطني للتنمية، وإعلاء حق الوطن قبل حقوق الأفراد، والإحساس بالتطور والنمو داخل الدولة الوطنية، وهذا ما يفسر العلاقة بين قيم المواطنة وتدرجها لفهم حقيقة وجود الإنسان داخل مجتمعه¹.

إن الشعور بانعدام القيمة والمكانة والدور في المجتمع، من شأنه أن يكرس حالة من الاغتراب، تأخذ أبعادا اجتماعية مختلفة منها:

- 1- انعدام القوة: ليس بإمكان الفرد التأثير على مستوى المواقع والمواقف المحيطة به.
- 2- فقدان المعنى: عجز الفرد عن الوصول الى قرار أو معرفة ما ينبغي فعله.
- 3- فقدان المعايير: وتعني التجاء الفرد الى استخدام أساليب غير مشروعة اجتماعيا لتحقيق أهدافه.
- 4- العزلة: أي انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائدة وتبني مفاهيم مخالفة، مما يعني أن الفرد غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة.

¹ الهادي دوش (2008): المواطنة ومسألة الأقليات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ص: 23.

5- غربة الذات: إدراك الفرد انه أصبح مغتربا حتى عن ثقافته ومبادئه، وبالتالي أهدافه وقيمه.¹

وبناء عليه، فانه يستحسن ترسيخ معاني الوطنية لدى الأفراد تربويا وثقافيا. واستثمار البعد الديني القائم على رعاية المصالح العامة، وتهذيب الأخلاق، وترسيخ الانتماء للوطن، وتعزيز الروح الوطنية لدى الناشئة.

وفي سياق حديثه عن كيفية إعداد المواطن الصالح في ظل الديمقراطية، يوضح فائز مراد دندش في مؤلفه اتجاهات جديدة في المناهج وطرق التدريس، معنى المواطن الصالح في جملة من النقاط هي:

1- هو الفرد المزود بالمعلومات والمهارات ولديه القدرة كي يستفيد من معلوماته ومهاراته ويضيف الى رفاهية المجتمع وتقدمه شيئا جديدا من عنده.

2- هو الفرد الذي يحترم النظم الديمقراطية، في ظل نظام هو أصلا قد تربى فيه وتعود عليه ومارسه في طفولته.

3- هو الفرد القادر على أن يحي حياة طبيعية في المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يكون مصدر قوة له بدل من أن يكون مصدر ضعف.

4- هو الفرد القادر على إعطاء مجهود منظم للآخرين يساعدهم على التكيف في المجتمع بقناعة ورضى نفس، وهو بذلك يستهدف مساعدتهم للتكيف مع البيئة الاجتماعية

5- هو الفرد المشارك البناء الرامي الى سلامته وسلامة الآخرين.

6- هو الفرد الذي يسلم قيادة الأمر للقانون، وهو يعلم أن في ذلك تدعيم لنظام العمل الديمقراطي الذي وجد فيه.

7- هو الفرد الذي يهتم بمشاكل أمته، ويأخذها مأخذ الجد، ويجاهد في سبيل حلها مهما كلفه ذلك من تضحيات.

8- هو الفرد الذي يقدر المسؤولية ويتحمل التبعات الملقاة على عاتقه، فلا يكون عالة على المجتمع، بل يكون عامل مشارك بناء في هذا المجتمع، وعامل مساعد له في سبيل التقدم والنهوض.¹

¹ جمال فرفار (2005): قيم المواطنة من خلال تمثلات الشباب، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة وهران، ص:83.

هذه بعض الصفات الواجبة في المواطن، والتي تعكس ممارسة المواطنة في ظل الحياة الديمقراطية والانفتاح على الآخرين في إطار القيم الحضارية العليا(الحوار، التسامح، التعاون والتكافل الاجتماعي)، ولا شك أن المدرسة بمكوناتها المختلفة تساهم في تربية الناشئة وتشكيل شخصياتهم وبلورتها وفق هذا التوجه.

ومن جهته، يحدد عبد الودود مكروم صفات المواطن الفعال في الآتي:

- 1- الإسهام الفعال في بناء المجتمع، واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلاته.
- 2- امتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها.
- 3- معرفته لتراث المجتمع، وقيمه ومعتقداته ونظمه.
- 4- المشاركة الكاملة للحياة السياسية والاجتماعية.
- 5- التزود بمهارات التحليل والتعليل والاستقصاء، لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة.
- 6- الالتزام بالمحافظة على انجازات المجتمع وتطوره.
- 7- تقدير الحرية والعدالة والمساواة.
- 8- القدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة².

مما سبق يتضح بان المواطنة الصالحة هي التي تجمع بين خصائص المواطن الفعال المتشعب بروح التربية الأخلاقية والحياة المدنية وكذا التربية المجتمعية والإعداد للمستقبل بكل تجلياته.

إن التطلع للمواطنة الحقة يتطلب تأهيل المواطن وتنميته انطلاقا من واقع الجماعة الوطنية، وفق شروط أساسية أهمها:

- 1- التربية على المواطنة عملية تكوينية مستمرة تبدأ بإقرار الدستور لمفهوم المواطن، ثم تستمر المؤسسات التربوية في تشكيل هذا الأخير.
- 2- تغليب الانتماء الى الجماعة الوطنية وكيانها على أي انتماء سياسي جزئي آخر داخل الدولة نفسها.

¹ فائز مراد دندش (2003): اتجاهات جديدة في المناهج وطرق التدريس، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص:89.

² عبد الودود مكروم (2004): القيم ومسؤوليات المواطنة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:328.

3- ينبغي النظر الى مواطني الدولة على أنهم كائنات حرة عاقلة، وان نظام الحقوق والواجبات هو من صنع هؤلاء المواطنين أنفسهم.

4- في التربية على المواطنة يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون، انطلاقا من العدل كقاعدة أخلاقية وشرط لضمان تحقيق وحدة الجماعة الوطنية.

5- سلطة الدولة محصورة في نطاق الخير المشترك لأعضاء الدولة كأفراد وجماعات، وكل مواطن له الحق في التعبير عن رأيه الخاص به، مما يقتضي احترام تعدد

الثقافات والاعتقادات، والتعامل معها كظاهرة تنوع وتعدد تفضي الى الخير العام المشترك.

6- الاهتمام المتوازن بحقوق وواجبات المواطن، وكذا الأمر بالنسبة لحقوق وواجبات الدولة، وذلك لان الاهتمام بحقوق المواطن ستستفيد منه التربية على المواطنة في رد سلطة الحكم الى مصدره(المواطن)، وأن هذا التوازن ليس مشتقا من فضيلة الاعتدال وإنما من المنطق الداخلي للمواطنة.

7- تستلزم التربية على المواطنة تطويرا مستمرا لمحتوى نظام الحقوق والواجبات المتعلقة بالدولة والمواطن، حيث يتعمق وعي المواطن بوحدة الحياة والمصير المشترك الذي يجمع المواطن بالدولة¹.

التربية على المواطنة في حقيقتها ممارسة مستمرة تتضمن موضوع تربية وتعليم، وفي ذات الوقت هي عملية حركية مع الزمن تتفاعل فيها مجموعة من المعارف والقيم المرجعية مع الممارسة، لتحقيق الولاء في شتى الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية انطلاقا من القيم الذاتية.

يمكننا أن نخلص من كل ما سبق، أن الوطنية هي ذلك المفهوم الذي يشير الى مشاعر الحب والولاء التي تكمن في الانتماء للوطن، وتتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين السائدة في الوطن والتوحد معه والعمل على حمايته، والدفاع عنه أوقات الأزمات بكل غال ونفيس، حرصا على تماسكه ووحدته واستمرارية بقائه وسلامته، وعملا على تقدمه ونمائه. وأما المواطنة فإنها تستوعب وجود علاقة بين الوطن والمواطن، وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات

¹ ناصيف نصار (2005): في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا؟، ط2، دار الطليعة، بيروت، ص: 48-52.

أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، وقادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، ويمكن القول بان صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة. وعليه فالمواطنة في المجتمع الحديث تتجسد في ذلك الشخص الذي يستطيع أن يسمو على الحسابات الشخصية، ويتمكن من العيش بشكل متعاون في المجتمع، حيث لا يجوز لأي شخص أن يطمح في أن يكون أكثر من مواطن، ولا يفرض على أي شخص أن يكون أقل من ذلك.

3- مظاهر المواطنة:

يمكن اعتبار المواطنة كمجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك، ويمكن تحديد أهم تجليات المواطنة في أربعة نواظم:

3-1- **الانتماء:** أي شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.

إن من أساسيات المواطنة الانتماء للوطن، والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له.

ومن مقتضيات الانتماء أن يفخر المواطن بوطنه ويدافع عنه ويحرص على سلامته. فالمواطن الجزائري منتم لأسرته ولوطنه ولدينه، وتعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي مترابطة ومنسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض الآخر.

3-2- **الحقوق:** التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية... هذه الحقوق ينبغي أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء، فمثلا الحرية الشخصية مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط إلا يتعدى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين أو القانون أو الأعراف الاجتماعية.

يلخص إبراهيم ناصر في مؤلفة أصول التربية والوعي الإنساني، أنواع الحقوق في جملة من العناصر هي:

3-2-1- الحقوق الاجتماعية: والمقصود بالحقوق الاجتماعية حق المواطنين جميعا في التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية ضد العجز والشيخوخة والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة.

3-2-2- الحقوق المدنية: وتتضمن الحقوق التي يخولها القانون لجميع المقيمين في الدولة وهي نسبة تتكيف أوضاعها مع الزمان والمكان، وتشمل رعاية الدولة للأجانب المقيمين فيها، وتتضمن الحريات المدنية.

3-2-3- الحقوق السياسية: ويدخل ضمن هذا الباب الحقوق المتصلة باختيار الحكام والمشاركة في أمور السياسة والحكم، وإبداء الرأي الذي يتمتع به المواطنين في الدولة دون الأجانب.

3-2-4- الحقوق الإنسانية: ويتضمن هذا الباب الحقوق الطبيعية لمجموع الكائنات الإنسانية يمثل حقها في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون والحقوق الاقتصادية.

3-2-5- الحقوق الزوجية: ويتضمن هذا الباب الحقوق الممنوحة لكل زوج وزوجة، وفق قانون الزواج ونظامهم كالاتصال الجنسي، الاحترام المتبادل، العفة والكرامة.

3-2-6- حقوق المرأة: ويلخص هذا العنصر في: حق المرأة في العمل والمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ضمن الحقوق الممنوحة للرجل.

3-2-7- حق الانتخاب: ويدخل في هذا الباب الحق المخول للبالغين، فيتيح لهم المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس السياسية المحلية والتشريعية او البرلمانية.

3-2-8- حق الوراثة: ويندرج في هذا الباب حق وراثة الملكية او المراكز الاجتماعية الخاصة نتيجة لميلاد الفرد، ويتصل بهذا الحق شرعية الطفل ووضعه في الأسرة وتربيته.

3-2-9- حق تقرير المصير: ويتضمن هذا الباب الحق في إحدى المبادئ الأساسية في الفلسفة الديمقراطية التي تؤمن بحق الفرد والجماعة والمجتمع في أن يتبنى الفرد النمط الحياتي الذي يلائمه.

3-2-10- حق التأليف والنشر والملكية الأدبية: ويدخل في هذا الباب الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الفرد دون أن تعرقل حق الحرية الشخصية، وتشمل حرية التملك، حرية العمل، حرية الاعتقاد وحرية الرأي¹.

لاشك أن هذه الحقوق على اختلافها مجتمعة قد تجعل الفرد المواطن يحيا حياة كريمة في إطار قيم التسامح والاحترام المتبادل.

لقد احتوى دستور 1996 على الحقوق الفردية للمواطن الجزائري وهي:

أ- **الحقوق المدنية والسياسية** : وتتضمن :

- 1- الحق في الاختلاف(تنوع الذات الجزائرية بين الإسلام والعروبة والامازيغية كأبعاد متضمنة للهوية الوطنية).
- 2- الحق في التمتع بالجنسية.
- 3- المساواة أمام القانون.
- 4- عدم الاعتقال التعسفي.
- 5- الحق في تسيير الشؤون العامة.
- 6- الحق في تقلد الوظائف العامة.
- 7- الحق في الكرامة وعدم التعرض للتعذيب.
- 8- الحق في المساواة وعدم التمييز بسبب العرق او الجنس او الدين او اللغة.
- 9- حق المشاركة في الانتخابات.
- 10- الحرية السياسية وحق إنشاء أحزاب سياسية.
- 11- حرية المشاركة في الاجتماعات والجمعيات.
- 12- الحق في إنشاء النقابات.
- 13- حرية التنقل والإقامة.
- 14- حرية الدين والرأي.
- 15- حرية التعبير.

ب- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** : وتتضمن :

- 1- حق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

¹ إبراهيم عبد الله ناصر (2004): أصول التربية والوعي الإنساني، ط1، مكتبة الرائد العلمية، بيروت، ص:307.

2- حق الملكية.

3- الحق في العمل.

4- الحق في التمتع بظروف عمل صحية وعادلة.

5- الحق في الراحة.

6- الحق في الإضراب.

7- الحق في الحماية الاجتماعية والصحية.

8- حق حماية الأسرة.

9- حق التمتع بظروف معيشية حسنة

10- الحق في التعليم¹.

هذه الحقوق كما وردت في نص الدستور تتداخل مع التصنيف الذي قدمه إبراهيم عبد الله ناصر، غير أنها أكثر تحديدا وتؤكد فكرة تمتع الفرد الجزائري بصفة المواطنة.

بناء على ما سبق، فالمواطنة صفة المواطن التي تدل على الانتماء الى الوطن، له حقوق يستفيد منها وبالمقابل عليه واجبات يلتزم بها. وفيما يلي نحاول أن نستعرض جملة الواجبات التي يتوجب على المواطن الالتزام بها خدمة للوطن والمجتمع.

3-3- الواجبات: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء وازدهار الوطن.

إن الواجب يحمل في طياته معنيين، الأول خاص والثاني عام. فالمعنى الأول يتمثل في الأفعال المسندة للفرد وما يجب أن يؤديه في الجماعة، أما المعنى الثاني فهو المعنى الواسع الذي يشمل أي فعل تفرضه قواعد مقبولة تحكم أي ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية او أي عمل تعاوني².

إن أي نشاط فيه منفعة خاصة للفرد ومنفعة عامة للمجتمع، يدخل ضمن ما يتوجب القيام به وتنفيذه وهو ما نصطلح على تسميته بالواجب.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2007/2006): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص: 19-20.
² إبراهيم عبد الله ناصر (2004): مرجع سابق، ص: 308.

وتجدر الإشارة أن الدول تختلف عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن وهذا تبعا لاختلاف الفلسفة التي تقوم عليها كل دولة، فبعض الدول مثلا ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني والبعض الآخر لا ترى ذلك.

ويمكن عرض بعض واجبات المواطن في الجزائر التي منها:

- 1- احترام القانون
- 2- احترام الغير وحقوقه
- 3- المحافظة على الممتلكات العامة
- 4- الدفاع عن الوطن والتضحية من اجله إن اقتضى الأمر ذلك
- 5- المساهمة في تنمية الوطن
- 6- السمع والطاعة لولي الأمر
- 7- التكاتف مع أفراد المجتمع والتعاون على تحقيق تنمية شاملة مستدامة

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه .

إن الشعور بالواجب أساس النظام الأخلاقي كله، إذ ما فائدة الأخلاق لدى أناس لا يشعرون بأي التزام نحوها ؟

3-4- المشاركة في الفضاء العام: المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وتدبير

المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن¹.
 إن من ابرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية بشتى أبعادها. وتعتبر المشاركة السياسية مظهرا عاليا من مظاهر المواطنة، لأنها تفتح المجال للمساهمة في صناعة القرار السياسي وتسيير المؤسسات العمومية، أي المشاركة في إدارة الحياة العامة.

وإذا كان الحال كذلك فإن الدولة ممثلة بنظامها التربوي معنية بغرس هذه المواطنة وتنميتها في أبنائها. ويتطلب ذلك أن تتبنى المناهج التربوية رسالة واضحة تتمثل بتربية

¹ <http://www.almichael.org/spip.php?article289> في إبراهيم رحمانى(2010): مرجع سابق.

الإنسان على المواطنة معرفة وتطبيقا، وغرس قيمها فيه. ويظهر ذلك في تطوير الأفراد المتعلمين بحيث ينخرطوا في العمل على تلبية حاجاتهم الأساسية وحاجات مجتمعهم، وان يطوروا الاستراتيجيات الضرورية لحياتهم وبناء وطنهم ودعمه، وان يلتزموا بقواعد المجتمع وقوانينه. وان يكونوا مؤثرين بشكل واضح في فعاليات الحياة اليومية، ولدعم ذلك كله في الشباب، يفترض أن تعدد المناهج الى تعليم التلاميذ تراثهم الثقافي، وحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم، وتعريفهم بمؤسسات الدولة وأشكال الحكم والسلطات والفصل بينها، وان يعرفوا كيف تعمل هذه المؤسسات والسلطات وليعرفوا كذلك من أين وكيف تستمد شرعيتها؟. والمواطنة كما هو متداول في الفكر السياسي المعاصر هي مفهوم شامل تاريخي معقد وله أبعاد متنوعة.

فمن الناحية النفسية، يرى محمد مزيان في كتابه **العقد النفسي**: «أن المواطنة مجموعة من الاستعدادات والاتجاهات الايجابية التي تعبر عن الانتماء بالفعل والمساهمة في أعمال ونشاطات المصلحة، ولما كانت هذه السلوكات باطنية لا يمكن ملاحظتها بالعين المجردة أحيانا يمكن التعرف عليها من خلال أدوات القياس، أو استجابات من خلال السلوك الظاهري وهنا يطرح سؤال مهم: ما هو السلوك الظاهري الذي يعبر عن المواطنة؟

للإجابة عن هذا السؤال، هناك بعض الدارسين ركزوا على السلوك الذي ينتج عن الأخلاق الحميدة والطيبة على أساس أن الفرد المتخلق يكون مفيدا لنفسه ولمجتمعه، ومنهم من ذهب الى تحديد السلوكات نفسها، تلك السلوكات التي تربط الفرد بعائلته وجيرانه»¹.

إن المواطنة في هذا السياق هي أكثر من علاقة فرد بدولة، تتمثل في انتمائه إليه كمواطن بل هي علاقة شعورية تربط الفرد بمحيطه، بداية من الأسرة والأصدقاء بناء على الأخلاق الطيبة والحميدة.

ومن الناحية القانونية فان المواطنة: «تعني منح الوافدين الحقوق الشرعية ليس في الإقامة فقط، بل في كامل الحقوق او بعضها، وفي حقيقة الأمر فان النتيجة النهائية للمواطنة بهذا المعنى ترتبط بالحصول على الحقوق والواجبات عن طريق اكتساب الجنسية»².

¹ محمد مزيان (2003): العقد النفسية: العلاقة بين الأفراد والمنظمات، دط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص:140.

² محمد مزيان (2003): المرجع نفسه، ص:142.

ويفهم من هذا انه إذا نظرنا الى المواطنة من زاوية قانونية، نجد أنها تجسد الانتماء في إطار مبدأ الالتزام بالواجبات والتمتع بالحقوق، على اعتبار أن البعد القانوني يقوم على تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا الى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع. ومن وجهة نظر السياسيين، فالمواطنة حسب محمد مزيان: «تتجسد من خلال الحصول على الحقوق السياسية التي تنظم المجتمع تحت الانتخاب أو التشريع أو العمل السياسي في أحد الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية، قد تكون هذه الحقوق مطلقة كاملة في البلدان الغربية، وقد تكون مقيدة في البلدان الأخرى، كما يعني هذا الحق في تكوين جمعيات لها صبغة اجتماعية أو عملية من خلالها يمارس الفرد واجباته ومواطنته»¹.

في هذا المفهوم، إشارة الى أن المواطنة تطبع الفرد بطابع متميز، وتؤهله لان يساهم في عملية اتخاذ القرار وإعداده وفقا للظروف والمتغيرات السياسية، الوطنية والدولية. والجدير بالذكر أن مفهوم المواطنة لا يرتبط بسلطان او حاكم، لان المواطنة كما سلف الذكر سواء نفسيا او قانونيا او سياسيا، ترتبط بوطن والتي تعطي للمواطن الذي ينتمي إليه الإقامة، الحرية، التعليم، الرعاية الصحية وكل الحقوق المرغوبة للمواطن، وبمعنى آخر تعطي للمواطن إنسانيته، أي صفة الإنسانية، وهذا وجه آخر من الأوجه المتباينة للمواطنة.

4- المواطنة في الدستور الجزائري الحالي(دستور 1996) :

إذا كانت القيم التي تنعم بها أوروبا اليوم جاءت نتيجة تاريخ طويل عرف الحروب الدينية والحروب الأهلية والمقاومات الشعبية، أدت في الأخير الى ظهور مجتمع حديث تتمايز فيه المجالات وينتظم فيه الناس بشكل متعاقد عبرت عنها الإعلانات والداستير الخاصة بحقوق الإنسان والمواطنة، في شكل يعترف بالإنسان ككائن حر يمارس حرياته الفردية في إطار خاص وحقوقه السياسية في إطار عام ومتساوي، وتعتبر الفرد حقيقة غير قابلة للتجزئة، وتضمن حرياته الأساسية كحرية التعبير والمعتقد والتفكير. وتميز بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية.

فان التاريخ الاجتماعي الجزائري عرف مسارا آخر لم يصل فيه بعد الى قطيعة نهائية تمكن من تحقيق هذه القيم، فمنذ مطلع هذا القرن عرف المجتمع الجزائري حركة نزوح واسعة من الأرياف الى المدن كانت لها نتائج هامة على المستوى السياسي والاجتماعي، لقد وصف

¹ محمد مزيان (2003): مرجع سابق، ص: 143.

محمد حربي هذه العملية قائلا: «لقد حل الشعب محل القبيلة والحزب محل الزاوية الدينية... وحول أبناء الريفيين- في هجرتهم الى المدن- التيارات المعتدلة وأخطوا تراتبيتها و استأصلوها حيث شكلوا باعتبارهم حشد كبير الوطنية الشعباوية، فالمحسوبة التي كانت عند الأعيان أصبحت الآن في الأحزاب السياسية»¹.

إن هذا التحول الذي قلب البنى وأعاد تركيبها على أسس اثنية وعائلية وروابط المحسوبة والجهوية والخلافات العقائدية، فوت الفرصة على قيام ثقافة سياسية فردانية، تعتمد على اختلاف الآراء وتعددتها في جو من الشفافية، إن النزعة الوطنية في الجزائر لم تكن تحمل مشروع مجتمع يفصل بين صرح الجماعة التي يتداخل فيها الدين بالسياسة والأخلاق والأعراف والبناءات العائلية والاثنيات عن مجال تتعدد فيه الفضاءات، ويستقل فيها الفرد بفضائه الخاص ويشارك من جهة أخرى في أماكن اجتماعية متعددة ومغايرة، إن النظرة التي كانت تؤسس ممارسات الدولة لم تكن تتخيل وجود الفرد الا من خلال السلطة الاجتماعية.

لقد عرفت الجزائر مرحلتين هامتين منذ استقلالها، تميزت كل واحدة منها على الأخرى بمورفولوجية وديناميكية اجتماعية خاصة، فالفترة الاولى التي امتدت من 1976 الى بداية الثمانينيات، اشتهرت بما كان يسمى **النموذج الجزائري للتنمية و الصناعة المصنعة**، والنضال من اجل نظام اقتصادي جديد، والذي كانت تمثله الدبلوماسية الجزائرية في المجالس العامة بمنظمة الأمم المتحدة. في هذه المرحلة كان النظام السياسي الجزائري يستلهم مشاريعه من الربيع البترولي والغازي الذي كانت عائداته تحقق مداخيل وأرباح واسعة تنتعش منها خزينة الدولة، كما كانت تهدف هذه المرحلة الى بناء دولة قوية ومركزية يقودها الحزب الواحد، الذي يستند في مشروعيته على الثورة التحريرية.

إن أهم حدث ميز هذه الفترة ، هو وضع دستور للبلاد يبين أجهزة الدولة ومؤسساتها ويضبط حقوق وحرريات الأفراد وواجباتهم، ان هذه الوثيقة الرسمية التي اعتمدت سياسة شعبية، تجعل من الشعب قوة اجتماعية للثورة، أعطت نصوصها الأولية للبعد الاجتماعي والاقتصادي، وذلك قصد إشراك اكبر قدر من المواطنين في هذين الدائرتين، وإقصائهم من المشاركة في دائرة ما هو سياسي، ففيما يخص البعد الاول نص الدستور على حقوق الفرد القانونية والدستورية التي يحميها المشرع بكافة الضمانات والوسائل، منها الحق في التعليم

¹ Colman.j,(1996): L'individu dans la theorie politique et dans la pratique , Paris.p:259.

والعلاج أو ما كان يسمى بمجانية التعليم والطب المجاني، كما نصت تلك المرحلة على محور الأمية والحق في العمل، والسكن الاجتماعي لكل مواطن وتمكين المواطنين من المساعدات التي تقدمها الدولة، وذلك قصد وضع نوع من التوازن الطبقي وإذابة الفوارق الاجتماعية. أما على المستوى الاقتصادي، فلقد تبنى الدستور سياسة التسيير الذاتي لمؤسسات الدولة وذلك قصد توسيع مشاركة العمال والفلاحين في ها القطاع، إلا أن هذه الحقوق سرعان ما تصبح في حكم الملغى إذا ما تصادمت مع قناعات الجهاز الحاكم والماسكين به والذين لهم مساحات واسعة للتحرك تمكنهم من خنق الحريات، فمثلا حق الملكية كان معترفا به لكن في حدود خانقة، فهو لا يسمح ب هالا في إطار الاشتراكية.

أما على المستوى السياسي، فقد قيد الحزب الواحد الساحة السياسية، حيث أوصد الباب في وجه كل الآراء والتوجهات الخارجة عن حدوده، وهنا يضيق مفهوم المواطنة الى أدنى حدوده، فمثلا حق الترشح في الانتخابات لأجل التمثيل السياسي والشعبي، ليس متاحا لكل مواطن تتوافر فيه شروط السن والرشد والعقل، بل هو مقتصر فقط على المناضلين دون باقي المواطنين، ليصبح بذلك معيار الانتماء أساس كل انتقاء والتمكين من الحقوق السياسية، ولقد طبعت هذه الميزات فترة السبعينيات.

وبحلول الثمانينيات، عرف العالم أزمة اقتصادية خانقة عادت على أسعار البترول التي عرفت انخفاضا كبيرا، فعلى اثر هذا التحول دخلت الجزائر في عهد جديد، دشنته في البداية انتفاضة شعبية تمثلت في أحداث 05 اكتوبر 1988، التي غذاها توافق الأزمة على المستوى السياسي (احتكار السلطة من طرف الحزب الواحد)، والاقتصادي (انخفاض قيمة العملة المحلية الشئ الذي اثر على القدرة الشرائية للمواطن العادي)، والاجتماعي (ارتفاع نسبة البطالة).

هذه العوامل كانت إنذارا بانتهاء النموذج الجزائري للتنمية الذي قام على أنقاضه وضع جديد تميز بالتححر الاقتصادي من الرقابة الإدارية والانفتاح على التوجهات السياسية المختلفة. ولقد فرضت هذه المرحلة صياغة دستور جديد في 24 فبراير 1989. يتماشى مع التغيرات الراهنة للمجتمع الجزائري، ويستجيب للمتطلبات الدولية. وبعدها أتى دستور 28 نوفمبر 1996، الذي جاء ليكمل حلقة الدخول في النظام الديمقراطي، ومواكبة الدول السائرة على نفس المنوال .

فبعد أحداث أكتوبر 1988، عرف النظام السياسي الجزائري تغيرات جذرية، على غرار النظم السياسية الأخرى في العالم، ونتيجة لضغوط كثيفة عليه، جعلته يلجأ للخيار التعددي، فقامت الأبنية السياسية والتنفيذية باستيعاب هذه الضغوط وتم إقرار الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، التي تشكل مظهرا من مظاهر الديمقراطية، هذه الأخيرة لن تفيد معناها الحقيقي إلا إذا تمتع الشعب بحق المشاركة بحرية في القرارات التي تمس مجالات حياته الفردية والجماعية.

ورغم أن التجربة الديمقراطية في الجزائر ليست طويلة، والتقاليد الديمقراطية لم تتجذر بعد بالقدر المطلوب في المجتمع، بالإضافة إلى التثوهات التي شابته التجربة فيه الممارسة منذ فتح دستور 1989 الباب أمام التعددية السياسية التي هي عماد النظام الديمقراطي الحديث، إلا أن هناك تنوعا في النشاطات التي تتيح الحياة السياسية في البلاد للمواطن المجال للمشاركة فيها. بدءا بالتصويت في الانتخابات التي شهدتها الجزائر بعد بعث المسار الانتخابي سنة 1995، وإلى جانب هذا تتوافر للمواطن صور أخرى متعددة للمشاركة السياسية، من حيث إحساسه بحقه كمواطن كالانخراط في الأحزاب وفي التنظيمات الوطنية والنقابات وغيرها.

لاشك أن هذا العرض الوجيز لأهم المحطات التاريخية الذي عرفها مفهوم المواطنة والكيفيات التي تمظهر بها في الجزائر، يجعلنا نتساءل عن تجليات هذا المفهوم كما وردت في نصوص الدستور، وكذا مواصفات المواطن الجزائري.

يربط أفراد المجتمع الواحد في دولة القانون والعدالة وفي أية دولة من الدول علاقات ومصالح مشتركة، ينظمها القانون الأسمى الذي يعرف بالدستور، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية الأساسية التي تنظم وتضبط نظام الحكم ونشاط الدولة وعلاقتها بالمواطنين والدول الأخرى. تحدد فيها اختصاصات السلطات العامة، وكذا الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها لهم.

يتضمن الدستور الجزائري الحالي (1996) ديباجة وأبوابا تقسم إلى فصول، وكل فصل إلى مواضيع مفصلة في مواد.

أ- الديباجة: هي عبارة عن مدخل تتعرض إلى المراحل التاريخية للشعب الجزائري ونضاله الطويل في إطار المكونات الأساسية لهويته التي تتمثل في الإسلام والعروبة والامازيغية.

ب- الأبواب : وعددها أربعة كل باب منها يتضمن فصولا، وكل فصل يحتوي على مواد قانونية مختلفة.¹

إن المواطنة التي تستهدفها المدرسة بالتربية ومطلوب منها في هذه المرحلة التاريخية أن ترعاها، هي التي تأخذ ماهيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية من تحديات المرحلة ذاتها. فمن هذه التحديات يخطط لمستهدفاتها، ومن التحديات والأهداف ترسم أبعادها، ذلك لان مفهوم المواطنة كما عرفتها دائرة المعارف البريطانية هي: « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة... وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة»².

وإذا كان الدستور هو أعلى نص في الدولة، فان مواده في الدستور الجزائري الحالي تحفل بمساحة واسعة للحريات والحقوق كما هو في الفصل الرابع منه.³

فكل المواطنين سواسية أمام القانون، وان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، والدولة هي التي تضمن عدم انتهاك حرمة الإنسان، وقد فصلت المواد من 29 الى 69 مجموع ما يظفر به المواطن والإنسان، وفي مواد عكست رؤية جديدة للمشرع الجزائري استدخلت التغيرات التي يعرفها المجتمع الجزائري والعالم في هذا المجال.

إن المبدأ الأساسي هو أن لكل إنسان و مواطن الحق في الحرية الشخصية، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم الحقوق التي يتمتع بها الإنسان والمواطن باعتبارها الشرط الرئيس لممارسة نشاطه وتعبيره عن ذاته، والحرية حالة أصيلة في كل إنسان ولا يجوز المساس بها.

ونجد أن هذا الحق معترف به ومعلن بشكل أساسي ومباشر في جميع الموثيق الدولية والاقليمية والتشريعات الداخلية، فقد نصت المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) بقولها: « لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه»⁴.

¹ فضيل عثمانى (2006): الموجه في التربية المدنية 4 متوسط وفق المنهاج الجديد، دط، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو، الجزائر، ص:19.

² علي خليفة الكوري وآخرون (2004): مرجع سابق، ص:30.

³ الجريدة الرسمية - الجمهورية الجزائرية (1417 هـ/1996 م).

⁴ محمد الشريف بسيوني (2003): الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، دار الشروق ، القاهرة، ص:28.

وقد نص الدستور الجزائري الصادر في 28 نوفمبر 1996 في العديد من موادّه على حماية الحرية الشخصية مثل المادة 47 «لا يتابع أحد ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون، وطبقا للأشكال التي نص عليها القانون».

جاء في المادة 29 من الدستور الجزائري الحالي (1996): «الحرية الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة»، وفي المادة 36: «لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي»، وفي المادة 38: «حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن»، وفي المادة 41: «حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن».

حرية الرأي والتعبير والتفكير هي أن يستطيع كل مواطن التعبير عن آرائه وأفكاره المختلفة للناس سواء كان ذلك بشخصه أم برسائله أم بوسائل النشر المختلفة أم بوسائل الروايات التمثيلية أم الأفلام والمسلسلات وغيرها من الوسائط.

جاء في المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: «لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما مشافهة أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها»¹.

لكل شخص الحق في تلقي أية معلومات يريدّها، وعن أي طريق يريد، كما انه لا يمنع من توصيل رأيه الى من يريد، وبأية وسيلة كانت.

وبخصوص حرية التفكير فإنها تتمثل في تحرير العقل من الأوهام والأساطير والخرافات والتقاليد والعادات السيئة، فلكل شخص أن يفكر ويعبر عن فكره بكل حرية، دون تدخل أو مصادرة من أحد ما يلتزم الحدود العامة.

لقد دعا الإسلام العقل الإنساني الى التفكير في كل شئ، وفي كل مسائل الكون، أرضه وسمائه فما يقبله العقل يقبل وما ينكره العقل يرفض، بل جعل التفكير فريضة إسلامية، قال تعالى: {قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا...} (سبأ : 46).

في إطار مبدأ تقدير الحرية والعدالة والمساواة، يفترض في المواطن الجزائري أن يمتلك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها، التزود بمهارات التحليل

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص:98.

والاستقصاء لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة، وكذا القدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة.

والجزائر صادقت كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحرريات الإنسان، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية¹. ويمكن إجمال الحقوق والحرريات الفردية من خلال الدستور والقوانين الوطنية في الآتي:

- الحق في الحياة
- الحق في الأمن الشخصي
- الحق في اللجوء الى القضاء
- الحق في المساواة أمام القانون
- الحق في التمتع بشخصية قانونية
- حق التمتع بجنسية ما
- الحق في عدم الاعتقال التعسفي
- حق عدم التعرض للتعذيب او أي عمل مهين للكرامة الإنسانية
- حق عدم الرق والاستعمار
- الحق في إدارة الشؤون العامة
- الحق في تقلد الوظائف العامة
- الحق في المشاركة في الانتخابات
- الحق في العمل والحصول على أجر عادل
- الحق في التمتع بظروف عمل مناسبة وعادلة
- الحق في الراحة وحق التصرف فيها
- الحق في الملكية
- الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب والانضمام إليها
- الحق في الإضراب
- الحق في التمتع بمستوى معيشي يكفل المحافظة على الصحة والرفاهية

¹ شريف الدين : المواطنة في الجزائر - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267925> /7/29 2012 ، مرجع سابق.

- الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية
- الحق في التعليم ومجانبة التعليم العام والتربية
- الحق في الاشتراك في المجتمع الثقافي والحق في التنقيف
- الحق في التعبير وحرية الرأي والتفكير
- الحق في المساواة بين الجنسين
- الحق في المساواة أمام الضريبة
- الحق في الانتخاب وفي الترشيح
- الحق في السكن والحق في التمتع بالحياة
- حق الملكية الفكرية
- الحق في المساعدة الممنوحة للأسرة¹.

هذه الحقوق مجتمعة تؤكد أهمية تكريس دولة الحق والقانون، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو دور المواطن في بناء وحماية دولة الحق والقانون؟

إن هذا الدور يتجلى من خلال المشاركة المدنية والسياسية، لأنه لا يمكن ابدأ تحقيق دولة الحق والقانون من غير مشاركة المواطن، مشاركة فعالة وإيجابية وديمقراطية، وإن أهم معيار يظهر فعالية المواطن في تغيير المجتمع هو المشاركة في الانتخابات.

المشاركة المدنية والسياسية هي مجموع النشاطات التي من خلالها يتمكن المواطنون من الدخول في اتصال مع السلطة عن طريق المشاركة في النشاطات التي تمكن المواطن من المساهمة في اتخاذ القرار السياسي بكل شفافية، لأن مصدر السيادة هو الشعب.

تعتبر المشاركة السياسية كما يقول الطاهر الإبراهيمي: «مظهرا عاليا من مظاهر المواطنة لأنها تفتح المجال للمساهمة في صناعة القرار السياسي وتسيير المؤسسات العمومية أي المشاركة في إدارة الحياة العامة»².

يحقق المواطن في إطار مشاركته أبعادا ثلاثة:

- 1- فهو يتمتع بالحقوق المدنية، أي حق الانتخاب، الحريات العامة وإمكانيات الوصول إلى المسؤولية

¹ شريف الدين : المواطنة في الجزائر - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267925> /7/29

2012، مرجع سابق.

² الطاهر الإبراهيمي (2011): مرجع سابق، ص:14.

2- القيام بواجب المشاركة السياسية.

تعمق هويته وانتماءه إلى مجتمع سياسي ليسمع صوته باستعمال الوسائل المؤسساتية وقدراته الشخصية¹.

من تجليات المواطنة ، المشاركة في الفضاء العام بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وعلى هذا الأساس فالمواطن الفعال هو الذي يعطي أهمية للحياة السياسية بصفة عامة وللمسار الانتخابي بصفة خاصة، من خلال متابعة البرامج السياسية، قراءة الجرائد والدخول في مناقشات سياسية، الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية، الانخراط والنضال، متابعة البرامج التلفزيونية في هذا المجال. ذلك أن المواطنة تستجد وتتطور باستمرار في فضاء الممارسة والمشاركة، لأننا نعيش في مجتمع يتطور وفي حركية سياسية واجتماعية وثقافية مستمرة، إذن المواطنة تتجدد يوميا بالمشاركة وهي مدخل مهم للاندماج.

نصت المادة 50 من الدستور :«على انه لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ان ينتخب وينتخب والشروط القانونية:

- السن 28 سنة بالنسبة للمترشح للنيابة في المجلس الشعبي الوطني
 - الجنسية الجزائرية أصلية أو مكتسبة منذ 5 سنوات
 - التمتع بالحقوق المدنية والسياسية
 - السوابق العدلية: أن لا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا بأحكام جنائية
- ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة 5 سنوات تنظم خلال 3 أشهر الأخيرة منها انتخابات تشريعية أخرى طبقا للفقرة الأولى من المادة 102 من الدستور والمادة 101 من الأمر 97-09 المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات»².

نصت المادة 05 من الأمر رقم 97-09، 06 مارس 1997 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات: «يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثماني عشر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية في التشريع المعمول به»، ونصت المادة 06: «لا يصوت الا من كان

¹ شريف الدين : المواطنة في الجزائر - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267925> /7/29 2012 ، مرجع سابق.

² شريف الدين : المواطنة في الجزائر - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267925> /7/29 2012 ، مرجع سابق.

مسجلا في قائمة الناخبين بالبلدية التي بها موطنه بمفهوم المادة 36 من القانون المدني»، ونصت المادة 07: « لا يسجل في القائمة الانتخابية كل من حكم في جنائية حكم عليه بعقوبة الحبس في الجرح التي يحكم فيها بالحرمان من ممارسة حق الانتخاب»¹.

وبخصوص شروط التسجيل في القوائم الانتخابية، فقد نصت المادة 08 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات: « التسجيل في القوائم الانتخابية إجباري بالنسبة لكل مواطن ومواطنة تتوفر في كل منهما الشروط المطلوبة قانونا»، ونصت المادة 09: «يجب على كل الجزائريين والجزائريات المتمتعين بحقوقهم أن يطلبوا تسجيلهم»².

وعلى هذا الأساس، فالانتخابات هي شكل من أشكال المشاركة التي تعكس سيادة الشعب، وتعتبر في نفس الوقت عن المواطنة.

والانتخابات تشكل مدرسة في حد ذاتها للمشاركة الوطنية، وكل ما يطبع الفعل الانتخابي من تحضير مسبق وما قد يواكبها من عرقلة للحريات في حركة التعبير، وما يشوبها من تدليس وتزوير لوثائقها ونتائجها، وهذا أمر من شأنه أن يجرّد العمليات الانتخابية من دورها الأساسي الأمر الذي يولد المزيد من الشكوك حول جدوى الانتخابات وجدوى المشاركة فيها فيعزف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية.

يكرس الدستور الجزائري التعليم كأحد الحقوق الأساسية للفرد، ويجعل منه مهمة تتكفل الدولة بتنظيمها، وبالسهر على ضمانها وعلى تحقيق تساوي الجميع لا كتساب المعرفة والتكوين³.

إن الجزائر ومنذ الاستقلال جعلت من تربية أبنائها مركزا لاهتماماتها وسخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثرواتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الوطنية الذي اعتبرته ذا أولوية.

جاء في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا. وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة، ويجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية

¹ شريف الدين : المواطنة في الجزائر، المرجع نفسه.

² شريف الدين : المواطنة في الجزائر، المرجع نفسه.

³ مختار بوعبد الله (2006/2005): التشريع المدرسي: الإدارة والوظيفة التربوية، الإرسال الأول، جامعة التكوين المتواصل، مصلحة التكوين عن بعد، السنة الثالثة علم النفس التربوي - تكوين مدرسي ومهني، الجزائر، ص:01.

الإنسان كاملا، والى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، والى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام»¹.

إن الجزائر ومنذ الاستقلال جعلت من تربية أبنائها مركزا لاهتماماتها، فقد سخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثرواتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الوطنية الذي اعتبرته ذا أولوية ففي الجزائر وفي ضوء استمرار المشروع التربوي الحدائلي لجون فيري- الذي بدئ في الجزائر المستعمرة- ومن غير الإعلان عن ذلك، استمرت مدارس الجزائر المستقلة في تكريس قيم الحداثة المؤطرة للمواطنة، من خلال مبادئ(الجزارة، والتعريب، والتكلمة، وتكافؤ الفرص والالزامية والمجانية في التعليم والتعميم)، وهي منابع وجدانية ومعرفية للمواطنة، بوصفها انبعاث للهوية المعتدى عليها زمن الاستعمار، فقد كانت ذات حضور مكثف في البرامج التربوية على مستوى الابتدائي والثانوي منذ الاستقلال، تتجسد من خلال التربية المدنية والدينية والتاريخ والجغرافيا واللغة... الخ².

في هذا الإطار، لقد تبنت الجزائر مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته والزاميته، وفي الوقت ذاته عملت على تجسيد خيار تعريب التعليم وجزارة التأطير في مختلف المستويات، وهذا ما سمح لبلادنا باسترجاع لغتها وثقافتها وترقيتها بما يتماشى مع قيمها الحضارية. فكانت هذه المبادئ والمواد تعمل على إنهاء الأمية وثقافة السيطرة والاستعباد التي مني بها الشعب الجزائري زمن الاستعمار، وتنقل شعوره نحو استشعار الحرية وتمثل قيمها في مشروع الوطنية والتربية على المواطنة والتعايش السلمي. وكما هو مشروع لترسيخ الانتماء الوطني وترقية الشعور بالانتماء للنحن المدنية، فهو مشروع من أجل توليد المجتمع الديمقراطي بتربية الوعي بالحقوق والواجبات وتحمل المسؤوليات وحماية الوطن كملكية جماعية وترقية ثقافة المؤسسات والمشاركة الجماعية في الإنتاج الوطني³.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2011/2012): مرجع سابق، ص:70.

² العربي فرحاتي (ديسمبر 2005): تربية المواطنة - الديمقراطية - العولمة أية علاقة؟ المنظومة التربوية الجزائرية نموذجا(مقال منشور)، فعاليات الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسيمي علم النفس وعلم الاجتماع حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الاول، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص:58.

³ العربي فرحاتي (ديسمبر 2005): المرجع نفسه، ص:58.

- ويؤكد مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية للتربية لا سيما منها ما هو مرتبط بديمقراطية التعليم. أن هذه المبادئ هي تلك المؤكدة في مختلف موانيق ودساتير الدولة الجزائرية، وتتمثل في:
- ضمان الحق في التعليم لكل الأطفال الجزائريين دون أي تمييز (المادة 10).
 - مجانية التعليم (المادة 13).
 - الطابع الإلزامي للتعليم القاعدي الذي يمتد الى غاية سن 16 سنة ويقرن بمعاينة الأشخاص المخالفين لهذه الأحكام (المادة 12).
 - دور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للالتحاق بالتعليم (المادتان 11 و 14).
 - طابع الأولوية الممنوحة للتربية، التي يجب اعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا (المادة 8)¹.
- وعليه فان المدرسة الجزائرية مطالبة بصقل التلميذ جزائري الغد، ذلك الفرد المستقل والمواطن المتشرب لقيمه الاجتماعية، القادر على التأقلم مع الوضعيات الجديدة، المتفتح على ثقافة العصر .
- يشكل مبدأ تساوي الجميع في تقلد الوظائف العمومية مبدأ أعلى للوظيفة العمومية الجزائرية وهو مبدأ دستوري مستنبط من مبدأ الاستثناءات، ذكر المبدأ بصراحة العبارة ضمن بيان الأسباب للأمر رقم 66-133 الذي جاء فيه: «انه يسود النظام الحقوقي في الوظيفة العمومية مبدأ هام وهو مساواة جميع الجزائريين إليها ، ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال الذي كان سلوكهم أثناء حرب التحرير الوطني مناهضا لمصالح الوطن»، واكتفى دستور 1963 المادة 12 بتكوين مبدأ تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات².
- لقد كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ لأول مرة سنة 1976، حيث نصت عليه صراحة المادة 44 كما يلي: «وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين، وهي في متناولهم بالتساوي وبدون أي شرط ماعدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق والأهلية»³.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، عدد خاص، فيفري 2008، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص: 50-51.

² مختار بوعبد الله (2006/2005): مرجع سابق، ص: 51.

³ مختار بوعبد الله (2006/2005): المرجع نفسه، ص: 51.

كما أكد المشرع الدستوري مبدأ تساوي الجميع في تقلد الوظائف العمومية سنة 1989 في المادة 48 من الدستور المعدل: «يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون»¹.

واحتفظ التعديل الدستوري لسنة 1996 بنفس الصياغة، بحيث اكتفى المشرع الدستوري بمجرد تغيير في ترقيم المادة 48 السالفة الذكر التي حول مضمونها الى المادة 51، ونصها: «يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون»².

وإذا كان من مقتضيات المواطنة، تقرير الحقوق والحريات في إطار القانون، فإن المشرع الجزائري قد أدرك أهمية هذا المطلب، من خلال تأكيده في مختلف المواد الدستورية على ضرورة منح المواطن الجزائري كافة حقوقه الإنسانية في مجالات الحريات الشخصية، المشاركة في الحياة السياسية التعليم، العمل وشغل الوظائف العمومية، وهو بذلك قد ساهم في تبين تجليات المواطنة في المجتمع الجزائري.

يمكن إيجاد لمبدأ تساوي الجميع في تقلد الوظائف العمومية تدعيما دستوريا واردا في شكل واجبات وأخلاقيات الإدارة العمومية منصوص عليها بالمواد 09، 23، 29 من التعديل الدستوري لسنة 1996. جاء في المادة 09: «انه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بالممارسات الإقطاعية، والجهوية والمحسوبية، فلا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

- الممارسات الإقطاعية والجهوية والمحسوبية
- إقامة علاقات الاستغلال والتبعية
- السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر».

كما جاء في المادة 23: «إن عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون»³.

ويمكن أن نجد تدعيما دستوريا من خلال المبدأ المنصوص عليه في المادة 29 التي تدستر مبدأ ديمقراطي مهم وهو تساوي المواطنين أمام القانون، بحيث: « انه لا يمكن أن يتذرع بأي

¹ مختار بوعبد الله (2006/2005): المرجع نفسه، ص:51.

² مختار بوعبد الله (2006/2005): المرجع نفسه، ص:51.

³ مختار بوعبد الله (2006/2005): المرجع نفسه، ص:51.

تميز يعود سببه الى المولد، او العرق، او الجنس، او الرأي ، او أي شرط او ظرف آخر شخصي او اجتماعي»¹.

ونخلص مما سبق، أن المواطنة معنية بتحويل الفرد الجزائري الى مواطن فاعل ضمن مجتمع في إطار عام هو الوطن، ويتمتع بمجموعة من الحقوق السياسية والمدنية التي تقدمها الدولة لمن يحمل جنسيتها او هويتها والواجبات التي عليه تقديمها لهذه الدولة التي ينتمي إليها، وتتنظم علاقاته بالمجتمع وبأفراده وبالدولة من خلال القانون والدستور. وإذا كان الحال كذلك، فان على المواطن الجزائري واجبات ، وهي تحمل معاني الولاء للوطن وخدمته والتعاون مع المواطنين الآخرين من خلال المؤسسات والقنوات الرسمية والمجتمعية، من اجل تحقيق الأهداف التي يصبو لها المواطنون.

على المواطن واجبات نحو الدستور وهي:

- 1- أن يعرف دستور بلاده ومنزلته باعتباره أعلى قانون على ضوءه تشرع جميع القوانين الأخرى في البلاد.
- 2- أن يحترم كافة المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت في الدستور، إذ الخروج عن تلك المبادئ يعتبر خروجاً عن إرادة الشعب.
- 3- أن يعمل على تنفيذ ما جاء في بنود الدستور لتحقيق شخصية الأمة التي رسم الدستور حدودها حتى تبرز بين الأمم ذات دستور عملي.
- 4- على الحاكم والمحكوم الخضوع لقواعد الدستور عند مزاوله كل منهما لنشاطه.
- 5- على المواطن أن يحمي الدستور لأنه بذلك يحمي إرادته².

جاء في المادة 60 من الدستور الجزائري لسنة 1996: «... يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية»، وجاء في المادة 61: « يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة»، وجاء في المادة 62: « على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية»، وجاء في المادة 63: « يمارس كل واحد جميع حرياته في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور»، وجاء في المادة 65: « يجازي القانون الآباء على القيام بواجب تربية أبنائهم ورعايتهم، كما يجازي الأبناء على القيام بواجب الإحسان الى آبائهم ومساعدتهم»، وجاء في

¹ مختار بوعبد الله (2006/2005): المرجع نفسه، ص:51.

² محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص:23.

المادة 66: «يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير»¹.

من حق الدولة أن تسن القوانين وتفرض تطبيقها، ومن واجب المواطن إطاعة القوانين المسنونة، ولما كان حق الدولة في سن القوانين يقابله واجب السهر على المصالح العامة، فإن واجب المواطن في إطاعة القوانين يقابله حق في السهر على كيفية سنها وفي مناقشة مضمونها قبل أن تصبح ملزمة له، وهذا الحق هو واحد من جملة حقوق تعرف بالحقوق السياسية، وتختصر في العادة خطأ في حقوق الانتخاب.

إن حق مراقبة الحكام ومحاسبتهم هو من أهم الحقوق السياسية التي ينبغي للتربية المواطنة بثها وترسيخها، والمجال ليس محصورا بسن القوانين طبعاً، فالذي يدفع الضرائب يحق له السؤال عن مصيرها. والمعنى الذي نقصده من هذا المثال لترابط الحق والواجب بين المواطن والدولة هو أن حقوق المواطن وواجبات الدولة وكذلك حقوق الدولة وواجبات المواطن، تتحدد بحسب المضمون لا بحسب الشكل، وتنمو وتتطور بحسب نمو الوعي والقدرة لدى المواطنين ودولتهم، وهكذا يكون للمواطن حقوق سياسية وحقوق اقتصادية وحقوق تعليمية أو تربوية وحقوق ثقافية، تقابلها على الدولة واجبات سياسية وواجبات اقتصادية وواجبات تعليمية أو تربوية وواجبات ثقافية، ويكون على المواطن واجبات فوق طاعة القوانين ودفع الضرائب. فالمواطن الصالح يدفع الضرائب ويطيع القوانين ولكنه يشعر أن من واجبه أن يفكر في تحسين القوانين وتغييرها سعياً نحو الأفضل.

التلميذ كائن إنساني موهب لأن يعيش في مجتمع أخلاقي متضامن، وفي وطن له كرامته وعزته، فواجب إذا أن تعزز فيه الناحية الإنسانية وفكرة القيم الاجتماعية، والتحلي بالفضائل، وإن ينشأ على حب الجزائر والاعتزاز بثوابتها.

على هذا التصور للتلميذ، وللتلميذ الجزائري بوجه خاص، يمكن أن يبنى منهاج التربية المدنية. ويفهم من هذا التصور أن التربية المواطنة المطلوبة للتلميذ الجزائري هي تربية في وطن ومن أجل وطن، وهذا يتفق مع ما كان المنهاج قد قرره في مقدمة الكتاب حول: «إعداد الإنسان الحق والمواطن الصالح»، من غرس حب الوطن في قلب التلميذ وإشعاره بالاعتزاز

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): المرجع نفسه، ص: 21.

بثوابت بلده والفخر بمناقب أمته ووطنه وأمجاده، ولا سيما تلك التي كان فيها منفعة للإنسانية وخدمة الحضارة.

ولكن الرغبة في تحقيق التطابق بين الوطن والأمة والدولة حتى تقوم الدولة الوطنية بتنشئة أفرادها مواطنين بالمعنى التام، لا تتجسد في الواقع الاجتماعي والسياسي الا بقدر ما تدعمها إيديولوجية الدولة وتنظيمات دستورها، وما تتكفلها الأجهزة والممارسات في الحياة التربوية واليومية، فالدستور يحدد شكل الدولة ويحدد نظام الحكم، ويحدد المبادئ العامة لعلاقة الدولة بأعضائها، والإيديولوجية تعطي الإطار النظري التفسيري والتقييمي للسياسة العامة التي تنبث في تنظيمات الدولة وتصرفات الحكام والجماعات والأفراد في الممارسات اليومية لوظائفهم¹. وعلى هذا الأساس، يجوز أن نتساءل: هل أعطى الدستور الجزائري الحالي (1996)

بما أنبنى عليه من تصورات وقيم، الدعم الكافي لسياسة تربوية مواطنة حقة؟. صورة المواطن مرسومة في الدستور الجزائري في الباب الأول المعنون بـ(المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري)، والفصلين الرابع والخامس منه المعنونين على الترتيب بـ(الحقوق والحريات)، و(الواجبات). والمادة الأولى من المواد المحددة لهذه الصورة هي المادة (29)، مادة المساواة: «كل المواطنين سواسية أمام القانون». فهذه المادة تشير الى أن كل الجزائريين سواسية أمام القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الواجبات العامة دون ما فرق بينهم، وهي تقضي بانتفاء التفاوت بين الجزائريين أمام القانون، فالقانون للجميع وعلى الجميع احترامه، وتبعاً لذلك تقضي بالمساواة بين الجزائريين أمام القوانين المحددة للحقوق المدنية والحقوق السياسية والواجبات العامة.

وبعبارة أخرى، إن القوانين لا يجوز لها أن تفترض وجود فوارق ومراتب بين الجزائريين من حيث هم أعضاء في الدولة، كما لا يجوز لها أن تفتعل فوارق ومراتب بين الجزائريين من حيث هم مواطنون. ومما لا شك فيه أن قاعدة المساواة تشكل القاعدة الأساسية للتربية المواطنة في أي دولة من الدول، إذ أن نظام الحقوق والواجبات الذي يربط الأفراد بالدولة والدولة بالأفراد لا يكون نظام مواطنة بدون شرط المساواة أمام القانون بين أفراد الدولة، والمساواة أمام القانون في الدولة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، تفترض أن وضع

¹ ناصيف نصار (2000): في التربية والسياسة - متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟، ط1، دار الطليعة، بيروت، ص:35.

القانون هو نتيجة اشتراك جميع الخاضعين له على السواء فيما بينهم، سواء اشتركهم بصورة مباشرة او بواسطة ممثلين، وليس من باب الصدفة أن تأتي المساواة في الحقوق المدنية قبل المساواة في الحقوق السياسية، فالمساواة في الحقوق المدنية مدخل او شرط للمساواة في الحقوق السياسية.

إن المواطنين يعيشون المساواة او التفريق في علاقاتهم التبادلية والتعاونية والتعاقدية التي يقيمونها بمحض إرادتهم ومصالحهم الخاصة، أكثر مما يعيشونها في علاقاتهم السياسية، ويدركون في الوقت نفسه أن علاقاتهم السياسية متفاعلة، أي منفعة وفاعلة مع علاقاتهم المدنية، وهذا الإدراك أقوى في حالة التفريق العمودي بين أفراد الدولة مما هو عليه في حالة التفريق الأفقي فيما بينهم. وذلك لان التفريق العمودي يتصل بموضوع الوحدة الوطنية، أي وحدة الجماعة الوطنية في هويتها والانتماء إليها، بينما التفريق الأفقي يتصل بموضوع المراتب الاجتماعية وموضوع الثروة داخل الجماعة الوطنية.

وهكذا يتبين أن المساواة في الحقوق المدنية هي مدخل او شرط للمساواة في الحقوق السياسية ولوحدة الجماعة الوطنية المتشكلة سياسيا في نظام حكم معين.

يقرر الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين الجزائريين بصورة تكفل تنشئتهم كمواطنين، ويضيف الى هذا المبدأ مبدأ الحرية بأبعاده الشخصية والاعتقادية والتعليمية والقولية والكتابية والاجتماعية والاقتصادية، في جملة مواد تتلخص منها جملة حقوق للمواطن الجزائري، مثل الحق في اختيار الإقامة، والحق في اختيار المعتقد، والحق في الملكية الفردية، والحق في إبداء الرأي، والحق في الاشتراك في الجمعيات والنقابات، الى غير ذلك من الحقوق.

والتربية الوطنية الحقبة تستلزم النظر الى جميع أعضاء الدولة على أساس أنهم متساوون أمام القانون. ذلك أن قاعدة المساواة في الحياة الوطنية، تنبثق من المساواة في الكرامة الإنسانية ومن الأخوة الوطنية، فهي تعبير عن العدل من هذه الجهة، وهي أيضا شرط لوحدة الجماعة الوطنية، فالمساواة أمام القانون تعني أن المواطنين يخضعون لقانون واحد دون تفريق فيما بينهم، إلا بسبب الجدارة والاستحقاق، و مهما قيل من أن المساواة أمام القانون هي مساواة شكلية، فان ذلك لا يقدر في قيمتها كشرط للتربية الوطنية الحقبة، إذ لا بد أولا من تحديد من هو مواطن، وعندما يتساوى أعضاء الدولة في اشتراكهم في التشريع وفي خضوعهم للشرائع التي يضعونها لأنفسهم، فانه من الممكن ان تتحول المساواة أمام القانون

الى أداة لإزالة او تخفيف الفوارق غير المبررة التي تنشأ بين المواطنين بسبب تفاوت الثروة او الجاه الاجتماعي او غير ذلك.

ومنه نستخلص أن المواطنة كما يراها المشرع الجزائري هي تطبيق وممارسة للقيم تظهر على أشكال وصور مختلفة:

- احترام الدستور وقوانين الجمهورية.
- حماية استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز السيادة الوطنية.
- احترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية.
- الدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين.
- المساهمة في بناء وازدهار الوطن.
- حماية الأملاك العامة واحترام ملكية الغير، وكذا احترام حقوق وحرريات الآخرين.
- التشبث بالقيم التي لها القابلية لدى الجميع.
- ونخلص في الأخير، أن المواطنة كما يراها المشرع الجزائري تتخلص فيما يلي:
- التمسك بالقيم الأساسية والمثل العليا والتصرفات الحضارية.
- المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة.
- التمتع بالحقوق والحرريات، وأداء الواجبات المنصوص عليها في الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية.

وكل هذا يتم في إطار مبدأ المساواة بين الجميع، وكذا ضمان الحريات الأساسية للمواطن، انطلاقا من أن التربية المواطنة الحقة هي التربية التي تهيب المواطن حاكما كان ام محكوما لكي يبرع في القيام بالمهام المنوطة به، وهذا يستلزم اهتماما متوازنا بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة أخرى، وكذلك بالنسبة الى حقوق الدولة وواجباتها.

وقد تجلى هذا الاهتمام في الدساتير التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال : 1963، 1976، 1989، 1996. وما تضمنته من نصوص تبرز الحقوق والواجبات، وما يشكل المواطنة كحق الملكية وحق التعليم وحق العمل وواجب الانتخاب وحرية التعبير، ومساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

5- المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية :

ترمي الغاية الكبرى الأولى للقانون التوجيهي للتربية الوطنية، الى تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الأمة، إذ أن المدرسة الجزائرية التي يسعى مشروع القانون لإقامتها، تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة للأمة الجزائرية، تلك المبادئ المسجلة في إعلان أول نوفمبر 1954، وكذا الدستور وفي مختلف المواثيق¹.

وعليه، يتعين على المدرسة كما تنص المادة 2 من القانون، المساهمة في تحقيق ديمومة صورة الجزائر، باعتبارها أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وبلدا مسلما وعربيا وامازيغيا ومتوسطيا وإفريقيا، كما يتعين عليها غرس الروح الوطنية في أطفالنا وترقية وتنمية الإحساس بالانتماء للجزائر والإخلاص لها وللوحدة الوطنية ووحدة القطر الوطني. فأحدى المهام الأساسية للمدرسة هي إذن، توعية التلاميذ بانتمائهم لهوية تاريخية جماعية مشتركة وواحدة، مكرسة رسميا بالجنسية الجزائرية. ومن هذا المنطلق، لا بد من تزويد المواطن الجزائري وهو في طور التكوين، بالصورة الأخاذة للأمة التي ينتمي اليها وجعله يتخذ مواقف ايجابية، تسمح بالمحافظة عليها وصيانتها والدفاع عنها².

وعليه فان تكوين الوعي الوطني لدى المتعلمين يستمد عصارته المغذية من المبادئ المؤسسة للأمة الجزائرية التي هي : الإسلام والعروبة والامازيغية، ومن هنا يتوجب على المدرسة ترقية هذه المركبات الأساسية للهوية الوطنية.

وبناء على ذلك، يتعين في المقام الأول تعزيز دور الإسلام كدين وثقافة وحضارة في وحدة الشعب الجزائري وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي وإسهامه الحضاري والإنساني. فخصائص الأمة الجزائرية قد صقلها الإسلام، الذي أعطى للشعب الجزائري البعد الأساسي لهويته المتمثلة في التمسك بالإسلام وبقيمه الحضارية، ولا سيما مركبتها الأساسية التي هي اللغة العربية³.

وانطلاقا من هذا، يتعين على المدرسة بمناهجها التربوية أن تعمل على غرس السلوكات التي تسمح بالاندماج الاجتماعي وبتحسين العلاقات بين المواطنين، واحترام القيم الإنسانية التي حث عليها الإسلام، كالتسامح، ومكارم الأخلاق، والعمل.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: مرجع سابق، ص:44.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: مرجع سابق، ص:45.

³ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: المرجع نفسه، ص:46.

ويتعين في المقام الثاني، تطوير تعليم اللغة العربية التي تعبر عن العروبة كحضارة وكتقافة والتي تعد كأداة أولى لاكتساب المعرفة في مختلف مراحل التعليم والتكوين. فاللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الامازيغية اسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري وعنصرا جوهريا لوعيه الوطني¹.

وعليه فانه من مواصفات المواطن الجزائري الصالح، التمكن من اللغة العربية نطقا وكتابة واستخدامها كلغة تواصل في مختلف ميادين الحياة.

ويتوجب في المقام الثالث، أن تحظى اللغة الامازيغية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مركبات الهوية الوطنية التاريخية، بكامل الاهتمام وأن تكون محلا للترقية والإثراء في إطار تامين الثقافة الوطنية. كما ينبغي ترسيخ وترقية البعد الامازيغي بمختلف مكوناته، من لغة وثقافة وعمق تاريخي في المسار التربوي، والعمل تدريجيا على تعليم اللغة الوطنية الامازيغية بالوسائل البيداغوجية الملائمة وعلى ضوء ما يتوصل إليه البحث العلمي².

وترمي الغاية الكبرى الثانية للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، الى ضمان التكوين على المواطنة. من هذا المنظور، فانه يتعين على المدرسة الاستجابة للطلب الاجتماعي، بل وحتى على تطوير هذا الطلب بالارتكاز على تعليم قيم الأمة والجمهورية في صيغ سلوكيات وأخلاق ومسؤولية، وكذا في المشاركة التامة في الحياة العامة للبلد³.

والمواطنة المقصود بالتكوين او بالتربية في هذا النص، تتمظهر في تربية الفرد الجزائري على مجموعة من السلوكيات والتصرفات كألدب، والتمدن والمحافظة على التراث والممتلكات العامة واحترام الحياة وحب العمل والإخلاص فيه، والتضامن والإحساس بالمسؤولية، حتى يتمكن التلميذ مواطن الغد من العيش يوميا، متمتعا بحقوقه وكذا متحملا للمسؤوليات والواجبات الي يملئها هذا الأمر في المدرسة والحي والأسرة والمجتمع.

يسعى النظام التربوي الجزائري إلى تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات التي تؤهله لبناء الوطن في سياق التوجيهات الوطنية ومستلزمات العصر، وفي هذا الإطار يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: المرجع نفسه،ص:46.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: مرجع سابق،ص:47.

³ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: المرجع نفسه،ص:47.

- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.
 - منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية، وبحملهم على نبذ التمييز والعنف وعلى تفضيل الحوار.
 - توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل، باعتباره عاملا حاسما من أجل حياة كريمة ولائقة والحصول على الاستقلالية، وباعتباره على الخصوص ثروة دائمة تكفل تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.
 - إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون أن الحرية والمسؤولية متلازمان.
 - تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية¹.
- وجاء في المادة الثانية من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: «تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية، وبهذه الصفة، تسعى التربية الى تحقيق الغايات التالية:
- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
 - تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية.
 - ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: مرجع سابق، ص:64.

- تكوين جيل متنسبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، منفتح على العالمية والرقى والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند الى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية¹.
- ويفهم مما تقدم، أن مفهوم المواطنة حسب المشرع الجزائري وزيادة على تجلياته الوطنية المتمثلة أساسا في الانتماء للشعب الجزائري، وحب الوطن والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية ورموز الأمة، فإنه يأخذ بعدا إنسانيا عالميا، من خلال الانفتاح على الحضارة العالمية والرقى والمعاصرة، احترام الآخر والتسامح، الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يتم تشكيل المواطن وبلورة شخصيته.
- وتأكيدا لهذا التوجه، فقد جاء في المادة 45 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: « يهدف التعليم الأساسي على الخصوص الى ما يأتي:
- منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكن التلاميذ من:
- اكتساب المهارات الكفيلة بجعلهم قادرين على التعلم مدى حياتهم.
- تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك.
- التشبع بقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع.
- تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات وفهم العالم الحي والجامد، وكذا السيرورات التكنولوجية للصنع والإنتاج.
- تنمية إحساس التلاميذ وصقل الروح الجمالية والفضول والخيال والإبداع وروح النقد فيهم.
- التمكّن من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيقاتها الأولية
- تشجيع روح المبادرة لديهم وبذل الجهد والمثابرة وقوة التحمل.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: المرجع نفسه، ص ص: 60-61.

- التفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية وتقبل الاختلاف والتعايش السلمي مع الشعوب»¹.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نجمل الصفات الأساسية المواطن الجزائري الذي تسعى التربية الوطنية الى تكوينه في الآتي:

- التزود بمهارات التحليل والاستقصاء لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة.
- القدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة.
- امتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها.
- الانفتاح على الآخر والتعايش السلمي مع الشعوب.
- الإسهام الفعال في بناء المجتمع.
- التشبع بقيم المواطنة.

ولما كانت التربية تعتبر الدعامة الأولى لإعداد المواطن، ومن ثم تبدو مساهمة التربية في تشكيل سلوك المواطنة في المجتمع الجزائري، حيث أن العناية بالموارد البشرية والارتقاء بها الى مستويات النوعية أصبح مسألة مركزية، باعتبارها عاملا حاسما في المواجهات التي تتحكم في التوازنات الجديدة للنظرة الجيو سياسية على الصعيد الدولي، وعنصرا أساسيا في بروز ثقافة ديمقراطية إدماجية هدفها تعزيز المواطنة ودولة الحق والقانون، والتي تدرج جميعها تحت إطار أهداف التربية العامة التي تسعى الى تكوين المواطن الصالح في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني وكذا الدولي كله، وإعداده وفق ميكانزمات تسمح له بالاشتراك بفاعلية في المجتمع الديمقراطي وجعله يفهم حقوقه وواجباته في إطار النظام التشريعي والسياسة العامة للدولة.

إن مجتمعنا الجزائري مثله مثل بقية المجتمعات يفسر المواطنة تفسيرات خاصة به، وهي تفسيرات نجدتها في الخيال الجمعي للناس او تصوراتهم، والواقع أن التصورات الاجتماعية للمواطنة تكتسي أهمية بالغة لأنها تحدد الوسائل والمحاور والأهداف الكبرى التي يمكن لمؤسسات الدولة والمدرسة على وجه التحديد الاعتماد عليها وتبنيها من أجل تحقيق مبدأ المواطنة في المجتمع.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08: مرجع سابق، ص ص: 77-78.

والملاحظ أن مفهوم المواطنة يتحدد في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها المستوى الثقافي والحضاري للمجتمع، التنشئة الاجتماعية للأفراد، المستوى التعليمي للأسر، المستوى السياسي، وبالتالي يتشكل أبناء الثقافة الواحدة والمجتمع الواحد في تفسير المواطنة، وكما كانت التصورات شكلا من أشكال المعرفة العلمية التي يظهر بها أفراد المجتمع ويتقاسمونها من خلال تفاعلهم في الحياة اليومية، فنتوجه بذلك وتنظم سلوكياتهم في الحياة المدنية والسياسية، وعلى هذا الأساس يمكن تصور المواطنة على أنها حق من حقوق المجتمع، كما أنها تعبر عن المعارف والمهارات والقيم والممارسات الحضارية التي تظهر من خلال تصرفات المواطن في مختلف مناشط الحياة اليومية.

خلاصة الفصل :

وصفة القول، ليست المواطنة غنيمة لحقوق وامتيازات تكسب بل هي مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أساسها صنع القيمة المضافة بكل المعاني وفي جميع القطاعات لتكوين الثروة الوطنية، ومضاعفة الاستثمار وتنمية الإنسان على ثقافة دينامية تفتح على عناصر القوة وتفرز زمن الموروث الاجتماعي ما يجعلها ذات هوية رغم التغيرات العاصفة.

إن كسب تلك الثقافة هو من رهانات المرحلة التي يقع على المدرسة قدر من المهمة في سبيل بعثها في التصورات الفردية والجماعية على مستوى الوعي، أي إن تتحول الى عدسة تربوية تضبط زاوية الرؤية للواقع التربوي وتحدد الاستجابات الراشدة حياله، فليس هذا في المحصلة النهائية الا تنمية للوطن والمواطنة بوصفها حلقة ارتباط بين الوطن والمواطن، ويتأكد عندئذ أن تربية المواطنة شأن تربوي كما هو شأن إعلامي ثقافي وسياسي واجتماعي طالما أن الهدف هو تحقيق الانتماء والعضوية الاجتماعية.

وإذا كانت المواطنة هي العضوية الاجتماعية والسياسية، فان الصورة التي تحدثت بها تختلف من دولة الى أخرى بناء على الفلسفة والإيديولوجية الحاكمة وتضبطها الدساتير والقوانين. إلا أن ما ينبغي تأكيده هو أن المواطنة بأبعادها وتجلياتها ليست مجرد جغرافيا معزولة عن تاريخها وحواملها الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، وليست مجرد تشريعات من الدستور، بل هي الشعور بالانتماء إليها جميعا والاعتزاز بها والعمل على الذود عنها وتطويرها. إن بوصفها وقائع أو باعتبارها قيم و نواظم عامة تمثل المشترك الجامع بين

المواطنين، فهي تقوم على بعد الانتماء الى مجموعة بشرية ما في إقليم ما، يندمج فيها المواطن مستدخلا خصوصيات المجتمع الذي ينتمي إليه في وعيه ووجدانه، وتنهض بالإضافة الى ذلك على بعد آخر هو التمتع بالحقوق كحق التعليم والرعاية الصحية والخدمة العمومية وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة بين الجميع، وهذا التمتع بالحقوق يقابله القيام بالواجبات كاحترام النظام العام والحفاظ على امن الوطن والعمل على ازدهاره والمحافظة على الممتلكات العامة والتكافل الاجتماعي، وتعتبر المشاركة السياسية مظهرا عاليا من مظاهر المواطنة، لأنها تفتح المجال للمساهمة في صناعة القرار السياسي وتسيير المؤسسات العمومية، أي المشاركة في إدارة الحياة العامة.

من هنا يتبين أن مفهوم المواطنة في الجزائر مفهوما شاملا، فهي ثقافة تتشكل من منظومة قيم وتتمظهر في سلوكات وممارسات، وعليه فتربية المواطنة هي تنمية لثقافة وقيم وسلوك، لا يمكن أن تقرأ على أنها ساكنة، ويمكن للمدرسة الجزائرية أن تشكلها وتطورها من خلال المناهج التعليمية وما تتضمنه من محتويات ومضامين تربوية ذات صلة بأبعاد هذا المفهوم، ولعل منهاج التربية المدنية يأتي في صدارة هذه المناهج.

لا شك أن هذا الأمر يحتاج إلى تلك الشخصية وذلك المواطن الجزائري المتشبع بهذه القيم والمفاهيم، والذي يملك نظرة استشرافية للمستقبل.

هذا المواطن يحتاج الى من ينوره بالمعرفة والقيم ويمده بالمهارات اللازمة التي تساعد في أداء دوره تجاه مجتمعه وعلاقة ذلك المجتمع بالمجتمعات الأخرى وتأثيره وتأثره بها، والاهم من ذلك هل تستطيع المدرسة فعلا أداء هذه المهمة وهذا الدور في تكوين المتعلم الجزائري وتربيته على المواطنة؟ وما هي المفاهيم التي يتوجب على المدرسة تنميتها في التلميذ كي يصبح مواطنا فاعلا يشارك في إدارة الحياة العامة بايجابية والانفتاح على ثقافة العصر، والاستفادة من تجارب الآخرين خدمة للصالح العام؟.

الفصل الثالث

تربية المواطنة في نظام التعليم الرسمي بالجزائر

تمهيد

- 1- نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر.
- 2- أهداف التعليم الرسمي في الجزائر.
- 3- المواطنة في ضوء المنطلقات الأساسية للنظام التربوي الجديد في الجزائر(2003/2004)
- 4- دور المدرسة في التربية على المواطنة.
- 5- أهداف تدريس التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر.

خلاصة الفصل

تمهيد :

المدرسة مؤسسة مجتمعية تستهدف تنشئة الأجيال وبناء الإنسان الجزائري، ولما كان التعليم أساس التقدم والرقي للمجتمع الجزائري، فقد حرصت وزارة التربية الوطنية على الوصول بهما إلى الإسهام في تحقيق مشروع المجتمع، ولكي يحقق التعليم الرسمي بمناهجه كلها الغاية، فإنه لا بد أن تكون المناهج متطورة ومتجددة تحقق الانتماء الجزائري العربي والإسلامي والامازيغي كما تقوم على الأسس والتوجهات التي تحددها الأهداف العامة للتربية في الجزائر، والتي تشتمل على مبادئنا وقيمنا العربية والإسلامية، وتستوعب كل جديد ومعاصر يساير هذه المبادئ. ولعل هذا ما يدعونا إلى التعرض في الفصل الثالث هذا إلى تربية المواطنة في نظام التعليم الرسمي بالجزائر، ومن خلاله سيتم الحديث عن تطور التعليم في الجزائر، المواطنة كهدف تربوي المواطنة في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة، دور المدرسة كمؤسسة تربوية رسمية في التربية على المواطنة، وأخيرا دور منهاج التربية المدنية في تنمية قيم المواطنة لدى التلميذ المتمدرس في مرحلة التعليم المتوسط.

1- نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر:

لقد وضع الشعب الجزائري عبر العصور قضايا التربية والتعليم في الصعيد الأول من اهتماماته، وترجع هذه الاهتمامات إلى عمق المشاعر الدينية لدى هذا الشعب الذي أقام مؤسساته الثقافية ونظمه القضائية وعلاقاته الاجتماعية على أساس تعاليم الإسلام، ذلك الذي أعطى للعلم صيغة مقدسة، حيث جعل من طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة، ولقد كانت شؤون التربية والتعليم جزءا لا يتجزأ من المسائل الكبرى التي تقتضي تشاور الجماعة ومشاركة سائر أفراد الأمة، وانطلاقا من أن التربية قضية حيوية بالنسبة للفرد والجماعة على حد سواء، فإن التعليم كان يحصى بصفة تلقائية بدعم مادي هام، ويتمتع لدى كل مجموعة بموارد خاصة هي وقف عليه مما أتاح للمدارس أن تنمو وتزدهر. أن هذا التعليم الذي كانت مضامينه مستقاة من المبادئ الدينية التي تتميز بالطابع العملي والتدريب على كل الجوانب¹ المختلفة للحياة قد كان يتم في جو من الحرية والاستقلال ساعد على تبادل الأفكار وانتشار الإشعاع الثقافي كما منح للمدرسة والمعلم وضعا اجتماعيا مرموقا².

¹ علي بن محمد(2001): معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، ط1، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص:08.

² علي بن محمد(2001): مرجع سابق، ص:08.

وهذا ما يشير إلى أن التربية والتعليم في عصرنا الحالي تشكل أهمية استراتيجية ومصيرية بالنسبة للشعوب والدول، فقد أصبح التعليم رهان الحاضر والمستقبل في تحقيق الأهداف الوطنية والانتماء الشامل للمجتمع فضلا عن كونه حقا دستوريا وإنسانيا تقره جميع المواثيق الدولية. حيث يشكل الإنسان داخل المنظومة الاستثمار الأكبر في حركة التنمية، إذ لا سبيل لتحسين ظروف الحياة إلا بالعلم والمعرفة والثقافة استيعابا وإنتاجا، ولا ريب أننا نعيش اليوم زمن صناعة المعرفة.

أولا: التعليم قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر:

عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية، فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون خلت، كما أعاققت نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت موجودة في الجزائر في سنة 1830. وقد حمل الكاتب الفرنسي يولار فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين، إذ يقول: "لقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية، اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة الأفاضل مراكزهم هاربين. ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830 بمائة وخمسين ألف طالبا أو يزيدون، ومهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة، وحرمت أجيال عديدة من التعليم"¹.

روجت الدوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة، أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة والهمجية، إذ لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم ولا كاتب ولا أديب ولا شاعر. فالأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة والكتابة، وقالوا ان اللغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد ودفنت مع اللغات الميتة الأخرى، وهذا من أجل تبرير سياستها التعليمية ودعم مطامعها الاستبدادية، موهمة الرأي العام أن من واجب الأمم الراقية أن تنقذ سكان الجزائر المساكين من آفة جهل شامل، وتأخر فاحش عن ركب الأمم المتمدنة، وذلك باسم الحق والإنسانية.

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق ذلك في شيء، والواقع يدحض تلك الأباطيل، فما استوى الجهل على الجزائر في القرون السالفة، وما انقطعت بالجزائر مسيرة التعليم، وما انعدمت المدارس، ولا قلت العناية باللغة العربية وعلومها وآدابها، في جميع القرون، ومنها القرن التاسع عشر، فلم تنزل وقتئذ المساجد في المدن حافلة بالأساتذة والطلاب، ولم تنزل الزوايا

¹ التعليم في الجزائر: نقلا من موقع ويكيبيديا- 2008/05/18. <http://ar.wikipedia.org/wiki>

بالقرى جامعة للمشايخ والطلبة يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم ونشرها بين الجماهير. وحتى التعليم العالي لم يكن مهملًا في عهد الجزائر العثمانية، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتين المالكي والحنفي ومن القاضيين المالكي والحنفي، وكان ذلك المجلس يعين ناظرًا يقوم على التدريس ويقدم للداي بالجزائر، وللباي بقسنطينة وبوهران العلماء، وكان بعاصمة الجزائر عدد ليس بالقليل من المدارس، مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد، ومدرسة حسن باشا في جوار جامع كتشاوة فضلًا عن الزوايا العديدة. ومن المدارس التي اشتهرت في القرن الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية، ومدرسة سيدي الأخضر ونظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونة، التي نالت شهرة طائفة الذكر، منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة، ولم يكن التعليم وقتئذ مقتصرًا على مساجد المدن ومدارسها وزواياها فحسب، ولم يكن العلم منحصرًا في عواصم البلد فقط، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية وتأخذ نصيبها منها وذلك بواسطة بعض الزوايا المنتشرة في جميع النواحي شرقًا، وغربًا، في الشمال، وبالجنوب، في السهول والجبال، وكان مستوى التعليم بهذه الزوايا على العموم جيد¹.

تلك هي الوضعية التعليمية ولغتها العربية قبل الاحتلال، وهكذا كان حال الشعب الجزائري من الناحية العلمية والثقافية، مساجد عامرة بالأساتذة والتلاميذ ومدارس زاهرة وزوايا حافلة بالطلبة، وهكذا كانت التربية قبل الاحتلال شديدة الانتشار في الجزائر إذ كانت تمتد على طول البلاد وعرضها شبكة كثيفة من الكتاتيب والمدارس.

ثانياً : التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي :

لقد أحب الاستعمار أن يسلك أوثق السبل إلى تحقيق أهدافه فأبدى تكالبا منقطع النظير في تفويض الركائز الأساسية للمجتمع محاولا طمس الهوية الجزائرية والقضاء عليها عن طريق المدارس المخصصة لأهل البلاد، فشرع في تنفيذ هذه الخطة عند تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العمومي الفرنسي بموجب المرسوم المؤرخ في: 1883/02/13 في عهد الجمهورية الثالثة. يقول في هذا الصدد محمد عمارة: " كانت فرنسا قد شرعت في احتلال الجزائر سنة 1830 وأخذت في استعمارها لها، لكنه لم يكن كغيره من أشكال الاحتلال ولم يكن استعمارا كالذي شهده أو شهدته كثير من البلاد في إفريقيا وآسيا، فهو لم يقف عند اغتصاب المستعمر

¹ التربية في الجزائر: نقلا من موقع وكيبيديا: مرجع سابق.

للدولة والإدارة والحرية والأرض والثروة التي كانت للجزائريين على أرضهم ووطنهم، وإنما ذهب المستعمر الفرنسي فأراد سحق الهوية القومية للشعب وإلقاء عربيته لأنها رمز مغابرتهم للفرنسيين، وهو قد أراد أن يكونوا فرنسيين حتى لا يكون وطنهم مجرد مستعمرة وإنما الامتداد الأفريقي للوطن الفرنسي عبر البحر المتوسط كما ذهب هذا المستعمر إلى مسخ الإسلام حتى يزيل طابعه القومي العربي في البيئة العربية وينتزع منه عوامل المقاومة فيتحول من شوكة بخلق الاستعمار إلى قيد يشغل خطى المناضلين في سبيل الحرية والاستقلال"¹.

لقد استطاع المحتل الفرنسي أن يوظف التعليم كسلاح لضرب الهوية الجزائرية ودك أركانها، وزعزعة الروح الوطنية لدى المواطن الجزائري واعتزازه بهويته العربية الإسلامية، مما يفهم منه أن الفرنسي كان يدرك جيدا أهمية التعليم كأداة لتمير مشاريعه ومخططاته.

إن قراءة هذه الوضع ، تظهر أن الاستعمار اسند للمدرسة مهمة القيام بتحطيم اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، ونشر نوع من التعليم المفرنس يخدم في الأساس هذا الهدف، ويعمل على تحويل المجتمع الجزائري في المدى البعيد من مجتمع مناهض للاستعمار إلى مجتمع راض عن الوضع الاستعماري لبلاده، ولديه القابلية للفرنسة والاندماج في مجتمع دولة الاحتلال، وبذلك تتمكن فرنسا من السيطرة المطلقة والدائمة على الجزائر، وبسط نفوذها إلى الأبد.

وعلى العموم يمكن إجمال الخطوط العامة لسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر في جملة

النقاط التالية:

- 1- محاربة اللغة والثقافة العربية محاربة عنيفة لا هوادة فيها.
- 2- فرنسة التعليم في جميع المراحل ومختلف المستويات.
- 3- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.
- 4- محاولة تشويه تاريخ الجزائر في ظل العروبة والإسلام، بقصد إلقاء ظلال من الشك على انتماء الجزائر العربي الإسلامي، ومن هنا انحصر اهتمام علماء التاريخ والآثار الفرنسيين في البحث عن تاريخ الجزائر تحت الحكم الروماني، وفي عهد الاستعمار الفرنسي

¹ محمد عمارة (1966): الأمة العربية وقضية التوحيد، (د.ط)، القاهرة، ص:130.

فقط، ضاربين صفحات عن تاريخها الطويل المشرق في ظل العروبة والإسلام، والغرض بطبيعة الحال من ذلك هو محاولة إقناع الجزائريين بأن بلادهم فرنسية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

من هنا نستخلص أن التخلف التربوي وانتشار الأمية، كانا نتيجة تواجد المستعمر الفرنسي، وانتهاجه سياسة تخريبية، هادفة إلى تجهيل أفراد الشعب وإفقاره، لتسهيل استعباده وتسخيره فيما يرضاه المعمر.

والواقع أن الاستعمار الفرنسي لم يستهدف المواطنة في حد ذاتها، من خلال استهداف مبادئها الكبرى، سيما جانب الحقوق والواجبات فيها، بل أساسا عبر استهداف المؤسسات التربوية والقيم والثوابت الوطنية.

لا يكمن خطر المستعمر على المواطنة في هذا المستوى، ولكن أيضا في صهرها والعمل على أن تندمج في صلبه تصورا وتمثلا، وعلى أساس هذه الخلفية فلا مواطنة جزائرية تذكر إذا انصهرت بداخل الثقافة الفرنسية تصورات وتمثلات، هي إلى إفراغ المواطنة من محتوياتها اقرب منها إلى تلقيحها بقيم وتصورات دخيلة.

ومن المعلوم أن فرنسا عندما نظمت أمور التعليم الابتدائي في الجزائر طبقا لمرسوم 13 فبراير 1883، جعلته خالصا في اللغة والمناهج والتوجيه العام، وأنشأت نوعين من المدارس احدهما خاص بأبناء الجزائريين وجعلت فيهما التعليم باللغة الفرنسية، وأبعدت في برامجها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، وكان هدفها في ذلك هو إبعاد اللغة العربية وثقافتها من برامج المدارس الابتدائية في الجزائر طبقا لسياسة فرنسة الجزائريين وتجهيلهم تاريخهم ومقومات هويتهم الوطنية¹.

وقد وجدت هذه الأهداف والقواعد طريقها للتطبيق في ظل الإدارة الاستعمارية، وصبغت شتى نواحي النشاط العام بالمجتمع، سواء بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة، فمن الناحية السياسية ظلت مشاريع المستعمر تدور على نطاق سياسة إدماج الجزائر في فرنسا، ومن الناحية القومية ظلت سياسة المستعمر كذلك ثابتة في محاربة الشخصية الوطنية بكل مقوماتها اللغوية والثقافية والحضارية والروحية، وقد كانت هذه السياسة بمثابة سد منيع أمام أية محاولة من طرف الجزائريين لممارسة المواطنة الفعلية، فالجزائريين من حيث القانون

¹ ادوارد سي بانفيلد(1995): السلوك الحضاري والمواطنة، ط1، عمان، الأردن.

الدولي فرنسيون، يقومون بواجباتهم ككل المواطنين الفرنسيين، أما من حيث المعاملات ومن حيث الحقوق، فهم أدنى المراتب تحت اليهود والايطاليين والأسبان، الذين وطنتهم الإدارة الفرنسية ليصبحوا أسيادا على أهل البلاد الأصليين، وقد تتطلب ذلك إستراتيجية استعمارية تركز شقها التربوي على محو مقومات الشخصية الوطنية للجزائريين، وذلك بالتركيز على:

- 1- إحلل الثقافة الفرنسية المسيحية محل الثقافة العربية الإسلامية.
- 2- استيلاء على الأوقاف الإسلامية التي كانت تقوم برعاية الثقافة الإسلامية.
- 3- فرنسة التعليم في جميع المراحل.
- 4- محارة معاهد التعليم العربي الحر التي تقوم بنشر اللغة العربية ومحاولة تصفيتها.
- 5- إصدار قانون رسمي في عام 1938 يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.
- 6- فتح أبواب الجزائر على مصراعيها في وجه الهيئات التبشيرية من مختلف دول العالم بقصد تنصير الجزائريين.
- 7- إخضاع المؤسسات الإسلامية لإشرافها مباشرة¹.

ومن هنا نستنتج أن اعتماد هذه الإستراتيجية من قبل المحتل الأجنبي، كان القصد منها القضاء على الشخصية الجزائرية والقضاء على الروح الوطنية في نفوس الجزائريين. يمكن تقسيم عملية تطور تعليم الأهالي إلى ثلاث مراحل: مرحلة الانكماش، مرحلة الركود ثم مرحلة الانتعاش²:

1- مرحلة الانكماش :

وهي المرحلة التي أعقبت دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر، اذ بعد الازدهار النسبي للتكوين في الجزائر حتى نهاية العهد العثماني، أعقب دخول الاستعمار الفرنسي انتشار الجهل بين الأهالي. حيث دمر التعليم نتيجة الحروب والمصادرات وهجرة المعلمين والعلماء او استشهادهم.

وقد ذكر دي توكوفيل (De Tocqueville) في تقرير له سنة 1847: « لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال (أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم

¹ تركي رايح (1980): أصول التربية والتعليم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

² بوفلجة غياث (2002): التربية والتكوين بالجزائر، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص: 24-27.

العام)، وذلك بان حولناها جزئياً عن استعمالاتها السابقة، وانقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني اننا جعلنا المجتمع الإسلامي اشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وشد همجية بكثير مما كان عليه قبل ان يعرفنا».

وقد تأثرت الدراسات المتوسطة والعليا التي كانت تعطى ببعض المساجد المشهورة او المدارس والزوايا، أكثر مما تأثرت الكتابات الابتدائية بغالبية جهات الوطن.

2- مرحلة الركود :

وهي المرحلة التي تلت الصدمة الأولى الناتجة عن دخول فرنسا الى الجزائر، وما رافقها من خراب وتدمير وتقتيل. اذ أن الحالة التي أصبح عليها التعليم أفلقت بعض الفرنسيين، لان ذلك يحرّمهم من متعلمين يمكن توظيفهم في الإدارة الفرنسية والعمل على كسب مودتهم.

لقد قامت سياسة الجمهورية الثالثة الدينية على انتهاج سياسة تسامح حذر. فرغم أن الدين اعتبر حراً، فان التعليم الديني لم يكن مقبولاً. وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة، حددت الكتابات والزوايا بدقة وشدت عليها المراقبة. ومنذ ذلك الحين تدهورت اللغة العربية الأدبية، اذ كانت لا تدرس بدون أن يكون قد سعي الى هذه النتيجة عن قصد. وفي عام 1870 كانت هناك 36 مدرسة ابتدائية عربية- فرنسية، ومعهدان فرنسيان- عربيان وثلاث مدارس دينية. إلا أن جمهوريي الجزائر أغلقوا المعاهد العربية وأهملوا المدارس الدينية، فلم تبق سنة 1882 سوى 16 مدرسة ابتدائية.

وفي سنة 1883 طبق التشريع الفرنسي في الجزائر، إلا انه رفض من طرف البلديات وذلك لكون هذه العملية في رابهم باهظة التكاليف، كما أن تكوين أبناء المسلمين خطر على مصالحهم ومستقبلهم. عرفت المدارس التي كانت تحت إشراف السلطات الفرنسية تطورا في هذه الحقبة من الزمن، إلا أن نسبة الملتحقين بها بقيت ضئيلة إذا قورنت بعدد الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة.

ما يميز هذه الفترة من الزمن، رغبة السلطات المركزية الفرنسية في غزو الجزائر ثقافيا وأخلاقيا عن طريق المدرسة، لتضمن سيطرتها وبقائها بها. وهكذا بقيت السياسة الفرنسية متأرجحة وفي صراع بين رغبة الجزائريين في تعليم عربي إسلامي، ورغبة السلطات الفرنسية المركزية في تقديم نوع من التعليم لهدف خدمة مصالحها، والمعمرين الذين لا

يرضون بغير جهل الأهالي وقرهم بديلا حتى يمكن البقاء عليهم تحت السيطرة لأطول مدة ممكنة.

3- مرحلة الانتعاش:

لقد كان الجزائريون يعارضون إرسال أبنائهم الى المدارس الفرنسية. ولم يرتفع الإقبال على هذه المدارس إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث صار التعليم مطلبا بالنسبة لبعض المتكويين. ففي عام 1930 كان 60000 تلميذ مسلما فقط يرتادون المدارس في التعليم الابتدائي العام، 110000 في عام 1944، 302000 في عام 1954، وارتفع معدل ارتياد المدارس من 5% إلى 8.8% إلى 14.6%.

وان كانت فرنسا قد فشلت في تحقيق أهدافها، فان ذلك يعود لظهور هيئات جزائرية لها مشروع مضاد لأهداف فرنسا، وفي مقدمة هذه الهيئات **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، التي وجدت من اجل تحقيق هدف تطلبه الجزائر وأوضاعها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو تعليم الدين واللغة العربية وبعث الثقافة العربية الإسلامية في البلاد، والمحافظة على مقومات الشخصية القومية للجزائر، يقول **البشير الإبراهيمي** في معرض حديثه عن نضالها المتعدد الجوانب: «جمعية العلماء المسلمين هي التي حققت للجزائريين نسبه الصريح، بريئا من شوائب الأقران والهجنة، وأحيت في نفوسه شعور الاعتزاز بنفسه، وفي لسانه الكرامة للغة، وفي ضميره شعور الارتباط بين ثلاث مقومات: الجنس واللغة والوطن»¹.

ومما زاد في ازدهار التعليم العربي الإسلامي في هذه الحقبة من الزمن، ظهور جمعية العلماء المسلمين إلى حيز الوجود، وعملها لإحياء الدور التربوي التكويني لكل من المساجد والزوايا.

إن الحديث عن التربية والتعليم في الجزائر إبان العهد الاستعماري، دون التطرق لجهود جمعية العلماء المسلمين في هذا المجال هو إجحاف في حقها، لما قامت به من دور حيوي للدفاع عن العروبة والإسلام في الجزائر، وهو ما بقيت آثاره شاهدة عليه حتى اليوم.

ظروف نشأة جمعية العلماء المسلمين :

كانت فترة ظهور الجمعية فترة صراع ثقافي وحضاري، جعل فرنسا تسخر كل الوسائل المتاحة لها من اجل القضاء النهائي على هوية الشعب الجزائري. وقد أدت سياستها الى تعميم

¹ تركي رابح (1980): مرجع سابق.

الفقر والجهل بين الأهالي، والى غلق مؤسساتهم الدينية والتربوية ومطاردة علمائهم ومثقفهم. كما اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية لا يجوز تدريسها الا بترخيص (8 مارس 1938). الى جانب هذه الاستفزازات والمضايقات، أطلق الاستعمار الفرنسي يد حركات التبشير لبث أفكارها بين الأهالي الفقراء الجهل في غالبيتهم. كما عمل على إبعاد أبناء الجزائريين عن التعليم العربي الإسلامي عن طريق تشجيعهم الالتحاق بالمدارس الفرنسية. ومما زاد الطين بلة، الانتشار المذهل للزوايا، والتي بلغ عددها في تلك الفترة 349 زاوية¹.

لقد كانت للزوايا أهداف دينية وتربوية سامية. إضافة الى دورها في قيادة وتعبئة الشعب ضد الأطماع الخارجية للمستعمر الفرنسي، ظهر دورها الاجتماعي والتربوي والثقافي والديني، فقد كانت للزوايا فضاءات رحبة لازدهار الحركة العلمية والفكرية وترقية المجتمع حضاريا، فقد أدى نشاط الصوفية في الزوايا الى ازدهار حركة التعليم بأنواعه وتطور التدريس والتربية وافتتاح العليم على جميع فئات المجتمع خاصة في الأرياف مع انتشار التصوف الشعبي ونشأة الزوايا وعدم اقتصره على المدن والحوضر في تلمسان وبجاية ومازونة ومعسكر وتيهرت وجزائر بني مزغنة وقلعة بني حماد².

وتجدر الإشارة، الى انه بعد موت المؤسسين الأوائل للزوايا، أدى الى تولية أناس لم يكونوا دائما في مستوى العلم والاستقامة اللازمين لقيادة هذه الموافق. مما أدى الى انتشار البدع والخرافات، وبالتالي الى الجمود الفكري والثقافي لهذا كان لابد من حركة دينية وعلمية لقيادة المقاومة الثقافية، وتنظيم المواجهة الدينية والتربوية ضد المحتل الفرنسي.

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الى جيز الوجود رسميا في 5 ماي 1931، حيث كانت تضم مجموعة من العلماء، من بينهم البشير الإبراهيمي، ومبارك الملي، والشيخ العقبي، وغيرهم من العلماء بقيادة عبد الحميد بن باديس. وقد كان شعار الجمعية: الإسلام ديننا والجزائر وطننا والعربية لغتنا. وهكذا فتحت الجمعية جبهة من جبهات الصراع والمقاومة ضد فرنسا، من اجل إثبات الهوية الحضارية للجزائر. وقد حدد ابن باديس الهوية التي تريدها الجمعية للجزائر في قوله:

¹ تركي رايح(1981): الشيخ عبد الحميد بن باديس: راند الإصلاح والتربية في الجزائر،(د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ص:98.

² عمر العربي: التربية الوطنية في خطاب الحركة الصوفية في الجزائر - قراءة سوسيو تاريخية لقدرة الخطاب الصوفي في تجاوز أزمة الفرد والمجتمع الجزائري، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)،15-17 ربيع الاول 1431هـ/01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

« شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب »

- وقد أوضح البشير الإبراهيمي أهداف جمعية العلماء المسلمين في صيحة موجهة إلى الاستعمار الفرنسي قائلا: « يا حضرة الاستعمار: إن جمعية العلماء:
- تعمل للإسلام بإصلاح عقائده، وتفهم حقائقه، وإحياء آدابه.
 - تطالبك بتسليم مساجده وأوقافه الى أهلها.
 - تطالبك باستقلال فضائله.
 - تسمي عدوانك على الإسلام ولسانه ومعابده وقضائه عدوانا بصريح اللفظ.
 - تطالبك بحرية التعليم العربي.
 - تدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والإسلام مجتمعين في وطن.
 - تعمل لإحياء اللغة العربية، وآدابها في موطن عربي، وبين قوم من العرب.
 - تعمل لتوحيد المسلمين في الدين والدنيا.
 - تعمل لتمكين أخوة الإسلام العامة بين المسلمين كلهم.
 - تذكر المسلمين الذين يبلغهم صوتها بحقائق دينهم، وسير أعلامهم، وأمجاد تاريخهم.
 - تعمل لتقوية رابطة العروبة بين العربي والعربي، لان ذلك طريق لخدمة اللغة والأدب»¹.
- الملاحظ أن هذه الأهداف تعد بمثابة الدستور الجامع والمهيكل للعمل الديني والتربوي والثقافي والحضاري لجمعية العلماء المسلمين في الفترة هذه التي تشهد مواجهات وصدامات مع المحتل الأجنبي.
- إن كانت هذه هي الأهداف التي حددتها الجمعية، فما هي الوسائل التي سخرتها لخدمة هذه الأهداف؟ وما هي النشاطات التي قامت بها؟.

نشاطات الجمعية :

- لقد ركزت جمعية العلماء المسلمين في نشاطاتها على التوعية الإسلامية والتعليم الديني، معتمدة في ذلك على المؤسسات التربوية التقليدية، من مساجد وزوايا وكتاتيب. كما أنشأت مدارس خاصة بها مستقلة عن الإدارة الفرنسية، ومن العمليات التي قامت بها الجمعية:
- إعداد المدرسين الذين قاموا بمهامهم التكوينية بالكتاتيب التي كانت ما تزال منتشرة رغم العراقيل والمضايقات التي تعرض لها القائمون عليها.

¹ الشيخ البشير الإبراهيمي (1947)، في بوفلجة غياث(2002): المرجع السابق، ص:29-30.

- جددت الدور التكويني والتربوي للمساجد.
- فضحت بعض الطرق الضالة والمتعاملة مع الاستعمار، الذي- كما يرى البشير الإبراهيمي- يمثل مشايخ الطرق المؤثرون على الشعب، والمتغلغلون في جميع أوساطه، والمتجرون بالدين المتعاونون مع الاستعمار عن رضى وطواعية¹.
- أنشأت مجموعة من المدارس الإسلامية، من بينها: مدرسة دار الحديث بتلمسان ومدرسة الشبيبة الإسلامية بالعاصمة، ومعهد بن باديس والمعهد الكتاني بقسنطينة. وقد بلغ مجموع هذه المدارس 150 مدرسة عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 تستوعب مقاعدها حوالي 50 ألف طفل وطفلة².
- جددت الجمعية طرق التعليم من مناهج وطرائق، لكي تواكب التطورات المتجددة وتواجه المدرسة الفرنسية، التي توفرت لها كل الإمكانيات والشروط.
- اهتمت الجمعية بمحو الأمية وتكوين وتوعية الكبار. فاستعملت المساجد للوعظ والإرشاد، ونظمت دروسا مسائية للكبار، يحضرونها عند الانتهاء من أشغالهم اليومية.
- قامت بنشر مجموعة من المجلات العقديّة المتنوعة، من بينها الشهاب والسنة والشريعة المطهرة والبصائر، وكلها لخدمة أهداف الجمعية وفضح مخططات الاستعمار، والرد على أعداء الشعب الجزائري من استعماريين وخونة.
- أرسلت الجمعية بعثات تربوية الى الخارج، لربط الصلة بالمغتربين لتعزيز مقاومتهم لعملية التغريب، فأسست مجموعة من النوادي بباريس.
- وهكذا أدت جمعية العلماء المسلمين دورا هاما في توعية الشعب وإحياء الروح القومية عنده. كما ساعدت على نشر التعليم العربي الإسلامي والروح الوطنية بين الجزائريين. وقد تخرج من مدارسها جيل من الواعين بمخاطر الاستعمار والمتحمسين للدفاع عن الإسلام والعربية في الجزائر³.

لقد كان ابن باديس يدرك أن ما من امة يمكن أن تنهض حقيقة إلا عن طريق التربية وان هذه التربية لا تكون مجدية إلا على أساس من تصحيح العقائد وتقويم الأخلاق، وقد كان له رأي خاص في تربية الناشئة الجزائرية، نظرا لظروف الجزائر الصعبة، وكان هذا الرأي

¹ البشير الإبراهيمي (1964): مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 31، القاهرة، ص: 145.

² علي الشامي (1981): التغريب الثقافي والتربية الإسلامية في الجزائر، مجلة الفكر العربي، عدد 21، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص: 186.

³ بوفلجة غياث (2002): مرجع سابق، ص: 32.

ينلخص في أن تربية الناشئة في الجزائر تستند على فكرة عدم التوسع في العلم، وإنما تتم على تربيتها على فكرة صحيحة، ويعني بها تصحيح العقائد وتقويم الأخلاق ولو مع علم قليل¹.
 والتربية في نظر ابن باديس هي ما يحدثه النشاط التعليمي من تغيير ايجابي في جوانب شخصية المتعلم، في فكره ولسانه ووجدانه وسلوكه، بحيث يجعله يتلقى تربية شاملة تعزز ارتباطه بدينه ولغته، وتعمق شعوره بالانتماء الى الوطن والتاريخ، وتجعله يحافظ على شخصيته².

من هنا نستشف، أن ابن باديس كان يؤثر التربية على التعليم، ويحرص على غرس الفضائل في نفوس تلامذته قبل غرس القواعد والمفاهيم في أدمغتهم، ويدربهم على أن ينهجوا نهجه في العمل للعروبة والإسلام، وأسس بناءه هذا على أسس أربعة كلها في دائرة بعث الروح الوطنية، وخلق المواطن الذي يعتمد عليه في تحقيق الانعتاق من قيد الاستعمار وهذه الأسس هي:

- 1- إحياء روح الانتماء الى الإسلام والوعي به
 - 2- النهوض بالعربية وحمل النفوس على الاعتزاز بها
 - 3- بناء الوطنية في النفوس وغرس حب الوطن فيها وإعلان الولاء الصادق له
 - 4- العناية بالتاريخ الحقيقي للأمة وربط الأجيال به وترسيخ معاني الانتماء إليه
- يعد منهاج التربية المدنية إحدى الوسائل والأدوات الرئيسية في ترسيخ هذه الأسس وتنميتها في وعي وعقول الناشئة من المتعلمين، وذلك على اعتبار الدور الذي تلعبه المناهج التعليمية في ترسيخ المبادئ والقيم التي تعزز من انتماء الناشئة الى وطنهم، ونضرب مثلا بذلك كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بمضامينه التعليمية الغنية بمفاهيم كمقومات المجتمع الجزائري، الوطنية والمواطنة، حب الوطن واحترام الدستور، احترام القانون، حقوق الإنسان الديمقراطية، الحرية، الانفتاح والتسامح...

¹ عبد العزيز العيادي: أبعاد التربية الوطنية في فكر بن باديس رحمه الله تعالى مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الاول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

² عبد القادر فضيل: الفكر التربوي الباديسي الحاضر الغائب، مجلة الوعي، العدد 1، رجب- شعبان 1431هـ/ جويلية 2010، دار الوعي، الجزائر، ص: 65.

إذن هذه هي التربية التي كان ابن باديس يتطلع إليها، التربية التي هي نتاج ذلك النشاط التعليمي، الذي يهدف إلى بناء الإنسان البناء المتكامل ليكون في حجم التحدي وتربيته على أخلاقيات وممارسات المواطنة.

ولو تساءلنا : من أين نبدأ إرساء قيم المواطنة ؟

البداية بطبيعة الحال، تكون من التعليم، فالتعليم مفتاح التكوين الفكري للمواطن، على اعتبار أن المدرسة هي بمثابة الأداة الرئيسية لإنتاج أفكار المواطنة، وبناء مشاعر الانتماء للوطن لدى المواطنين، فمثلا أن المصانع وسيلة للإنتاج الصناعي، فالمدرسة وسيلة لإنتاج العنصر البشري من خلال مناهج ترسخ قيم المواطنة منذ السنوات الأولى من التعليم.

يعد التاريخ العربي والإسلامي مقوما من مقومات الشخصية الجزائرية، لكونه يمثل شعور الأمة وذاكرتها، ووعيها بكيانها، ذلك أن التاريخ يعتبر من المقومات الإستراتيجية في بناء الكيان الوطني للأمة أو هدمه، ولذلك تركزت جهود جمعية العلماء المسلمين على تدريسه والاعتناء به وترسيخه، في حين تركزت جهود الاحتلال بالمسح والتشويه تارة، وبحرمان الجزائريين من دراسته تارة أخرى.

من الغايات التي تسعى التربية في الجزائر إلى تحقيقها:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بتربية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية¹.

يظهر مما سبق، أن المشرع الجزائري في إطار رسم الغايات المرجوة من التربية ينطلق من الأسس والمبادئ التي حددتها جمعية العلماء المسلمين، ذلك أن تعزيز روح المواطنة لدى الناشئة وتوجيههم للاقتداء بأمجاد التاريخ وحضارة الأمة الجزائرية، من بين أولويات التربية في بلادنا.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 (عدد خاص)، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص ص: 60-61.

ثالثا : التعليم في الجزائر بعد الاستقلال :

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها الى تحقيق تنمية شاملة، بتكريس جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكوين المواطن الجزائري وترقيته اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، فالمواطن في نظر الدولة الجزائرية هو الغاية من التنمية وشرط نجاحها، فاستغلت التعليم لتنمية الحس المدني لديه وإعادة الاعتبار لقيم العمل والانضباط، والتكافل والتضامن الاجتماعي، من خلال إشعار المواطن بواجبه نحو المجتمع الذي هو في نفس الوقت مسؤول عن تأمين احتياجاته الأساسية عبر هياكل دولة مسؤولة عن الجميع، مسؤولة أمام الجميع(دولة الحق والقانون) .

إن الجزائر كواحدة من الدول التي أقدمت بعد نيلها للاستقلال الوطني على النظام السياسي الديمقراطي، حيث أبرزت الجزائر عبر تاريخها الطويل الحقوق والواجبات من خلال سعيها الى تكوين المواطنة، وهذا في إطار عملية بناء الفرد الاجتماعي وفق مخططاتها التنموية، وما ميز هذه الفترة، هو اعتماد مخططات هيكلية لمنظومة التربية والتعليم بالجزائر، نوجزها في الآتي:

1 -المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

شهد التعليم أثناء المخطط الرباعي الأول(1970-1973) تطورا كبيرا، فقد عمم فيه التعليم الابتدائي. ومن الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط، يجدر بنا أن نذكر التعديلات التي أدخلت على المناهج التعليمية، وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية، ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية ومنطقية تلافيا للتسربات والتأخر الدراسي، وهذا تمهيدا لإصلاح جذري شامل يستجيب لتطلعات عميقة ومشروعة، ويندرج ضمن منظور يرمي إلى إعادة بناء النظام التربوي القائم، ففي سنة 1971 انعقدت الندوة السنوية لإطارات التربية، وصادق المجتمعون فيها على الإجراءات التالية:

1- تعريب السنتين الابتدائيتين الثالثة والرابعة، بجعل كل مواد البرنامج تدرس بالعربية مع إبقاء تدريس اللغة الفرنسية كمجرد لغة أجنبية.

2- تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى متوسط في جميع مؤسسات التعليم العام، وذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها بالإضافة إلى تدريس الفرنسية كلغة أجنبية.

3- تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى ثانوي تعريبا كاملا أي تدريس جميع مواد البرنامج.

أما التعليم المتوسط فأصبح مستقلا موحدا بمثابة جذع مشترك لكل التلاميذ الذين يريدون الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي. ولقد وفرت له الإمكانيات التربوية والمادية التي زودت بها الثانويات، التي أصبحت مخصصة لتعليم المرحلة الثانية، وكانت تمتد الدراسة في التعليم المتوسط إلى أربع سنوات من الأولى متوسط إلى الرابعة متوسط. ويلتحق بالسنة الأولى متوسط تلاميذ السنة السادسة ابتدائي الذين نجحوا في امتحان نهاية المرحلة، في حين يجرى على تلاميذ السنة السابعة ابتدائي على التوالي امتحان الشهادة الابتدائية ومسابقة الالتحاق بالنسبة للسنة الثانية من التعليم المتوسط أو السنة أولى من مدارس التعليم التقني أو الزراعي. وفي نهاية السنة الأولى متوسط يوجه التلاميذ إما نحو التعليم العام أو نحو السنة الإعدادية للمتناقن، وتسلم إجازة تأهيل في التعليم المتوسط للناجحين مع ذكر الشعبة التي ينتمون إليها أي تعليم تقني أو تعليم زراعي.

2- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

تميزت هذه المرحلة بظهور امرية افريل 1976، ولم يشرع في تنصيب المدرسة الأساسية الا ابتداء من الموسم الدراسي: 1980/1981. بعد قرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حول التربية والتعليم العالي والتكوين في دورتها الثانية من 26 الى 30 ديسمبر. والخطوط العريضة للإصلاح سنة 1974 تتمثل في :

- من الجهة البنوية: لقد اعتمد إصلاح التعليم في المدرسة الأساسية كقاعدة تدوم الدراسة الإلزامية فيها تسع سنوات وتوفر بواسطتها تربية عامة بوليتيكية.
- ترتبط بالمدرسة الأساسية التي تعتبر بحق " الحجر الأساس لبناء التعليم الجديد"، مؤسسات تعليمية ثانوية عامة أو مؤسسات تكوين مهني إما قصير النفس من المستوى الثالث، وإما طويل النفس من المستوى الرابع، ويحتوي الهيكل التعليمي الذي يتفرع من مرحلة التعليم الإلزامي، أي التعليم الذي يزاول في المدرسة الأساسية البوليتيكية.

لقد خصص للتعليم الثانوي في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، نصيب معتبر من الاستثمارات بناء على المكانة الإستراتيجية التي يحتلها القطاع التربوي من بين القطاعات الوطنية الأخرى، ومن أجل تسهيل التكفل بالتزايد المعتبر في تعداد التعليم الثانوي، وحدث خلال المخطط الرباعي الثاني تغييرا شاملا في النظام التربوي أعطى أولوية لضرورة تكوين الإطارات والكوادر، ولكن أمام اتساع الحاجيات التي لا يمكن تغطيتها إلا بعملية تكوينية على أوسع مدى، قبل انجاز مؤسسات التكوين نفسها، وهذا يستوجب اعتماد كل الوسائل والطرق، وحتى الاستثنائية منها لتلبية الاحتياجات لتأطير التعليم الثانوي، مما أدى إلى اللجوء إلى طريقة انتقائية في التكوين¹.

إن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال، جعلت من تربية أبنائها مركزا لاهتماماتها، فسخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثرواتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الذي اعتبرته ذا أولوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر قد تبنت مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته والزاميته، وفي الوقت ذاته، عملت على تجسيد خيار تعريب التعليم وجزارة التأطير في مختلف المراحل ومستويات التعليم، وهذا ما سمح باسترجاع لغتنا الوطنية وثقافتنا وترقيتهما بما يتماشى مع قيمنا الحضارية.

إن الغاية الكبرى لمنظومة التربية والتعليم وبالتحديد للمدرسة الجزائرية في تصورنا، تتمثل في ضمان التكوين على المواطنة. وتأسيسا على هذه الغاية، يمكن أن نتساءل عن أهداف التعليم الرسمي في الجزائر؟

2- أهداف التعليم الرسمي في الجزائر:

يعتبر التعليم الرسمي الدعامة الأولى لإعداد المواطن، ومن ثم تبدو مساهمة التربية في تشكيل سلوك المواطنة في المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، حيث إن العناية بالموارد البشرية والارتقاء بها إلى مستويات النوعية، أصبح مسألة مركزية باعتبارها عاملا حاسما في المواجهات التي تتحكم في التوازنات الجديدة للنظرة الجيو سياسية على الصعيد الدولي، وعنصرا أساسيا في بروز ثقافة ديمقراطية إدماجية، هدفها تعزيز المواطنة ودولة القانون، والتي تندرج جميعها تحت إطار أهداف التربية العامة التي تسعى إلى إيجاد المواطن الصالح في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني وكذا الدولي، وإعداده وفق ميكانزمات تسمح له بالاشتراك

¹ طاهر زرهوني (1993): التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص: 47-77.

بفاعلية في المجتمع الديمقراطي، وجعله يفهم حقوقه وواجباته في إطار النظام التشريعي للدولة.

مما لا شك فيه أن التعليم يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية هي: تنمية القدرات الذاتية للمتعلم والتكيف مع مختلف التغيرات التي تطرأ على الحياة الاجتماعية، وإكساب المهارات والمعارف الأساسية اللازمة لمواجهة مستجدات الحياة.

وفي تقرير اليونسكو "التعليم ذلك الكنز المكنون". تم وضع أربع غايات للتعليم هي¹:

تعلم لتعرف : هي عبارة عن جمع لقدرة كاف من المعلومات، والمعرفة الثقافية تعمق عمليات التعلم الذاتي ضمن ممارسة العلم مدى الحياة، لتنمية الملكات الذهنية العقلية.

تعلم لتعمل : مهارات الحوار في ظل المعلومات، التعامل مع الواقع الافتراضي ومتطلبات الحياة وسرعة التجاوب، العمل الجماعي، التعلم بالمشاركة، والتعلم بالمراسلة.

تعلم لتكون : الغاية العامة إتاحة الفرصة للموهوبين والقيادات باستخدام نماذج محاكاة، مثل الشعور بالمسؤولية، سهولة اكتشاف الأخطاء، والتذوق الفني والجمالي.

تعلم لتشارك الآخرين : اكتشاف الأنا من خلال الآخر، التخلص من العنف، تقوية روح الفريق وتوعية الطالب بالأساليب العالمية في إدارة البحث والنقاش، القدرة على تحويل المكتسب إلى الوضعيات الجديدة والمواقف في شموليتها وتنوعها وتعقدتها، القدرة على معالجة هذه الوضعيات بصفة ملائمة .

وعليه فإن الهدف من التعليم، لا يقتصر عند حد إكساب المتعلم بمجموعة من المعارف والمهارات، وإنما يتعداه إلى تزويده بالآليات التي تمكنه من حسن استخدام وتوظيف هذه المكتسبات لمواجهة ظروف الحياة الصعبة وحل المشكلات التي تعترضه.

أما في الجزائر، فقد كانت التشريعات الخاصة بالتربية وتحقيق أهدافها ترجمة للواقع المعيش في فترة كل قانون من قوانين التربية.

يحصر الأمر 35/76 الغايات من التعليم في الجزائر في:

- 1- تنمية شخصية الأطفال المواطنين وإعدادهم للعمل والحياة في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية.
- 2- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية

¹ بوحنة قوي: التعليم في ظل ثورة المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، سبتمبر 2005، بسكرة، ص: 169.

- 3- الاستجابة إلى التطلعات الشعبية للعدالة والتقدم.
- 4- تنشئة الأجيال على حب الوطن.
- 5- تلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز.
- 6- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب، وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.
- 7- تنمية تربية التجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية¹.

وبهذا يشير الفصل الأول منها إلى المبادئ التي تقوم عليها التربية في الجزائر، فيذكر منها العدل والمساواة بين المواطنين، مما يتيح حرية التحرك داخل السلم الاجتماعي في جو يسوده التفاهم والاحترام، وتعمل التربية أيضا على تهيئة جو التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم، وذلك على أساس احترام سيادة الأمم، وكذا حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن لكون التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة، وبهذا فصلت الامرية بالتأكيد في المادة الأولى أن التشريع في ميدان التربية والتكوين لا يتكون سوى من أحكام هذا الأمر ومن النصوص التي تأسست عنه، وفي هذا الفصل إعلان على تجاوز الفترة السابقة التي اتسمت بمحاولات عديدة قلقية، فمقومات التربية وخطوطها العريضة إذن تنبع من السياسة العامة للدول، حيث تقوم هذه الأخيرة بتسخير التربية لتحقيق هذه الأهداف، ولما كانت الشخصية الجزائرية تقوم على الإسلام عقيدة، والعربية لسانا، والاشتراكية منهجا. كان دور التربية هو تجسيد هذه المبادئ في برامج ومناهج لتكوين الفرد الذي يؤمن بهذه المبادئ ويعمل على تحقيقها.

الإسلام من أهم مقومات التربية في الجزائر، وقد سعت الجهات الوصية إلى نشر تعاليم الإسلام في المدرسة الجزائرية، انطلاقا من أن الإسلام هو دين الدولة في الجزائر، وهو الدين الذي يحث على التعليم ويضع العلماء في موضع الورثة للأنبياء كما تجد العربية مكانها باعتبارها لغة القرآن، ورغم أن التعريب خطأ مسيرة معتبرة فإن الجهود لا تزال مبذولة للوصول به إلى المكانة اللائقة به في وطن ينتسب إلى دين الإسلام الذي يمجده العربية.

¹ عبد الرحمان بن سالم (1994): المرجع في التشريع المدرسي الجزائري، ط2، مطابع عمار قرفي، باتنة، ص: 59.

أما في مسألة النهج الاشتراكي، فإن التربية كرسست جهدا في تكوين الفرد المؤمن بالمبادئ الاشتراكية والمجالس المنتخبة وتساوي الفرص، وتلك الأسس تعبر عن مرحلة زمنية مرت بها الجزائر سادت فيها فلسفة سياسية معينة، وكانت فيها القيادة لحزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني، واعتمدت فيها الاشتراكية منهجا للتعبير وعرفت فيها نظام الاقتصاد الموجه، وأساليب التعبئة الجماهيرية لجمع الطاقات حتى تلتف حول أهداف كل مخطط، وكانت المدرسة أداة لأعداد المواطن المؤمن بتلك الايديولوجية والحامل لمبادئها¹.

ما يمكن قوله بخصوص أهداف التربية في الجزائر بعد الاستقلال، أنها قد تغيرت تغيرا جذريا، حيث أصبحت تتمثل في تكوين مواطنين أحرار في بلاد حرة، يعتزون بشخصيتهم ويعملون على تدعيم النظام الوطني، في إطار مقومات الأمة وفي طبيعتها الدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، والتربية في الجزائر تحترم حرية الفرد وحرية المجتمع في آن واحد، ولا تضحي بالفرد من أجل المجتمع، كما لا تضحي بمصلحة المجتمع من أجل مصالح الأفراد، ومن هنا تختلف في فلسفتها وأهدافها عن مختلف أنواع التربية الأخرى كالماركسية والتربية الرأسمالية. والتربية في الجزائر تؤمن بالقيم الروحية التي جاء بها الإسلام، ومن ثم فهي ليست تربية مدنية صرفة تقف في موقف معادي للدين كالتربية الأمريكية والفرنسية التي هي تربية مدنية بحتة لا تدرس الدين في مؤسساتها التربوية الرسمية، أو التربية الروسية التي تقف موقفا معاديا للدين لأنه في نظرها أفيون الشعوب أو مخدرها، ومن هنا فالتربية تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية.

ولقد جاء في المادة الثالثة من وثيقة المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتربية الوطنية من دستور 1996، وما دعمه في مشروع رئيس الجمهورية الذي ألقاه يوم 26 نوفمبر 1996: انه يتعين على المنظومة التربوية أن توفر أفضل الشروط لتحقيق تربية متوازنة، تهدف إلى:

- 1- إدراج القيم والمبادئ الإنسانية للإسلام في السلوكيات والوضعيات الحياتية العادية.
- 2- التحكم في اللغة الوطنية في وضعيات التعلم والتواصل والإنتاج.
- 3- معرفة التاريخ الوطني وتاريخ الحركة الوطنية في تفاعلاتها مع تاريخ الإنسانية في الدفاع على الحرية وحقوق الإنسان.
- 4- معرفة وتطوير التراث الثقافي الوطني.

¹ عبد الرحمان بن سالم (1994): المرجع السابق، ص: 59.

- 5- اكتساب تكوين تاريخي وعلمي وتقني وتكنولوجي يساعد على تنمية روح الإبداع والتكيف مع التطور المستمر للمعرفة.
- 6- التحكم في اللغات الأجنبية بشكل يسمح بمبادلات واستغلال التوثيق التقني، وكذا الاستفادة من منتوج الفكر الإنساني.
- 7- تحقيق تربية متوازنة في مختلف مجالات المعرفة والفنون الرياضية وبشكل يسمح بايقاض اهتمامات خاصة ذات العلاقة بحاجيات الأفراد¹.

وهذا ما يبيلور الفترة التي كانت سائدة في تلك المدة، حيث كان يسود الفهم الخاطئ للدين الإسلامي وتنامي الحركة الامازيغية، فكان من الجهات الوصية إدخال كل هذا في اهتمامات التربية الوطنية محاولة بذلك التحكم في الأوضاع وتطوير التوترات التي وقعت في البلاد، مع تكريس اللغة العربية كلغة رسمية في الإدارة، ما يدل على توجه الحاكم في ذلك الوقت وشدة بغضه للمتفرنسين.

وجاء في الباب الأول من القانون التوجيهي للتربية والتعليم رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 : أن الفصل الأول يتكون من مادتين تحدد من البداية غايات التربية التي ترمي إلى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، و متمسك بعمق بقيم المجتمع الجزائري وباستطاعته فهم العالم الذي يحيط به والتكيف معه والتأثير فيه والتفتح بدون عقدة على العالم الخارجي².

في هذا السياق، يتبين أن الأهداف المنبثقة من الغايات والمهام الموكلة للتربية، وكذا المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها السياسة التربوية، في تناغم مع التوجهات العالمية الكبرى الحالية في ميدان التربية والتعليم.

وعليه، فإن التحولات الإستراتيجية المتسارعة في عالمنا اليوم، تحتم على منظومة التربية والتعليم ببلادنا أن تعيد النظر في فلسفتها وتوجهاتها، فنوع التعليم الذي نطمح إليه هو ذلك النوع المتميز الذي لا يتوقف عند إيصال المعارف والمهارات، بل الذي يهدف إلى إكساب

¹ نصر الدين جابر، الطاهر الإبراهيمي: النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي، أعمال الملتقى

الدولي: النظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005، جامعة محمد خبضر - بسكرة، ص ص: 128-129.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص: 26.

الكفاءات التي ستسمح للأفراد بإيجاد الاستعمالات المتنوعة للمعارف العلمية في حياتهم المدرسية والاجتماعية والمهنية، وكذا تنمية الفكر والقيم العلمية والثقافية التي تنشئ ذهنية جديدة لدى مواطن العالم الحالي.

3- المواطنة في ضوء المنطلقات الأساسية للنظام التربوي الجديد في الجزائر (2004/2003):

إن التطورات المتسارعة في مختلف ميادين الحياة اليوم، والحراك الاجتماعي والثقافي المتنامي، استوجب إيجاد منظومة تربية تراعي الأبعاد الآتية:

البعد الوطني: وهذا بالتكفل من خلال المناهج المختلفة بالأبعاد الوطنية الثلاثة التي تنصهر

في مفهوم مشترك من الثقافة الوطنية الجزائرية، وهي: العروبة، والإسلام، والامازيغية.

- العروبة: هناك حاجة أكيدة إلى مرجعية تفتح الباب لإعادة النظر في كيفية تناول هذه المادة (اللغة العربية) بمقاربات أخرى تركز دورها الوظيفي كلغة مدرسية رسمية لجميع المواد، وكلغة تعبير واتصال وتواصل كسائر اللغات الأخرى المختلفة.

- الإسلام: الإسلام دين العلم والمعرفة والتعلم، ثري بالمبادئ التي تتبناها الحضارة الإنسانية بكل معتقداتها. أما من الناحية التعليمية فإن أفضل تربية على الأخلاق الإسلامية هي ربط الدروس بحياة المتعلم اليومية، وعدم الفصل بين النظري والتطبيقي، وتكريس مبدأ القدوة الحسنة في الحركات والسكنات، في القول والعمل.

- الامازيغية: يستحسن أن نشير هنا، إلى أن الدولة الجزائرية والوصاية (وزارة التربية الوطنية)، قد تكفلت بهذا البعد الاستراتيجي والمقوم الحضاري، وترقيته وإعطاءه المكانة التي يستحقها في المناهج والمقررات الدراسية الرسمية.

البعد العصري والعالمي: ويظهر ذلك من خلال:

- ضمان ثقافة علمية وتكنولوجية لكل مواطن للتمكن من الاندماج في العالم الجديد للعلم والتكنولوجيا، ويظهر هذا في استعمال الترميز العالمي والمصطلحات العلمية.

- ضمان تنمية الفكر الناقد الذي يسمح باختيار الاستعمالات الايجابية للعلوم وتوظيف المكتسبات بطريقة مناسبة.

- ضمان التواصل مع الحضارات والثقافات المختلفة عن طريق تعلم اللغات خصوصا، وهذا ما نراه في البرامج الجديدة في إدخال اللغة الفرنسية في الثانية ابتدائي، واللغة الانجليزية في السنة الأولى متوسط.

البعد الديمقراطي : ويتجلى ذلك من خلال :

- الحق في التربية ومجانيتها على المستوى الوطني بدون تمييز.
- ترقية روح الديمقراطية، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.
- التكفل بالمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة¹.

نتكلم هنا على البعد الديمقراطي كركن من أركان منظومتنا التربوية، غير أن المتفحص للسياسات التربوية العربية عموما، يجد أن المواطنة والديمقراطية بوصفها قضايا تربوية معاصرة، ما زالت تراوح مكانها من الناحية الإجرائية، فعل الرغم من الإقرار بحقوق الإنسان التربوية على نطاق واسع وصيغة مبادئ وصدور تشريعات مدرسية بيداغوجية تعزز كلها ميثاق حقوق الإنسان في المواطنة والديمقراطية، والاعتراف بالرأي الآخر، وتضمين المنظومات بعدها الإنساني، إلا أن القراءة السوسيو تربوية تكشف عن الشكل الكبير لقيم الطاعة والولاء والاستعباد والعنف والتحيز الإيديولوجي، وفقر ثقافة التواصل، وضبابية جديدة في الحقوق والواجبات، وإقصاء الآخر كلها مظاهر تعمل بعمق في اتجاه مضاد للمواطنة والديمقراطية في ظل تجزئة الجغرافيا والتاريخ وحتى اللغة في الأوطان العربية.

في الجزائر، وفي ضوء استمرار المشروع التربوي الحداثي لـ **لجون فيري**، الذي بدا في الجزائر المستعمرة ومن غير الإعلان عن ذلك استمرت مدارس الجزائر المستقلة في تكريس قيم الحداثة المؤطرة للمواطنة، من خلال مبادئ الجزارة، التعريب، التكنلجة، تكافؤ الفرص، والإلزامية والمجانية والتعميم. وهي منابع وجدانية ومعرفية للمواطنة بوصفها انبعاث للهوية المظلومة والمتعدى عليها أيام الاستعمار، فقد كانت ذات حضور مكثف في البرامج التربوية على المستوى الابتدائي والثانوي منذ الاستقلال، تتجسد من خلال التربية المدنية والدينية والتاريخ واللغة².

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:27.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:27.

فكانت هذه المبادئ والمواد تعمل على إنهاء الأمية وثقافة السيطرة والاستعباد التي مني بها الشعب الجزائري زمن الاستعمار، وتنقل شعوره نحو استشعار الحرية وتمثل قيمها في مشروع الوطنية والتربية على المواطنة، لتوسيع الانتماء الوطني وترقية الشعور للنحن المدنية، فهو مشروع من أجل توليد المجتمع الديمقراطي بتربية الوعي بالحقوق والواجبات، وتحمل المسؤولية وحماية الوطن والدفاع عنه، وترقية ثقافة المؤسسات والمشاركة الجماعية في الإنتاج الوطني، ولا سيما فيما يلحق للتلاميذ من ثقافة مدنية وديمقراطية بشكل مكثف مبكرا منذ السنة الثالثة ابتدائي، من خلال مادة التربية المدنية، وهو ما يتناغم مع المشروع الديمقراطي التربوي بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية لإعطاء التربية على المواطنة بعدها العلمي الوظيفي .

والفصل الثالث من الباب الأول من القانون التوجيهي للتربية الوطنية، يوضح المبادئ الأساسية للسياسة التربوية في الجزائر، حيث جاء فيه: إن المبادئ الأساسية للسياسة التربوية التي صهرها التاريخ الوطني الثري منذ آلاف السنين، وثورة نوفمبر 1954 المجيدة. إن هذه المبادئ هي تلك المؤكدة في مختلف موثيق ودساتير الدولة، منذ استرجاع السيادة الوطنية وهي مبلورة في دستور 1996 المعدل، والذي يحدد مقومات المجتمع الجزائري، والمادة 53 منه لها علاقة مباشرة بالتربية وتنص على ما يلي:

- ضمان الحق في التعليم.
- مجانية التعليم (حسب الشروط التي يحددها القانون).
- الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي.
- تنظيم الدولة لنظام التعليم.
- دور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للاستفادة من التعليم.
- وفي صياغة المواد المتعلقة بالمبادئ الأساسية، نجد:
- ضمان الحق في التعليم منصوص عليه والقصد هو تعميم التعليم الأساسي الذي يجب أن يستفيد منه كل الاطفال في سن التمدرس.
- مجانية التعليم مضمونة في المؤسسات العمومية، لكن يمكن أن تطلب مساهمة العائلات.
- الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي الذي يمتد إلى غاية سن 16 سنة، يقرن بمعاينة الأشخاص المخالفين لهذه الأحكام.

- دور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للالتحاق بالتعليم، يشير إلى الإجراءات التحسينية لظروف التمدرس والإنصاف فيما يخص مواصلة الدراسة أو التكوين بعد التعليم الأساسي الذي يفترض منه ألا يطرح مشكلا لأنه إلزامي. ومن جهة أخرى، فإن الاستفادة من المنح والتكفل اللائق والإدماج المدرسي للشباب المعوق وذوي الأمراض المزمنة، والنشاط الاجتماعي لصالح الأطفال الوافدين من الأوساط المحرومة، هي إجراءات من شأنها ضمان تكافؤ الفرص¹.

ومن بين المبادئ الأخرى التي يتضمنها هذا القانون، والتي لم تذكر في المادة 53 من الدستور، يجدر ذكر طابع الأولوية للتربية التي يجب أن تعتبر كاستثمار إنتاجي واستراتيجي، وكذا مكانة التلميذ الذي يجب أن يكون في مركز العملية التربوية². وعليه، فإن الأهداف المنبثقة من الغايات والمهام الموكلة للتربية، وكذا المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها السياسة التربوية، في تناغم مع التوجهات العالمية الكبرى الحالية في ميدان التربية والتعليم.

بعد الحديث عن التعليم الرسمي، والمنطلقات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر، سيتم التطرق في العنصر الموالي إلى دور المدرسة في التربية على المواطنة، وهذا بالنظر إلى المكانة المتميزة التي تحتلها المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية رسمية، وأهميتها في تنمية شخصيته المتعلم وإعداده كمواطن في إطار فلسفة المجتمع وتوجهاته الكبرى في الحياة.

4- دور المدرسة في التربية على المواطنة :

كان التعليم وما زال احد أهم مجالات الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الحديثة فالنظام التعليمي في أي مجتمع إنساني يقوم بادوار عديدة ومتنوعة، تتجلى في تشكيل وعي الأفراد وإكسابهم المعارف والعلوم والقيم والمهارات، التي تتوافق في الغالب مع طبيعة النظام السياسي، بحكم أن النظام السياسي يقوم بإنشاء النظم التعليمية لتحقيق أهداف فردية ومجتمعية، تسعى في جملتها الى النهوض والتقدم بالمجتمع، من خلال أفراد تم إعدادهم على شاكلة معينة ومحددة³.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:28.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:28.

³ شبل بدران(2009): التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص:28.

ومن هنا كان النظام التعليمي هو أحد أجهزة الدولة الإيديولوجية التي تشكل الوعي الإنساني، ويمكن للمؤسسة التربوية والتعليمية أو المدرسة بمكوناتها المختلفة وبمناهجها الدراسية، أن تقدم أنماطا وتنشئة للأفراد في ظل التوجهات السياسية والثقافية والحضارية للمجتمع.

والمدارس والمناهج بما تقدم من خبرات مقصودة أو غير مقصودة للتلاميذ، معنية بتنمية أنظمة قيمية للمواطنة، يكون من شأن تمثلها أن تنعكس في ادوار اجتماعية.

في المدرسة يكتسب التلميذ المهارات والكفاءات التي تعده ليكون مواطنا صالحا، وفق قيم ومعايير خاصة حددها المجتمع الذي يعكس المنهاج الدراسي التربوي الرسمي أهدافه وطموحه من تكوين المواطن المتعلم أو تربية المتعلم على المواطنة.

فالرياضة المدرسية مثلا وفي ضوء مناهجها التربوية، تستهدف اكتشاف الأنشطة البدنية والرياضية والنهوض بها، غير أن هناك هدفا آخر مغفلا وحتى منسيا، وهو تعلم الحياة الجماعية. فمصطلحات الحقوق والواجبات ومفهوم الفريق والجماعة، والاحترام والقانون، والمشاركة، والمسؤولية، والسلوك الحضاري، والمشاعر الإنسانية والوجدانية الفردية وغيرها... لا يمكن أن يكون لها معنى في إطار التربية على المواطنة، إلا إذا كانت تلك الأهداف وثيقة الارتباط¹.

ولتحقيق ذلك لا يكفي إعلام النشئ بما يجب عليه فعله، بل يجب إشراكه في وضعيات ملموسة تمكنه بالفعل أن يعيش المواطنة، وبالتالي القدرة على تحويل مواقفه وسلوكاته، إذ يشكل اضطلاع التلميذ بادوار مختلفة تنقل وترسخ القيم لديه وتحدث تغييرا في سلوكه، من خلال استبطان وتركيز عدد معين من القيم والقوانين².

ومنه نستخلص أن التربية على المواطنة جزء لا يتجزأ من مهام المدرسة، فهي تمثل تعلم بمعنى المعارف والقيم والاتجاهات، التي تنقلها الى جانب الثقافة الرياضية، ولكن أيضا ممارسات وسلوكات.

فالمدرسة تسعى جاهدة الى تنمية المعرفة النظرية بمفهوم المواطنة، فتبين جملة الحقوق والواجبات الي اقرها الدستور، وتبين أهمية إدراك التلاميذ لهذه الحقوق والواجبات، وتغرس

¹ OSLER,Audrey(2000):Citizenship and democracy in schools: diversity,identity , Trentham ,books limited, p:218.

² VIGARELLO,G(1975):Revendication scientifique,Esprit ,special:L'education physique,Paris, p :753.

في نفوس التلاميذ احترام الآخر وقبوله وحب النظام والحفاظ على الوقت واستغلاله فيما يفيد، وفي إطار المكون الوجداني لقيم المواطنة، تسعى المدرسة بمجموعة من المواقف التعليمية، سواء تلك التي تشمل الأنشطة الصفية أو اللاصفية، إلى تكوين اتجاهات إيجابية في نفوس التلاميذ نحو هذه القيم، بحيث تصبح جزء من تكوينهم الوجداني ومن سلوكهم مع أنفسهم ومع الآخر.

وحيث أن المواطنة كقيمة لها مكون اجتماعي، يتمثل في كون الإنسان كائن ذو طبيعة إنسانية اجتماعية لا يستطيع العيش بمفرده، بل هو في حاجة ماسة لأن يعيش وسط مجتمع يحقق فيه الشعور والإحساس بالانتماء، فإن المدرسة تنمي هذا الانتماء في نفوس التلاميذ، وتخلق لهم مجموعة من الأنشطة التي تمكنهم من معرفة قضايا مجتمعهم والاهتمام بها والإسهام في مختلف الأنشطة المجتمعية، من خلال الاتصال والتواصل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في الدولة¹

إن المواطنة بهذا المفهوم تدخل في إطار النسق القيمي للمجتمع، والمدرسة من خلال نشاطاتها المختلفة مطالبة بالعمل وفق الأبعاد والمكونات المعرفية، والوجدانية، والاجتماعية للبناء المعياري الناظم للعلاقات الاجتماعية.

ويقع على المدرس بوصفه شريكا استراتيجيا في العملية التربوية وعنصرا أساسيا في أي مشروع تربوي، تولى تعليمية المواطنة وتنفيذ المقاربات والاستراتيجيات الموضوعية لها في مناهج الدراسة ويكون صاحب الدور الحاسم في تحصيل المعارف وتنميين التعلمات المرتبطة بها، وان يسهم في غرس روح الولاء والانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية، مرشدا وموجها للمتعلم في كيفية اكتساب مبدأ العمل والتعاون الجماعي، والشعور بالمسؤولية المشتركة، والحفاظ على امن وسلامة المحيط والوطن، والمحافظة على مختلف المرافق والمكتسبات التي يزرخ بها الوطن كموارد المياه والمنشآت والطاقة، وغيرها من الموارد والمكتسبات².

في ذات الإطار، وبخصوص دور المعلم في تنمية قيم المواطنة، نرى انه يتجسد عن طريق القدوة الحسنة أمام التلاميذ وقيامه بدور المربي الذي تتجسد في شخصيته تلك القيم، فهو

¹ من طرف 14/03/2012 m.ouss04: دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ.

ousrattalim.jeun.fr/t81-topic

² عبد الرزاق اويدر، اقتباس عبد الكريم الشيطمي 2012/04/10: دور المدرسة في بناء المواطنة.

<http://ashamousata3limi.maghrebarabe.net/t2930-topic>

ابعد ما يكون عن الديكتاتورية والتسلط، بل يكون علاقة ودية مع تلاميذه ويحترمهم ويعطف عليهم، ويتلمس مشكلاتهم، ويحترم آرائهم ويتقبلها حتى يستطيع أن يساهم في تنمية الانتماء في نفوسهم نحو المدرسة، والذي بدوره يشكل أساس الانتماء الوطني، كما يقتضي ذلك تطوير قدراته ومعارفه خاصة في مجال طرائق التدريس الحديثة والتمكن من المادة التي يدرسها، مسألة في غاية الأهمية، هذا مع شئ من الحزم والصرامة في المواقف التي تستوجب ذلك طبعاً.

وليست الإدارة المدرسية بالعامل الحيادي إذ يتحدد دور المدرسة في قيم المواطنة، من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوب ديمقراطي في قيادة المدرسة، وتعمل على خلق بيئة تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربوية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء.

إذا كانت التربية على المواطنة تحتاج الى إدارة تربوية واعية مدركة لوظيفتها، فإن بناء المواطنة في المؤسسة التربوية يحتاج الى رؤية واضحة متبصرة واسعة الآفاق وتخطيط محكم وكفاءات في التنفيذ من قبل القائمين على إدارة المدرسة.

إن المدرسة التي تمنح التلميذ الوعي بالدور المنوط به، وتشجعه على ممارسته بإشراكه في فرص صفاء الفكر والاعتناء بنظافة الهندام والمكان مثلاً، ورفض السرقة والغش والخمول، والتصدي بعزم للآفات والعيوب المتفشية في أوساط المتعلمين، وتعيده التحلي بالمسؤولية والجد في تعلمه وبناء شخصيته، والإسهام في ترقية بيئته، واحترام الآخر وعدم الانتفاص منه، لا شك أنها تزرع في نفوس المتعلمين روح المواطنة الحقيقية التي لن تتأخر عن التجلي في شعوره بالافتخار والاعتزاز بانتمائه الى هذا الوسط الذي يعنى بحقوقه¹.

وتجدر الإشارة الى انه في مجال الاهتمام بدور المدرسة في تنمية قيم المواطنة كقضية تربوية فقد انجز العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال، تركز البعض منها على التحليل الكمي لمحتوى مجموعة من الكتب المدرسية للمواد الإنسانية والاجتماعية واللغات، لمعرفة القيم التي تضمنتها حول المواطنة، وبحوث أخرى اتجهت نحو معرفة تصورات المعلمين والموجهين لدور بعض المواد الدراسية او دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ،

¹ عبد الرزاق اويدر، اقتباس عبد الكريم الشيطمي: مرجع سابق.

وأما دراسة برور(1999) من استراليا، فقد هدفت الى دراسة العوامل التي تؤثر في مفهوم المواطن الصالح لدى تلاميذ الصف الأول والثاني والثالث المتوسط والصف الثاني ثانوي، وتوصلت الى أن الأنشطة المدرسية تؤثر تأثيرا ايجابيا في غرس المواطنة لدى التلاميذ¹.

من المفيد هنا ربط الأنشطة المدرسية ببعض الأحداث الإنسانية التي ترسخ مبادئ المواطنة سواء كانت تلك الأحداث دولية او وطنية، ونقترح فيما يلي بعض الأمثلة:

- اليوم العالمي لحقوق الإنسان(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948).
 - اليوم العالمي لمكافحة التمييز العنصري: 21 مارس.
 - الأيام العالمية لمكافحة بعض الأمراض كالسكري والسرطان.
 - اليوم العالمي للبيئة.
 - اليوم العالمي لمكافحة التدخين.
 - أحداث 8 ماي 1945.
 - ثورة الفاتح نوفمبر 1954.
 - ذكرى الاستقلال او عيد الاستقلال: 05 جويلية 1962.
- ومن المفيد تقديم بعض الأمثلة عن الأنشطة المدرسية التي تستهدف تربية المتعلم على المواطنة
- العمل ضمن أفواج في حديقة المدرسة لتمكين المتعلمين من معرفة البيئة التي يعيشون فيها وحمايتها والمحافظة عليها.
 - تمكين التلاميذ من توسيع آفاقهم، وكذا الإحساس بالمسؤولية الجماعية، وممارسة التنافس الشريف، من خلال برمجة المسابقات الثقافية بين الأفواج التربوية.
 - التنسيق بين المدرسة و عدة متدخلين آخرين، كالجمعيات والمنظمات والجماعات المحلية كالببلدية وغيرها من اجل تنظيم مهرجانات ثقافية ودورات رياضية.
 - عرض أفلام تاريخية وأشرطة وثائقية لتعزيز الانتماء والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية.
 - العناية بالصحة العامة وممارسة النظافة، من خلال تنظيم حملات التشجير وتجميل مرافق المدرسة، وإشراك كافة أفراد الأسرة التربوية من معلمين وتلاميذ وإدارة مدرسية.
 - التربية على احترام الآخر والاستماع إليه، والتربية على التسامح ونبذ العنف.

¹ من طرف 14/03/2012 m.ouss04: مرجع سابق.

- التربية على المحافظة على الممتلكات العامة وتعهدها بالصيانة انطلاقا من الحفاظ على سلامة المعدات والتجهيزات المدرسية.
- ترسيخ ثقافة احترام البيئة من خلال المحافظة على الطبيعة ونظافة المحيط، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية كالماء والطاقة.
- إنشاء النوادي العلمية والرياضية، وتشجيع التلاميذ على الانخراط فيها، وحثهم على النشاط.
- إنشاء مجلة مدرسية تنشر فيها أخبار وأنشطة وانجازات التلاميذ ونجاحاتهم بالاسم والصورة والنتائج، وإبراز مواهب وكفاءات التلاميذ من خلال هذه المجلة.
- المشاركة في الفعاليات الصحية بالتعاون مع المؤسسات المهتمة، من خلال أنشطة التوعية والتحسيس لمكافحة التدخين وتعاطي المخدرات.
- إقامة معارض حول الثقافة الصحية وإصدار معلقات ومطويات توعوية.
- تحديد إستراتيجية للأعمال الجماعية الرياضية، واللعب بمشاركة المعلم والأقران، والحث على السلوكات الحضارية، كضبط النفس، والانضباط، والتواضع، والاحترام، والتسامح والتعاون وتجنب العنف.
- يستحسن في المنافسات الرياضية التي تنظمها المدرسة، أن تفرض عقوبات على من لا يتحلى بالروح الرياضية، وبالمقابل تشجيع من يلتزم بهذه الروح ومدته بجوائز وشهادات.
- إن مختلف هذه الأنشطة والأعمال، ليست وصفا جاهزة ولكن مجرد أمثلة يمكن تطبيقها في إطار أنشطة المدرسة، وليس من هدفها الا تقديم أفكار تسعى للتطابق مع الهدف المحدد والمنشود، الا وهو التربية على المواطنة.
- إن القيم التي يتقاسمها الجميع في المدرسة، تساعد ولا شك على بناء أخلاق إنسانية، تتمثل في احترام الإنسان وفي التسامح وقبول الآخر، مع الأخذ في الحسبان لحاجيات الجماعة.
- في هذا الشأن، يمكن تمييز بعض القيم الهامة مثل:
- حب العمل وبذل الجهد وإدراك معنى ما هو مفيد.
- احترام الأفكار والآراء المختلفة، والانفتاح على الآخر.
- السعي الى النجاح في العمل المشترك.

إن السلوك المواطني يشمل الشعور بالانتماء للوطن، والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، والانفتاح

على الآخر في إطار القيم الحضارية العليا(الحوار، التسامح، التعاون والتضامن، حب العمل والمساواة، والعدالة الاجتماعية)، ولعل تغيير سلوك التلميذ في هذا المجال أمر شديد الصعوبة، ولكن كم هو ضروري بالنسبة للتربية على المواطنة.

ثمة مسألة في غاية الأهمية، وهي ضرورة انسجام المقاربات البيداغوجية مع متغيرات الواقع التربوي والثقافي للمجتمع، لتكون الأنشطة التي يتلقاها التلميذ في المدرسة، ليست من أجل التلقين والتعليم ونقل المعارف فحسب، ولكن فرصة متاحة للتربية على المواطنة، من خلال ممارسات ملموسة للكفاءات الاجتماعية وتكوين الشخصية المتوازنة والمسؤولة، المتسامحة والمتفتحة على الآخرين في إطار القيم الحضارية العليا(الحوار، التسامح، التعاون والتضامن، حب العمل والمساواة والعدالة الاجتماعية)، أي باختصار تكوين المواطن الصالح.

وفي هذا السياق، يرى **VULBEAU.Alain**: «إن تعلم التسامح واحترام الآخرين، يتمثل في وضع المتعلم الناشئ في وضعيات مختلفة تجعله متفانيا في مساهمته لفائدة المجموعة والى إعادة بناء قواعد شخصية من خلال التجربة الجماعية»¹.

والمدرسة تنقل عددا من القيم من بينها معرفة الذات والسلوك الحضاري، ويمر تعديل السلوك من خلال القدوة ومن خلال التجربة الملموسة لمواقف متنوعة، ولكن خاصة من خلال الحوار².

وعليه فإن التفاعل في العملية التعليمية التعلمية بين التلاميذ والمدرس، يساعد ولا شك على ترسيخ قيم المواطنة في نفوس التلاميذ، ليتم بعد ذلك استنطاقها كسلوك في واقع الحياة اليومية. جاء في المادة الثانية من الفصل الأول من الباب الأول من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية»¹.

¹ VULBEAU.Alain(2001):La jeunesse comme resource, experimentations et experiences dans l'espace public(ed), Ramonville:Eres ,p :232.

² REBOUL,O(1989):la philosophie de l'education,PUF,QSJ,Paris,p :120.

ومنه نفهم أن المدرسة تعمل على تنمية شخصية التلميذ بجميع جوانبها المعرفية والأخلاقية والنفسية والاجتماعية والجسمية، وكذا غرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس الناشئة، وتكوين اتجاهات ايجابية من خلال خلق بيئة تعليمية تعلمية، تهدف أساسا إلى تأصيل مفهوم المواطنة لدى المتعلمين فكرا وممارسة، عن طريق مختلف الأنشطة التربوية شريطة أن تفتح المدرسة على محيطها الاجتماعي والثقافي، تتأثر به وتؤثر فيه بايجابية.

ويجمل سعيد إسماعيل علي مجموعة من المبررات التي تجعل للمدرسة دورا في التربية على المواطنة، نوجزها في الآتي:

- المدرسة تمثل بنية اجتماعية ووسطا ثقافيا له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي تتفق مع ثقافة وأهداف المجتمع الكبير، والتي هي جزء منه تتفاعل معه، وتؤثر فيه وتتأثر به، بهدف تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- إن المقررات الدراسية إلزامية بتدريسها كافة التلاميذ وتعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.
- تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى التلاميذ.
- احتوائها للفرد فترة طويلة سواء كان ذلك بالنسب لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي².
- وتجدر الإشارة في هذا السياق، انه ينبغي أن يسود المدرسة الجو الديمقراطي، والممارسات الحضارية من احترام الحق والواجب، وان تقوم العلاقات بين كافة أفراد الأسرة التربوية من أساتذة وإدارة وتلاميذ على أساس متين من التسامح والحوار والتعاون، ونبذ العنف والتعصب بمختلف أشكاله.
- وتأكيدا على دور المدرسة، فقد جاء في التقرير الختامي لفعاليات ندوة التربية وبناء المواطنة، جملة من التوصيات، هي:
- التركيز على دور المدرسة في بناء المواطنة وتعزيز وترسيخ الانتماء مع مراعاة الاهتمام بدروس الاجتماعيات لارتباطها القوي والمباشر بقضايا المجتمع وتاريخه وثقافته.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:60.

² سعيد إسماعيل علي(1999): رؤية سياسية للتعليم، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص:172.

- غرس قيم الحرية والديمقراطية، والنقد البناء والشعور بالآخر في التلاميذ من خلال المنهاج الدراسي وبرامج التوعية والإرشاد.
- الاهتمام بالبحوث التربوية في مجال التربية الوطنية¹.
ومنه نستخلص أهمية المدرسة والمناهج التعليمية كمنهاج التربية المدنية، والتاريخ والجغرافيا، والتربية الإسلامية، واللغة في تنمية الروح الوطنية والاعتزاز بالمقومات الوطنية لدى المتعلمين.
- إن تعلم المواطنة لا يمكن أن تكون مسألة يوم واحد ولكن أن نعيشها على مدى كامل السنة تتخللها أعمال ذات دلالة، والتي تؤسس لولادة ثقافة المواطنة وترسيخها خاصة وان المدرسة مسؤولة على صياغة الرموز في الأذهان².
من هنا تتأكد أهمية المدرسة ومسئوليتها في تنمية المعارف والكفاءات التي تمكن التلاميذ من تطوير قدراتهم الاجتماعية مثل الانفتاح عن الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، ترسيخ قيم الحقوق والتضامن والانتماء والسلوكيات الحضارية.
تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية، بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية، وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.
- وفي هذا الإطار، يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يلي:
- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.
- منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية، وبحملهم على نبذ التمييز والعنف وعلى تفضيل الحوار.

¹ خالد احمد بوقحوس واخرون(2002): التقرير الختامي لفعاليات ندوة التربية الوطنية، مجلة العلوم النفسية والتربوية،

العدد الرابع، كلية التربية، جامعة البحرين، ص ص: 181-182.

² BOURDIEU.Pierre(1980): Question de sociologie, , Editions de Minuit, Paris.

- تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية¹.

إن هذه الأدوار السامية للمدرسة، تستوجب إيجاد فضاءات مشجعة على العطاء والاجتهاد، واستعداد المدرسين وتفانيهم بإخلاص لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها المدرسة، فليست العملية التربوية عملية إدارية أو تقنية يمكن لأي فرد من إنجازها بعد تدريبات قصيرة، بل إن عملية التدريس علم وفن وشخصية، ليست ميسرة لكل أفراد المجتمع، فكثير من المدرسين يحملون الشهادات العلمية الجامعية، إلا أنهم لا يستطيعون إيصال ما يحملونه من معارف ومعلومات إلى التلاميذ. وهو ما يمكن ملاحظته في كثير من المدارس، وخاصة مع ارتفاع عدد المستخلفين في مدارسنا.

والتربية على المواطنة تبدأ من الأسرة، وتأخذ أبعادها الحقيقية في المدرسة وما تحويه من مناهج تعليمية مختلفة، وفي مقدمتها منهاج التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط. تركز التربية على المواطنة أو التربية الوطنية، على علاقة الإنسان بمجتمعه وبيئته ووطنه وأرضه. ينطلق هذا المفهوم من مبدأ أساس، هو أن الفرد لا يعيش منعزلاً في أية مرحلة من مراحل حياته. لذا يمكن القول أن التربية على المواطنة أو التربية الوطنية، هو ذلك الجانب من التربية الذي يحدث في الفرد الشعور بضرورة العضوية في جماعة حتى تتسق حياته وحياتها، لوجود تفاعل مستمر وما يترتب عليه من منافع مشتركة.

وقد جاء في الموسوعة العربية العالمية (1996): إن التربية على المواطنة، هي عملية تهدف إلى تعزيز شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته، ليرتقي هذا الشعور إلى حد أن يتشبع ذلك الفرد بثقافة الانتماء، وان يتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته².

ويرى نمر فريحة (2006)، أن التربية على المواطنة تشمل كلا من التربية الوطنية والتربية المدنية ولا تقتصر عليهما، وهي نشاط تربوي هادف معني بتنشئة الطالب أو التلميذ وتنمية شخصيته بشكل شمولي، وهي غير محصورة في مادة دراسية بعينها³.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: المرجع السابق.

² الموسوعة العربية العالمية (1996): مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

³ نمر فريحة (2006): التربية الوطنية: مناهجها وطرائق تدريسها، (د.ط)، وزارة التربية والتعليم، مسقط.

نحن نرى أن التربية على المواطنة، عملية تنمية للفرد ليكون مواطناً حضارياً ذا شخصية متوازنة، يسهم بشكل فاعل وفعال في بناء وطنه ويدافع عنه، ويحافظ على ممتلكاته ومصادره ومنجزاته ومؤسساته، ويمارس حقوقه وواجباته التي كفلها له الدستور أو القانون، وينخرط في العمل ويسهم في الحياة اليومية، بحيث يعمل على تلبية حاجاته الأساسية وحاجات مجتمعه، ملتزماً بقواعده وقوانينه. ونحسب أن المدرسة الجزائرية مطالبة بالعمل وفق هذا المطلب، وتكوين هذا المواطن ذو الشخصية الفريدة والتميزة.

تستند تنمية المواطنة في الفرد إلى خمس قيم رئيسية هي¹:

- 1- **الصدق** : وهو فكرة رئيسية في موضوع التربية الوطنية. فالفرد يجب أن يكون صادقا مع الآخرين ومع نفسه لكي يكون مواطناً صالحاً.
 - 2- **الإحساس الصادق بالآخرين** : أي عاطفة الاهتمام بالآخرين وبالمخلوقات الحية الأخرى، وبهذا تتولد فيه رابطة تربطه بعالمه وعوالم الآخرين.
 - 3- **الاحترام** : ويشمل احترام الذات وتقديرها واحترام الناس الآخرين بما في ذلك مشاعرهم وأفكارهم ومعتقداتهم واحترام القوانين، والأنظمة ومنجزات الوطن ومرافقه ومؤسساته.
 - 4- **المسؤولية** : وتشمل المسؤولية العامة والمسؤولية الشخصية المتعلقة بذات الفرد. تتعلق المسؤولية فردية كانت أم جماعية بالعمل، وكمثال على المسؤولية هنا، فإن المسؤولية الرئيسية للطلاب أو التلاميذ، هي ان يتعلموا لاقصى ما تسمح به طاقاتهم ليكونوا مواطنين صالحين.
 - 5- **الشجاعة** : هذه القيمة مهمة للمواطنة الصالحة، والإنسان قادر أن يتحرك لأبعد من أن يكون خيراً، انه قادر أن يكون عظيماً. وبالشجاعة يصل الناس لذلك. ذلك أن الشجاعة تمكن الناس من فعل الأشياء الصائبة، حتى لو كان ذلك بطريقة غير مناسبة، او صعبة او خطيرة. وهناك قادة عظام امتلكوا الشجاعة فغيروا القوانين الجائرة ووضعوا قوانين جديدة، فغيروا بذلك وجه البشرية وغيروا وجه التاريخ.
- وهكذا نرى أن تنمية المواطنة أو التربية على المواطنة عملية إعداد للفرد تتضمن تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه، وكيف يمارس هذه الحقوق والواجبات، إلى جانب

¹ Gary Hopkins(2002):Education World.Edutor in Chief.Copyright.

إعداده وتنميته شموليا من خلال تزويده بالمعارف والمهارات والقيم التي تجعله مسهما منتجا في وطنه لأقصى ما تسمح به طاقاته، وهذا في إطار جملة القيم الحضارية سالفة الذكر (الصدق، الإحساس بالآخر، الاحترام، تحمل المسؤولية، الشجاعة).

تأتي أهمية تربية المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والمحبة والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والقوانين، وتعريف الناشئة بالمؤسسات الرسمية للدولة وأدوارها وأهميتها بالنسبة للمواطن، ووجوب المحافظة عليها.

ويمكن القول بان هدف تعليم المواطنة كما يراه نارايان(2004)، هو تقديم برنامج يساعد

التلاميذ على :

- أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.
 - تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية.
 - تعزيز نموهم الروحي، والأخلاقي، والثقافي، وان يكونوا أكثر ثقة بأنفسهم.
 - تشجيعهم على لعب دور ايجابي في مدرستهم وفي مجتمعهم وفي العالم¹.
- والمدرسة بما تقدم من خبرات مقصودة وغير مقصودة للتلاميذ، معنية بتنمية هذه القيم فيهم، بحيث يستوعبونها ويتمثلونها في حياتهم اليومية، وذلك على اعتبار أن أهداف تربية المواطنة لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في الوثائق التربوية الرسمية، بل إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها المناهج والمقررات الدراسية.
- من المفاهيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمواطنة، مفهوم التربية المدنية، وهي التربية التي تهدف بشكل رئيس إلى تقديم معارف للتلميذ حول مجتمعه المدني، ومؤسساته الحكومية المختلفة وكيفية عملها وموقعه منها. كما تهدف التربية المدنية إلى إكساب المتعلم مهارات يستعملها في هذا الإطار إلى جانب إكسابه مجموعة من القيم والمواقف التي تجعله عنصرا اجتماعيا ومشاركا ايجابيا في مجتمعه وبيئته.

¹ نارايان(مارس2004): تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي، وزارة التربية والتعليم ، مسقط.

يتقاطع مفهوم التربية الوطنية بشكل كبير مع مفهوم التربية المدنية، لكن التربية الوطنية تركز على النواحي الوطنية الوجدانية، إضافة لسعيها القوي لإكساب التلميذ:

- معارف حول حقوقه وواجباته في وطنه وتعريفه بمؤسسات الوطن.
- مهارات فكرية وعملية يستعملها في الظرف المناسب.
- قيم ومواقف وسلوكيات معينة نحو الوطن كالانتماء للوطن، والولاء له ولسلطته الشرعية، والاعتزاز به والدفاع عنه وعن مؤسساته ورموزه وولاية الأمر فيه¹.

نحن لا نتفق مع هذا الرأي، إذ أن التربية على المواطنة كما نراها، معنية بإعداد الفرد ليكون مواطناً يتمتع بما له من حقوق وأداء ما عليه من واجبات، ولا يتضمن ذلك بأي حال من الأحوال الوطنية، فقد يكون الفرد مواطناً لكنه لا يملك الغيرة على الوطن وحبه والاستعداد للتضحية في سبيله، والشواهد على ذلك كثيرة، ذلك أن الوطنية تتطلب تربية الفرد تربية مدنية كخطوة أولى، وتربيته على المواطنة في الخطوة الثانية، من خلال تزويده بمجموعة المعارف والمهارات وغرس القيم الوطنية فيه، والتي ستجعل منه مواطناً تتجسد فيه كل معاني الانتماء والولاء والتضحية دفاعاً عن الوطن، ومن ثم يصبح وطنياً، فالإنسان الوطني مواطن صالح بالضرورة، والمواطن الصالح إنسان وطني، ولكن ليس كل مواطن ذا شعور وطني.

التربية على المواطنة سلبية التربية المدنية، إلا أنها تؤثر التركيز على الديمقراطية والتعددية، والالتزام الجماعي، والانفتاح على العالم، وهي مرتبطة بحقوق الإنسان وتداخلها معها، وتختلف من مجتمع إلى آخر وفق مفهوم المواطنة ذاته، كما يقصد بها انخراط المواطن بشكل ايجابي في مستلزمات الحياة العامة، وممارسة الحريات العامة².

وعلى هذا الأساس، فالتربية على المواطنة تشكل اليوم نقطة لا يستهان بها ضمن اهتمامات المجتمع المدني، الذي يسعى إلى خلق مجتمع ديمقراطي كفيل بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وتتمثل غاية التربية على المواطنة في تكوين الإنسان المواطن الواعي الممارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، كما تتمثل في العمل المبرمج من أجل أن تنمي لديه باستمرار منذ مراحلها الأولى، القدرات والطاقات التي تؤهله مستقبلاً لحماية خصوصياته

¹ نمر فريحة(2006): مرجع سابق.

² محمد عبده الزغير(2008): أهمية التربية على حقوق الإنسان في تطوير المجتمع المدني، في الموقع:

وهويته، وممارسة حقوقه وأداء واجباته بكل وعي ومسؤولية، حتى يتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه¹.

وعليه فإن التربية على المواطنة في الحقيقة، تخاطب عقل الإنسان ووجدانه وحواسه، تخاطب عقل الإنسان لتمده بالمعارف اللازمة والضرورية عن حقوقه وواجباته، وتخاطب وجدانه لتشكيل لديه منظومة قيم وأخلاق تنمي فيه الإحساس بالافتخار والاعتزاز، وتحفزه على العطاء والإخلاص والتضحية. وتتوجه إلى حواسه لتمده بالمهارات الكافية في كل المجالات التواصلية والعلمية التي تجعله قادرا على الإبداع والتميز من جهة، وقادرا على استعراض أمجاد بلده ومقومات هويته والدفاع عنها من جهة ثانية.

ونظرا لأهمية التربية الوطنية والتربية على المواطنة في بناء الوطن والمواطن، تدرس العديد من الدول التربية الوطنية والتربية المدنية والمواطنة لتلامذتها وطلابها بما في ذلك الدول العظمى مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان والصين، وإيران. وفي الجزائر تدرس التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط، من خلال مناهج خاصة بها، في إطار الإصلاحات التربوية الجديدة (2003/2004)، ولهذه المناهج كتبها وأهدافها الخاصة، والتي تعمل بالتوازي مع المناهج الأخرى في إطار المنطلقات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر.

5- أهداف تدريس التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر:

يستخدم مصطلح التربية المدنية في بعض الأحيان كبديل لمصطلح التربية الوطنية، ومع ذلك فالتربية الوطنية والتربية المدنية متشابهتان في الكيف والنوع، ومختلفتان في الكم والمحتوى، ولئن كانت التربية إحدى أكبر الرهانات التي تراهن عليها المجتمعات في التنشئة الاجتماعية فلأنها وسيلة المجتمع لإحداث التغييرات المرغوبة في الفرد، وعملية من شأنها تنمية إمكاناته ومهاراته ليصبح شخصية متكاملة تستطيع التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه.

وهذا ما تؤكد عليه حميدة روابحي بقولها: "إذا كان لابد من أن تفوز مناهج التربية على المواطنة بقصد السياق في انشغالات التربية بصفاتها الإستراتيجية الأمنية الوحيدة التي تؤمن للمجتمع السلام، كما أن المواطنة تقوم على أساس الحقوق والواجبات، وتتجلى في الاعتزاز بالانتماء للوطن، والولاء له، ومن ذلك التعايش الاجتماعي والمشاركة الفاعلة في الحياة

¹ عبد الكريم الشطيبي (2008): مفهوم المواطنة والتربية عليها، في الموقع: Tarbiya.maktoobblog.com/ -Category/ 2008/01/14.

السياسية، فضلا عن كونها مجموعة من قيم يكرسها وعي المواطن بالحقائق العالمية بفعل مشاركته في بناء مجتمع عادل، ومن خلاله عالم متوازن يصون كرامة الإنسان ويسهر على إنصاف الإنسانية وترقيتها"¹.

وعلى هذا الأساس، فإن الاهتمام بالتربية المدنية وتفعيلها كمدخل تربوي وتعليمي، مسألة في غاية الأهمية، ووعيا بأهمية الحس المدني في تكوين مواطنة فعالة لدى الأجيال الصاعدة، تشهد المناهج التربوية إدراج أو تضمين التربية المدنية فيها كنشاط تربوي تعليمي بمضامينها ومحتوياتها المختلفة الرامية إلى بناء شخصية المتعلم، من خلال المشاركة في الحياة الاجتماعية بفاعلية، والولاء للمجتمع، واحترام الحريات العامة، والتواصل مع الآخر بالحوار وعدم التعصب للآراء، ونبذ العنف بمختلف أشكاله، وبعبارة أخرى تمكين التلميذ من ممارسة المواطنة.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المدرسة وما تشتمل عليه من مناهج تربوية مختلفة وفي مقدمتها مناهج التربية المدنية، مطالبة بان تضع في مقدمة اهتماماتها ترسيخ قيم المواطنة في نفوس الناشئة، ومدعم بمختلف البدائل التربوية الكفيلة بتمكينهم من ممارسة المواطنة في واقع حياتهم اليومية داخل المدرسة وخارجها في الأسرة والمجتمع الكبير.

وقد جاءت توصيات وقرارات المنظمات الدولية الوصية على قطاع التربية والتعليم في العالم مثل منظمة اليونسكو واليونسيف، ومكتب التربية العالمي، تدعو إلى تصميم المناهج التربوية والمقررات الدراسية القيم الكفيلة بتكوين المواطن الحر، والمتضامن والمسؤول، والمتفتح، الذي يقدر قيمة الحرية، ويحترم كرامة الإنسان، ويؤمن بحق الاختلاف².

مما سبق ذكره، يتبين أن التربية المدنية وما تتضمنه من مضامين ومحتويات تعليمية، تعد مادة أساسية للتربية على المواطنة، وخاصة لما يتعلق الأمر بمرحلة التعليم المتوسط والتلميذ المتمدرس في هذه المرحلة التعليمية.

إن انعكاسات التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المدرسة جلية، فالمدرسة التي هي منتوج المجتمع الذي تنتمي إليه، يجب أن يكون لها الطموح لتطوير هذا المجتمع

¹ حميدة رواجي(2007): أهمية التربية المدنية في تنمية قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للتربية، الجزائر، ص:04.

² وثيقة المبادئ الموجهة للتربية على القيم المخصصة للارتقاء بالبعد الإنساني والدولي للتربية، الصادرة عام

وتنميته. ان هذا الترابط بين المدرسة والمجتمع، يتجلى بوضوح عندما يتعلق الأمر بالسلوك أي بكل ما له علاقة بالأخلاق والتربية المدنية والوطنية.

من هذا المنطلق، فانه يتعين على المدرسة الاستجابة للطلب الاجتماعي، بل وحتى على تطوير هذا الطلب بالارتكاز على تعليم قيم الأمة في صيغ سلوكيات وأخلاق، وروح المسؤولية والمشاركة التامة الفاعلة، في الحياة العامة للبلد.

وعليه فان الغاية الأساسية للتربية المدنية، هي تعلم السيران الديمقراطي في الحياة الاجتماعية

من خلال التماثل بتصرفات كالأدب، والتحمل، والإخلاص، والمحافظة على التراث، واحترام الممتلكات، وحب العمل والتضامن وتحمل المسؤولية، وباختصار العيش في فلك المواطنة.

إن المناهج من العناصر الأساسية والأدوات الرئيسة التي تستخدمها النظم التربوية لمساعدة أبنائها على تطوير طاقاتهم لأقصى مدى ممكن ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، مهتمين بشؤون مجتمعهم وقضاياها وحاجاتها، وحيث أن منهاج التربية المدنية واحدا من مدخلات النظام التربوي في الجزائر. من اجل التظافر مع المناهج الأخرى المختلفة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين.

لقد تناولت مناهج التربية المدنية في إطار الإصلاحات الجديدة، البعد الوطني وفق مقاربة بيداغوجية جديدة، ومن جملة الكفاءات التي ينبغي على مادة التربية المدنية أن تسهم في تنميتها لدى المتعلم :

- القدرة على المساهمة في بناء مجتمع متماسك معتر بأصالته، وفهم المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري
- القدرة على تحديد المكونات الأساسية لهوية الأمة والنهوض بها، للمحافظة على الشخصية الوطنية، وحب الوطن، وتعزيز الانتماء إليه، والدفاع عنه.
- القدرة على اكتساب ثقافة ديمقراطية باعتبارها قيما وسلوكا، باحترام حقوق الإنسان والحريات وحقوق الطفل، وحرية التفكير والتعبير، والتطلع إلى قيم الحق والعدل والخير.
- حسن التعايش والتكافل الاجتماعي ونبذ العنف، واحترام الرأي الآخر واحترام الآخرين.

- القدرة على تطبيق قواعد الحياة المشتركة في الوسط الاجتماعي، باحترام الذات والآخرين والتفتح على الآخر والتعايش معه من خلال الوعي بالحقوق والواجبات في ظل احترام القوانين وقيم المجتمع.
- القدرة على تحمل المسؤولية في كل مواقع الحياة والحرص على تدعيم الروابط والآليات المنظمة للحياة الاجتماعية¹.
- إن هذا التناول - ولا شك - يسهم في تنمية قيم المواطنة لدى التلميذ، من خلال الموروث الثقافي المجسد في المحتويات والمضامين التعليمية لمادة التربية المدنية، وكذا الأنشطة الصفية وغير الصفية التي يمارسها التلميذ يوميا في المدرسة.
- جاء في المادة الثانية من الفصل الأول من الباب الأول المتعلق بأسس المدرسة الجزائرية، الآتي : « تتمثل رسالة المدرسة في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية. وبهذه الصفة، تسعى التربية إلى تحقيق الغايات التالية² :
- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس الأطفال وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية، بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.

¹ فريد عادل: البعد الوطني في مناهج التربية المدنية في التعليم الابتدائي والمتوسط،

ph14Forumprofr/montada.../Topic-t370.htm 2007/11/03

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:60.

- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقى والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على اكتساب القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري، والتي تستند الى العلم والعمل والتضامن، واحترام الآخر، والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية¹.

الشئ الملاحظ على هذه الغايات في مجتمعنا الجزائري، هو أنها تركز على قضايا رئيسية، من أهمها مطالب التنمية الاجتماعية، وتجذير الشعور بالانتماء، وتقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية لدى الناشئة، وإيجاد الوعي السياسي لدى المواطن الجزائري نحو حقوقه وواجباته، وتكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية، في إطار القيم الحضارية العليا (قيم المحبة والتسامح، الحوار، احترام الآخر، التعاون والتكافل الاجتماعي).

إعداد المتعلمين كمواطنين في المستقبل، لمجتمع متماسك ومتضامن، من مقوماته العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

كما يستشف من هذه الغايات، تعزيز انتماء التلميذ إلى وطنه الجزائر والتزامه بقضائاه، الالتزام بالثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية ومستجدات العصر، والمشاركة الايجابية في تطوير هذه الثقافات وإثرائها والاعتناء بها.

على برامج التربية المدنية أن تسعى إلى التمكين من بعض المهارات الحياتية الأساسية، مثل مهارة العمل الجماعي والتعاوني، الحوار، المشاركة الايجابية، التعبير عن الذات وقبول الرأي الآخر، والسعي نحو التضامن والتســــاند².

لا شك أن تفعيل برامج التربية المدنية، سيكون لها كبير الأثر في بناء أجيال ذات ثقافة متنوعة وقادرة على التعايش المشترك مع الآخرين، وبناء مجتمع متماسك.

إن تفعيل برامج التربية المدنية سوف يدعم بصورة مباشرة او غير مباشرة مفاهيم الديمقراطية وممارستها وتنمية ثقافة المجتمع المدني، والمواطنة الواعية الفعالة، ودعم الهوية الثقافية الوطنية في إطار من المواطنة المتفتحة على الثقافات العالمية، على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي³.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق، ص:61.

² شبل بدران(2009): مرجع سابق، ص:42.

³ شبل بدران(2009): المرجع نفسه، ص:43.

تعنى التربية المدنية في التحليل الأخير، بـ:

- 1- التوعية بالمبادئ والمفاهيم الأساسية للديمقراطية.
- 2- دعم المواطنة الديمقراطية والفعالة والمسؤولة على أساس من الحقوق والمسؤوليات.
- 3- تنمية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والانخراط المجتمعي والنزوع الطوعي.
- 4- تنمية فهم ادوار المواطنين المتنوعة في النظم الديمقراطية.
- 5- تنمية فهم النظام السياسي وتجسيده للديمقراطية¹.

وعلى هذا الأساس، يحق الحديث عن التربية المدنية ودورها في تكوين شخصية المتعلم، وعن قدرتها على تثمين المواطنة وترجمتها الى سلوكيات وممارسات.

ولا شك أن التصور الجديد للتربية المدنية وإعادة النظر في مضامينها بما يلائم التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي حتى، قد جعل منها مادة إستراتيجية، رغم بعض التباين الملحوظ في مفهوم هذه المادة لدى الخبراء، اذ يرى بعضهم: «انها جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتها لفائدتها المتبادلة» فيما يرى بعض آخر ضرورة دمج التربية المدنية بالتربية الأخلاقية، وان كانت هذه الأخيرة قاعدة ملازمة للاولى، فان التربية المدنية مرتبطة بمفهوم المجتمع المدني والمواطن، وبحقوق الطفل والإنسان، ولذلك تعنى هذه المادة بتربية الفرد على معرفة حقوقه وواجباته وباكتسابه المهارات المناسبة للاتصاف بالمواطنة وممارستها بصفته مواطنا وعضوا في المجتمع²

وتجدر الإشارة أن هذا النوع من التربية يحتاج الى بنية نظرية ومفهومية مناسبة، والى شراكة مؤسساتية جادة وتعاضد كافة أطرافها، من اجل تكامل العملية التربوية التعليمية التعلمية وتحقيق أهدافها عبر التوفيق بين العناصر الرئيسة الثلاثة ذات العلاقة المتبادلة كما يرى عبد الله مجيدل:

- 1- المعرفة المدنية: وتتكون من أفكار جوهرية، ومعلومات يتوجب على المتعلمين استيعابها وتوظيفها لتصبح مؤثرة في سلوك مواطن الديمقراطية، وتتضمن بصورة عامة المعرفة

¹ شبل بدران(2009): المرجع نفسه،ص:36.

² مصطفى هجرسي: دور التربية المدنية في التربية على المواطنة، 2012/07/06

المدنية ومبادئ النظرية الديمقراطية، وتحتوي بصورة خاصة مفاهيم ومعطيات حول الديمقراطية في بلد المتعلم مع مقارنة الوضع بأوضاع البلدان الأخرى.

2- **المهارات المدنية:** وهي العمليات الإدراكية التي تساعد المتعلم على فهم المبادئ وشرحها ومقارنتها وتقييمها وممارسة الحكم والمواطنة. وهناك أيضا مهارات المشاركة التي تتضمن أفعالا يقوم بها المواطنون لضبط القضايا العامة وإيجاد الحلول لها بصفتهن طرفا في معادلة الحكم الديمقراطي والمواطنة.

3- **الفضائل المدنية:** وهو العنصر الثالث في التربية المدنية، ويتلخص في فهم السمات الضرورية للشخصية من أجل الحفاظ على الحكم الديمقراطي وتجويده، وتعزيز قيم المواطنة التي تشمل حب الوطن والاستقامة والانضباط والتسامح وكرامة المواطن والتمدن¹.

وعليه، فإن هذه العناصر مجتمعة تعمل على تكوين المتعلم المواطن في ضوء مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وتكوين مهاراته النظرية والعملية التي تتحول إلى معايير لتفسير القضايا المتعلقة بالوطن والمواطنة، وبخاصة ما يتعلق بالسلوك السياسي لديه.

ولا ريب أن شراكة المؤسسات قد تضع التربية أمام تحد هو المسار التكاملي في المعرفة المدنية والمهارات والفضائل، في تحقيق وظيفتها المتمثلة في تطوير قدرة الأفراد على بناء الحكم الديمقراطي والمحافظة عليه في ظل الوعي بحقوق المواطنة وواجباتها، وعلى بناء الدولة الوطنية التي تفرض على الأفراد التعامل مع المجتمع كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ومن هنا تبرز العلاقة التكاملية بين التربية المدنية وبين ترسيخ مبدأ المواطنة الذي يميز بين:

- الحقوق المدنية: التي تهدف إلى تمكين الإنسان من العيش كمواطن داخل بلده بحكم عضويته في الجماعة السياسية، أي التركيبة البشرية للدولة، وهي حقوق يجب أن يكون في مقدور كل إنسان أن يمارسها بحرية دون تدخل الغير حتى الدولة ذاتها، طالما لا يخالف الفرد القانون، ومنها على سبيل المثال حرية الرأي والتعبير وحق الملكية وغير ذلك...
- الحقوق السياسية: وهي أكثر فاعلية، إذ تضمن لأصحابها المساهمة الإيجابية في ممارسة السلطات العامة في بلده، وذلك من خلال مشاركته في مؤسسات الحكم السياسية والقانونية،

¹ عبد الله مجيدل في مصطفى هجرسي: المرجع نفسه.

علما أن صفة المواطنة لا تمنح طبقا للدستور والقانون الا لمن يتمتع بهذا النوع الثاني من الحقوق¹.

يتبين مما تقدم أن تكريس المواطنة بمفهومها العام مرتبط بحق المشاركة في كل ما يتعلق بالوطن، أما في مفهومها الخاص فهي تعني المشاركة في الحكم. الأمر الذي يؤكد مدى فعالية التربية المدنية في إعداد الناشئة لممارسة المواطنة بوعي ومسؤولية، بيد أن ذلك يقتضي تأسيسها على دعائم ثابتة تقوم عليها ويتعزز بها تمسك المتعلم بهويته الوطنية وخصوصياته الاجتماعية والثقافية.

هذا الأمر يستوجب وجود فلسفة تربوية متسقة مع هذا التوجه من أجل التمكين لهذا النوع من التربية، كما يستوجب توفير الجو اللائق بهذا العمل التربوي الحضاري من خلال توفير المناهج التربوية الرسمية المناسبة الجديرة بإكساب المتعلم فضائل التربية المدنية ومهاراتها، التي تمكن الفرد من ممارسة مواظنته في جو من التواصل والمساواة والانفتاح على الآخر. وإجمالاً، فإن الاهتمام بمادة التربية المدنية وتفعيلها كمدخل تربوي وتعليمي، مسألة في غاية الأهمية، وذلك على اعتبار أن منهاج التربية المدنية يعد أداة للتربية على المواطنة كونه يستوعب فلسفة المجتمع ومرجعياته، ويعكس اتجاهاته واستراتيجياته، ويحمل قيمه ومبادئه، لذا من الضروري التعامل مع المضامين التعليمية للتربية على المواطنة بحيث تمكن المتعلم من :

- إتقان المهارات العملية بالتربية على المواطنة
- ممارسة النشاط الوطني
- التعود على العمل في إطار التعاون الايجابي في المجتمع
- تنمية الحس المدني الذي يسمح للمتعلم بأداء ما عليه من واجبات المواطنة
- تنمية الوعي لدى المتعلمين بان المدرسة مجتمع مصغر، يعكس صورة مجتمعهم الكبير بحيث تؤهلهم للعيش فيه بمنحهم آليات ومقومات الحياة الجماعية، وتدريبهم على القيام بالمسؤوليات المخولة لهم، وبذلك تكسبهم مختلف المهارات والكفاءات التي تعدهم ليكونوا مواطنين صالحين، وفق قيم ومعايير خاصة حددها المجتمع الذي يعكس المنهاج الدراسي لمادة التربية المدنية أهدافه وطموحاته، من أجل تكوين المتعلم المواطن.

¹ مصطفى هجرسي: المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

مرت التربية في الجزائر بمراحل مختلفة، متماشية مع الأحداث التاريخية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهكذا عرفت الجزائر فترات مشرقة وأخرى مظلمة، وذلك حسب التواجد الاستعماري وهو ما اثر دون شك على تحديد مسار التربية في بلادنا.

إن الغاية الكبرى لمنظومة التربية والتعليم للمدرسة الجزائرية، تتمثل في ضمان التربية على المواطنة، وإن الأهداف المنبثقة من الغايات والمهام الموكلة للتربية، وكذا المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها السياسة التربوية في تناغم مع التوجهات العالمية الحالية في ميدان التربية والتعليم. ومناهج التعليم الرسمي في مادة التربية المدنية في المدرسة الجزائرية، تقدم للتلاميذ خبرات مختلفة قصد تنمية قيم المواطنة لديهم، بحيث يستوعبونها ويتمثلونها في حياتهم اليومية، وذلك على اعتبار أن أهداف التربية على المواطنة لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في المقررات التربوية الرسمية، بل أن تحقيق الأهداف يستوجب ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها في المناهج. فالتربية على المواطنة ليست مادة أو مقررا يمكن تعليمه، ولكن يقوم المدرس بوضع التلميذ من خلال اطر أعمال مهيكلة في وضعيات تعلم، وهو الشرط الضروري لتحقيق التربية على المواطنة.

إن الكفاءات المسطرة والمرتبطة بالمضامين التعليمية، والمتوخاة من مادة التربية المدنية من شأنها ترسيخ معاني المواطنة بكل أبعادها، إذ يمكن استخلاص جملة من الأهداف الرامية إلى تعزيز روح المواطنة وتقوية الانتماء، فضلا عن تنمية حس المتعلم بالمسؤولية ووعيه بأن ما يقوم به فرديا أو جماعيا له انعكاسات على مستقبل الوطن والمحيط العام، كما يستشف من مضامين المواد المدرجة تعزيز انتماء التلميذ إلى وطنه الجزائر، والتزامه بقضاياها، واعتزازه بهويته ومركباتها: الإسلام، العروبة، الامازيغية. كما ترمي هذه المضامين إلى الانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية، وعلى مستجدات العصر، والمشاركة الايجابية في تطوير هذه الثقافات وإثرائها والاعتناء بها.

وعليه، فالتربية المدنية هي السبيل لترسيخ قيم المواطنة في نفوس التلاميذ، بما تمثله من أدوات ووسائل التنمية المواطنة للأفراد، فالتربية المدنية تعنى بإعداد المتعلم المواطن من أجل أداء الأدوار المنوطة به في المجتمع بكفاءة وفاعلية واقتدار.

الباب الثاني الجانب الميداني للبحث

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

- 1- الضبط الإجرائي للمتغيرات
- 2- المنهج المتبع
- 3- عينة الدراسة
- 4- وحدة التحليل
- 5- صنافه فئات التحليل
- 6- أداة التحليل وخصائصها السيكومترية
- 7- التقنيات الإحصائية المستخدمة

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن ضبط الإطار المنهجي للدراسة يعتبر من المراحل الأساسية التي تخضع لها الدراسة العلمية، لذا ينبغي على الباحث مراعاة التحكم السليم في المنهجية وتحري الدقة في ذلك من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها، ولهذا الغرض تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة الحالية.

وبناء على ما سبق، فإنه سيتم التعرض في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للدراسة بداية بالضبط الإجرائي المتغيرات، وكذا المنهج المتبع في الدراسة، ثم تحديد عينة الدراسة، وصولاً إلى تبيان وحدة التحليل، التصنيف وتحديد الفئات، وبعد ذلك توضيح إجراءات بناء أداة التحليل وخصائصها السيكمترية، وأخيراً التقنيات الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج.

1- الضبط الإجرائي للمتغيرات:

تعتبر المتغيرات أساسية للفرضية، فهي المفاهيم التي يقوم الباحث بدراستها وبحثها. تشمل الدراسة على ثلاث متغيرات رئيسية هي: المضامين التعليمية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، المواطنة، إطاراً لتكوين مفهوم المواطنة لدى التلميذ. وسيتم استعراض كل متغير بصورة إجرائية.

1-1- المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط:

المقصود بالمضامين المعرفية هنا، المحتوى التعليمي التربوي لمادة التربية المدنية، المقرر للتلميذ المتمدرس في السنة الرابعة من التعليم المتوسط، بمجالاته المفاهيمية السبعة وما تتضمنه من وحدات تعليمية (موضوعات).

1-2- المواطنة:

المواطنة ليست مادة مقررة أو مقرر يمكن تدريسه، ولكنها مسألة تستوجب توفير اطر تتجاوز تعليم المعارف والقيم إلى الممارسات والسلوكات التي تظهر وتلمس. وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الحالية ستقف عند رؤيتها للمواطنة باعتبارها جملة القيم والمعارف والممارسات المسطرة في منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، والتي تستهدف التلميذ المتمدرس في هذا المستوى من التعليم، بحيث يظهر عليه الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، الانفتاح عن الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح ونبذ العنف والتعصب، التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية، التحكم

في استخدام وسائل الاتصال الحديثة، التكيف مع الظروف والمتغيرات العالمية، معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

1-3- إطارا لتكوين مفهوم المواطنة لدى التلميذ:

تعتبر المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط أداة للتنفيذ، وسائل وأدوات للتربية على المواطنة كما هي مرسومة في اللوائح والتشريعات التربوية الرسمية.

2 - المنهج المتبع:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج أيا كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة¹.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل المضمون (المحتوى)، حيث انه من أساليب البحث العلمي التي تستخدم في تحليل محتوى المناهج الدراسية والكتب المدرسية تحديدا، لدراسة مدى تناول تلك الكتب للقضية موضع الدراسة.

ويمكن تعريف تحليل المضمون بأنه أسلوب يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة، لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة او المحتوى المراد تحليله من حيث: الشكل والمضمون، تلبية لاحتياجات البحث المصوغة في تساؤلات البحث او فروضه الأساسية طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك في تحديد مدى تضمن تلك المادة او المحتوى للقضية موضع الدراسة، ويتم تناول وتحليل المحتوى من خلال الكلمات، والجمل، والرموز، والصور، وكافة الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا، بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وان يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية².

¹ بوحوش والذنيبات(1995): منهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:92.

² رشدي طعيمة(1987): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة.

ولذلك استخدم الباحث طريقة تحليل المحتوى في هذه الدراسة، لأنه الأنسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وذلك من خلال تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط لتحديد مدى تضمينه لأبعاد مفهوم المواطنة موضوع الدراسة.

3- عينة الدراسة:

يقول رشدي طعيمة في كتابه (تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية): «إن الوضع الأمثل في الدراسات الميدانية، تطبيق أدواتها على جميع مفردات المجتمع الأصلي الذي تتعلق به هذه الدراسة، إلا أنه يصعب إن لم يكن مستحيلا تحقيق ذلك في بعض الأحيان. ليس من المعقول مثلا أن يحلل الباحث كل جوانب المحتوى لكل كتب تعليم العربية التي صدرت في كل بلاد العالم، منذ أن بدأ تأليف هذه الكتب، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى اختبار عينة ممثلة لهذه الكتب وإجراء الدراسة عليها لتقييم نتائجها بعد ذلك...»¹

إن الباحث في مجال تحليل المحتوى يعتمد على اختيار عينات تمثل المجتمع الأصلي أو المادة المراد تحليلها، وعلى أساس أنه من الصعوبة تحليل جميع كتب التربية المدنية التي صدرت منذ استقلال الجزائر إلى وقتنا الحالي لمعرفة ما إذا كانت هذه الكتب تشكل أطرا للتربية على المواطنة، ومن ثمة كان اختيارنا للعينة قصديا والمتمثلة في كتاب التربية المدنية المقرر لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة بالجزائر، الذي تم تأليفه بناء على الأهداف والمبادئ التي وضعتها الوزارة والمقررة في المنهاج في طبعته الأولى، طبقا للقرار رقم: 362/م.ع/2006 المؤرخ في 14 مارس 2006. يشتمل الكتاب على أربع وعشرين وحدة تعليمية موزعة على سبعة مجالات مفاهيمية، هي:

1- المجال الأول: الدولة والمجتمع الجزائري

الوحدات التعليمية:

1-1- المجتمع الجزائري

1-2- الدولة الجزائرية

1-3- الدستور الجزائري

1-4- الإدارة والمواطن

2- المجال الثاني: سلطات الدولة الجزائرية

¹ محمد عبد الحميد (1979): تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 130.

الوحدات التعليمية:

- 1-2- السلطة التنفيذية
- 2-2- السلطة التشريعية
- 3-2- السلطة القضائية
- 4-2- المحكمة العليا
- 3- المجال الثالث: حقوق الإنسان

الوحدات التعليمية:

- 1-3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- 2-3- خروقات حقوق الإنسان
- 3-3- الأمن والسلم
- 4- المجال الرابع: الحياة الديمقراطية:

الوحدات التعليمية:

- 1-4- حرية التعبير
- 2-4- العمل النقابي
- 3-4- الأحزاب السياسية
- 5- المجال الخامس: العلم والتكنولوجيا

الوحدات التعليمية:

- 1-5- العلم وتطور المجتمعات
- 2-5- التكنولوجيا والبيئة
- 3-5- المكتبة وتثقيف المواطن
- 6- المجال السادس: وسائل الإعلام والاتصال

الوحدات التعليمية:

- 1-6- الصحافة
- 2-6- الأقمار الصناعية والاتصال
- 3-6- الانترنت
- 7- المجال السابع: الجزائر والمجتمع الدولي

الوحدات التعليمية:

1-7- هيئة الأمم المتحدة

2-7- منظمة اليونسكو

3-7- جامعة الدول العربية ومنظمة الاليكسو

4-7- منظمة المؤتمر الإسلامي

4- وحدة التحليل:

إن استخدام طريقة تحليل المحتوى يمثل حكماً على محتوى المادة العلمية التي يحتويها الكتاب بطريقة موضوعية، إذ انه يعتمد على تحديد أقسام المادة المراد تحليلها (الكلمة، الموضوع، الجملة، الفقرة، العبارة... الخ).

يعرف محمد عبد الحميد وحدات التحليل: «بأنها وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها، دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية»¹.

يرى بيرلسون (Berlson)، عن رشدي طعيمة: «أن الكلمة تمكنا من تحديد مستوى السهولة أو الصعوبة للمادة المكتوبة»².

وفي إطار تحليل الكتب المدرسية، يؤكد محمود حسن إسماعيل: على أن الكلمة من الوحدات الأساسية التي يمكن استخدامها في بحوث أدب الأطفال للكشف عن دلالات ومعاني الكلمات الموجهة للأطفال، ومدى فهم الأطفال لها، واتفاق تلك الكلمات مع الحصيلة اللغوية للأطفال في مراحل عمرية معينة³.

وعليه، فقد تم اعتماد الموضوع كوحدة تحليل في الدراسة الحالية على اعتبار أن الموضوع من أهم وحدات تحليل المحتوى، فعن طريق الموضوع أو الفكرة يتم الكشف عن الاتجاهات والآراء الرئيسية.

وزيادة على هذا، فقد تم استخدام وحدة الكلمة باعتبارها أبسط وحدات التحليل وأسهلها استخداماً في عملية الترميز، فضلاً على أنها أدق وحدات التحليل.

¹ رشدي طعيمة: مرجع سابق، ص: 136.

² محمود حسن إسماعيل (1996): مناهج البحث في إعلام الطفل، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص: 103.

³ محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص: 127.

وعليه فقد مر التحليل انطلاقاً من وحدة الموضوع أو الفكرة وصولاً إلى وحدة الكلمة.

5- صنافه فئات التحليل:

تعتبر خطوة التصنيف وتحديد الفئات من أهم خطوات تحليل المحتوى. وبقدر نجاح الباحث في تحديد فئاته تحديداً دقيقاً وجيداً بقدر نجاحه في التوصل إلى نتائج علمية سليمة.

يرى محمد عبد الحميد في هذه الخطوة أنها عملية ترتبط بمفهوم التجزئة (Parting)، أي تحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص أو مواصفات أو أوزان مشتركة (Participant) بناء على محددات يتم وصفها والاتفاق عليها مسبقاً. ويوضح أكثر فئات المحتوى (Category): بأنها عبارة عن أجزاء اصغر تجتمع فيها وحدة الصفات أو الخصائص أو الأوزان، وتعتبر بعد ذلك جيوب أو أماكن يضع فيها الباحث كل ما يقابله من وحدات تجتمع فيها هذه الصفات أو الخصائص أو الأوزان. ومن خلال الإطار النظري لمشكلة البحث، يبدأ الباحث في هذه المرحلة بصياغة معايير التصنيف (Classification Criteria) حتى لا تصبح الفئات المختارة مجرد مسميات أو عناوين دون دلالات تصنيفية، وتيسر على الباحث عملية التصنيف وتحديد الفئات¹.

وعليه، فإن التحديد الدقيق لفئات التحليل من أهم العوامل التي يعتمد عليها نجاح تحليل المحتوى، لأنها تستخدم للوصف الموضوعي للمضمون. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن صدق وثبات النتائج مرهون بجملته من الشروط التي يتعين على الباحث أو القائم بعملية التحليل مراعاتها أثناء تصنيف الفئات.

لقد أشار (Roger Mucchielli - 1977) في كتابه "L'Analyse de contenu des documents et des communications" إلى أربع ميزات أساسية يجب توافرها في الفئات، وهي كما يلي (36)²:

- أن تكون شاملة: كل الوحدات الدلالية تكون موزعة في فئات لها قائمة تأخذ كل خصائص هذه الفئات.

¹ محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص: 112-113.

² Roger Mucchielli (1977): L'analyse de contenu des documents et des communications, edition E.S.F.

- **مميزة:** تكون الفئات متميزة، حيث نفس العنصر لا يمكن أن ينتمي إلى فئتين في نفس الوقت وتحت نفس العلاقة.

- **موضوعية:** مفهومة لها عدة رموز.

- **ملائمة:** في علاقة من جهة بأهداف التحليل، ومن جهة أخرى بمحتوى التحليل.

في الدراسة الحالية، تدرج فئات التحليل ضمن المضامين التعليمية لكتاب التربية المدنية المقرر للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، في سياق المجالات المفاهيمية والوحدات التعليمية(الموضوعات)، وهي موضحة في مدونة شبكة التحليل(الصنافة)، التي سيتم الحديث عنها في العنصر الموالي.

6- أداة التحليل وخصائصها السيكمترية :

للولصول للبيانات اللازمة لبناء شبكة التحليل(الصنافة) في صورتها النهائية المستخدمة في هذه الدراسة، قام الباحث بالإجراءات التالية:

1-مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة في المجال(دراسة وجيه بن قاسم القاسم بني صعب،1428هـ/2007م. صالح هندي 2007. تميم عودات 2009. خالد بوقحوص2009) وتحليل مفهوم المواطنة بمضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

2-قراءات مكثفة لكتاب التربية المدنية المقرر للسنة الرابعة من التعليم المتوسط للوقوف على الكفاءات المستهدفة في كل موضوع من كل وحدة تعليمية وربط ذلك بفرضيات الإجراءات للدراسة الحالية.

3-تم تحديد الشبكة في صورتها الأولية، في ضوء فرضيات الإجراءات، انطلاقاً من وحدة الموضوع (الفكرة) إلى وحدة الكلمة.

4-تمت مراعاة صدق الأداة في المراحل الأولى لبنائها. وعلاوة على هذه الإجراءات، وبعد استكمال بناء الأداة. قام الباحث بعرضها على ثلاثة من الاساتذة المحكمين ،وهم:

- 1- ليازيد حمزاوي (أستاذ محاضر قسم أ) - علم اجتماع: جامعة سعد دحلب البلدية.
- 2- لامية بوبيدي (أستاذ محاضر قسم ب) - علم اجتماع: المركز الجامعي بالوادي.
- 3- عبد الباسط هويدي (أستاذ محاضر قسم ب)- علم اجتماع: المركز الجامعي بالوادي.

وقد ابدوا رأيهم في شبكة التحليل من حيث مناسبة الكلمات ووضوح العبارات وارتباطها بالمحور الذي تنتمي إليه، وارتباط كل كلمة وكل فكرة من الشبكة بالهدف من وضع الصنافة تحديدا. وقد جاءت آراؤهم متفقة على أن شبكة التحليل(الصنافة) تفي بما وضعت من اجله، مع الإشارة لبعض الملاحظات حولها كإضافة موضوع: الانتماء الجزائري إلى البعد الأول(الشعور بالانتماء للوطن)، واستبدال حفظ السلم بكلمة السلم في موضوع التعايش السلمي التابع للبعد الثالث(الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم التعاون والحوار والتسامح)، وإضافة كلمة الأمن، واستبدال محاسن استخدام الانترنت ومخاطر استخدام الانترنت في موضوع استخدام الانترنت التابع للبعد الخامس(التحكم في وسائل الاتصال الحديثة) بمحاسن الانترنت ومخاطر الانترنت. هذه الملاحظات التي اخذ بها الباحث في تعديل شبكة التحليل لتخرج بالصورة النهائية المعدلة، المعتمدة في الدراسة الحالية، وهي كما يلي:

أولاً: في ضوء وحدة الموضوع(الفكرة):

1- الشعور بالانتماء للوطن

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الانتماء الإسلامي		
02	الانتماء العربي		
03	الانتماء المغاربي		
04	الانتماء الافريقي		
05	الانتماء الجزائري		
المجموع			

2- الاعتراز بمقومات الهوية الوطنية

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المقوم الإسلامي		
02	المقوم العربي		
03	المقوم الامازيغي		
المجموع			

3- الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	التعايش السلمي		
02	نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله		
03	التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف		
المجموع			

4-التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	القدرة على المبادرة والإبداع		
02	القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة		
03	التمتع بالروح العلمية		
04	التفكير المنهجي		
المجموع			

5-التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	استخدام الانترنت		
02	متابعة الأخبار الصحفية		
03	متابعة البرامج التلفزيونية		
04	التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية		
المجموع			

6-المحافظة على سلامة البيئة

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	المحافظة على الموارد البيئية		
02	مكافحة التلوث		
03	الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته		

04	تفادي الكوارث البيئية		
المجموع			

7-معرفة الحقوق والواجبات

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الحقوق المدنية والسياسية		
02	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية		
03	واجبات وطنية		
04	واجبات نحو الدستور		
المجموع			

ثانيا: في ضوء وحدة الكلمة:

1- الشعور بالانتماء للوطن:

1-1- الانتماء الإسلامي:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الدول الإسلامية		
02	الإسلام		
03	الشعب المسلم		
04	المجتمع الإسلامي		
05	الدين الإسلامي		
06	الشريعة الإسلامية		
07	الوحدة الإسلامية		
08	المبادئ الإسلامية		
09	الثقافة الإسلامية		
10	الفكر الإسلامي		
11	الطابع الإسلامي		
12	العقيدة الإسلامية		

		المجموع
--	--	---------

2-1- الانتماء العربي:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الوطن العربي		
02	ارض عربية		
03	العروبة		
04	العربية		
05	اللغة العربية		
06	الأمة العربية		
07	العالم العربي		
08	جامعة الدول العربية		
	المجموع		

3-1- الانتماء المغربي:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المغرب العربي		
02	البلاد المغربية		
03	الاتحاد المغربي		
04	المغرب الأقصى		
05	المغرب الكبير		
06	بلاد المغرب		
07	وحدة مغربية		
	المجموع		

4-1- الانتماء الإفريقي:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)

		بلاد افريقية	01
		الفضاء الافريقي	02
		الاتحاد الافريقي	03
		حركات التحرر الافريقية	04
		منظمة الوحدة الافريقية	05
		الشؤون الافريقية	06
		شمال إفريقيا	07
		مجتمع افريقي	08
		المجموع	

1-5- الانتماء الجزائري:

النسبة المئوية(%)	التكرار(ك)	الكلمة	الرقم
		الجزائر	01
		جزائري	02
		مواطن جزائري	03
		جزائرية	04
		المجموع	

2- الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية:

2-1- المقوم الإسلامي:

النسبة المئوية(%)	التكرار(ك)	الكلمة	الرقم
		الدول الإسلامية	01
		الإسلام	02
		الشعب المسلم	03
		المجتمع الإسلامي	04
		الدين الإسلامي	05

		06	الشريعة الإسلامية
		07	الوحدة الإسلامية
		08	المبادئ الإسلامية
		09	الثقافة الإسلامية
		10	الفكر الإسلامي
		11	الطابع الإسلامي
		12	العقيدة الإسلامية
		المجموع	

2-2- المقوم العربي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الرقم	الكلمة
		01	الوطن العربي
		02	ارض عربية
		03	العروبة
		04	العربية
		05	اللغة العربية
		06	الأمة العربية
		07	العالم العربي
		08	جامعة الدول العربية
		المجموع	

2-3- المقوم الامازيغي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الرقم	الكلمة
		01	الامازيغية
		02	الامازيغ
		المجموع	

3- الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح:

3-1- التعايش السلمي:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	السلام		
02	الوسائل السلمية		
03	التعاون الدولي		
04	روح الأخوة		
05	تقرير المصير		
06	سيادة الدول		
07	استئصال التمييز العنصري		
08	التفاهم بين الدول		
09	حل النزاعات بالطرق السلمية		
10	حرية الإعلام		
11	السلم		
12	الأمن		
	المجموع		

2-3- نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	حظر استخدام القوة		
02	تجنب العنف		
03	رفض العنف		
04	التطرف		
05	التعسف		
06	الاعتقال التعسفي		
07	الاستعباد		
08	التطرف الديني		
09	التعصب		

		المجموع
--	--	---------

3-3- التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الحوار		
02	احترام رأي الغير		
03	تقدير كلام الآخرين		
04	التزام آداب المناقشة		
05	تجنب التفرقة		
06	تجنب الكراهية		
07	العلاقات الودية		
08	المحبة		
09	التواضع		
10	الحزب السياسي		
	المجموع		

4- التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية:

4-1- القدرة على المبادرة والإبداع:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الإبداع		
02	الابتكار		
03	الاكتشافات		
04	التجارب		
05	التحليل		
06	المبادرة		
	المجموع		

4-2- القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	التكنولوجيا		
02	المكتبة		
03	التلفاز		
04	الجريدة		
05	المجلة		
06	الصحافة		
المجموع			

3-4- التمتع بالروح العلمية:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	المعرفة العلمية		
02	الروح العلمية		
03	البحث العلمي		
04	النقد البناء		
05	العلماء		
06	العلم		
07	العلمية		
08	الكفاءات العلمية		
المجموع			

4-4- التفكير المنهجي:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	منهجية		
02	حل المشكلات		
03	مواجهة الصعوبات		
04	حل الخلافات		

		تطبيق النتائج	05
		ابتكار الوسائل	06
		المجموع	

5- التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة:

5-1- استخدام الانترنت:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الانترنت	01
		الكمبيوتر	02
		الحاسوب	03
		البريد الالكتروني	04
		المكتبة الالكترونية	05
		الكتاب الالكتروني	05
		الشبكة العنكبوتية	06
		محاسن الانترنت	07
		مخاطر الانترنت	08
		المجموع	

5-2- متابعة الأخبار الصحفية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		وسائل الإعلام والاتصال	01
		الصحافة	02
		الصحافة المكتوبة	03
		الجرائد	04
		المجلات	05
		الصحافة الموضوعية	05
		الصحافة المغرضة	06

		المجموع
--	--	---------

3-5- متابعة البرامج التلفزيونية:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	التلفزيون		
02	البرامج التلفزيونية		
03	الأفلام		
04	المسلسلات		
05	الأشرطة العلمية		
	المجموع		

4-5- التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الأقمار الصناعية		
02	الأقمار العلمية		
03	أقمار الاتصالات		
04	أقمار الطقس		
05	أقمار التجسس		
	المجموع		

6- المحافظة على سلامة البيئة:

6-1- المحافظة على الموارد البيئية:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الماء		
02	النبات		
03	الحيوان		
04	تفادي تسميم المياه		
03	تجنب قطع الأشجار		

04	تجنب حرق الأشجار		
05	حماية الغابات		
06	حماية الثروة الحيوانية		
المجموع			

2-6- مكافحة التلوث:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	تلوث الجو		
02	تلوث البر		
03	تلوث البحر		
04	تلويث البيئة		
05	النفائيات السامة		
06	دخان المصانع		
المجموع			

3-6- الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	النظافة		
02	نظافة المحيط		
03	رش المبيدات		
04	المساحات الخضراء		
05	تنظيم العمران		
06	الإضاءة العمومية		
07	تعبيد الطرقات		
08	التشجير		
09	حرق النفائيات		
المجموع			

4-6- تفادي الكوارث البيئية:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	انفجار المفاعلات النووية		
02	كارثة تشيرنوبيل		
03	تسرب المواد المشعة		
04	التجارب النووية		
05	المبيدات الخطرة		
06	ثقب الأوزون		
المجموع			

7- معرفة الحقوق والواجبات:

7-1- الحقوق المدنية والسياسية:

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الاختلاف		
02	التمتع بالجنسية		
03	المساواة		
04	تقلد الوظائف العامة		
05	الكرامة		
06	عدم الاعتقال التعسفي		
07	حرية التنقل		
08	حرية التدين		
09	حرية الرأي		
10	المشاركة في الانتخابات		
11	الحرية السياسية		
12	إنشاء أحزاب سياسية		
13	المشاركة في الجمعيات		
14	إنشاء النقابات		

15	حرية التعبير		
المجموع			

2-7- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:-

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المشاركة في الحياة الاقتصادية		
02	المشاركة في الحياة الاجتماعية		
03	المشاركة في الحياة الثقافية		
04	الملكية		
05	العمل		
06	الراحة		
07	الإضراب		
08	الحماية الاجتماعية		
09	الرعاية الصحية		
10	التعليم		
المجموع			

3-7- واجبات وطنية:-

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	صيانة الرموز الوطنية		
02	احترام القانون		
03	الحفاظ على الممتلكات العامة		
04	الدفاع عن الوطن		
05	تنمية الوطن		
المجموع			

4-7- واجبات نحو الدستور:-

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
-------	--------	------------	-------------------

01	معرفة الدستور		
02	احترام الدستور		
03	العمل ببند الدستور		
04	حماية الدستور		
المجموع			

وللتحقق من ثبات شبكة التحليل، اتبعت الخطوات الآتية:

- 1- في البداية، حدد الباحث المقصود بثبات التحليل، ويعني إعطاء نفس النتائج إذا تم التحليل أكثر من مرة بواسطة الباحث نفسه في أوقات مختلفة أو بواسطة محلل أو أكثر في وقت واحد بإتباع نفس قواعد التحليل، على أن يقوم كل منهم بالعمل مستقلاً عن الآخر¹.
- 2- استعان الباحث بأحد الأساتذة من قسم العلوم الاجتماعية بمعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية بالمركز الجامعي بالوادي ليكون محللاً آخر، ووضح للمحلل القواعد والإجراءات العلمية التي تتبع في تحليل المحتوى، وشبكة التحليل المستخدمة في ذلك، وقام الباحث بتحليل المجال التعليمي الأول من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط(الدولة والمجتمع الجزائري) بوحداته التعليمية أمام المحلل، وطلب من المحلل أن يقوم بدوره بتحليل الكتاب بجميع مجالاته وما تتضمنه من وحدات تعليمية على نفس المنوال.
- 3- قام كل من الباحث والمحلل بتحليل الكتاب بإتباع القواعد والإجراءات المحددة في التحليل، وعمل كل منهما بشكل مستقل، وبعد نهاية التحليل قام الباحث باستخدام النسبة المئوية للاتفاق بينه وبين المحلل في عدد الموضوعات أو الأفكار وكذا الكلمات، وعدد الأفكار أو الموضوعات والكلمات التي لم يتفقا حول وجودها في المضامين التعليمية للكتاب محل التحليل باستخدام المعادلة التي وضعها كوبر(1974، Cooper) وهي:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات عدم الاتفاق}} \times 100\%$$

¹ احمد شكري والحمادي عبد الله(1987): منهجية أسلوب تحليل المضمون وتطبيقاته في التربية، دراسات في المناهج الدراسية، المجلد التاسع عشر، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر الدوحة، ص:418-419.

² صالح هندي: التربية الجنسية في كتب التربية الإسلامية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، مقال منشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد3، عدد2، 2007، ص:113.

والجدول رقم(01) يوضح عدد الكلمات المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب وكذا نسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة.

جدول رقم(01) يوضح عدد الموضوعات او الأفكار المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب محل التحليل ونسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة(القسم الأول).

المحاور	اتفاق	عدم اتفاق	المجموع	نسبة الاتفاق
1- الشعور بالانتماء للوطن	04	01	05	80,00%
2- الاعتراز بمقومات الهوية الوطنية	03	00	03	100%
3- الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح	03	01	04	75,00%
4- التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية	05	01	06	83,33%
5- التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة	05	02	07	71,42%
6- المحافظة على سلامة البيئة	04	01	05	80,00%
7- معرفة الحقوق والواجبات	04	01	05	80,00%
المجموع	28	07	35	80,00%

والجدول رقم(02) يوضح عدد الكلمات المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب محل التحليل ونسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة.

جدول رقم(02): يوضح عدد الكلمات المتفق وغير المتفق على وجودها في الكتاب محل التحليل ونسبة الاتفاق لكل محور من محاور الشبكة(القسم الثاني).

المحاور	اتفاق	عدم اتفاق	المجموع	نسبة الاتفاق
1- الشعور بالانتماء للوطن	22	05	27	81,49%
2- الاعتراز بمقومات الهوية الوطنية	20	02	22	90,90%
3- الانفتاح عن الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح	12	06	18	66,67%

النقدية	4-	التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح	13	07	20	65,00%
الحديثة	5-	التحكم في استخدام وسائل الاتصال	20	04	24	83,33%
	6-	المحافظة على سلامة البيئة	28	06	34	82,36%
	7-	معرفة الحقوق والواجبات	28	06	34	82,36%
المجموع			143	36	179	79,89%

والجدول رقم (03) يحوصل الاتفاق وعدم الاتفاق وكذا نسبة الاتفاق للشبكة ككل.

جدول رقم (03) يوضح الحصيلة الإجمالية للاتفاق وعدم الاتفاق وكذا نسبة الاتفاق للشبكة ككل.

أقسام الشبكة	اتفاق	عدم اتفاق	المجموع	نسبة الاتفاق
القسم الأول	28	07	35	80,00%
القسم الثاني	143	36	179	79,89%
المجموع	171	43	214	79,90%

من الجدول رقم (03)، نلاحظ أن نسبة الاتفاق بين المحللين (الباحث والمحلل الآخر) قد بلغت (80,00%) في القسم الأول من الشبكة، و(79,89%) في القسم الثاني، و(79,90%) في الشبكة ككل، وهي نسب عالية تدل على ثبات أداة الدراسة وصلاحياتها لغايات التطبيق. وبالتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، تكون الأداة قد استقرت في صورتها النهائية.

7- التقنيات الإحصائية المستخدمة:

إن الباحث في انجازه للدراسات الكمية التي تستخدم فيها لغة الأرقام للتعبير عما هو بصدد البحث عنه، يلجأ إلى اعتماد طرق التبويب المختلفة المطبقة في مجال البحث العلمي، لعرض البيانات الرقمية المتوصل إليها¹.

وعليه، فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لكل موضوع أو فكرة، وكذا النسبة المئوية لكل كلمة تعكس مؤشرا دالا على المواطنة من كل وحدة تعليمية في الكتاب محل التحليل.

¹ أحمد مرسلي (2003): مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 110.

والنسبة المئوية بين عددين هي حاصل قسمة أحدهما على الآخر مضروباً في مائة، وتعطى بالعلاقة التالية¹.

$$\text{النسبة المئوية (\%)} = \frac{\text{تكرار الكلمة او الفكرة}}{\text{مجموع التكرارات}} \times 100$$

خلاصة الفصل:

تمثل الإجراءات المنهجية للدراسة الحالية، انطلاقاً من ضبط المتغيرات الأساسية للموضوع بصورة إجرائية قابلة للقياس، شرطاً قبلياً للتحليل من خلال منطوق وصفي كما يستوجبه منهج الوصف التحليلي المتبع في هذه الدراسة، وتتمثل عينة الدراسة في كتاب التربية المدنية المقرر للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، وقد اعتمد الباحث طريقة تحليل المحتوى من خلال تحليل المضامين المعرفية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط الذي تم تأليفه وفق الصياغة الجديدة لبناء المناهج في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة بالجزائر (ديسمبر 2003)، وقد تم اعتماد الموضوع كوحدة تحليل على اعتبار أن الموضوع من أهم وحدات تحليل المحتوى، بالإضافة إلى اعتماد الكلمة كونها أبسط وحدات التحليل وأسهلها استخداماً في عملية الترميز، فضلاً على أنها أدق وحدات التحليل وقد تم بناء أداة التحليل (الصنافة) في ضوء فرضيات الإجراء وكذا المضامين المعرفية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، واستخدمت النسبة المئوية كمؤشراً إحصائياً لتحليل النتائج المتوصل إليها.

¹ عبد الرحمان عدس (1999): الإحصاء في التربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ص: 13.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

تمهيد:

لتسهيل عرض النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، جرى تصنيفها حسب ترتيب فرضيات الإجراء بدءاً بالفرضية الأولى وانتهاءً بالفرضية السابعة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1- النتائج المتعلقة ببعث الشعور بالانتماء للوطن:

تنص الفرضية الأولى على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعث الشعور بالانتماء للوطن.

والجدول رقم (04) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعث الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (04) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعث الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الانتماء الجزائري	130	50,78%
02	الانتماء الإسلامي	88	34,38%
03	الانتماء العربي	22	08,59%
04	الانتماء المغاربي	09	03,52%
05	الانتماء الإفريقي	07	02,73%
	المجموع	256	100%

يظهر من الجدول رقم (04) أن الأفكار والمواضيع الدالة على بعث الشعور بالانتماء للوطن قد توزعت على جميع المجالات والوحدات التعليمية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، وكان في المرتبة الأولى موضوع الانتماء الجزائري بنسبة مئوية (50,78%)، وجاء موضوع الانتماء الإسلامي في المرتبة الثانية بنسبة مئوية (34,38%)،

وجاء موضوع الانتماء العربي في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (8,59%)، ومن هنا فقد كان التركيز على تنمية الشعور بالانتماء للوطن الجزائري العربي الإسلامي على اعتبار أن المجتمع الجزائري يقوم على مقومات أساسية تمثل هويته الوطنية، وفي مقدمة هذه المقومات الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الرسمية في البلاد.

وقد جاء في المادة الثانية من الباب الأول (أسس المدرسة الجزائرية) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «تسعى التربية إلى تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني..»¹. والمجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، تجمع به العديد من الروابط الدينية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة والمصير الواحد.

وجاء في المرتبة الرابعة موضوع الانتماء المغاربي بنسبة مئوية (3,52%)، وجاء موضوع الانتماء الإفريقي في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية (2,73%)، ما يشير إلى أن المشرع الجزائري يدرك أن المجتمع الجزائري يحس بانتمائه الشديد لبلدان المغرب العربي ويسعى جاهدا لإقامة وحدة مغاربية لكون هذه البلدان تشكل وحدة متجانسة دينيا ولغويا وجغرافيا وتاريخيا، كما أنها تتشابه في نمط الحياة والعادات والتقاليد. من هنا وجب بلورة تصورات التلاميذ وفق هذا المنحى.

جاء في ديباجة دستور 1996 ما يلي: «إن الجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، فارض عربية وبلاد متوسطة وإفريقية»².

تربط المجتمع الجزائري بالبلدان الإفريقية علاقات عريقة، انطلقت من بدايات التاريخ وتواصلت على مدى العصور، فالمجتمع الجزائري مجتمع إفريقي، وان اختلفت عن المجتمعات الإفريقية لغويا وعرقيا. الأمر الذي أدى بالجزائر إلى دعم ومساندة كل حركات التحرر الإفريقية، والانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية ثم إلى الاتحاد الإفريقي، هذا إلى جانب تكثيف المبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية معها.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 (عدد خاص)، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص: 60.

² محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للطبوعات المدرسية، الجزائر، ص: 07.

كتب ابن باديس قائلاً: «أما الجزائر فهي وطني الخاص...وان لنا وراء هذا الوطن أوطانا أخرى عزيزة علينا هي دائما منا على بال... واقرب هذه الأوطان إلينا المغرب الأدنى والمغرب الأقصى..ثم الوطن العربي والإسلامي ثم وطن الإنسانية العام»¹.

قال ابن باديس عن الجزائري: «إنما ينسب للوطن أفراده الذين ربطتهم ذكريات الماضي ومصالح الحاضر وآمال المستقبل، فالذين يعمرّون هذا القطر وتربطهم هذه الروابط هم الجزائريون، والنسبة للوطن توجب علم تاريخه، والقيام بواجباته، من نهضة علمية واقتصادية وعمرانية، والمحافظة على شرف اسمه وسمعة بنيه، فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه، ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه»².

وقال عن الجزائرية: «الجزائرية بدينها ولغتها وقوميتها، فعلىنا أن نعرفها حقائق ذلك لتلدا أولادا منا ولنا، يحفظون أمانة الأجيال الماضية للأجيال الآتية، ولا ينكرون أصلهم وان أنكرهم العالم بأسره، ولا يتنكرون لامتهم ولو تنكر لهم الناس أجمعون»³.

وقال عن مفهوم الوطن والوطنية والمواطنة: «إننا نحب الإنسانية ونعتبرها كلا، ونحب وطننا ونعتبره منها جزء لا يتجزأ، ونحب من يحب الإنسانية ويخدمها، ونبغض من يبغضها ويظلمها، وبالأحرى نحب من يحب وطننا ويخدمه، ونبغض من يبغضه ويظلمه، فلهذا نبذل غاية الجهد في خدمة وطننا الجزائر وتحبيب بنيه فيه ونخلص لكل من يخلص له، ونناوئ كل من يناوئه من بنيه ومن غير بنيه»⁴.

ويبقى الشعور بتقدير قيمة الوطن وأهمية الوطنية والشعور بالمواطنة ثلاثي متصل، وليس التلميذ الجزائري عنه بمنعزل، ويظهر مما سبق أن المشرع الجزائري يدرك هذا الأمر.

والجدول رقم(05) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الجزائري في بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): المرجع نفسه، ص:08.

² أحمد حوميد : الوطنية والمواطنة في منظور الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)،15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

³ أحمد حوميد: المرجع نفسه.

⁴ احمد حوميد: المرجع نفسه.

جدول رقم(05) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الجزائري في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الجزائر	120	%73,61
02	جزائري	20	%12,27
03	مواطن جزائري	15	%09,20
04	جزائرية	08	%04,90
المجموع		163	%100

يظهر من الجدول رقم(05) أن الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الجزائري في بعد الشعور بالانتماء للوطن، قد توزعت على جميع المجالات والوحدات التعليمية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، وكان في المرتبة الأولى كلمة الجزائر بنسبة مئوية(73,61%)، وفي المرتبة الثانية كلمة جزائري بنسبة مئوية(12,27%)، وفي المرتبة الثالثة كلمة مواطن جزائري بنسبة مئوية(09,20%)، وفي المرتبة الرابعة كلمة جزائرية بنسبة مئوية(04,90%)، والقصد من تضمين هذه الألفاظ في الكتاب هو ترسيخ الشعور بالانتماء للوطن الجزائر في نفوس الناشئة في هذا المستوى من التعليم .

والجدول رقم(06) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإسلامي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(06) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإسلامي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الإسلام	42	%45,66

02	الدين الإسلامي	16	17,40%
03	المجتمع الإسلامي	12	13,04%
04	الوحدة الإسلامية	04	04,34%
05	المبادئ الإسلامية	04	04,34%
06	الدول الإسلامية	03	03,27%
07	العقيدة الإسلامية	03	03,27%
08	الشريعة الإسلامية	02	02,18%
09	الثقافة الإسلامية	02	02,18%
10	الفكر الإسلامي	02	02,18%
11	الشعب المسلم	01	01,09%
12	الطابع الإسلامي	01	01,09%
المجموع		92	100%

يظهر من الجدول رقم (06)، أن كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط قد اشتمل على العديد من الكلمات الدالة على موضوع الانتماء الإسلامي، حيث تصدرت الترتيب كلمات: الإسلام، الدين الإسلامي، المجتمع الإسلامي، فقد جاءت كلمة الإسلام في المرتبة الأولى بنسبة مئوية (45,66%)، تلتها كلمة الدين الإسلامي في الترتيب الثاني بنسبة مئوية (17,40%)، ثم كلمة المجتمع الإسلامي في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (13,04%)، وفي هذا إشارة واضحة أن الشعب الجزائري قد استوعب الإسلام كدين بنظامه المشتتمل على القيم الأخلاقية والروحية وكنموذج للتنظيم الاجتماعي الذي يهدف إلى إقامة مجتمع متضامن يبجل قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح. والكلمات الموالية هي الأخرى تصب في هذا المصب وتؤكد هذه الحقيقة، فقد جاءت في الترتيب الرابع كلمتا الوحدة الإسلامية والمبادئ الإسلامية بنسبة مئوية (04,34%)، وجاءت في المرتبة الخامسة كلمتا الدول الإسلامية

والعقيدة الإسلامية بنسبة مئوية (3,27%)، وجاءت في الترتيب السادس كلمات: الشريعة الإسلامية والثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي بنسبة مئوية (2,18%)، وفي الترتيب السابع والأخير جاءت كلمتا الشعب المسلم والطابع الإسلامي بنسبة مئوية (1,09%).

والجدول رقم (07) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء العربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (07) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء العربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
37,61%	41	العربية	01
23,86%	26	جامعة الدول العربية	02
20,19%	22	الوطن العربي	03
05,50%	06	العالم العربي	04
03,67%	04	اللغة العربية	05
03,67%	04	الأمة العربية	06
03,67%	04	العروبة	07
01,83%	02	ارض عربية	08
100%	109	المجموع	

يظهر من الجدول رقم (07)، أن كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط قد اشتمل على العديد من الكلمات الدالة على موضوع الانتماء العربي، حيث تصدرت الترتيب كلمات: العربية، جامعة الدول العربية، الوطن العربي، فقد جاءت كلمة العربية في المرتبة الأولى بنسبة مئوية (37,61%)، تلتها كلمة جامعة الدول العربية في الترتيب الثاني بنسبة

مئوية(23,86%)، ثم كلمة الوطن العربي في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(20,19%). ما يدل على أن المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، تجمع به العديد من الروابط الدينية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة، والمصير الواحد، والطموحات المتشابهة، والجزائر تؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف، ويظهر ذلك في المساعي الحثيثة والعلاقات الدبلوماسية لرئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** بعد استلامه زمام الحكم في البلاد. والكلمات الموالية التي كانت الأقل حضورا في المضامين التعليمية للكتاب محل التحليل هي الأخرى تصب في ذات المصب، فقد جاءت كلمة العالم العربي في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(05,50%)، تلتها في الترتيب السادس كلمات: اللغة العربية، الأمة العربية، العروبة بنسبة مئوية(03,67%)، ثم كلمة ارض عربية في الترتيب الأخير بنسبة مئوية(01,83%). وقد كان نشيد ابن باديس: **شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب** نبراسا للعروبة والإسلام.

قال ابن باديس في هذا الإطار: «اذكر أي لما زرت المدينة المنورة واتصلت فيها بشيخي الأستاذ حمدان لونيبي المهاجر الجزائري، وشيخي حسين احمد الهندي، أشار علي الأول بالهجرة الى المدينة المنورة، وقطع كل علاقة لي بالوطن، وأشار علي الثاني- وكان عالما حكيما- بالعودة الى الوطن وخدمة الإسلام فيه والعربية بقدر الجهد، فحقق الله رأي الشيخ الثاني، ورجعنا الى الوطن بقصد خدمته فنحن لا نهاجر، نحن حراس الإسلام والعربية والقومية بجميع مدعماتها في هذا الوطن»¹.

وعلى هذا الأساس، فإن التعصب للعربية بالنسبة لابن باديس دين ووطنية، وقد كان هذا الرجل يوجه عنايته لتربية الشباب تربية خلقية، ودينية، ووطنية تجعلهم احرص على مقومات شخصيتهم العربية الإسلامية. وهذا ما يبرر تضمين كلمات العربية، واللغة العربية، والعروبة، الوطن العربي، العالم العربي، الأمة العربية، ارض عربية في الكتاب محل التحليل.

¹ عبد العزيز العيادي: أبعاد التربية الوطنية في فكر ابن باديس رحمه الله تعالى (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع

الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ / 03-01 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

والجدول رقم(08) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء المغربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(08) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء المغربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المغرب العربي	11	28,20%
02	المغرب الأقصى	09	23,08%
03	المغرب الكبير	08	20,51%
04	البلاد المغربية	04	10,26%
05	بلاد المغرب	03	07,70%
06	الاتحاد المغربي	02	05,12%
07	وحدة مغربية	02	05,12%
المجموع		39	100%

يظهر من الجدول رقم(08) أن الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء المغربي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في المضامين المعرفية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط كانت اقل حضورا من نظيراتها الدالة على موضوع الانتماء الجزائري، الانتماء الإسلامي، والانتماء العربي. وقد تصدرت الترتيب كلمات: المغرب العربي، والمغرب الأقصى، والمغرب الكبير، حيث جاءت في الترتيب الأول كلمة المغرب العربي بنسبة مئوية(28,20%)، وجاءت في المرتبة الثانية كلمة المغرب الأقصى بنسبة مئوية(23,08%)، وجاءت في الترتيب الثالث كلمة المغرب الكبير بنسبة مئوية(20,51%)، ثم كلمة البلاد المغربية في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(10,26%)، تلتها كلمة بلاد المغرب في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(07,70%)، وجاءت في الترتيب الأخير كلمتا الاتحاد المغربي، ووحدة مغربية بنسبة

مئوية (12,05%). ما يدل على أن المجتمع الجزائري يحس بانتمائه الشديد لبلدان المغرب العربي، ويسعى جاهدا لإقامة وحدة مغربية، لكون هذه البلدان تشكل وحدة متجانسة، دينيا ولغويا، وجغرافيا وتاريخيا، كما أنها تتشابه في نمط الحياة والعادات والتقاليد. وهو ما يعكس اهتمام المشرع الجزائري بترسيخ هذا التوجه لدى الناشئة من المتعلمين.

والجدول رقم (09) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإفريقي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (09) يبين الألفاظ الدالة على موضوع الانتماء الإفريقي في بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	منظمة الوحدة الافريقية	28	34,57%
02	الاتحاد الافريقي	20	24,70%
03	الشؤون الافريقية	10	12,34%
04	بلاد افريقية	08	09,88%
05	شمال إفريقيا	07	08,64%
06	الفضاء الافريقي	05	06,18%
07	حركات التحرر الافريقية	02	02,47%
08	مجتمع افريقي	01	01,23%
	المجموع	81	100%

جاء في ديباجة دستور 1996 ما يلي: «إن الجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، فارض عربية وبلاد متوسطية وافريقية»¹.

وتأسيسا على هذا، فقد عمد المشرع الجزائري الى تضمين المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط كلمات ذات صلة بالانتماء الافريقي، وقد جاءت مرتبة كما يلي:

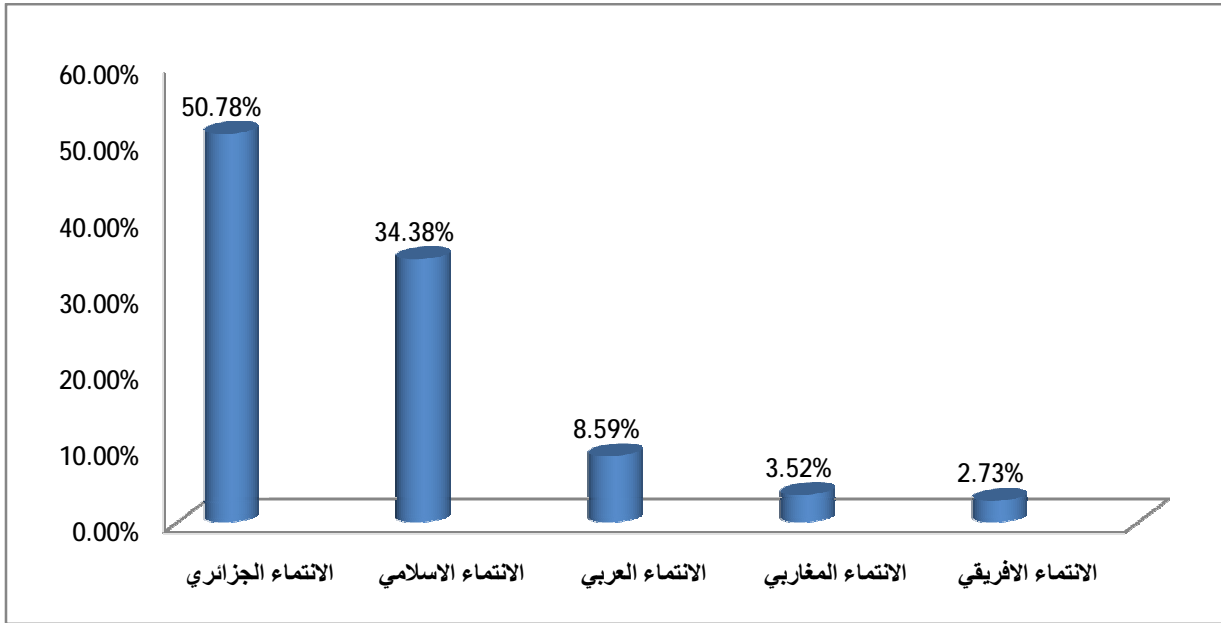
كلمة منظمة الوحدة الافريقية في المرتبة الاولى بنسبة مئوية(34,57%)، وفي الترتيب الثاني كلمة الاتحاد الافريقي بنسبة مئوية(24,70%)، وفي الترتيب الثالث كلمة الشؤون الافريقية بنسبة مئوية (12,34%)، وفي المرتبة الرابعة كلمة بلاد افريقية بنسبة مئوية(09,88%)، وفي المرتبة الخامسة كلمة شمال افريقيا بنسبة مئوية(08,64%)، وفي الترتيب السادس كلمة الفضاء الافريقي بنسبة مئوية(06,18%)، وفي الترتيب السابع كلمة حركات التحرر الافريقية بنسبة مئوية(02,47%)، وفي الترتيب الثامن والأخير كلمة مجتمع افريقي بنسبة مئوية(01,23%).

والشكل رقم(01) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الشعور بالانتماء للوطن في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (01) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الشعور بالانتماء للوطن في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2006/2007): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ط1،

الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص:07.



يظهر من الشكل رقم (01)، تركيز المشرع الجزائري على موضوع الانتماء باعتباره من مستهدفات التربية على المواطنة، فهذه الأخيرة تهدف الى تعزيز شعور الفرد بالانتماء الى مجتمعه وقيمه وثقافته، ليرتقي هذا الشعور الى حد يتشعب ذلك الفرد بثقافة الانتماء، ويتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته. والمجتمع الجزائري ينتمي الى المغرب العربي، والوطن العربي والعالم الإسلامي، وكذا الفضاء المتوسطي والإفريقي والعالمي. وقد ورد موضوع الانتماء الجزائري في المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بنسبة مئوية (50,78%)، وجاء في الترتيب الثاني موضوع الانتماء الإسلامي بنسبة مئوية (34,38%)، فالمجتمع الجزائري الذي تأصلت فيه تعاليم ومبادئ الدين الإسلامي وتشعب بها طيلة 14 قرنا من الزمن، لا يمكن أن يقبل بغيرها من الأفكار والتوجهات سواء كانت ايدولوجية او اقتصادية او ثقافية وغيرها، خاصة إذا جاءت من الغرب الذي خبره الشعب الجزائري كاستعمار بغيض. وجاء في الترتيب الثالث موضوع الانتماء العربي بنسبة مئوية (08,59%). فقد كان شعار جمعية العلماء المسلمين (5 ماي 1931)، (الإسلام ديننا والجزائر وطننا والعربية لغتنا)، وبهذا فتحت الجمعية جبهة من جبهات الصراع والمقاومة ضد المحتل الفرنسي، من اجل إثبات الهوية الحضارية للجزائر. وقد حدد ابن باديس الهوية التي تريدها الجمعية للجزائر في قوله: «شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب». وإذا كانت اللغة العربية هي التي تعبر عن العروبة كحضارة وثقافة، وباعتبارها اللغة الوطنية الرسمية في بلادنا، على هذا الأساس فالاهتمام بها يعد أكثر من

ضرورة. فتمكين التلميذ منها وتيسير عملية التخاطب بها، وجعلها لغة تواصل في مختلف ميادين الحياة، كل هذا يؤدي دون شك الى تمتين الروح الوطنية في أطفالنا وتنمية الشعور بالانتماء لعالمنا الجزائري العربي الإسلامي. وجاء في الترتيب الرابع موضوع الانتماء المغربي بنسبة مئوية (03,52%)، وجاء موضوع الانتماء الإفريقي في الترتيب الخامس بنسبة مئوية (02,73%). فالمجتمع الجزائري يحس بانتمائه الشديد لبلدان المغرب العربي، فالجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، فارض عربية وبلاد متوسطية و افريقية.

والشعور بالانتماء للوطن يقتضي إقرار والتزام، ونحن نشعر بالانتماء للوطن لأنه جالب للمنافع. فالشعور الوطني يجعله الإسلام ضمن إطار اكبر هو الانتماء للأمة والانتماء للدين، والتربية على المواطنة تجعل من الفرد مواطناً تتجسد فيه معاني الانتماء والولاء والتضحية دفاعاً عن الوطن وفداء له، وبذلك يصبح وطنياً، فالإنسان الوطني مواطن صالح بالضرورة والمواطن الصالح إنسان وطني، ولكن ليس كل مواطن ذا شعور وطني.

والإنسان مفطور على الولاء للكيان الصغير او الكبير الذي يجد ذاته فيه، ويجد فيه مصالحه الذاتية. فالفرد في إطار الأسرة لديه انتماء فطري، أي وجد نفسه قد سمي باسم معين ليس له فيه خيار، ووجد أن له ابا وأما ليس له فيهما خيار، ومع ذلك فانه يقبل الاسم والانتساب للأبوين. ولكن هذا الانتساب يتحول الى انتماء وحب ووفاء، لما وجد مصلحته الذاتية تتحقق من جراء هذا الانتساب، ووجد فيه الدفاء والحب والحنان، وعندما لا يجد كل هذا في انتسابه، فانه سرعان ما يهجر هذه الأسرة وقد يتنكر لها.. وهكذا الحال في الانتماء إلى الكيانات الأكبر كالوطن، فالوطن كلما لبي طموحات أفرادهم ووفر لهم الأمان، وطد معاني المواطنة وأذكى الروح الوطنية، وكلما قصر اهتزت أسوار المواطنة وخفت بريق الوطنية.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول بان الوطنية من دون مواطنة قيمة سلبية.. فان تكون وطنياً ولا تؤدي واجبات مواطنتك، ولا تعترف بما يمليه عليك ووطنك من التزامات، او لا تقدر ما يبذله لك من مكتسبات واستحقاقات.. هذا كله ينم عن ضعف في مشاعر الوطنية وفتور في قيمة الولاء والوفاء للوطن. ويبدو هذا جلياً حينما يتعرض الوطن الى تحديات طارئة.. إن كانت خارجية قد تشحن الحس الوطني وتنميه جلاء ردة فعل فطرية يحس معها

المواطن بالخطر الذي يهدده في أمنه ومصالحه الذاتية، فيستنفر كل قواه، ويتناسى كل آلامه وأحزانه، ويضع معاناته وراء ظهره ليضع نفسه مشروع فداء للوطن.. وقد لا يتحرك الحس الوطني لدى المواطن لشدة ضعفه ووهنه، فيفكر في العمل ضد الوطن بالتعاون مع الأعداء في الخارج (خيانة الوطن). وان كانت داخلية يتحدى الفقر والغلاء والبطالة، والانتماءات الحزبية والولاءات المصلحية للأشخاص، وحرية الاختيار السياسي، وحرية التعبير عن الرأي وغيرها من التحديات الداخلية.. فإنها كثيرا ما تضعف الحس الوطني الى مستويات متدنية، وقد يفكر معها البعض في الرحيل عن وطنه والتخلي عن مواطنته لبحث عن ضالته في وطن آخر. وكذلك يمكن القول بان المواطنة من دون وطنية قيمة سلبية أيضا، بل وأسوأ من الأولى. ذلك أن أداءك لواجباتك، وتعاملك مع بني وطنك، لن يكون نابعا عن ولاء ولا صادرا عن حب، وإنما هو نوع من السلوك المفروض المقطوع عن كل مشاعر الرضا والرغبة في خدمة من يشاركونك المواطنة. الشئ الذي يؤدي حتما الى ضعف مردود المواطنة، وقلة الاستجابة لما تمليه من التزامات. ويبدو هذا جليا عندما يتعرض الوطن الى تحديات خارجية او داخلية، إذ قد يبيع مثل هذا المواطن وطنه بعرض من الدنيا قليل عند أول إغراء يعرض عليه، وقد يهجر وطنه لأدنى مضايقة يتعرض لها دون أن يشعر بندم او تقصير في حق وطنه.

وعليه، يمكن أن نعتبر المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمثابة الإطار الذي تتبلور من خلاله معالم الشخصية الوطنية في المستهدفين من المتعلمين، من خلال غرس حب الوطن في نفوسهم، وبناء ولاءاته، وتحريك نخوته، وصقل حقيقته.

2- النتائج المتعلقة ببعث الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية:

تنص الفرضية الثانية على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية والجدول رقم (10) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(10) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الاعتراز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المقوم الإسلامي	89	76,72%
02	المقوم العربي	22	18,97%
03	المقوم الامازيغي	05	04,31%
المجموع		116	100%

يتضح من الجدول رقم(10) أن للمجتمع الجزائري مقومات أساسية هي: الإسلام، العربية، الامازيغية. التي تشكل هويته الوطنية، وقد ضمن المشرع هذه المركبات او المكونات بالنص والصورة، ففي الصفحة السادسة(06) من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نشاهد صورة لمسجد كتب أسفلها:«الدين الإسلامي احد المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري». وقد جاء في المرتبة الأولى المقوم الإسلامي بنسبة مئوية(76,72%)،وجاء المقوم العربي في المرتبة الثانية بنسبة مئوية(18,97%)، بينما جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة المقوم الامازيغي بنسبة مئوية(04,31%)،وهكذا يتبين أن منهاج التربية المدنية بمضامينه المعرفية يهدف إلى تقوية الوعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية، وبالأساس تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، وهو ما يفسر تركيز المشرع الجزائري على الاهتمام بالمقوم الإسلامي. وقد جاء في الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط: « العالم الإسلامي يمتد من طنجة الى جاكرتا، والمجتمع الجزائري المسلم جزء منه، تربط بينهما روابط عميقة، تبلورت وانصهرت بمرور الزمن وبرزت في الصعاب والمحن، فلقد وقفت الدول الإسلامية الى جانب القضية الجزائرية وأيدتها إبان ثورتها التحريرية، والجزائر اليوم تقف مساندة لكل قضايا العالم الإسلامي» .

والمجتمع الجزائري مجتمع موغل في القدم، ولقد مر بمراحل تاريخية كبرى، تطور خلالها من النظام القبلي الى بناء دولة منظمة في العهد النوميدي، وبعد الفتح الإسلامي، اكتملت مقومات شخصيته في ظل الإسلام، وأسس دولا متطورة ومزدهرة كالدولة الرستمية، والدولة الحمادية، والدولة الزيانية، هذه الدول التي ساهمت في بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية¹.

وبذا يكون التلميذ الوطني مستعدا دائما للتضحية بالنفس والنفيس من اجل حماية مصالح الوطن ومقوماته المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية واللغة الامازيغية، ولقد اثبت شهداء الوطن عن مدى عمق هذه القيمة في نفوس الجزائريين.

والجدول رقم(11) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الإسلامي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(11) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الإسلامي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الإسلام	38	31,14%
02	الدين الإسلامي	21	17,21%
03	الشعب المسلم	19	15,58%
04	المجتمع الإسلامي	12	09,83%
05	الدول الإسلامية	08	06,56%
06	المبادئ الإسلامية	07	05,73%

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص ص:08-09.

07	الوحدة الإسلامية	05	04,10%
08	الشريعة الإسلامية	03	02,46%
09	الثقافة الإسلامية	03	02,46%
10	الفكر الإسلامي	03	02,46%
11	العقيدة الإسلامية	02	01,63%
12	الطابع الإسلامي	01	00,81%
المجموع		122	100%

يتبين من الجدول رقم(11) مدى عناية المشرع الجزائري واهتمامه بالمقوم الإسلامي، وذلك من خلال تضمين الألفاظ التي تبرز وتعزز هذا المقوم في نفوس الناشئة من المتعلمين ، وقد تصدرت جملة هذه الألفاظ كلمات : الإسلام، الدين الإسلامي، الشعب المسلم، المجتمع الإسلامي، حيث جاءت كلمة الإسلام في الترتيب الأول بنسبة مئوية(31,14%)، وجاءت كلمة الدين الإسلامي في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(17,21%)، تلتها في الترتيب الثالث كلمة الشعب المسلم بنسبة مئوية(15,58%)، ثم كلمة المجتمع الإسلامي في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية(09,83%)، والشعور الوطني يجعله الإسلام ضمن إطار اكبر هو الانتماء للأمة والانتماء للدين، ولما سئل ابن باديس: لمن تعيش؟ قال: للإسلام والجزائر. وهكذا يتأكد اهتمام المشرع الجزائري بالإسلام كمقوم أساسي من مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، فقد جاء في الصفحة رقم(06) من الكتاب: « يقوم المجتمع الجزائري على مقومات أساسية تمثل هويته الوطنية المتنوعة، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

- 1- الدين الإسلامي: يدين المجتمع الجزائري بالإسلام منذ الفتح الإسلامي.
- 2- اللغة: الشعب الجزائري يتكلم اللغة العربية، وهي اللغة الوطنية والرسمية في البلاد، الى جانب ذلك توجد الامازيغية، والمجتمع الجزائري معتر بعروبته وامازيغيته. هذا إلى جانب الوطن الواحد، والثقافة المشتركة، والتاريخ الطويل»، وجاء في الصفحة رقم(08):«المجتمع

الجزائري جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي الذي يمتد من طنجة الى جاكرتا»، وجاء في الصفحة رقم(09): «يتميز المجتمع الجزائري بخصائص منها:

- تدينه وتمسكه بمقومات عقيدته الإسلامية السمحاء...»، كما جاء في نفس الصفحة: «المجتمع الجزائري موغل في القدم، ولقد مر بمراحل تاريخية كبرى، تطور خلالها من النظام القبلي الى بناء دولة منظمة في العهد النوميدي. وبعد الفتح الإسلامي، اكتملت مقومات شخصيته في ظل الإسلام»، وجاء في المادة (178) من الدستور: «لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس:

1- الطابع الجمهوري للدولة.

2- النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

3- الإسلام باعتباره دين الدولة...»¹.

والكلمات الأخرى التالية جميعها تصب في خانة تعزيز الاعتزاز بالإسلام كمقوم من مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، فقد جاءت كلمة الدول الإسلامية في الترتيب الخامس بنسبة

مئوية(06,56%)، تلتها كلمة المبادئ الإسلامية في الترتيب السادس بنسبة مئوية

(05,73%)، ثم كلمة الوحدة الإسلامية في المرتبة السابعة بنسبة مئوية(04,10%)،

وبعد ذلك كلمات: الشريعة الإسلامية، والثقافة الإسلامية، والفكر الإسلامي في الترتيب

الثامن بنسبة مئوية(02,46%)، وكلمة العقيدة الإسلامية في الترتيب التاسع بنسبة

مئوية(01,63%)، وأخيرا كلمة الطابع الإسلامي في الترتيب العاشر بنسبة

مئوية(00,81%).

والجدول رقم(12) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم العربي في بعد

الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(12) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم العربي في بعد الاعتزاز بمقومات

الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص:22.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	العربية	41	37,61%
02	جامعة الدول العربية	26	23,86%
03	الوطن العربي	22	20,19%
04	العالم العربي	06	05,50%
05	اللغة العربية	04	03,67%
06	الأمة العربية	04	03,67%
07	العروبة	04	03,67%
08	ارض عربية	02	01,83%
	المجموع	109	100%

يتبين من الجدول رقم(12)، أن المضامين المعرفية للكتاب محل التحليل تشتمل على الألفاظ الدالة على المقوم العربي، باعتبار الجزائر دولة عربية، معتزة بتراثها وثقافتها العربية الضاربة في القدم، وباعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية في البلاد، وقد جاءت هذه الألفاظ مرتبة تنازليا تبعا لتمظهرها في الكتاب على النحو التالي:

كلمة العربية في الترتيب الأول بنسبة مئوية(37,61%)، وكلمة جامعة الدول العربية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(23,86%)، ثم كلمة الوطن العربي في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(20,19%)، وبعد ذلك كلمة العالم العربي في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(05,50%)، تلتها كلمات: اللغة العربية، والأمة العربية، والعروبة في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية(03,67%)، وفي الترتيب السادس والأخير كلمة ارض عربية بنسبة مئوية(01,83%). وجميع هذه الألفاظ تشترك في فكرة واحدة وتصب في ذات المصب، والقصد جعل التلميذ يعتز بالعربية باعتبارها واحدا من المقومات الأساسية للهوية الجزائرية.

والجدول رقم(13) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الامازيغي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(13) يبين الألفاظ الدالة على موضوع المقوم الامازيغي في بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الامازيغية	04	%66,67
02	الامازيغ	02	%33,33
	المجموع	06	%100

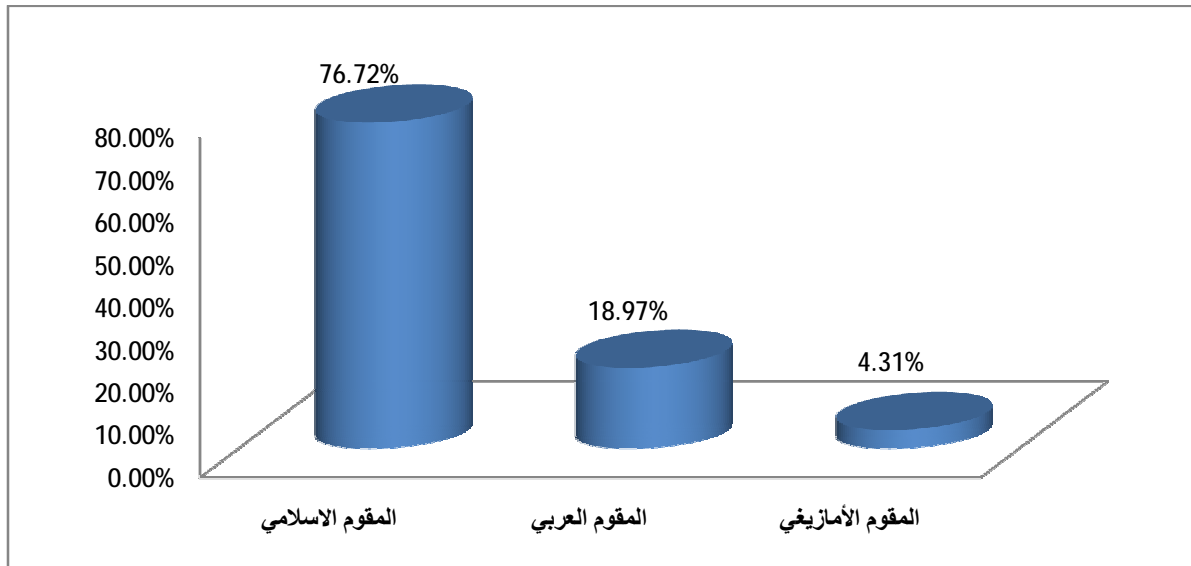
يتبين من الجدول رقم(13)، أن المقوم الامازيغي يعد الوحيد من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية التي يمارس المنهج حياله أسلوب التجاهل، والدليل عدم تضمين الألفاظ الدالة على المقوم الامازيغي بشكل كبير في الكتاب محل التحليل، باستثناء المجال التعليمي الأول من الكتاب(الدولة والمجتمع الجزائري)، فقد ظهرت كلمة الامازيغية مرتين في الصفحة رقم(06)، ومرة واحدة في الصفحة رقم(11)، ومرة واحدة في الصفحة رقم(18)، وظهرت كلمة الامازيغ مرتين(02)، مرة في الصفحة رقم(09)، ومرة في الصفحة رقم(10). وهذا غير كاف بالنظر إلى أهمية الامازيغية كلغة وكتقافة وكتراث، فهي جزء لا يتجزأ من مركبات الشخصية الوطنية التاريخية. وقد جاء في الصفحة رقم(12) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية:«اللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الامازيغية اسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري وعنصرا جوهريا لوعيه الوطني»¹.

وإذا كان الحال كذلك، فانه يتعين أن تستفيد هذه اللغة بكامل الاهتمام وتكون محلا للترقية والإثراء في إطار تثمين الثقافة الوطنية الجزائرية.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق.

والشكل رقم(02) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (02) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.



يظهر الشكل رقم(02) أن مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، توضح مقومات المجتمع الجزائري، والمتمثلة في الدين الإسلامي، واللغة العربية، والامازيغية. وقد كان المقوم الإسلامي أكثر هذه المقومات حضوراً في المضامين المعرفية بنسبة مئوية(76,72%). تلاه في الترتيب الثاني المقوم العربي بنسبة مئوية(18,97%). وجاء في الترتيب الثالث والأخير موضوع المقوم الامازيغي بنسبة مئوية(04,31%). ولو نرجع للتاريخ، ندرك أن الشعب الجزائري كان يعيش وضعاً مأساوياً في ظل المحتل الفرنسي، هذا الأخير الذي كانت مهمته الأساسية تغيير معالم الهوية الوطنية الجزائرية، بقصد خلق مواطنة جديدة يعتمد عليها في بناء شخصية تستجيب للاندماج والذوبان الكلي في مقومات المحتل، فعمد أول ما استولى على الجزائر عام 1830 عسكرياً إلى تعزيزه بغزو ثقافي، كان يسعى من وراءه لتجريد الشعب من أهم وأخطر سلاح يؤسس للوطنية وينشئ المواطنة، انه : الشخصية القومية. الجزائرية العربية والإسلامية.

لقد قضى المستعمر الفرنسي إبان دخوله الجزائر على معظم مراكز الثقافة والتي تتمثل في المدارس، والجوامع، والزوايا، ونهب التراث العربي الإسلامي الذي عثر عليه في

المكتبات الجزائرية (كتب، وثائق، مخطوطات) فضلا عن المكتبات والكتب التي احرقها. كما قام بمصادرة معاهد التربية والثقافة والتعليم، وحولها الى معاهد فرنسية، وجعل التعليم فيها باللغة الفرنسية وحدها، ومنع تدريس اللغة العربية بقصد القضاء عليها، والغريب انه اصدر قانون شوتان سنة 1938 الذي اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر. والاستعمار اسند للمدرسة مهمة القيام بتحطيم اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، ونشر نوع من التعليم الفرنسي يخدم في الأساس هذا الهدف، ويعمل على تحويل المجتمع الجزائري في المدى البعيد من مجتمع مناهض للاستعمار الى مجتمع راض عن الوضع الاستعماري لبلاده، ولديه القابلية للفرنسة، والاندماج في مجتمع دولة الاحتلال، وبذلك تتمكن فرنسا من السيطرة المطلقة والدائمة على الجزائر، وبسط نفوذها على الجزائر الى الأبد.

وإذا كان الحال كذلك، فلا بد من تفعيل المناهج التربوية بمضامينها المعرفية ونخص بالذكر هنا منهاج التربية المدنية، كي يجد فيها التلميذ المناعة اللازمة التي تحصنه ضد هذا الغزو وهذا التشويه الذي قد يطال مقومات شخصيته الوطنية، وللأسف فالمضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يغلب عليها الطابع النظري (طابع التلقين)، هنا غياب او ضعف الجانب التطبيقي، ومهما يكن فان التربية على المواطنة تخاطب عقل الإنسان لتمده بالمعارف اللازمة عن تاريخ بلده وحضارته، وبالمعلومات الضرورية عن حقوقه وواجباته، كما تخاطب وجدان المواطن لتشكل لديه منظومة قيم وأخلاق تنمي لديه الإحساس بالافتخار والاعتزاز بمقومات هويته الوطنية، المتمثلة أساسا في الدين واللغة.

وإذا كان الكتاب هو الضلع الأساس في المنهاج، فانه يفترض في المضامين المعرفية أن تضطلع بمهمة إظهار الهوية الوطنية بمقوماتها: الدين الإسلامي، واللغة العربية، والامازيغية بالشكل الذي يجعل التلميذ يعتز بها، ويستमित في الدفاع عنها.

وينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا، أن المدرسة هي المجال الحقيقي لترسيخ قيم المواطنة، وإذا كان منهاج التربية المدنية بمضامينه المعرفية، لا يراعي هذه الحقيقة من خلال التأكيد على قيم ومقومات الانتماء والهوية والاعتزاز بالدين الإسلامي، وباللغة العربية، والامازيغية كأعمدة ومركبات للهوية الوطنية الجزائرية، وهو ما يتطلب إعادة النظر و تطوير المحتوى والمضامين المعرفية للمنهاج، بحيث يصبح عاملا معززا للهوية.

3- النتائج المتعلقة ببعء الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح:

تنص الفرضية الثالثة على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط ، تشتمل على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم التعاون والحوار والتسامح.

والجدول رقم(14) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم التعاون والحوار والتسامح في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(14) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف	09	45,00%
02	التعايش السلمي	07	35,00%
03	نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله	04	20,00%
	المجموع	20	100%

يظهر من الجدول رقم(14) أن كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط قد اشتمل على المواضيع والأفكار الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم التعاون والحوار والتسامح، وقد جاء في الترتيب الأول موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف بنسبة مئوية(45,00%)، وفي المرتبة الثانية موضوع التعايش السلمي بنسبة مئوية (35,00%)، وفي الترتيب الثالث موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله بنسبة مئوية(20,00%). ولتعزيز ثقافة السلم والانفتاح والتعايش مع الآخر، فقد خصص المجال المفاهيمي الثالث من الكتاب لهذا الغرض والذي يعالج أو يتناول من خلاله المشرع موضوع حقوق الإنسان، وتدور الكفاءة المرحلية لهذا الموضوع حول معرفة حقوق الإنسان

والحريات الأساسية للفرد، من خلال الوثائق الدولية، والعمل على احترامها ونبذ العنف واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المشاكل¹.

ومن خلال دراسته للوحدات التعليمية التابعة لهذا المجال، يتمكن التلميذ من معرفة أهمية الأمن والسلم والعمل من اجل تجسيده بنبذ العنف وتبني الحوار في حل المشاكل.

تدور الكفاءة المرحلية للمجال الرابع من الكتاب حول جعل الديمقراطية إطارا لممارسة حرية التفكير والتعبير وعدم الإقصاء واحترام الرأي المخالف والمساهمة في بنائها في إطار التنظيمات الاجتماعية، الثقافية والسياسية، ما يعني أن واضع المنهاج يعي أهمية الحوار كمطلب أساس من مطالب التربية الوطنية، حيث أصبح الحوار في مختلف المستويات والمواقف احد مميزات العصر، وممارسة حرية التعبير تقتضي التحلي بالتزام آداب المناقشة والحوار واحترام رأي الغير وتقدير كلام الآخرين من غير تسرع ولا أحكام مسبقة، وفي نهاية التعليم المتوسط يكون المتعلم قادرا على:

- احترام القيم الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الجماعية والفردية.
- ممارسة السلوك الديمقراطي في ظل القيم والقوانين المنظمة لحياة المجتمع، من خلال:
- ممارسة قواعد الحوار واحترام الرأي الآخر.
- تقبل الغير. احترام الرأي المخالف².

وتناول المشرع في المجال السابع والأخير(الجزائر والمجتمع الدولي) تبيان علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، كهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة اليونيسكو، وجامعة الدول العربية ومنظمة الاليسكو، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات والهيئات في حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق،ص:63.

² مناهج السنة الثانية من التعليم المتوسط (ديسمبر 2003): الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد،مديرية التعليم الأساسي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.

والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك وبلا تمييز، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

ومن شأن الوحدات التعليمية المدرجة في هذا المجال، ترسيخ القيم الحضارية في نفوس التلاميذ، باحترام التنوع الثقافي وتنمية ثقافة الحوار والتسامح، والانفتاح المتعدد على التراث والعصر.

والجدول رقم(15) يبين الألفاظ الدالة على موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(15) يبين الألفاظ الدالة على موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الحوار	42	29,17%
02	الحزب السياسي	33	22,91%
03	المحبة	22	15,28%
04	التواضع	19	13,20%
05	العلاقات الودية	10	6,94%
06	التزام آداب المناقشة	06	4,17%
07	احترام رأي الغير	05	3,48%
08	تقدير كلام الآخرين	03	2,09%

09	تجنب التفرقة	02	01,39%
10	تجنب الكراهية	02	01,39%
المجموع		144	100%

يتضح من الجدول رقم(15)، مدى اهتمام المشرع بموضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف من خلال تضمينه الألفاظ الدالة على هذا الموضوع، فكلمة الحوار التي تصدرت الترتيب بنسبة مئوية(17,29%)، وكلمة الحزب السياسي في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(22,91%). تلتها كلمة المحبة في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية(15,28%)، ثم كلمة التواضع في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية(13,20%). جميعها كلمات تؤكد هذا المطلب وأهميته بالنسبة للمتعلم في هذه المرحلة وهذا المستوى من التعليم، ذلك أن الحوار يعد من المفاهيم الأساسية في إطار التربية الوطنية، والتعددية الحزبية من مظاهر الديمقراطية، وممارسة العمل الحزبي يشجع على الحوار والتشاور، ويسهم في بناء نظام ديمقراطي يعمل على نشر الثقافة الديمقراطية قيما وسلوكا. والكلمات المتبقية تشير هي الأخرى الى أهمية التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف، وكذا تجنب التفرقة والكراهية. فقد جاءت كلمة العلاقات الودية في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(06,94%)، تلتها في المرتبة السادسة كلمة التزام آداب المناقشة بنسبة مئوية(04,17%)، وجاءت في الترتيب السابع كلمة احترام رأي الغير بنسبة مئوية(03,48%)، ثم كلمة تقدير كلام الآخرين في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية(02,09%)، وفي الترتيب التاسع والأخير كلمتا: تجنب التفرقة، وتجنب الكراهية بنسبة مئوية(01,39%).

والجدول رقم(16) يبين الألفاظ الدالة على موضوع التعايش السلمي في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(16) يبين الألفاظ الدالة على موضوع التعايش السلمي في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	السلم	41	18,06%
02	الأمن	40	17,62%
03	السلام	35	15,41%
04	الوسائل السلمية	31	13,66%
05	التعاون الدولي	26	11,46%
06	حل النزاعات بالطرق السلمية	20	8,81%
07	تقرير المصير	11	4,84%
08	حرية الإعلام	09	3,97%
09	روح الأخوة	06	2,64%
10	التفاهم بين الدول	04	1,77%
11	سيادة الدول	03	1,32%
12	استئصال التمييز العنصري	01	0,44%
المجموع		227	100%

يظهر من الجدول رقم (16) مدى اهتمام المشرع بموضوع التعايش السلمي، وذلك من خلال تضمين الكلمات الدالة على هذا الموضوع في أكثر من موضع من الكتاب محل التحليل. فقد وردت كلمة السلم في الترتيب الأول بنسبة مئوية (18,06%)، تلتها في المرتبة الثانية كلمة الأمن بنسبة مئوية (17,62%)، ثم كلمة السلام في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية (15,41%)، وجاءت في المرتبة الرابعة كلمة الوسائل السلمية بنسبة مئوية (13,66%)، ثم كلمة التعاون الدولي في الترتيب الخامس بنسبة

مئوية(11,46%)، ثم حل النزاعات بالطرق السلمية في الترتيب السادس بنسبة مئوية(08,81%). ونفهم من هذا أن السلام هو إحدى القيم الإنسانية عند كل المجتمعات والأمم. والأمن هو أساس الحياة واستقرارها وتطورها، والسلم يعني التقدم والرقي والحضارة، فبه يتحقق الانسجام والوئام والمحبة بين الأفراد والأمم. وللقضاء على العنف يستوجب تجسيد الحياة الديمقراطية، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والتجديد الثقافي، والفهم الصحيح للدين، ونشر ثقافة السلم، واعتماد الطرق السلمية لحل المشاكل وفض النزاعات. ولتأكيد أهمية الأمن، فقد جاء في الصفحة(90) من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط: للسلم والأمن مزايا عديـدة منها:

- فرض الاستقرار والنظام والطمأنينة.
- توفير الحياة الكريمة والإبداع والتطور والازدهار.
- ضمان الحقوق والحريات.
- التمكن من ممارسة الديمقراطية.
- تحقيق الانسجام والوئام والمحبة والإخاء بين الدول والشعوب¹.

والكلمات الأخرى المتبقية تصب في ذات المصب، والقصد من تضمينها تكريس ثقافة السلم والمحبة في ظل الانفتاح على الآخر. فقد جاءت كلمة تقرير المصير في الترتيب السابع بنسبة مئوية(04,84%)، وجاءت كلمة حرية الإعلام في الترتيب الثامن بنسبة مئوية(03,97%)، ثم كلمة روح الأخوة في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية(02,64%)، والتفاهم بين الدول في الترتيب العاشر بنسبة مئوية(01,77%)، وبعدها سيادة الدول في الترتيب الحادي عشر بنسبة مئوية(01,32%)، وجاء استئصال التمييز العنصري في ذيل الترتيب بنسبة مئوية(00,44%). ومن هنا يتضح مدى اهتمام المشرع بترسيخ مفهوم السلام وثقافة السلم لدى الناشئة من المتعلمين في هذه المرحلة التعليمية الحساسة التي تتزامن مع فترة أو طور المراهقة، ذلك أن السلام من المفاهيم الأساسية في مجال التربية الوطنية.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2007/2006): مرجع سابق.

والجدول رقم(17) يبين الألفاظ الدالة على موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(17) يبين الألفاظ الدالة على موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله في بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	التطرف	12	23,52%
02	رفض العنف	11	21,57%
03	تجنب العنف	09	17,64%
04	التعصب	07	13,72%
05	التعسف	05	09,80%
06	حظر استخدام القوة	04	07,84%
07	الاعتقال التعسفي	01	01,97%
08	التطرف الديني	01	01,97%
09	الاستبعاد	01	01,97%
	المجموع	51	100%

يظهر من الجدول رقم(17) أن المضامين المعرفية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على الألفاظ التي تركز ثقافة التسامح ونبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله وصوره، فقد وردت كلمة التطرف في الترتيب الأول بنسبة

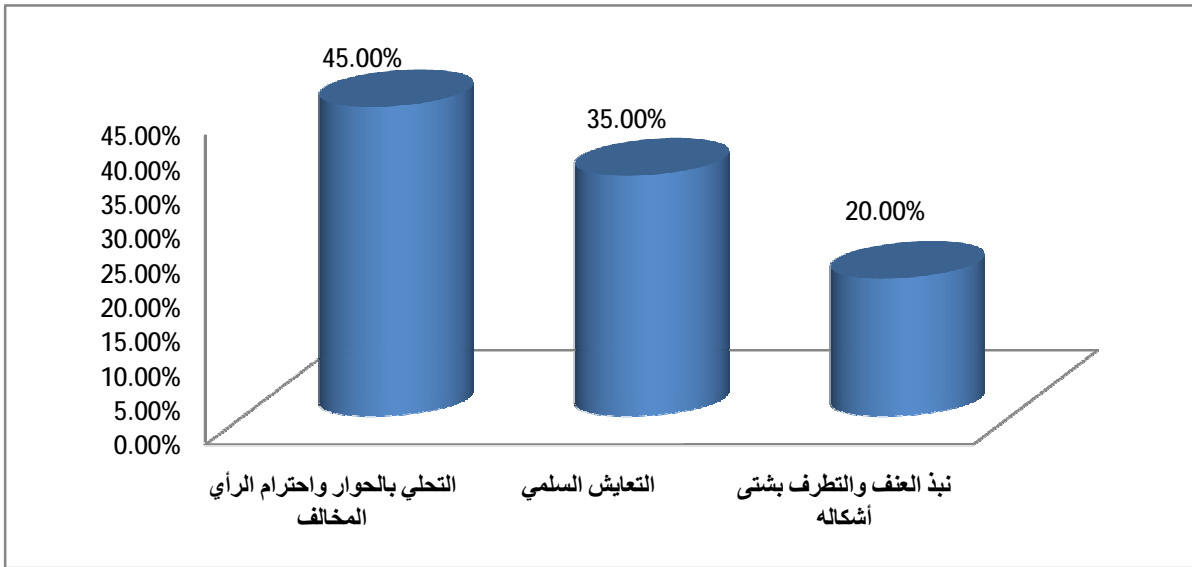
مئوية (23,52%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة رفض العنف بنسبة مئوية (21,57%)، ثم كلمة تجنب العنف في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (17,64%)، وفي المرتبة الرابعة كلمة التعصب بنسبة مئوية (13,72%)، تلتها في المرتبة الخامسة كلمة التعسف بنسبة مئوية (09,80%)، وجاءت كلمة حظر استخدام القوة في الترتيب السادس بنسبة مئوية (07,84%)، وجاءت كلمات: الاعتقال التعسفي، والتطرف الديني، والاستعباد في الترتيب الأخير بنسبة مئوية (01,97%). ومن هنا يتضح اهتمام المشرع بتكريس ثقافة السلم والمصالحة والتسامح، والعمل على ترسيخها في وجدان الناشئة وسلوكهم. فمن الحقوق المدنية والسياسية عدم الاعتقال التعسفي، وكذا عدم الرق والاستعباد والسخرية، وعدم التعرض للتعذيب أو أي أعمال تهين الكرامة الإنسانية. وقد جاء في الكفاءة المرحلية من المجال التعليمي الثالث (حقوق الإنسان): «... والعمل على نبذ العنف، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المشاكل»¹.

والمنتبع للتاريخ، يدرك أن هيئة الأمم المتحدة قد كانت نتاجا للمخاض الذي عاشته البشرية ومرارة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، فكان لا مناص من التعاون لإنشاء هيئة تشترك فيها الدول المحبة للسلام، لتتعاون على حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالوسائل السلمية، فكانت هيئة الأمم المتحدة. وقد كان من مبادئها: تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية. وقد حدد ميثاق جامعة الدول العربية جملة من المبادئ في مقدمتها: تحريم استعمال القوة وضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية. ومن أهداف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليسكو): تدعيم التفاهم بين الشعوب والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل ولا سيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة. ومن مبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي: تسوية أي نزاع قد ينشأ بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية كالمفاوضات والوساطات، والتوفيق والتحكيم. وهنا دائما التأكيد على البعد العالمي والإنساني للسلام في التربية الوطنية وحل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية وتمكين التلميذ من التعرف على أهمية الأمن والسلم في تطور المجتمعات، والعمل من أجل تجسيده بنبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله، وتبني الحوار في حل المشكلات.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2011 / 2012): مرجع سابق، ص: 63.

والشكل رقم (03) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (03) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.



في التراث العربي و الإسلامي قيم عالمية سامية يجب أن تترجم الى سلوك فعلي، ثم تنشر في الأرض لتعطي المجتمعات الأخرى حولا لمشكلاتها الحالية. وهذا أدنى إنتاج يمكن أن تقدمه الحضارة العربية الإسلامية لحضارة اليوم الراهنة، وإذا كان على العرب أن يدخلوا مرغمين او مختارين العولمة بكل أبعادها ومجالاتها، فإنهم مطالبون بان يدخلوها متسلحين بالقيم الإنسانية الراقية التي يمكن إشاعتها بين دول العالم مجتمعة. وان ديننا يحث أتباعه على التعاون، والإيثار، والمحبة، والتسامح، وتعميق الانتماء، وإغاثة الملهوف، وإكرام الضيف، وطلب العلم، ونبذ العنف والتطرف والتعصب، والالتزام بالعهد، والوفاء بالعقود، وحرية الاعتقاد، وغير ذلك من القيم الإسلامية الراقية.

في ذات السياق، وأثناء حديثه عن مساهمة الإسلام في تدعيم الطابع الأخلاقي للحضارة الإنسانية، يقول **بوفلجة غياث**: «...هذا الوجه المشرق الذي يجب إبرازه وتقديمه في صورة جذابة، لما يحتويه من تعاون وتآزر وتآخي، واحترام الكبير وعناية بالصغير، وميل الى السلم والعدل، والرأفة بالفقير المحتاج، وتجنب العنف والانحراف والمعاصي. وبهذا يكون بإمكاننا

المساهمة في ركب الحضارة العالمية، واطفاء البعد الأخلاقي على المعاملات الإنسانية، الاجتماعية والدولية والحضارية»¹.

ويفترض في مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، أن تلعب هذا الدور من خلال الخبرات التعليمية التي تقدمها للمتعلمين، لغرض تحقيق التفاهم العالمي، وإشاعة قيم التعاون والمحبة والتسامح بين البشر، ونبذ العنف والتعصب العنصري. ويظهر الشكل رقم(03) أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يشتمل على المفاهيم والأفكار التي تعزز هذا المطلب، فقد تصدر موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف مجموع هذه المفاهيم والأفكار بنسبة مئوية بنسبة مئوية(45,00%)، تلاه في الترتيب الثاني موضوع التعايش السلمي بنسبة مئوية بنسبة مئوية(35,00%)، وجاء في الترتيب الثالث موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله بنسبة مئوية(20,00%). ذلك أن من ابرز القيم التي يجب أن تسهم مضامين المنهاج في تشريبيها للناشئة، قيم الحوار واحترام الرأي الآخر، وامتلاك الحس الاجتماعي، والابتعاد عن العنف، ونبذ التطرف بشتى أشكاله، فضلا عن امتلاك القدرة على التمييز، والتحليل، واتخاذ القرار وحل المشكلات، وغير ذلك مما تستدعيه وتتطلبه المواطنة الصالحة.

وما يمكن أن يقوم به منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية في هذا المجال، يمكن ان يندرج تحت النقاط التالية:

- التأكيد على بناء الهوية الذاتية على المستويين الفردي والاجتماعي، وبناء الثقة بالذات.
- تأهيل المتعلم للانفتاح الذكي والواعي على المستجدات والأحداث السياسية والإيديولوجية المختلفة.
- تأهيل المتعلم للمشاركة بفعالية في تنمية المجتمع.
- إشاعة قيم الحوار العلمي وتقبل الآخر، كقيم بديلة للتعصب الفكري والانغلاق.

¹ بوفلجة غياث(2003): التربية المتفتحة، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ص:107.

ومن هنا يمكن اعتبار مضامين المنهاج بمثابة الإطار الذي يساعد على تكوين شخصية التلميذ، وإظهاره كمواطن صالح في الحياة الاجتماعية، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه مضامين المنهاج في تحضير الناشئة تحضيرا جيدا لتعيش عصرها وتتكيف معه.

4- النتائج المتعلقة ببعث التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية:

تنص الفرضية الرابعة على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعث التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.

والجدول رقم(18) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعث التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(18) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعث التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	القدرة على المبادرة والإبداع	11	45,83%
02	القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة	08	33,33%
03	التمتع بالروح العلمية	04	16,67%
04	التفكير المنهجي	01	04,17%
المجموع		24	100%

يظهر من الجدول رقم(18)، أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على الأفكار الدالة على بعث التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية. فالقدرة على المبادرة والإبداع تصدرت قائمة الموضوعات بنسبة مئوية(45,83%)، تلاها في الترتيب الثاني موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة

بنسبة مئوية (33,33%)، ثم موضوع التمتع بالروح العلمية في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (16,67%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة موضوع التفكير المنهجي بنسبة مئوية (04,17%). وهذا طبيعي لأننا نعيش اليوم عصر التكنولوجيا وتقجر المعلومات وأول أية نزلت في القرآن الكريم تدعو الى العلم وطلب المعرفة، ومن هنا كان تركيز المشرع على هذه الأفكار في المضامين المعرفية للكتاب.

والتربية المدنية مادة تعليمية إستراتيجية، تقوم على تكوين الفرد تكويناً اجتماعياً ومعرفياً وحضارياً بتنمية الجوانب الفكرية والسلوكية فيه، ويتوقع من المتعلم في نهاية التعليم المتوسط أن يعي أهمية التطور العلمي والتكنولوجي للأمة، وانعكاساته على الفرد والمجتمع، ويحرص على الاستزادة في تحصيل المعارف، ويستخدم الأسلوب العلمي في التفكير، ويبتعد عن الخرافات والتعصب والانفعال¹.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن التكنولوجيا ضرورة من ضروريات العصر، يتوقف عليها تطوير البلاد وتنميتها في مختلف مجالات الحياة، وقد حقق الإنسان ولا يزال بفضل العلم والتكنولوجيا تقدماً كبيراً في مختلف الميادين، وعلى هذا الأساس فقد ضمن المشرع مجالاً مفاهيمياً حول العلم والتكنولوجيا والهدف هو تمكين المتعلم في هذا المستوى من التعليم من استخدام وسائل العلم والتكنولوجيا باعتبارهما العاملين الأساسيين في تقدم المجتمعات واستخدامهما لخدمة الإنسان وبيئته، ويستطيع التلميذ بعد دراسة الوحدات التعليمية التابعة لهذا المجال أن يكون قادراً على معرفة أهمية العلم في تقدم المجتمعات، والعمل على اكتسابه وتوظيفه في صالح الإنسانية، معرفة مزايا التكنولوجيا وبعض أضرارها على البيئة، واستخدامها لصالح الإنسانية، توسيع أفق المعرفة بتخصيص أوقات منتظمة للمطالعة والتثقيف عبر زيارة مختلف المكتبات.

إن التغيرات المتسارعة التي تفرضها تقنية المعلومات والاتصالات والعولمة، تحتم علينا التعامل مع التربية والتعليم كعملية لا يحدها زمان ولا مكان، وتستمر مع الإنسان كحاجة وضرورة لتسهيل تكيفه مع مستجدات العصر، ومن هنا تكتسب شعارات تعليم التلميذ كيف

¹ مناهج السنة الثانية من التعليم المتوسط (ديسمبر 2003): مرجع سابق، ص: 21.

يتعلم، وتعليم التلميذ كيف يفكر أهمية خاصة لأنها تحمل مدلولات مستقبلية غاية في الأهمية، خاصة وان تعلم مهارات التفكير لدى التلاميذ بصورة منظمة وهادفة، تبقى فائدتها واضحة في تهيئتهم للتكيف مع متطلبات عصرهم بعد تخرجهم من المدرسة. والتكيف مع المستجدات يستدعي تعلم مهارات جديدة واستخدام المعرفة في مواقف جديدة.

من الآثار التي تساعد المدرسة التقليدية في التربية على تنميتها، تكوين أفراد مقلدين تنقصهم روح المبادرة والرغبة في الاكتشافات والبحث والتعلم المستقل. حيث لا يعطى الطفل في محيطه الدراسي فرصة الملاحظة بنفسه، والإفصاح عن تساؤلاته، ومحاولة وضع فرضياته الخاصة والتحقق من صحتها عن طريق التجارب والبحث والتحري. بل يقتصر دوره على استقبال المعلومات من معلمه الذي يعتبره واسطة ضرورية لحصول المعرفة¹.

وعلى العكس من ذلك، فالمدرسة الحديثة بمناهجها التعليمية التربوية وفي مقدمتها مناهج التربية المدنية، تعمل على بث الروح العلمية وتعميقها في التلميذ بالمعنى السلوكي الحياتي، بحيث يرفض الخرافة والأوهام ويعتمد العقل والمنطق في التعامل مع مختلف القضايا المطروحة، وكذا خلق المناخ الإبداعي العلمي الثقافي، وتأهيل المتعلمين للعمل المنتج وتشجيعهم على امتلاك التقنيات الحديثة، وتعزيز قدراتهم على الإبداع وقدراتهم على التطوير، واعتقد أن هذا ما ينتصر إليه واضع منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، من خلال تضمينه الكتاب مواضيع: القدرة على المبادرة والإبداع، القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، التمتع بالروح العلمية، التفكير العلمي المنهجي.

والجدول رقم(19) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على المبادرة والإبداع في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(19) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على المبادرة والإبداع في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

¹ بوفلجة غيات(2003): مرجع سابق،ص:88.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الاكتشافات	09	36,00%
02	الابتكار	06	24,00%
03	التجارب	05	20,00%
04	الإبداع	02	08,00%
05	التحليل	02	08,00%
06	المبادرة	01	04,00%
	المجموع	25	100%

يظهر من الجدول رقم(19) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على الكلمات الدالة على المبادرة والإبداع في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية، لكن ليس بالقدر المطلوب. فقد جاءت كلمة الاكتشافات في الترتيب الأول بنسبة مئوية(36,00%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة الابتكار بنسبة مئوية(24,00%)، فكلمة التجارب في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(20,00%)، وفي الترتيب الرابع كلمتا: الإبداع، والتحليل بنسبة مئوية(08,00%)، وأخيرا كلمة المبادرة بنسبة مئوية(04,00%). وقد تم تضمين معظم هذه الكلمات بصورة محتشمة في الوحدة التعليمية الأولى(العلم وتطور المجتمعات) من المجال التعليمي الخامس(العلم والتكنولوجيا)، وقد جاءت في سياقات متباينة، فأثناء الحديث عن مفهوم التكنولوجيا مثلا في الصفحة رقم(116) من الكتاب: «هي القدرة على تطبيق النتائج التي توصل إليها العلم، وابتكار الوسائل والأدوات لتسخيرها في خدمة الإنسان». هذا المعنى لا يبرز مفهوم الابتكار كعملية عقلية، واستثمارها لتنمية القدرات المعرفية لدى التلميذ. وجاء في الصفحة رقم(118): «من محاسن التكنولوجيا: اكتشاف مصادر جديدة للطاقة غير الملوثة، للمحافظة على سلامة الإنسان وبيئته». وجاء في الصفحة رقم(119): «من الصعوبات التي تواجه دول العالم

الثالث في ميدان اكتساب التكنولوجيا: عجز دول العالم الثالث على اكتشاف وابتكار التكنولوجيا وعدم قدرتها على تصنيع بعض مكتشفاتها رغم قلتها بسبب فقرها وانتشار الأمية بها، وكذا هجرة العلماء ومختلف الكفاءات من دول العالم الثالث الى الدول المتقدمة لتجسيد أبحاثهم واختراعاتهم ميدانيا وتحسين مستوى معيشتهم». وبخصوص تعريف التكنولوجيا: « هي علم الصنائع والفنون والوسائل المسخرة، وكل ما استطاع الإنسان صنعه وابتكاره والانتفاع به»(120). وفي الصفحة رقم(121): «التكنولوجيا لا تمنح ولا تباع، ولا تنقل، بل تؤخذ وتكتسب بالبحث والتجارب وتثمين العلم والعلماء، وتهيئة الجوانب المعنوية والمادية المساعدة على ذلك».

وعلى العموم، فإن الكتاب محل التحليل، يتضمن مجموعة من الأنشطة التعليمية التي تنمي في التلميذ الروح العلمية والقدرة على الإبداع، والتمكن من حل المشكلات، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في الصفحة رقم(120) من الكتاب:

- التكنولوجيا سلاح ذو حدين. كيف ؟
- تستخدم التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة. بين ذلك .
- كيف تجعل التكنولوجيا الحياة مريحة في المنزل ؟
- هل هناك إمكانيات لاكتساب التكنولوجيا في بلادنا ؟ كيف ؟

وجاء في الصفحة(121):

- هل تتحكم الجزائر في التكنولوجيا؟ اكتب فقرة تشرح فيها ذلك؟
- اذكر بعض مظاهر التطور والرفاهية في البلدان التي تتحكم في التكنولوجيا.

وجاء في الصفحة(127):

- اكتب فقرة تبين فيها كيف تستخدم التكنولوجيا لصالح الإنسانية ؟
- ابرز الجوانب السلبية للتكنولوجيا وآثارها على البيئة.

ومن هنا يستحسن أن نشير إلى فكرة مفادها أن الإنسان يختلف عن غيره من الكائنات الحية بعقله الذي جعل منه كائنا متميزا، فهو المخترع المبدع والمكتشف للكون الذي يعيش فيه، ومما

زاد الإنسان إصراراً على الاختراع، تمسكه بالعلم والعمل به وتطوير ما اكتسبه من خبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الإطار، يظهر أن المشرع الجزائري من خلال المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يسعى إلى تكوين الفكر العلمي لدى المتعلم وجعله يتفهم محيطه التكنولوجي ويتفاعل معه ويؤثر فيه إيجابياً، وكذا تمكينه من التحكم في المعارف القاعدية في العلوم والتقنيات ليكون قادراً بعد ذلك على استعمال هذه المعارف في حل المشكلات، وأن يكون قادراً على البحث عن المعلومات ومعالجتها، وعلى وضع فرضيات بحث وعلى الملاحظة والتجربة وكل هذا بطريقة علمية منهجية، مع شئ من الإبداع.

والجدول رقم (20) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (20) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	التكنولوجيا	48	47,06%
02	المكتبة	22	21,57%
03	الصحافة	11	10,79%
04	الجريدة	09	08,82%
05	المجلة	08	07,84%
06	التلفاز	04	03,92%
	المجموع	102	100%

يظهر من الجدول رقم(20) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على الألفاظ الدالة على توظيف واستعمال التكنولوجيا في مختلف المجالات، وقد تصدرت كلمة التكنولوجيا سلم الترتيب بنسبة مئوية(47,06%)، وفي الترتيب الثاني كلمة المكتبة بنسبة مئوية(21,57%)، ثم كلمة الصحافة في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية(10,79%)، وبعدها كلمة الجريدة في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(08,82%)، فكلمة المجلة في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية(07,84%)، وأخيرا كلمة التلفاز في الترتيب السادس بنسبة مئوية(03,92%). مما يشير إلى تنوع استعمالات التكنولوجيا في مختلف المجالات، في التربية والتعليم، الإعلام والتنشيف، التسلية والترفيه، وغيرها من المجالات التي تستقطب اهتمامات الأفراد في المجتمع.

والجدول رقم(21) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التمتع بالروح العلمية في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(21) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التمتع بالروح العلمية في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	العلم	57	36,78%
02	المعرفة العلمية	33	21,30%
03	العلمية	25	16,12%
04	الكفاءات العلمية	16	10,32%
05	البحث العلمي	10	06,46%
06	العلماء	09	05,80%
07	الروح العلمية	03	01,93%

08	النقد البناء	02	01,30%
المجموع		155	100%

يظهر من الجدول رقم(21) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الكلمات ذات الصلة بالجانب العلمي والروح العلمية، وهذا طبيعي على اعتبار أن عالم اليوم يتميز بعولمة المبادلات وبتفجر المعلومات والحضارة العلمية والتقنية المرتبطة بالنمو السريع للمعلومات، وتسارع وتيرة التجديد والتنامي المتزايد للاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وأول أية نزلة في القران الكريم تدعو إلى العلم وطلب المعرفة. ومن هنا كان تركيز المشرع على هذه الكلمات في المضامين المعرفية للكتاب واضحا، فقد جاءت كلمة العلم في الترتيب الأول بنسبة مئوية(36,78%)، وجاءت كلمة المعرفة العلمية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(21,30%)، ثم كلمة العلمية في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(16,12%)، وبعدها كلمة الكفاءات العلمية في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(10,32%)، وبعد ذلك كلمة البحث العلمي في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(06,46%)، وجاءت كلمة العلماء في المرتبة السادسة بنسبة مئوية (05,80%)، تلتها في المرتبة السابعة كلمة الروح العلمية بنسبة مئوية(01,93%)، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة كلمة النقد البناء بنسبة مئوية(01,30%). ويحسن التأكيد على فكرة مؤداها أن لا تقدم بدون بحث علمي يشمل جميع مناحي الحياة، وينبغي على بلادنا إيلاء البحث العلمي اهتماما اكبر وتوفير الكثير من متطلباته، إذا أردنا أن نلحق بركب الأمم المتقدمة التي قطعت أشواطا كبير في هذا المضمار، من خلال بناء قاعدة علمية رصينة، تستخدم كأداة في تحقيق التقدم في كافة المجالات. وقد جاء في الصفحة رقم(119) من الكتاب:«التكنولوجيا ضرورة من ضروريات العصر، يتوقف عليها تطوير البلاد وتنميتها في مختلف مجالات الحياة، واكتسابها يتطلب ما يلي:

- الاعتماد على القدرات الذاتية للوطن.
- تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي.

- الاعتناء بالكفاءات العلمية بتشجيعها عن طريق خلق حوافز مادية ومعنوية.¹

وفي الصفحة ذاتها، تم إدراج الشكل رقم(01) الذي يوضح الإنفاق العالمي على البحث العلمي والتكنولوجي: الولايات المتحدة الأمريكية(7,50%)، البلدان النامية(8,02%)، بقية البلدان المتقدمة(5,46%). وتحت هذا الشكل طرح السؤال: قارن بين الإنفاق العالمي على البحث العلمي والتكنولوجي. ماذا تستنتج؟. وهو ما يعكس اهتمام المشرع وتضمينه كلمات: العلم، المعرفة العلمية، الكفاءات العلمية، البحث العلمي، العلماء، الروح العلمية، النقد البناء، في الكتاب محل التحليل. والقصد الأول والأخير، تنمية القدرات العقلية وتزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة، متينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشكلات. وقد جاء في الصفحة رقم(18) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية:«... وعليه، فإن البعد العلمي والتقني للمدرسة يجب أن يندرج ضمن إشكالية تكوين الفكر بقدر ما هو اكتساب للمعارف والمهارات»²

واعتبار للتوجه العلمي هذا، يستحسن أن تكون المدرسة الوسط الملائم لتنشئة المواطن الجزائري المفكر والمبدع، وبث الروح العلمية بالمعنى السلوكي الحياتي، بحيث يعتمد هذا المواطن على إعمال العقل والمنطق.

والجدول رقم(22) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التفكير المنهجي في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(22) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التفكير المنهجي في بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
-------	--------	------------	-------------------

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية: مرجع سابق.

01	حل المشكلات	44	62,86%
02	مواجهة الصعوبات	10	14,29%
03	حل الخلافات	06	08,58%
04	تطبيق النتائج	05	07,14%
05	ابتكار الوسائل	03	04,29%
06	منهجية	02	02,86%
المجموع		70	100%

يظهر من الجدول رقم(22) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، فيها من الكلمات ما تعزز الاستثارة الفكرية وإعمال العقل، فقد وردت كلمة حل المشكلات في الترتيب الأول بنسبة مئوية(62,86%)، وجاءت كلمة مواجهة الصعوبات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(14,29%)، وكلمة حل الخلافات في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(08,58%)، ثم كلمة تطبيق النتائج في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(07,14%)، وبعدها كلمة ابتكار الوسائل في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية(04,29%)، وأخيرا كلمة المنهجية في الترتيب السادس بنسبة مئوية(02,86%). فالمقاربة المبنية على تطبيق انساق التحليل، والتلخيص وحل المشاكل، وبناء المعارف المهيكلة يمكن تعزيزها لصقل التلميذ جزائري الغد، ذلك الفرد المستقل والمواطن المتشرب لقيمه الاجتماعية، القادر على التأقلم مع الوضعيات الجديدة التي كثيرا ما تكون غير متوقعة، المتمكن من تحليل المعطيات المركبة وحوصلتها بعد ذلك، وإيجاد الحلول للمشاكل المرتبطة بالتحويلات السريعة لمجتمعنا وللمحيط الدولي¹.

كما جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: «... ومن ثم يتعين على المدرسة ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات

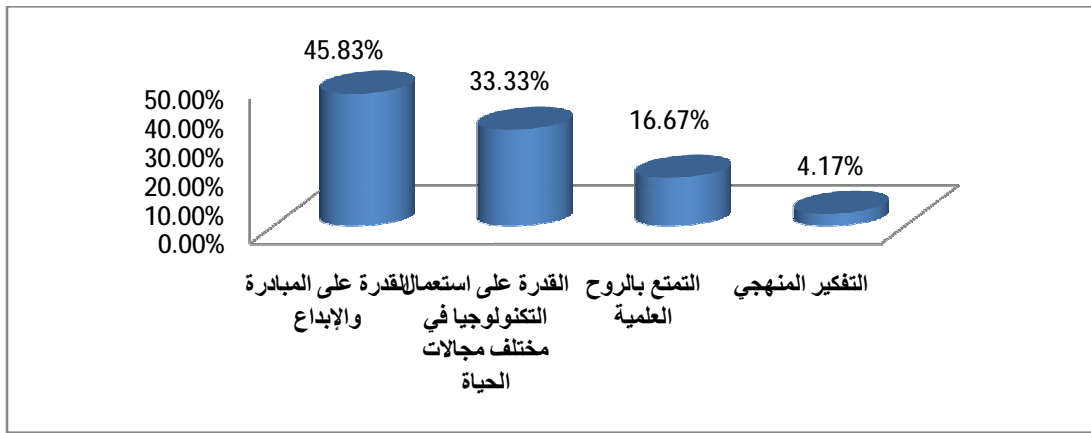
¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: المرجع السابق، ص:23-24.

المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية، بما يسهل عمليات التعلم والتحصير للحياة العملية»¹.

ومن هنا نفهم، أن المقصد الذي يتوخاه المشرع الجزائري، يتجلى في تكوين الفكر العلمي لدى المتعلم، وتمكينه من التحكم في المعارف القاعدية واستعمالها في حل المشكلات، وتعويده من جهة أخرى على البحث عن المعلومات ومعالجتها بطريقة علمية منهجية. والدليل تكليف التلميذ في هذه المرحلة التعليمية من إعداد عروض في مختلف المواد بشكل جماعي، ومناقشتها بعد ذلك في القسم.

والشكل رقم(04) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (04) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط .



بث الروح العلمية بالمعنى السلوكي الحياتي، بحيث يعتمد التلميذ على أعمال العقل والمنطق، هي قطب الرحى في المحتويات والمضامين التعليمية إن صح هذا التعبير. والشكل رقم(04) يظهر مدى اهتمام المشرع الجزائري بهذا الجانب، فقد اشتملت مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، على المواضيع والأفكار ذات الصلة بالتفكير العلمي والتمتع بالروح النقدية، فموضوع القدرة على المبادرة والإبداع مثلاً قد احتل صدارة الترتيب بنسبة

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: المرجع نفسه، ص:62.

مئوية (45,83%)، تلاه في المرتبة الثانية موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة بنسبة مئوية (33,33%)، وجاء في الترتيب الثالث موضوع التمتع بالروح العلمية بنسبة مئوية (16,67%)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير موضوع التفكير المنهجي بنسبة مئوية (04,17%). ذلك أن تربية المواطنة في هذا الإطار، تتضمن تنمية مجموعة من الكفاءات في التلميذ منها: ممارسة النقد الذاتي والمشاركة في اتخاذ القرارات، استخدام الأسلوب العلمي في التفكير والابتعاد عن الخرافات و التعصب، التحكم في المعارف القاعدية والقدرة على استعمالها للتمكن من حل المشكلات، التحلي بروح المبادرة والقدرة على تحمل المسؤوليات.

ويحسن هنا، أن نشير الى أن تقويم هذه الكفاءات هو قبل كل شئ معاينة القدرات على انجازات نشاطات بدلا من استعراض المعارف، ويتم ذلك من خلال إيجاد وضعيات مشابهة او جديدة. يتم تقويمها انطلاقا من وضعية معطاة في شكل فقرة او نص او رسم او مخطط او صورة تعالج من خلال الإجابة عن أسئلة تخص جوانب التفكير والتحليل والاستدلال.. كان يحلل التلميذ النصوص وفق خطوات منهجية، او يشرح محتويات الصورة مثلا. وبالرجوع الى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نلاحظ في الصفحة رقم (119) مثلا في الاعلى شكل رقم (01)، والمطلوب المقارنة بين الإنفاق العالمي على البحث العلمي والتكنولوجي (الولايات المتحدة الأمريكية: 50,7% - البلدان النامية: 2,8% - بقية بلدان المتقدمة: 46,5%)، والاستنتاج ؟. وفي الصفحة (29): تعمل الإدارة على تلبية الحاجيات المختلفة والمتنوعة للمواطنين. والمطلوب:

- فيم تتمثل هذه الحاجيات ؟
- بقراءتك للوثيقتين رقم (1-2) ماذا تستنتج ؟. وجاء في الصفحة (11): تقاس قيمة المجتمعات بما حققتة من منجزات حضارية. بين كيف يتحقق ذلك في مجتمعا. وجاء في الصفحة (17): اكتب فقرة تبين فيها واجبات المواطن نحو دولته. وجاء في الصفحة (101): على ماذا تنص المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؟ استخراج العناصر الأساسية المتضمنة في نص المادة ثم اشرحها وناقشها مع أستاذك وزملائك. وجاء في الصفحة (126): للتكنولوجيا آثار مضرّة بالبيئة. فيم يتمثل ذلك؟ .

- ما مضمون الوثيقتين رقم (1-2)؟
- اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (01). اذكر أسباب التلوث. وما هي آثاره؟. وجاء في الصفحة (176): «جاءت منظمة جامعة الدول العربية للمحافظة على السلام والامن العربيين». والمطلوب: اشرح ذلك موضحا ما يلي:
- أ- القضايا التي نجحت او فشلت في حلها.
- ب- العوائق التي تعترضها.
- ج- في رأيك كيف تعمل جامعة الدول العربية لتتمكن من تحقيق أهدافها؟.

إن هذه الأنشطة التعليمية، تعكس ولا شك قدرة المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على حفز التلاميذ على التفكير بطريقة علمية ووفق خطوات متسلسلة ومنهجية منظمة في التفكير، تعتمد على ممارسة مجموعة من الخطوات (المهارات العقلية) والارتكان الى التحليل المنطقي، والتجريب المتقن للوصول الى حلول للمشكلات العلمية واليومية، والارتقاء بفاعلية هذه الحلول ما أمكن وفقا لاستقراء الواقع ونتائج التجارب عليه. وهذا هو المحور الأهم والمعياري الذي على أساسه يتم الحكم على مدى نجاح مضامين المنهاج.

5- النتائج المتعلقة ببعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة:

تنص الفرضية الخامسة على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط ، تشتمل على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

والجدول رقم (23) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (23) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
-------	---------	-------------	--------------------

01	استخدام الانترنت	34	46,58%
02	التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية	22	30,13%
03	متابعة الأخبار الصحفية	13	17,80%
04	متابعة البرامج التلفزيونية	04	05,48%
المجموع		73	100%

الأکید أن وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة ، تضطلع بدور غير مسبوق بشأن مسألتی التربية والمواطنة، وتتمتع وسائل الاتصال وتكنولوجيات المعلومات بقدرات على تدريب وتنقیف الأفراد والجماعات، وعلى هذا الأساس تم تضمین الكلمات ذات الصلة بهذه التكنولوجيات، قصد ربط التلمیذ بهذا العالم وهذه الثورة كما یصطلح على تسميتها. وبخصوص الانترنت مثلاً، فقد انتقل عالم الاتصالات من ثورة إلى أخرى، وكل واحدة منها تجلب معها مجالات جديدة من المعلومات لعدد كبير من الناس بطريقة لم یحلم بهام فكروا الثورات العلمية، والعالم اليوم مهياً لحدوث ثورة جديدة تتمثل في شبكة الانترنت، فما مفهوم الانترنت ؟ وفيما تتمثل استخداماتها ؟ فيما تتمثل محاسن استخدام الانترنت ؟ وفيما تتمثل مخاطرها ؟. هذه الأسئلة یجد جوابها التلمیذ من خلال تناوله للوحدة التعليمية المعونة بالانترنت. وعلى هذا الأساس فقد تصدر موضوع استخدام الانترنت قائمة المواضيع الدالة على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة بنسبة مئوية (46,58%)، وجاء بعده في الترتیب الثاني موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية بنسبة مئوية (30,13%). فبخصوص الأقمار الصناعية كوسيلة من وسائل الاتصالات الحديثة، یتعرف التلمیذ على أنواعها (الأقمار العلمية وهي التي تثبت بمدارات بعيدة لتقوم بأبحاث علمية عن الكواكب الأخرى، كتصویر سطح الكواكب بالأشعة أو رصد التغيرات المختلفة على سطح الشمس، أو الرصد الجیولوجی لباطن الأرض بحثاً عن الثروات المعدنية. وأقمار الاتصالات وهي أقمار تقوم بتسهيل تبادل الاتصال اللاسلكی بین مجموعة كبيرة من الدول. وأقمار الطقس وهي التي تثبت على مقربة من الأرض لترصد الظواهر الجوية والمناخية المختلفة أولاً بأول. وأقمار التجسس وهي أقمار تثبت على مدارت قريبة من الأرض، تخصصها الدول للتصویر والتجسس على تحركات وقواعد

الجيش الحربية لدول أخرى في أنحاء العالم)، كما يتعرف التلميذ على وظيفة الأقمار الصناعية ومجالات استعمالها (التلفزيون والراديو، الاتصال الهاتفي، الخدمات البريدية الالكترونية والمعلوماتية، الخدمات التجارية وإدارة الأعمال والصناعات، الأهداف العسكرية، التنقيب عن الثروات، الدراسة البيئية، الدراسات الفلكية...). وجاء في الترتيب الثالث موضوع متابعة الأقمار الصحفية بنسبة مئوية (17,80%). ويعد موضوع الصحافة الذي جاء في الترتيب الثالث بعد الانترنت و الأقمار الصناعية من المواضيع التي تكتسي أهمية في التربية والتنقيف الوطني، فمن خلال دراسته لهذه الوحدة التعليمية، يتعرف التلميذ على وظائفها (وظيفة الإعلام، المساهمة في التنمية الوطنية، تقديم الخدمات، التوجيه والإرشاد، التنقيف والترفيه والتسلية وغيرها من الوظائف الأخرى)، كما يتعرف التلميذ على أهميتها فهي نبض الجماهير وضمير الأمة، ولسان الشعب، تعكس ما يدور فيه من وقائع وأحداث، وما يعانیه الشعب من ظروف وأحوال ومشاكل، وما تصبو إليه الجماهير من آمال وأحلام. والملاحظ أن هذا المجال المخصص لوسائل الإعلام و الاتصال يغلب عليه الطابع التنقيفي، التنقيف في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، ومن ثم التنقيف الوطني، عن طريق تمكين التلاميذ من التحكم في استخدام هذه الوسائل والوسائط التكنولوجية المختلفة في الحياة المدرسية وخارج أسوار المدرسة حتى. وقد جاء في الترتيب الرابع والأخير موضوع متابعة البرامج التلفزيونية بنسبة مئوية (05,48%)، وهذا الموضوع في تقديرنا لا يقل أهمية عن المواضيع السابقة، على اعتبار أنه أحد الوسائل الإعلامية الهامة التي تسهم في عملية التنشئة والتربية على المواطنة، لا بل لعله الأكثر أهمية من سواه. ويعد التلفزيون أداة مهمة وخطيرة في آن واحد، ويمكن أن يأتي بنتائج إيجابية إذا أحسن استخدامه والعكس صحيح.

إن تأثير التلفزيون في الناشئة عموماً، وفي المراهق على وجه الخصوص كبير جداً، فالمراهق بات يقضي وقتاً طويلاً في مشاهدة التلفاز، يتجاوز كثيراً حدود البرامج المخصصة له، ومن هنا فإن الجهاز يستطيع أن يسهم في تشكيل اتجاهات وقيم المراهق، ويغير كثيراً من اتجاهاته وقيمه القائمة، ويكسبه أنماطاً جديدة من السلوك، ويلعب دوراً هاماً في تكيّفه الاجتماعي، ويستطيع كذلك تحويل المجردات والأنشطة الخيالية إلى مادة محسوسة أو شبه

محسوسة، تساعد المراهق على مزيد من الإدراك والفهم. وقد يكون من المناسب في هذا السياق التأكيد على الدور المتميز الذي يلعبه هذا الجهاز في التربية على المواطنة.

ويمكن القول هنا أن المقاربة الجديدة للمناهج تجعل من المتعلم محورا أساسيا لها وتعمل على إشراكه في مسؤولية قيادة وتنفيذ عملية التعلم. وهي تقوم على اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة في صيغة مشكلات ترمي عملية التعلم الى حلها باستعمال الأدوات الفكرية، وبتسخير المهارات والمعارف الضرورية لذلك، فحل المشكلات او الوضعيات المشكلة هو الأسلوب المعتمد للتعلم الفعال، إذ انه يتيح الفرصة للتعلم في بناء معارفه بالمفهوم الواسع بإدماج المعطيات والحلول الجديدة في مكتسباته السابقة.

وقد أعطى المشرع الجزائري هذه المفاهيم أهمية من خلال تضمينها في المنهاج، ومن هنا نجد في المادة 45 من الفصل الثالث (التعليم الأساسي) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: يهدف التعليم الأساسي على الخصوص إلى منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكن التلاميذ من:

- تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات، وفهم العالم الحي والجامد، وكذا السيرورات التكنولوجية للصنع والإنتاج.
- تنمية إحساس التلاميذ وصقل الروح الجمالية والفضول والخيال والإبداع وروح النقد فيهم.
- التمكن من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيقاتها الأولية.
- تشجيع روح المبادرة لديهم وبذل الجهد والمثابرة وقوة التحمل¹.

وقد جاء في المادة (04) من الفصل الثاني (مهام المدرسة) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية، يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام وكذا معارف

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: المرجع نفسه، ص: 78.

نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة، ومن ثم يتعين على المدرسة إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه، والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية منذ السنوات الأولى للتلميذ¹.

في هذا الإطار، تم تخصيص المجال المفاهيمي السادس من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط لموضوع وسائل الإعلام والاتصال، والغرض من ذلك تدريب التلميذ على استخدام وسائل الإعلام والاتصال للاستزادة العلمية وتوسيع أفق المعرفة، وبناء العلاقات مع الآخرين من أفراد المجتمع، فمن خلال المضامين المعرفية المدرجة ضمن هذا المجال، يتعرف التلميذ على أهمية الأقمار الصناعية في الحياة اليومية للمواطن، كما يتعرف على أهمية الانترنت ودورها في الاتصال والتثقيف واكتساب العلم وتبادل المعرفة والمنافع، ويتعرف كذلك على أهمية الصحافة في تثقيف المواطن وتكوينه، وحل مشاكله.

تشكل هذه التكنولوجيات إذن، خيارا استراتيجيا في مشروع المدرسة الجزائرية الحديثة، والتحكم في هذه التكنولوجيات يعد ولا شك احد الوسائل الناجعة لتنمية شخصية المتعلم المواطن، وتحضير الأجيال للتكيف مع مستجدات العصر ورفع التحديات الي يحملها في طياته. والواضح أن المشرع الجزائري وواضع المنهاج يعي هذا المطلب ويدرك تمام الإدراك هذه التحديات.

إن العصر الذي نتعايش معه اليوم عصر يتصف بالتسارع، وأصبحنا جميعا نتقاسم الحياة في عالم أشبه بقرية صغيرة، تشدها قنوات اتصال تتصف بالسرعة في نقل الأفكار والثقافات، تمرر قيم ومبادئ الآخر، ومن بين قنوات الاتصال مواقع الانترنت، التي تبث اخطر الأفكار التي تخرب عقول النشء وتجعل فكره متقبلا لها بكل بساطة، فتضعف فيه روح الوطنية والانتماء وتحمل المسؤولية والنهوض بالمجتمع، وبدل مشاركة التلميذ في الجمعيات الثقافية او الأندية الرياضية التي تساعد على تقوية انتمائه لوطنه وتعزز فيه حب وتحمل المسؤولية والمشاركة الايجابية في بناء الوطن، فإننا نجده يسلك مسالك أخرى كالإدمان على استعمال الانترنت ومشاهدة التلفاز التي تحمل أفكار الآخر بضارها ونافعها، هنا نتوقع أن يلعب منهاج التربية المدنية بمضامينه التعليمية دورا فاعلا في تبيان منافع وكشف مخاطر هذه الوسائط

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية: المرجع نفسه، ص:62.

على اختلافها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتلميذ المتمدرس في هذه المرحلة من التعليم التي تتزامن مع فترة عمرية حساسة ألا وهي فترة المراهقة، هنا يحسن التأكيد على الدور التربوي التثقيفي لمنهاج التربية المدنية في إطار الحفاظ على هوية الفرد المتعلم وتعزيز انتمائه لوطنه.

والجدول رقم(24) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع استخدام الانترنت في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(24) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع استخدام الانترنت في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الانترنت	73	46,80%
02	الحاسوب	21	13,47%
03	الكمبيوتر	15	09,61%
04	البريد الالكتروني	13	08,33%
05	الكتاب الالكتروني	09	05,77%
06	محاسن الانترنت	08	05,12%
07	مخاطر الانترنت	08	05,12%
08	المكتبة الالكترونية	07	04,49%
09	الشبكة العنكبوتية	02	01,29%
المجموع		156	100%

منذ ابتكار الهاتف انتقل عالم الاتصالات من ثورة الى أخرى، وكل واحدة منها تجلب معها مجالات جديدة من المعلومات لعدد كبير من الناس بطريقة لم يحلم بها مفكرو الثورات العلمية. ويبدو أن العالم اليوم مهياً لحدوث ثورة جديدة تتمثل في شبكة الانترنت، وتعرف بـ: 'اوتوروت الإعلام والمعلومات' وتلقب بشبكة الشبكات، وهي تحيط بالعالم بنسيج يشبه بين العنكبوت، لذلك وصفت بالشبكة العنكبوتية او ببيت العنكبوت العملاقة. تغطي كل الكرة الأرضية، وبواسطة جهاز كمبيوتر يستطيع المرء أن يتصل بأي كان وفي أي مكان من العالم. ويظهر من الجدول رقم(24) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على قائمة من الكلمات والألفاظ ذات الصلة بهذه الشبكة. فقد تصدرت كلمة الانترنت القائمة بنسبة مئوية(46,80%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة الحاسوب بنسبة مئوية(13,47%)، ثم كلمة الكمبيوتر في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(09,61%)، وبعدها كلمة البريد الالكتروني في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(08,33%)، فكلمة الكتاب الالكتروني في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(05,77%)، وبعد ذلك كلمتا: محاسن الانترنت، ومخاطر الانترنت في الترتيب السادس بنسبة مئوية(05,12%)، فكلمة المكتبة الالكترونية في الترتيب السابع بنسبة مئوية(04,49%)، وأخيراً كلمة الشبكة العنكبوتية بنسبة مئوية(01,29%).

جاء في الوحدة التعليمية الثالثة(الانترنت) من المجال المفاهيمي السادس(وسائل الإعلام والاتصال): أن الانترنت تستخدم في ميادين عدة هي: إدارة البريد الالكتروني، وأنها مكتبة مرجعية، وأنها في خدمة التعليم، وأنها وسيلة للحوار، وأنها وسيلة للتجارة الالكترونية، وأنها وسيلة للتسلية والترفيه. ومن بين السلبيات التي يسجلها العلماء على الانترنت هي مشكلة خلقية أساساً. بحيث يستطيع أي مشترك في الشبكة أن يطلع على الممنوعات. وهي من اخطر ما يروج له عبر الشبكة، ولا يستطيع احد أن يمنعها، مثل الصور العارية وأفلام الجنس والخلاعة. فتجارة الصور الجنسية على شاشة الكمبيوتر أصبحت ظاهرة منتشرة في كل دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية¹.

تطرح هذا الوحدة التعليمية(الانترنت)، جملة من التساؤلات، نوجزها في الآتي:

1- فيم تتمثل أهم خدمات الانترنت؟.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص:152.

2- ما المقصود بالمفاهيم التالية:

البريد اللاكتروني - العنوان اللاكتروني - المودم ؟

3- للانترنت أهمية كبيرة . كيف يحسن استخدامها ؟

4- اذكر بعض مخاطر الانترنت ؟ وماذا يجب عليك فعله لربط حاسوبك بشبكة الانترنت ؟

ومن خلال تعرضه للمضامين المعرفية الخاصة بهذه الوحدة(الانترنت)، يتمكن التلميذ من تقديم إجابات صحيحة ومقنعة للأسئلة سألها الذكر، ومن ثم ربطه بهذه الوساطة التكنولوجية، وجعله يستفيد من الخدمات التي تقدمها، وخاصة في المجال التعليمي والتربوية، وحمائته من الأخطار والمفاسد التي تنطوي عليها.

والجدول رقم(25) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(25) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الأقمار الصناعية	83	82,18%
02	أقمار الاتصالات	06	05,94%
03	أقمار التجسس	05	04,96%
04	أقمار الطقس	04	03,97%
05	الأقمار العلمية	03	02,98%
المجموع		101	100%

الملاحظ أن المجال المفاهيمي السادس من الكتاب (وسائل الإعلام والاتصال)، يبحث في سبل الإفادة من ثورة الاتصالات وكيفية التعامل والاستفادة منها على أساس نظرة المشرع الجزائري والتوجهات المعاصرة في مجال الإعلام والاتصال، وكان التركيز في الوحدة التعليمية الثانية من هذا المجال على موضوع الأقمار الصناعية، فقد حظيت هذه الأخيرة بنسبة مئوية عالية (82,18%)، متصدرة بذلك قائمة الكلمات الدالة على موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهذا طبيعي فقد درج الناس على وصف هذا العصر بأنه عصر السرعة، ويرجع سبب ذلك الى التطور الذي طرأ على وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، بحيث أصبح بإمكان المرء أن يجلس الى جوار جهاز من أجهزة الإذاعة المرئية والمسموعة فيأتيه الصوت والصورة بأسرع من لمح البصر، فيقف على حقائق هذا العالم وهو جالس في ركن هادئ، ولا شك أن الفضل في ذلك يعود إلى الأقمار الصناعية. وقد جاءت في الترتيب الثاني كلمة أقمار الاتصالات بنسبة مئوية (05,94%). وهي أقمار تقوم بتسهيل تبادل الاتصال اللاسلكي بين مجموعة كبيرة من الدول، حيث يقوم القمر الصناعي الواحد بتوفير الدوائر التلفزيونية التي تنتقل الأحداث الهامة على الهواء مباشرة لكل أطراف الكرة الأرضية، ومن أمثلة هذه الأقمار القمر الصناعي العربي الموحد عربسات. وجاءت في الترتيب الثالث كلمة أقمار التجسس بنسبة مئوية (04,96%). وهي أقمار تثبت على مدارات قريبة من الأرض، تخصصها الدول العظمى للتصوير والتجسس على تحركات وقواعد الجيوش الحربية للدول الأخرى في أنحاء العالم، وجاءت في الترتيب الرابع كلمة أقمار الطقس بنسبة مئوية (03,97%). وهي أقمار تثبت على مقربة من الأرض لترصد الظواهر الجوية والمناخية المختلفة أولاً بأول، مما ساعد العلماء على التنبؤ بالظروف الجوية والمناخية، وجاءت في الترتيب الخامس والأخير كلمة الأقمار العلمية بنسبة مئوية (02,98%). وهي التي تثبت بمدارات بعيدة لتقوم بأبحاث علمية عن الكواكب الأخرى، كتصوير سطح الكواكب بالأشعة او رصد التغيرات المختلفة على سطح الشمس، او الرصد الجيولوجي لباطن الأرض بحثاً عن الثروات المعدنية، حيث تقوم بإرسال تلك المعلومات عن الفضاء الخارجي الى محطات استقبال أرضية. وهكذا يتعرف التلميذ على الخدمات التي تقدمها الأقمار الصناعية في مجالات: الاتصالات (الراديو، التلفاز، الهاتف، البريد اللاكتروني...)، التجسس والحروب، والملاحة الجوية والبرية والبحرية، والأبحاث

العلمية. ومن ثم إكسابه المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية قدراته التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور المتسارع للمعارف وكذا والوسائط الحديثة للإعلام والاتصال، ليتم في الأخير إدماجه في فضاء بيداغوجي تربوي معـــــــولم.

والجدول رقم(26) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة الأخبار الصحفية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(26) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة الأخبار الصحفية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الصحافة	67	43,50%
02	الجرائد	32	20,78%
03	المجلات	23	14,93%
04	وسائل الإعلام والاتصال	19	12,33%
05	الصحافة المكتوبة	11	07,14%
06	الصحافة الموضوعية	01	00,64%
07	الصحافة المغرزة	01	00,64%
المجموع		154	100%

يظهر من الجدول رقم(26) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على قائمة من الكلمات ذات الصلة بمتابعة الأخبار الصحفية، فقد تصدرت القائمة كلمة الصحافة بنسبة مئوية(43,50%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة الجرائد بنسبة مئوية(20,78%)، ثم كلمة المجلات في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(14,93%)، فكلمة وسائل الإعلام والاتصال في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(12,33%). وهي نسب مرتفعة

ومقبولة، وهو ما يعكس اهتمام المشرع بموضوع الإعلام والصحافة أو السلطة الرابعة كما يصطلح على تسميتها. فقد خصصت الوحدة التعليمية الأولى (الصحافة) من المجال المفاهيمي السادس (وسائل الإعلام والاتصال) للحديث عن موضوع الصحافة وتبيان أنواعها، ووظائفها كالإعلام، والتوجيه والإرشاد والتوعية والتأثير في الرأي العام، والتثقيف والتسليّة وتقديم الخدمات، والمساهمة في التنمية الوطنية، ومن خلال هذه الوحدة التعليمية تم تبيان قضية في غاية الأهمية، وهي أن للصحافة أهمية كبيرة فهي نبض الجماهير وضمير الأمة، ولسان الشعب ومنبره الحر ومرآة المجتمع. تعكس ما يدور فيه من وقائع وأحداث، وما يعانيه من ظروف وأحوال ومشاكل، وما تصبو إليه الجماهير من آمال وتطلعات. وفي كل الأحوال يتوجب حسن اختيار ما يقرأ من صحف ومجلات والتمييز بين المفيد والضار منها. وقد جاءت كلمة الصحافة المكتوبة في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية (14,07%)، تلتها في الترتيب الأخير كلمتا: الصحافة الموضوعية، والصحافة المغرضة بنسبة مئوية (64,00%). فالصحافة سلاح ذو حدين، هناك الصحافة الموضوعية، وتتمثل مهمتها في دراسة أوضاع المجتمع وأحوال الشعب، ومعايشة الجماهير والإحساس بنبضهم ومشاعرهم وتوجيههم وتوعيتهم، ومحاولة علاج أمراض الأمة وأوجاع المجتمع، ومشاكل الشعب، وقضايا الشباب، ورفع المعاناة عن كاهل الجماهير الكادحة والسعي لحل مشاكلها، وتحقيق التنمية والرفاهية والرخاء والتقدم والازدهار. وهناك الصحافة المغرضة وهي التي تنشر كتابات وصور تنطوي على إخلال بأمن الحكومة أو إفشاء لأسرار الدولة، أو المنافية للآداب العامة، كتلك الصحف التي تؤكد على الموضوعات الفاحشة والمكشوفة والمثيرة، أو التي تنشر الأخبار الكاذبة والمزورة التي من شأنها أن تكدر السلم أو تلحق ضرراً بالمصلحة العامة. وهكذا يمكن تبصير التلميذ بهذه الحقائق والمعطيات، وإكسابه المزيد من الوعي بعالم الصحافة والإعلام.

والجدول رقم (27) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة البرامج التلفزيونية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

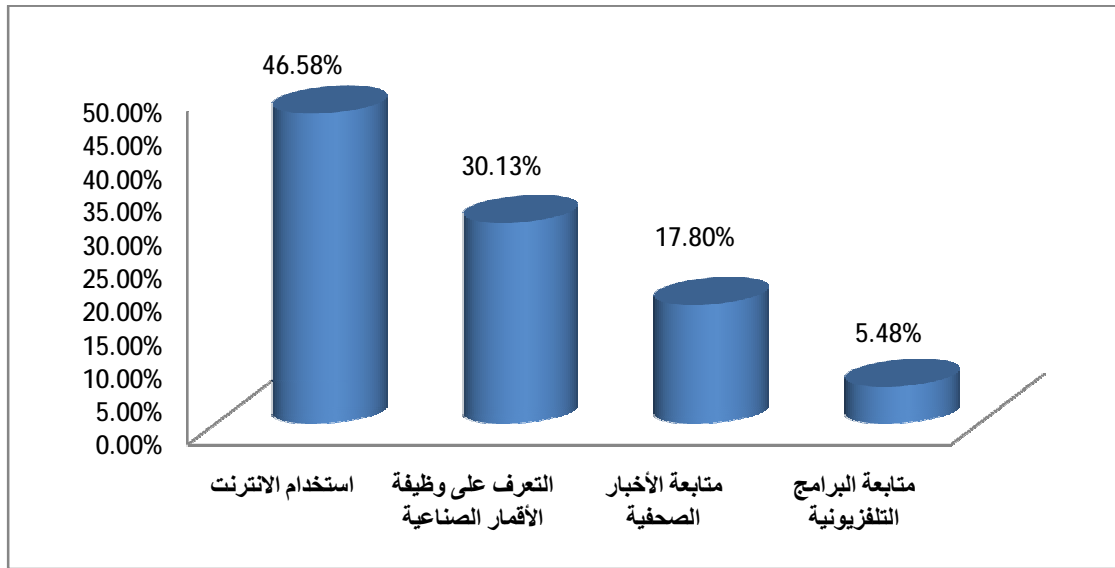
جدول رقم(27) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع متابعة البرامج التلفزيونية في بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الأشرطة العلمية	09	42,86%
02	التلفزيون	08	38,10%
03	البرامج التلفزيونية	02	09,52%
04	الأفلام	01	04,77%
05	المسلسلات	01	04,77%
المجموع		21	100%

يظهر من الجدول رقم(27) أن الألفاظ الدالة على موضوع متابعة البرامج التلفزيونية في بعد التحكم في وسائل الاتصال الحديثة، لم تحظ بحضور كبير في المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، رغم أهمية التلفزيون كجهاز من أجهزة الاتصال الحديثة، فقد تصدرت كلمة الأشرطة العلمية القائمة بنسبة مئوية(42,86%)، وجاءت في الترتيب الثاني كلمة التلفزيون بنسبة مئوية(38,10%)، وجاءت في الترتيب الثالث كلمة البرامج التلفزيونية بنسبة مئوية(09,52%)، تلتها في الترتيب الرابع كلمتا: الأفلام، والمسلسلات بنسبة مئوية(04,77%). وقد يعاب هنا على المشرع إغفال دور التلفزيون وعدم تضمين الكلمات ذات الصلة بالبرامج التلفزيونية وتنويعها بالقدر الذي يفى بالغرض ويبرز الدور المتميز للتلفاز في الحياة التعليمية التربوية، وبناء مفهوم المواطنة لدى التلميذ.

والشكل رقم(05) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التحكم في وسائل الاتصال الحديثة في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (05) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد التحكم في وسائل الاتصال الحديثة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.



إن العصر الذي نتعايش معه اليوم يتصف بالتسارع، وأصبحنا جميعا نتقاسم الحياة في عالم أشبه بقرية صغيرة سامية الجدران تربط بين أبعائه قنوات اتصال تنتصف بالسرعة في نقل الأفكار والثقافات، تمرر بانسيابية قيم ومبادئ الآخر، ومن بين قنوات الاتصال مواقع الانترنت التي تبث من خلالها أخطر الأفكار التي تخرب عقول الشباب وتجعل فكرهم رخوا متقبلا بكل بساطة، فتضعف فيه الروح الوطنية والانتماء وتحمل المسؤولية والنهوض بالمجتمع. ومن هنا فالتحكم في استخدام هذه الوسائل والوسائط، وتوظيفها بطريقة نافعة ومفيدة، يعد من القضايا البالغة الأهمية بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام. وقد تظن المشرع الجزائري الى أهمية هذا الموضوع والدور الذي يلعبه في مجال التربية على المواطنة، وخاصة لما يتعلق الأمر بالتلميذ المتمدرس في مرحلة التعليم المتوسط، هذه المرحلة التعليمية المتميزة التي تحتضن الفرد المتعلم الذي يعيش فترة المراهقة، ويظهر الشكل رقم(05) أن مضامين المنهاج تشتمل على المواضيع والأفكار ذات الصلة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، فقد تصدر موضوع استخدام الانترنت قائمة الأفكار والمواضيع بنسبة مئوية(46,58%)، تلاه في الترتيب الثاني موضوع التعرف على وظيفة الأعمار الصناعية بنسبة مئوية(30,13%)، وجاء في الترتيب الثالث موضوع متابعة الأخبار الصحفية بنسبة

مئوية (17,80%)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير موضوع متابعة البرامج التلفزيونية بنسبة مئوية (05,48%).

تشكل وسائل الاتصال الحديثة بالنسبة للفرد المتعلم وخصوصا البصرية منها، مصدر تلقي للمعلومات ونماذج من السلوك والقيم السائدة في بيئته ومحيطه، وتسهم هذه الوسائل في تشكيل ذهنية الفرد وتطلعاته وأنماط سلوكه، سواء كانت تخصه كفرد، او في علاقاته مع الآخرين، فالمواد التي يقدمها جهاز التلفزيون للأطفال والمراهقين ولل كبار أحيانا، تصبح ذات اثر فعلي حينما يتم الاقتداء بما تتضمنه من شخصيات وقيم ورموز، ومن ثم فان هذه الوسائل تشكل عاملا مساعدا على تربية المواطنة الصالحة او عائقا للتربية الوطنية.

يتساءل أكثر المتشككين عما إذا كان الإعلام الآلي سيفيد التلاميذ، بينما الجواب واضح بطبيعة الحال. فعلى مستوى القسم يعتبر الحاسوب وسيلة فاعلة للاتصال بالأقسام الأخرى عبر التراسل مثلا. بإمكان التلاميذ أن يتبادلوا انتاجاتهم وخبراتهم وأفكارهم حول الموضوعات التي تهمهم. وفي حالة انعدام المراجع في المؤسسة يمكنهم الحصول عليها عبر الشبكة. وهذا الاتصال التعاوني الفوري يقوم على أساس إكساب التلاميذ للكفاءات الجديدة للعمل الجماعي المشترك. وهي محاسن عليها طلب كبير في عالم الشغل، وضرورية لكل فرد يرغب في الانتساب الى حركة مجتمع الألفية الثالثة، ومن جهة أخرى فان التربية الإعلامية تساعد التلميذ على تنمية روح النقد لديه. ومن ثم دعم الإحساس بالمواطنة والانتماء والرغبة في المشاركة في بناء الوطن، والاعتزاز بالهوية الوطنية، وخلق الوعي السياسي الوطني، وتعزيز قيم المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأمام هذا التدفق الهائل للمعلومات لا مناص من أن يكون التلميذ قادرا على التمييز والتحليل، تلافيا للوقوع في التفاهات والشكليات، بل في الاستعمالات المضرة.

والواضح أن مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، قادرة على أن تلعب دورها في مساعدة المتعلم في هذه المرحلة، على التمكن من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وكذا القدرة على استخدامها بفعالية.

6- النتائج المتعلقة ببعد المحافظة على سلامة البيئة:

تتص الفرضية السادسة على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط ، تشتمل على بعد المحافظة على سلامة البيئة.

والجدول رقم(28) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(28) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	المحافظة على الموارد البيئية	11	40,74%
02	مكافحة التلوث	09	33,33%
03	الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته	05	18,51%
04	تفادي الكوارث البيئية	02	07,40%
	المجموع	27	100%

يظهر من الجدول رقم(28) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الأفكار والمواضيع الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة. وقد تصدر قائمة هذا المواضيع، موضوع المحافظة على الموارد البيئية بنسبة مئوية(40,47%)، وجاء في الترتيب الثاني موضوع مكافحة التلوث بنسبة مئوية(33,33%)، تلاه في الترتيب الثالث موضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته بنسبة مئوية(18,51%)، فموضوع تفادي الكوارث البيئية في الترتيب الرابع والأخير بنسبة مئوية(07,40%). وقد جاء في منهاج السنة الثانية من التعليم المتوسط: «في نهاية التعليم المتوسط يكون التلميذ قادرا على...تحديد مشاكل البيئة وأثرها على الصحة، والالتزام بقواعد المحافظة عليها»¹.

¹ منهاج السنة الثانية من التعليم المتوسط(ديسمبر 2003): مرجع سابق،ص:22.

ومن خلال تعرضه للوحدة التعليمية الثانية (التكنولوجيا والبيئة) من المجال المفاهيمي الخامس (العلم والتكنولوجيا)، يتعرف التلميذ على أهمية سلامة البيئة بالنسبة للكائنات الحية وصحة الإنسان، وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من أخطار التلوث، ليتجنب بذلك مسببات التلوث ويهتدي الى طرق مكافحته، وبعد قراءته للبيانات الواردة في الجدول المبين في الصفحة رقم (123) من الكتاب، يكتشف ما للتكنولوجيا من مخاطر على الإنسان وبيئته الطبيعية، فتسرب المواد المشعة، وانفجار بعض المفاعلات النووية، وتفجير الذرة، وإلقاء نفايات المصانع في المياه، والإكثار من رش المبيدات الكيميائية الخطرة على النباتات، وقطع الأشجار وإحراق الغابات، وتعاضم ثقب الأوزون في الجو. يؤدي إلى الموت والتشوه الجسدي، وظهور الأمراض المستعصية، تسميم المياه وإلحاق الضرر بالنباتات والحيوانات وصحة الإنسان، تلويث الهواء وإفساد التربة وتشويه جمال الطبيعة، إحداث ظاهرة التصحر ومنع إخصاب الأرض، وارتفاع معدلات الحرارة في العالم وغيرها من الأخطار والأضرار. وقد تساعد هذه المضامين التلميذ على المحافظة على الموارد البيئية والاهتمام بنظافة المحيط وجماليته، وحمايته من الأخطار والأضرار التي قد تلحق به، وهي مؤشرات دالة على المواطنة الحقة، ذلك أن حماية البيئة تعد من الواجبات الدينية والوطنية، والاعتداء عليها جريمة ضد الإنسانية.

والجدول رقم (29) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع المحافظة على الموارد البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (29) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع المحافظة على الموارد البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الماء	11	27,50%
02	النبات	09	22,50%

03	الحيوان	08	20,00%
04	حماية الغابات	06	15,00%
03	تجنب قطع الأشجار	02	05,00%
04	تجنب حرق الأشجار	02	05,00%
05	تفادي تسميم المياه	01	02,50%
06	حماية الثروة الحيوانية	01	02,50%
المجموع		40	100%

يظهر من الجدول رقم (29) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على قائمة من الكلمات الدالة على موضوع المحافظة على الموارد البيئية، فقد تصدرت كلمة الماء القائمة بنسبة مئوية (27,50%)، وهذا طبيعي لان الماء أساس الحياة، يحتاجه الإنسان في مختلف نشاطاته وفي الحفاظ على صحته، كالنظافة والشرب وإعداد الطعام، و في الزراعة والصناعة والنقل، وانجاز المشاريع المختلفة وإنتاج الكهرباء. والمحافظة على الماء من التبذير والتلويث ضرورة ومسؤولية الجميع. فالهواء والماء عنصران أساسيان في البيئة، وبانعدام احدهما تنعدم الحياة. وقد جاء في محكم التنزيل: «وجعلنا من الماء كل شئ حي» (الأنبياء:30). وجاء أيضا: «وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به» (الأنفال:11). أما بخصوص كلمة النبات فقد احتلت المرتبة الثانية بعد كلمة الماء بنسبة مئوية (22,50%)، وجاءت في الترتيب الثالث كلمة الحيوان بنسبة مئوية (20,00%)، وجاءت في الترتيب الرابع كلمة حماية الغابات بنسبة مئوية (15,00%). فقد نصت المادة الثامنة (08) من قانون حماية البيئة: «على أن حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب

التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية. ويتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية»¹.

وجاءت في الترتيب الخامس كلمتا: تجنب قطع الأشجار، وتجنب حرق الأشجار بنسبة مئوية(05,00%)، وجاءت في الترتيب الأخير كلمتا: تفادي تسميم المياه، وحماية الثروة الحيوانية بنسبة مئوية(02,50%). وقد نظر ديننا الحنيف الى البيئة كشي وجب الحفاظ عليه، حيث ينص القران الكريم على أن الحيوانات والجبال والأشجار والأنهار(العناصر الحية وغير الحية للبيئة) تسجد لله تعالى مثل الإنسان المؤمن وتسبح كلها للمولى عز وجل. أما قيم المحافظة، فهي التي توجه سلوك الإنسان المسلم نحو المحافظة على مكونات البيئة مثل المحافظة على النباتات والحيوانات والثروات المعدنية باعتبارها من صنع الخالق، كما توظف هذه القيم للمحافظة على نظافة البدن وصحته ونظافة المحيط والحفاظ على جماليته. وقيم الاستغلال تلك التي تمكن الفرد من الاستغلال الأمثل لمكونات البيئة بالابتعاد عن الإسراف والتبذير، وتجعله معتدلا ومتوازنا في كل ما يقوم به بدون إفراط ولا تقريط. وقد جاء في المادة(16) من قانون المياه:«يتعين على المستعملين للمياه: أن يستعملوا المياه بصورة عقلانية واقتصادية...»².

والواضح انه من خلال هذه الوحدة التعليمية(التكنولوجيا والبيئة)، يمكن تنمية الوعي البيئي لدى التلميذ بتزويده بالرؤية الصحيحة للبيئة ومكوناتها، وكذا تنمية القيم والاتجاهات والمهارات البيئية لديه، حتى يستطيع أن يستغل البيئة بشكل نافع ويواجه مختلف مشاكلها بعزم وإرادة، واعتقد أن هذا هو المطلب الأساس الذي يسعى إليه المشرع الجزائري من خلال تضمينه الألفاظ ذات الصلة بالمحافظة على الموارد البيئية في الكتاب محل التحليل.

والجدول رقم(30) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع مكافحة التلوث في بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

¹ عبد الرحمان زعطوط وآخرون(2005/2004): سلسلة الونام: كتاب التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر،ص:97.

² عبد الرحمان زعطوط وآخرون(2005/2004): المرجع نفسه،ص:105

جدول رقم(30) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع مكافحة التلوث في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	تلويث البيئة	10	24,40%
02	تلوث البر	09	21,95%
03	تلوث البحر	08	19,51%
04	تلوث الجو	08	19,51%
05	النفائيات السامة	04	09,75%
06	دخان المصانع	02	04,88%
	المجموع	41	100%

لقد ساهمت التكنولوجيا في إحداث آثار رهيبية على حياة الإنسان وبيئته الطبيعية التي عمها الفساد والتلوث في البر والبحر والجو، ولعل هذا ما أشار إليه القرآن الكريم في الآية التالية: «ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا، لعلهم يرجعون» (الروم:41). ومن الجدول رقم(30) يتبين أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الكلمات ذات الصلة بموضوع التلوث البيئي. وقد تصدرت المجموعة كلمة تلويث البيئة بنسبة مئوية(24,40%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة تلوث البر بنسبة مئوية(21,95%)، ثم كلمتا: تلوث البحر، وتلوث الجو في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(19,51%)، وجاءت في المرتبة الرابعة كلمة النفائيات السامة بنسبة مئوية(09,75%)، وجاءت في الترتيب الأخير كلمة دخان المصانع بنسبة مئوية(04,88%). فقد أصبحت صحة الإنسان والكائن الحي اليوم في خطر بفعل التلوث الذي طال البيئة كلها، نتيجة نشاطات الإنسان المتزايدة، فقد ادخل الإنسان مكونات دخيلة على الهواء بفعل نشاطه الصناعي الكثيف، الذي يدفع الى الجو بكميات هائلة من

الملوثات كأول وثاني اوكسيد الكربون، ومختلف أنواع الغبار والأدخنة والجسيمات، التي تزداد يوماً بعد يوم بشكل كارثي، تتسبب في أمراض تنفسية وإلحاق الضرر بصحة الإنسان، وإفساد التربة، وتلويث الهواء والاضطرابات المناخية وتشويه جمال الطبيعة. هذا وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة (60 الى 90%) من سكان البلدان المتخلفة يشربون المياه الملوثة التي تسبب كثيراً من الأمراض كالكوليرا والتيفويد والملاريا والتهاب الكبد، وان جميع البشر عرضة للتلوث المائي وبدرجات متفاوتة¹.

وزيادة على هذا، يستعمل الإنسان المخصبات الزراعية والمبيدات الكيماوية لرش النباتات لحمايتها، غير انه يتسبب في تلويث التربة عند الإسراف في ذلك، إلى جانب صرف المياه من المنازل والمصانع. ومن هنا يعتبر التلوث من اخطر المشاكل التي تواجه الكائن الحي على سطح الأرض، لأنه يخل بالتوازن البيئي، وبالتالي يهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات، وعلى هذا الأساس فمكافحة التلوث واجبة، ومسؤولية الجميع، كل في مكان تواجد. فمن الطبيعي أن يهتم المشرع الجزائري بهذا الموضوع، والقصد تبصير التلميذ بخطر التلوث وضرورة مكافحته والحفاظ على سلامة البيئة باعتبارها جزء لا يتجزأ من حياتنا.

والجدول رقم(31) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته في بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(31) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	النظافة	10	23,25%
02	التشجير	08	18,60%

¹ عبد الرحمان زعطوط وآخرون(2005/2004): المرجع نفسه، ص:96.

03	نظافة المحيط	07	16,28%
04	رش المبيدات	06	13,95%
05	حرق النفايات	03	06,98%
06	المساحات الخضراء	01	02,32%
07	تعبيد الطرقات	01	02,32%
08	تنظيم العمران	01	02,32%
09	الإنارة العمومية	01	02,32%
المجموع		43	100%

يظهر من الجدول رقم(31) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تستمل على قائمة من الكلمات ذات الصلة بموضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته. فقد تصدرت كلمة النظافة هذه القائمة بنسبة مئوية(23,25%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة التشجير بنسبة مئوية(18,60%)، وجاءت في المرتبة الثالثة كلمة نظافة المحيط بنسبة مئوية(16,28%)، وجاءت كلمة رش المبيدات في الترتيب الرابع بنسبة مئوية(13,95%). ومن هنا نستشف مدى اهتمام المشرع وتركيزه على عنصر النظافة، وقد جاء في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط: «... ومن أهم أسباب ظاهرة التلوث البيئي، إهمال النظافة وإلقاء النفايات والفضلات الضارة في مياه البحار والأنهار»¹. ومن باب العناية بالمظهر والمحيط. فالحرص على التنظف والتطهر من أصول الإصلاح الدينية والمدنية التي جاء بها ديننا وتميز بها أتباعه.

إن الإسلام دين النظافة، وتطهير العقيدة من شوائب الشرك والبدع والمعاصي مقرونة بتطهير الظاهر من بدن الإنسان وثوبه ومحيطه ليجمع المسلم بين النظافتين، ويحافظ على الطهارتين. وقد جاءت كلمة حرق النفايات في الترتيب الخامس بنسبة مئوية(06,98%)،

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص:125.

وجاءت بعدها كلمات: المساحات الخضراء، وتعبيد الطرقات، وتنظيم العمران، والإنارة العمومية في الترتيب الأخير بنسبة مئوية (2,32%). وهنا التركيز على جمالية المحيط وإظهاره بالصورة اللائقة التي تدخل البهجة والارتياح والطمأنينة في نفوس عامة المواطنين. فالإنسان بطبعه يميل الى تذوق الجمال، بتذوقه وتمتعه بالجانب الجمالي للبيئة. وفي هذا الصدد يقول (صلى الله عليه وسلم): «إن الله جميل يجب الجمال»، ويقول الله تعالى: «امن خلق السموات والأرض وانزل لكم من السماء ماء فانبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها اءله مع الله بل هم قوم يعدلون. امن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها انهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا اءله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون» (النمل:60-61). وقال أيضا: «وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون» (النحل:14). كما يقول عز وجل: «الم ترى أن الله انزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود. ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور» (فاطر:27-28). فهذه الآيات ما هي إلا دليل على عظمة الخالق وروعة وجمال صنعه، فقد خلق كل شي جميلا وأحسن خلقه، فحري بالتلميذ أن يستوعب هذا الإبداع والجمال، وان يستدمجه في تفكيره وخياله، لينعكس بذلك إيجابا في تعامله مع بيئته ومحيطه، واعتقد أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، قد تساهم في توضيح الرؤية وتبصير التلميذ بواجباته تجاه بيئته.

والجدول رقم(32) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع تفادي الكوارث البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(32) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع تفادي الكوارث البيئية في بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
-------	--------	------------	-------------------

01	التجارب النووية	05	31,25%
02	المبيدات الخطرة	03	18,75%
03	ثقب الأوزون	03	18,75%
04	كارثة تشيرنوبيل	02	12,50%
05	تسرب المواد المشعة	02	12,50%
06	انفجار المفاعلات النووية	01	06,25%
المجموع		16	100%

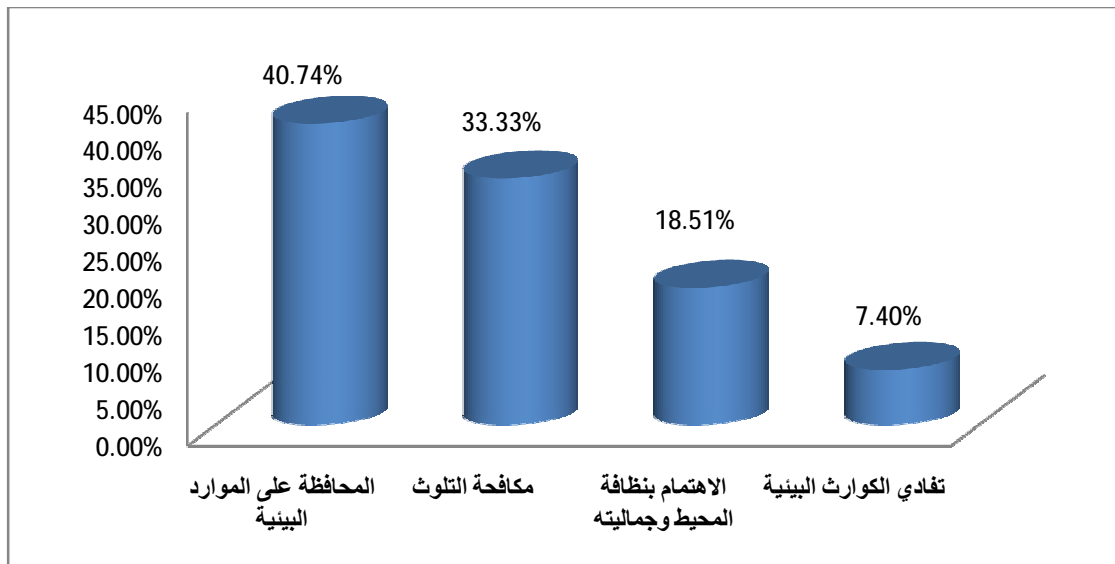
يظهر من الجدول رقم (32) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الكلمات ذات الصلة بموضوع تفادي الكوارث البيئية. فقد تصدرت المجموعة كلمة التجارب النووية بنسبة مئوية (31,25%)، ذلك أن انفجار بعض المفاعلات النووية واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية في الحروب الدولية، من شأنه أن يحدث أضراراً بليغة على التربة والمزروعات، وظهور الأمراض المستعصية والتشوهات الجسدية وحتى الموت. وفي معرض حديثه عن كيفية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها، يستعرض المشرع في الصفحة رقم (125) من الكتاب محل التحليل، جملة من الإجراءات والتدابير منها المبادرة إلى المزيد من المعاهدات الدولية لحماية البيئة من آثار التلوث بأسبابه المختلفة، والتخلص من الأسلحة الذرية، وتحريم التجارب النووية والجرثومية والكيماوية وتطويق المفاعلات الذرية بترسانة محكمة ريثما يتم دفنها إلى الأبد. وجاءت كلمتا: المبيدات الخطرة، وثقب الأوزون في الترتيب الثاني بنسبة مئوية (18,75%)، ذلك أن الإكثار من رش المبيدات الكيماوية الخطرة على الأشجار والزررع، يؤدي إلى إفساد التربة وتشويه الثمار والحبوب. وجاءت في الترتيب الثالث كلمة، وتعاطم ثقب الأوزون في الجو من شأنه أن يحدث اضطرابات مناخية، وارتفاع معدلات الحرارة الذي يهدد بجفاف الأنهار والآبار والينابيع، واحتمال ذوبان الجليد الذي يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات، وسوف يترتب على ذلك كله وقوع فيضانات

واختفاء معالم كثير من المدن السياحية وإغراق الأراضي المنخفضة المكتظة بالسكان. وجاءت كلمتا: كارثة تشيرنبل، وتسرب المواد المشعة في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (12,50%). فقد انفجر المفاعل النووي بمدينة تشيرنبل الأوكرانية سنة (1986) مخلفا آلاف الضحايا، زيادة عن المصابين بالإشعاع النووي الين يعانون من عاهات وتشوهات مستديمة كالعمى، العقم، الشلل وغيرها، ولا زالت أوروبا تشكو الى يومنا هذا الخطر الذي بات يهددها. وتسرب المواد المشعة من شأنه إلحاق أضرار بليغة على صحة الإنسان والنباتات أيضا. وجاءت في الترتيب الأخير كلمة انفجار المفاعلات النووية بنسبة مئوية (06,25%)، وانفجار المفاعلات النووية هي الأخرى قد تتسبب في موت البشر وظهور الأمراض المستعصية والتشوهات الجسدية، وإلحاق الضرر بالتربة والنباتات.

ومن هنا يمكن أن تساعد هذه المضامين المتعلم على بناء تصورات صحيحة حول مسألة المحافظة على سلامة البيئة، انطلاقا من معرفة والتبصر بمسببات الكوارث البيئية التي هي وليدة العلم والتكنولوجيا الحديثة، فهذه الأخيرة سلاح ذو حدين يمكن أن تتسبب في ظهور كوارث بيئية.

والشكل رقم (06) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (06) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد المحافظة على سلامة البيئة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.



لقد باتت البيئة موضوع اهتمام كافة شعوب العالم وهذا ما نراه في المؤتمرات وعلى الشاشات ونطالعه في الصحف. فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه، وقد خلقها الله للبشرية جمعاء ولا يجوز لأي كان أن يحدث فيها أضرارا. وديننا الحنيف ينهى عن التعرض للبيئة وتلويثها، فقد نادى الى ضرورة تنظيف المكان وتنقيته من كل أنواع الأذى، ودعا الى الاقتصاد والابتعاد عن الإسراف والتبذير، والحفاظ على كل الكائنات الحية وحمائتها من الانقراض، وتكمن قوة الشريعة الإسلامية في كونها تسعى الى كل ما يحقق السعادة الشاملة للإنسان على الأرض ولكل الأجيال، ولا يتسنى للإنسان أن يكون سعيدا إلا إذا تعامل مع بيئته التي انعم الله عليه ايجابيا، وحافظ عليها من التلوث بجميع أشكاله، وكذا الكوارث التي قد تلحق بها. أما الإنسان الذي يعيث في الأرض فسادا ويسرف في استغلال الموارد الطبيعية ويلحق أضرارا جسيمة بالبيئة، فيكون قد اضر بنفسه وعرض الإنسانية جمعاء الى المخاطر. والإسلام دائما سباق الى حث الأفراد على المحافظة على بيئتهم، فنهو بعدم استغلالها استغلالا سلبيا كما في قوله (صلى الله عليه وسلم): «لا ضرر ولا ضرار».

إن علاقات الجزائر مع قضية البيئة، علاقات أصيلة وقديمة والدليل على هذا هو الممارسات والسلوكات التي نلاحظها في صحرائنا الشاسعة، فقد أسس أهلها نظم استعمال الماء وترشيد تقاسمه بالقسط عن طريق الفوقارة وعن طريق التنقيب قبل أن يكتشف الأوربيون هذه التقنيات، وحتى الهندسة المعمارية المحلية التي تقينا من الحرارة ومن البرد هي هندسة كان لنا فيها السبق على العالم منذ قرون، وكل ذلك يبين العلاقات العتيقة التي كانت موجودة وما زالت في مجال الحفاظ على البيئة. وان الكل يعرف أن الإفساد والإصلاح في البيئة ينشأ في ذهن الناس وبصفة أدق في ذهن الطفل، لان هذه الذهنية هي التي ستتحول الى سلوك في المرتبة الثانية، لذلك وجب علينا معالجة هذه الظاهرة من المنبع اي عند الطفل في المدرسة والشارع وفي البيت، لان السؤال المطروح هو اي جيل نريد؟.

فنحن نريد جيلا يحافظ على البيئة، نريد جيلا يحافظ على الحياة، نريد جيلا يحافظ على الجزائر.

وفي ظل هذه المعطيات، يظهر مدى اهتمام المشرع الجزائري بموضوع المحافظة على سلامة البيئة، والدليل تضمينه الأفكار ذات الصلة بهذه المسألة منهاج التربية المدنية للسنة

الرابعة من التعليم المتوسط، فقد ورد موضوع المحافظة على الموارد البيئية في الترتيب الأول بنسبة مئوية (40,74%) كما يبين الشكل رقم (06)، وجاء في الترتيب الثاني موضوع مكافحة التلوث بنسبة مئوية (33,33%)، وجاء موضوع الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (18,51%)، وجاء في الترتيب الرابع موضوع تفادي الكوارث البيئية بنسبة مئوية (07,40%).

وانطلاقاً من هذا، نقول بان اكتساب المعارف لا يكفي وإبلاغ المعرفة لا يكفي بدون تفكير والمعرفة كمنقول علمي بغير وعي غير كافية هي الأخرى، فالنص في كل الأحوال لا يؤدي الغرض والمطلوب إذا لم يقترن او يتحول الى وعي وممارسة، فليس المطلوب أن ننظر للمواطنة ونؤلف بخصوصها عديد الكتب، ولكن المطلوب أن نعيش المواطنة من خلال الحفاظ على البيئة.

ولا نقل أن موضوع البيئة من المواضيع التي تمارس مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط حيالها أسلوب التجاهل والطمس، غير أن هذا موضوع البيئة على أهميته بالنسبة للمواطن في تقديرنا لم يحظ بالاهتمام المطلوب على غرار المواضيع الأخرى السابقة التي تشكل أبعاداً للمواطنة، فلو نرجع الى الكتاب نجد أن موضوع البيئة جاء ضمن وحدة تعليمية (التكنولوجيا والبيئة) من المجال المفاهيمي الخامس (العلم والتكنولوجيا)، وكان يفترض أن يخصص له مجالاً مفاهيمياً واسعاً يشمل مجموعة من الوحدات التعليمية التي تستوضح من خلالها كافة المفاهيم ذات الصلة بموضوع البيئة، عن طريق سلسلة من الأنشطة التعليمية والتربوية. وعلى العموم فالمضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يمكن أن تساهم في التوعية البيئية او التعليم البيئي او التربية البيئية من خلال تنمية وعي بيئي لدى الناشئة من المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط.

7- النتائج المتعلقة ببعدها معرفة الحق—وق والواجبات:

تنص الفرضية السابعة على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد معرفة الحق—وق والواجبات.

والجدول رقم(33) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(33) يبين التكرارات والنسب المئوية للأفكار والمواضيع الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الموضوع	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	الحقوق المدنية والسياسية	10	31,25%
02	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	09	28,12%
03	واجبات وطنية	07	21,88%
04	واجبات نحو الدستور	06	18,75%
	المجموع	32	100%

يظهر من الجدول رقم(33) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، توضح حقوق وواجبات المواطن كما نص عليها الدستور الجزائري، و نظرا لتداخل التصنيفات في هذه المنظومة(الحقوق والواجبات)، وتفاديا للخلط الذي قد يقع أثناء التعرض لهذا الموضوع، فقد تم اعتماد التصنيف المشار إليه في الكتاب محل التحليل والموضح في الجدول أعلاه(جدول رقم33). هذا وقد تصدر موضوع الحقوق المدنية والسياسية قائمة المواضيع ذات الصلة بعدد الحقوق والواجبات بنسبة مئوية(31,25%). والملاحظ هنا أن الدستور الجزائري يحدد بوضوح الحقوق المدنية والسياسية، فقد جاء في المادة(29) من دستور 1996:«كل المواطنين سواسية أمام القانون»، وفي المادة(32)«الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة»، وفي المادة(41):«حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن»، وفي المادة(53):«الحق في التعليم مضمون»، وفي المادة(54):«الرعاية الصحية حق

للمواطنين»، وفي المادة(55):«لكل المواطنين الحق في العمل»، وفي المادة(57):«الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون»¹.

تشير الحقوق الى الامتيازات الي يجب على الدولة أن تقدمها أو توفرها الدولة لمواطنيها، بحيث يتمتعوا بها ويمارسونها، كالمساواة أمام القانون، الحريات الشخصية: حرية التملك، حرية العمل، حرية الاعتقاد والتدين، حرية الرأي. الحق في التعليم، والرعاية الصحية، الحق في العمل، والحق في الإضراب، والمواطنة من هذا المنطلق رسالة، تتمثل في تطوير المواطن ذي الشخصية المتوازنة الذي يسهم في بناء وطنه ويدافع عنه ويمارس حقوقه وواجباته التي كفلها الدستور، وينخرط في العمل ويسهم في الحياة اليومية، بحيث يعمل على تلبية حاجاته الأساسية وحاجات مجتمعه، ملتزما طبعاً بقواعد المجتمع وقوانينه، ومن هنا يتبين أن تنمية المواطنة هدف أساس لنظام التعليم ببلادنا، ومنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط يؤكد على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية، وينمي في المستهدفين قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور واحترام حقوق الوطن وحقوق المواطنين. وهكذا فتتمة المواطنة في التلميذ أو تربيته على المواطنة، عملية تستهدف أساساً إعداده وتتضمن تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه وكيف يمارس هذه الحقوق والواجبات. وتتمثل الحقوق المدنية في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحقه في المساواة أمام القانون، وعدم التدخل في خصوصيته أو في شؤون أسرته أو بيئته، وحقه في حرية الفكر وحرية التعبير وفق النظام والقانون.

وجاء في الترتيب الثاني موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنسبة مئوية(28,12%). ومن هنا فالتطور في فلسفة المواطنة جعل المشرع الجزائري يتوسع في معالجة الحقوق والواجبات، ويضيف إلى النطاق السياسي لعلاقة المواطن بالدولة والدولة

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، صص:20-21.

بالمواطن حقوقا وواجبات مستمدة من النطاق الاجتماعي ومن النطاق الاقتصادي ومن النطاق الثقافي ومن النطاق التربوي، وهكذا أصبح النص على حق المواطن في التعليم مثلا، واردا الى جانب النص على حقه في التنقل في الوطن، او حقه في العمل، او حقه في التعبير عن رايه، او حقه في الصحة، او حقه في الملكية. وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

هذا بخصوص الحقوق، أما بخصوص الواجبات فقد جاءت فكرة الواجبات الوطنية في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (21,88%)، وجاءت بعدها في الترتيب الرابع فكرة الواجبات نحو الدستور بنسبة مئوية (18,75%). وهي مزيج من حقوق وواجبات المواطن، والقصد من تضمينها في كتاب التربية المدنية بهذا الشكل تبصير التلميذ بحقوقه التي كفلها دستور الجمهورية الجزائرية، وواجباته تجاه المجموعة الوطنية.

والجدول رقم (34) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق المدنية والسياسية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم (34) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق المدنية والسياسية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	حرية التعبير	44	34,38%
02	المساواة	23	17,97%
03	حرية الرأي	13	10,15%
04	التمتع بالجنسية	08	06,25%

05	حرية الدين	07	05,47%
06	الكرامة	06	04,69%
07	حرية التنقل	05	03,90%
08	الحرية السياسية	04	03,12%
09	الاختلاف	04	03,12%
10	المشاركة في الانتخابات	03	02,34%
11	تقلد الوظائف	03	02,34%
12	إنشاء أحزاب سياسية	03	02,34%
13	المشاركة في الجمعيات	02	01,57%
14	إنشاء النقابات	02	01,57%
15	عدم الاعتقال التعسفي	01	00,79%
المجموع		128	100%

يظهر من الجدول رقم (34) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الألفاظ ذات الصلة ببعد الحقوق المدنية والسياسية، فقد تصدرت المجموعة كلمة حرية التعبير بنسبة مئوية (34,38%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة المساواة بنسبة مئوية (17,97%)، ثم كلمة حرية الرأي في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (10,15%)، وجاءت كلمة التمتع بالجنسية في الترتيب الرابع بنسبة مئوية (06,25%)، وجاءت كلمة حرية الدين في الترتيب الخامس بنسبة مئوية (05,47%)، وجاءت في الترتيب السادس كلمة الكرامة بنسبة مئوية (04,69%)، وفي الترتيب السابع كلمة حرية التنقل بنسبة مئوية (03,90%)، وفي الترتيب الثامن كلمتا: الحرية السياسية، والاختلاف بنسبة مئوية (03,12%)، وجاءت كلمتا: المشاركة في الانتخابات، تقلد الوظائف، إنشاء أحزاب سياسية في الترتيب التاسع بنسبة مئوية (02,34%)، وفي الترتيب

العاشر كلمتا: المشاركة في الجمعيات، وإنشاء النقابات بنسبة مئوية (01,57%)، وفي الترتيب الحادي عشر والأخير كلمة عدم الاعتقال التعسفي بنسبة مئوية (00,79%). وفي الواقع، يغلب على منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط طابع التنقيف المواطني الى جانب التنقيف السياسي، فقد خصصت الوحدة التعليمية الثالثة من المجال المفاهيمي الأول في الكتاب(الدولة والمجتمع الجزائري) للحديث عن الدستور الجزائري باعتباره مجموعة القواعد والقوانين الأساسية التي تنظم وتضبط نظام الحكم ونشاط الدولة وعلاقتها بالمواطنين والدول الأخرى، ومن خلاله وضح المشرع من الصفحة(19) الى الصفحة(25)، الحقوق والحريات الواردة في دستور 1996، والحال كذلك بالنسبة للمجال المفاهيمي الثالث من الكتاب(حقوق الإنسان)، فقد بين المشرع حقوق وواجبات المواطن نحو الدولة والعكس، فالمواطن لا يعرف نظام حقوقه وواجباته الا في ظل دولة معينة ونظام حكم معين، والتنقيف المواطني هو في الحقيقة تعميق للتنقيف السياسي، فالحقوق والواجبات التي تجعل المواطن مواطناً، إنما هي ترجمة معكوسة للحقوق والواجبات التي تجعل الدولة دولة مواطنين. وحرية التعبير والرأي والتفكير من أساسيات إنسان هذا العصر والعصور الغابرة. إذ لا يعقل بأي حال من الأحوال أن تكتم الأفواه بأي حجة كانت، بالإضافة الى كون حرية التعبير حق من حقوق الإنسان الأساسية. فإنها تنمي روح الإبداع، وروح المبادرة والإخاء والمودة بين الناس، وتحد من النزاعات الفردية والخلافات المذهبية والطائفية، نتيجة تلاقح الأفكار، والابتعاد عن الكبت والحرمان، مما يجعل الإنسان سليم العقل والوجدان. والمساواة في الحقوق المدنية هي المدخل أو شرط للمساواة في الحقوق السياسية ولوحدة الجماعة الوطنية المتشكلة سياسياً في نظام حكم معين.

والجدول رقم(35) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(35) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	العمل	14	30,43%
02	التعليم	10	21,73%
03	الرعاية الصحية	06	13,04%
04	الراحة	04	08,70%
05	الملكية	04	08,70%
06	الإضراب	03	06,52%
07	الحماية الاجتماعية	02	04,34%
08	المشاركة في الحياة الاقتصادية	01	02,18%
09	المشاركة في الحياة الاجتماعية	01	02,18%
10	المشاركة في الحياة الثقافية	01	02,18%
	المجموع	46	100%

يظهر من الجدول رقم(35) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تستعرض كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نص عليها الدستور الحالي (1996) مع بعض الشروحات التي تقرب الفهم للتلميذ، وتمكنه من استيعاب محتواها وأهميتها بالنسبة للمواطن الجزائري. فقد تصدر الحق في العمل مجموعة الكلمات الدالة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنسبة مئوية(30,43%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة التعليم بنسبة مئوية(21,73%)، وجاءت في الترتيب الثالث كلمة الرعاية الصحية بنسبة مئوية(13,04%)، وجاءت في الترتيب الرابع كلمتا: الراحة، والملكية بنسبة مئوية(08,70%)، وجاءت كلمة الإضراب في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية(06,52%)، تلتها في الترتيب السادس كلمة الحماية الاجتماعية بنسبة مئوية(04,34%)، فالمادة(55) من الدستور الجزائري(1996) تنص على:«لكل المواطنين

الحق في العمل». وتنص المادة(53):«الحق في التعليم مضمون». وتنص المادة(54):«الرعاية الصحية حق للمواطنين». وتنص المادة(52):«الملكية الخاصة مضمونة وحق الإرث مضمون». وتنص المادة(57):«الحق في الإضراب معترف به، ويمارس في إطار القانون». وتنص المادة(58):«تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع». وجاء في المادة(24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:«لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية باجر»¹.

هذا وقد جاءت المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ذيل الترتيب بنسبة مئوية(18,02%). ولعل ابرز ما يمكن أن تقف خلفه الدولة لتعزيز فكر الوطنية وممارسة المواطنة في المجتمع، تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين.. والمراد هنا كما يشير النبهان(1988)، تلك المساواة التي تتضمن الآتي²:

- 1- المساواة في المنافع الاجتماعية: بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها.
 - 2- المساواة أمام القضاء: فالجميع متساوون في نظر القضاء تحت سيادة الدولة.
 - 3- المساواة أمام القانون: فلا امتياز لحسب او نسب أمام أنظمة الدولة.
 - 4- المساواة في تولي الوظائف العامة: فكل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة حسب مؤهلاته وقدراته.
 - 5- المساواة في التكاليف المادية: والمعنى انه كما أن للمواطن حقوقا محفوظة فعليه من الواجبات المادية التي يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.
- وتأكيدا لهذا المبدأ، فقد جاء في المادة(29) من الدستور الجزائري الحالي(1996):«كل المواطنين سواسية أمام القانون». وجاء في المادة(32):«الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة»³.

وجاء في المادة(07) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:«كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق،ص:70.

² محمد فاروق النبهان(1988): نظام الحكم في الإسلام، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

³ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق،ص:20.

متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا»¹. ومن هنا فاستشعار التلميذ لهذه المفاهيم والمبادئ واستدماجها، يساعده ولا شك على أداء واجباته والاستفادة من حقوقه كاملة غير منقوصة، وهذا التوازن في منظومة الحقوق والواجبات ليس مشتقا من فضيلة الاعتدال وإنما من المنطق الداخلي للمواطنة، ففي التربية على المواطنة يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون، انطلاقا من العدل كقاعدة أخلاقية وشرط لضمان تحقيق وحدة الجماعة الوطنية. وهي الغاية التي ينشدها المشرع الجزائري من خلال تضمينه كلمات ذات الصلة بمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والجدول رقم(36) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات الوطنية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(36) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات الوطنية في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	احترام القانون	32	55,18%
02	صيانة الرموز الوطنية	11	18,97%
03	الدفاع عن الوطن	07	12,07%
04	الحفاظ على الممتلكات العامة	06	10,34%
05	تنمية الوطن	02	03,44%
	المجموع	58	100%

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع نفسه، ص67.

يظهر من الجدول رقم(36) أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مجموعة من الكلمات الدالة على موضوع الواجبات الوطنية، انطلاقاً من محتوى المادة(62) في الدستور الجزائري الحالي(1996):«على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية». ومحتوى المادة(66):«يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير»¹.

هذا وقد تصدرت كلمة احترام القانون المجموعة بنسبة مئوية(55,18%)، تلتها في الترتيب الثاني كلمة صيانة الرموز الوطنية بنسبة مئوية(18,97%)، وجاءت في الترتيب الثالث كلمة الدفاع عن الوطن بنسبة مئوية(12,07%)، وجاءت كلمة الحفاظ على الممتلكات العامة في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية(10,34%)، وفي الترتيب الخامس والأخير كلمة تنمية الوطن بنسبة مئوية(03,44%). ومن هنا فالواجبات التي تقع على عاتق المواطن الجزائري، هي: احترام القوانين، صيانة الرموز الوطنية، الدفاع عن الوطن، الحفاظ على الممتلكات العامة، وتنمية الوطن. هذه الواجبات والالتزامات يتعين أن يقوم بها المواطن حسب قدرته وإمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأييدها على أكمل وجه بصدق وإخلاص.

والواضح أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تؤكد على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية، تنمي في المستهدفين من المتعلمين قيم المواطنة، مستهدفة بذلك تعزيز انتماء التلميذ لوطنه وتعميق إحساسه بعضويته فيه، وإعداده ليكون لبنة صالحة في بناء مجتمعه، مسهما في تنمية وطنه، محافظاً على رموزه الوطنية ومختلف منجزاته.

تؤكد أدبيات موضوع المواطنة على أنها معنية ببناء المواطن الذي هو أداة بناء الوطن، وعليه فالتربية المدنية معنية ببناء الوطن والمواطن. وإذا كان الحال كذلك فلا بد من إعداد الأفراد إعداداً شمولياً علمياً ومهارياً وعاطفياً وجسدياً، ليكونوا مواطنين صالحين يعملون وبشكل فاعل على تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، وان يؤديوا ما للمجتمع عليهم من حقوق وفي الوقت نفسه يتمتعوا بحقوقهم التي كفلها الدستور وقانون الجمهورية.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص:21.

ويستحسن أن نشير هنا الى فكرة مفادها، الاهتمام المتوازن بحقوق وواجبات المواطن، وكذا الأمر بالنسبة لحقوق وواجبات الدولة، وذلك لان الاهتمام بحقوق المواطن ستستفيد منه التربية على المواطنة في رد سلطة الحكم الى مصدره(المواطن)، وان هذا التوازن ليس مشتقا من فضيلة الاعتدال وإنما من الأبعاد العميقة للمواطنة.

والجدول رقم(37) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات نحو الدستور في بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

جدول رقم(37) يبين التكرارات والنسب المئوية للألفاظ الدالة على موضوع الواجبات نحو الدستور في بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

الرقم	الكلمة	التكرار(ك)	النسبة المئوية(%)
01	احترام الدستور	07	%41,18
02	معرفة الدستور	04	%23,52
03	حماية الدستور	03	%17,64
04	العمل ببنود الدستور	03	%17,64
المجموع		17	%100

باعتبار الدستور هو أعلى نص في الدولة، فقد اهتم المشرع في منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بالحديث عن الدستور الجزائري، وقد خصصت الوحدة التعليمية الثالثة من المجال المفاهيمي الأول(الدولة والمجتمع الجزائري) لهذا الموضوع من خلال تعريف الدستور، وتوضيح الحقوق والحريات الواردة في الدستور الحالي، وتبيان أهمية الدستور، وكذا واجبات المواطن الجزائري نحوه، فقد جاء في الصفحة (23) من الكتاب: «على المواطن واجبات نحو الدستور وهي:

- أن يعرف دستور بلاده ومنزلته باعتباره أعلى قانون على ضوءه تشرع جميع القوانين في البلاد.
- أن يحترم كافة المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت في الدستور، إذ الخروج عن تلك المبادئ يعتبر خروجاً عن إرادة الشعب.
- أن يعمل على تنفيذ ما جاء في بنود الدستور لتحقيق شخصية الأمة التي رسم الدستور حدودها، حتى تبرز بين الأمم ذات دستور عملي.
- على الحاكم والمحكوم الخضوع لقواعد الدستور عند مزاولته كل منهما لنشاطه.
- على المواطن أن يحمي الدستور لأنه بذلك يحمي إرادته»¹.

والجدول رقم(37) يظهر أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على الكلمات التي تبين واجبات المواطن الجزائري تجاه الدستور. وقد تصدرت كلمة احترام الدستور قائمة هذه الكلمات بنسبة مئوية(41,18%)، تلتها كلمة معرفة الدستور في الترتيب الثاني بنسبة مئوية(23,52%)، وجاءت كلمتا: حماية الدستور، والعمل ببنود الدستور في الترتيب الثالث بنسبة مئوية(17,64%).

وتجدر الإشارة، أن الاطلاع على الدستور والعمل بماء جاء في بنوده وحمايته، واجب على كل مواطن، على اعتبار أن الدستور يمثل القاعدة القانونية للتشريع، ويحدد مبادئ وثوابت المجتمع ووظائف الدولة، ويضمن الحريات الفردية والجماعية للمواطنين ويكفل الحماية القانونية، وانطلاقاً من هذه الأهمية التي يحظى بها الدستور، فقد تم تخصيص وحدة تعليمية كاملة من كتاب التربية المدنية للحديث عن الدستور الجزائري وأهميته وواجبات المواطن نحوه.

يقرر الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين الجزائريين بصورة تكفل تنشئتهم كمواطنين، ويضيف إلى هذا المبدأ مبدأ الحرية بأبعاده الشخصية والاعتقادية والتعليمية والقولية والكتابية والاجتماعية والاقتصادية في جملة مواد، نستخلص منها جملة حقوق للمواطن، مثل الحق في المساواة، حرية التعبير، حرية التدين، الحق في التعليم، الحق في الرعاية الصحية، الحق في العمل، حق المشاركة في الانتخابات، حق الملكية، الحق في الراحة، الحق في الإضراب، الحق في الكرامة وعدم التعرض للتعذيب، الحق في الاشتراك في الجمعيات، وبالمقابل يقرر

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق.

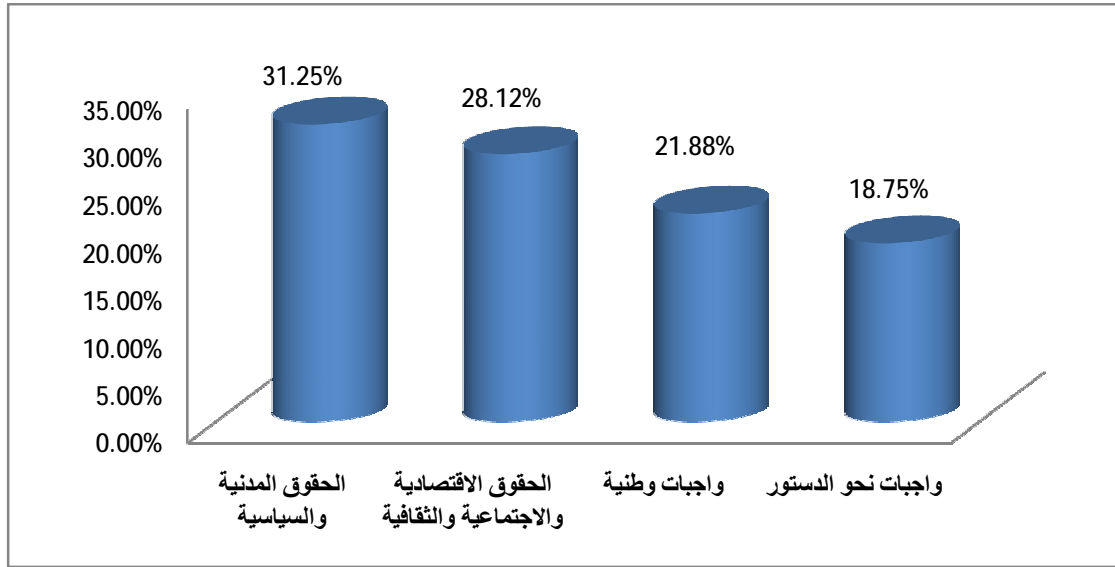
الدستور جملة من واجبات المواطن تجاه الدولة، نذكر منها واجب احترام الدستور، الحفاظ على الممتلكات العمومية وصيانتها، الدفاع عن الوطن والمساهمة في بنائه، حماية البيئة... بهذه الحقوق والواجبات يتعمق وعي المواطن بوحدة الحياة والمصير التي تجمعهم في دولتهم وبواسطتها، والواضح أن المشرع الجزائري من خلال اهتمامه في المنهاج الرسمي للتربية المدنية بمنظومة الحقوق والواجبات، يعي أهمية هذه القضية الأساسية في بناء المجتمع والدولة.

وزيادة على واجبات المواطن نحو الدستور باعتباره القاعدة والمنطلق لكل تشريع في الدولة، فهناك العديد من الواجبات التي يتعين على كل مواطن القيام بها على أكمل وجه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر واجب دفع الضرائب للدولة، واجب الدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله، واجب الحفاظ على الممتلكات العامة...

تعتبر هذه الواجبات المترتبة على كل مواطن جزائري، نتيجة منطقية وأمرًا مقبولًا في ظل نظام جمهوري ديمقراطي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي دون تمييز. كما أنها تعكس مدى اهتمام المشرع الجزائري بمنظومة الحقوق والواجبات باعتبارها واحدا من تجليات المواطنة.

والشكل رقم (07) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في الكتاب محل التحليل.

شكل رقم (07) يبين التوزيع النسبي للأفكار الدالة على بعد معرفة الحقوق والواجبات في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.



من الشكل رقم(07) نكتشف أن تصور التربية الوطنية في الجزائر كما يطرحه منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في ظل الإصلاحات الجديدة، يرتكز بصورة علنية ومحددة على مفهوم الدولة الوطنية، وقد انعكس ذلك على نظام الحقوق والواجبات كما يراه بالنسبة الى المواطن وبالنسبة الى الدولة على السواء.

بالنسبة الى المواطن نلاحظ نظام الحقوق والواجبات مبنيا بناء محكما، فالنص يتحدث عن الحقوق المدنية والسياسية للمواطن والتي تصدرت مجموعة الحقوق والواجبات بنسبة مئوية(31,25%)، والمتمثلة أساسا في: حرية التعبير، المساواة أمام القانون، حرية الرأي، الحق في التمتع بالجنسية الجزائرية، حرية التدين والاعتقاد، الحق في الكرامة، حرية التنقل، الحرية السياسية، الحق في تقلد المناصب والوظائف العامة، الحق في الاختلاف، حق إنشاء الأحزاب السياسية، حق المشاركة في الاجتماعات والجمعيات، الحق في إنشاء النقابات، عدم الاعتقال التعسفي. وجاءت في الترتيب الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنسبة مئوية(28,12%)، والمتمثلة في: الحق في العمل، الحق في التعليم، الرعاية الصحية، الحق في الراحة، الحق في الملكية، الحق في الإضراب، الحق في الحماية الاجتماعية، حق المشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فالمواطنة من وجهة نظر السياسيين تتجسد من خلال الحصول على الحقوق السياسية التي تنظم المجتمع عن طريق التشريع او العمل السياسي ضمن الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية، وكذا في تكوين جمعيات لها صبغة اجتماعية او عملية، ومن خلال حقوقه المدنية والسياسية، يمارس الفرد

واجباته ومواطنته. والملاحظ هنا أن مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يغلب عليها طابع التنقيف السياسي الذي يكمل ويتم مفهوم المواطنة لدى المستهدفين.

أما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن، فهي أولا واجبات وطنية وقد جاءت في الترتيب الثالث بعد حقوق المواطن بنسبة مئوية (21,88%)، وتتمثل أساسا في: احترام القانون، صيانة رموز الدولة، الحفاظ على الممتلكات العامة، المساهمة في تنمية الوطن. فقد جاء في المادة (61) من الدستور: «يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة»¹.

إن هذه المادة من الدستور، توضح واجب مقدس على كل مواطن أن يلتزم به، هذا الواجب يمس بالأساس رموز السيادة الوطنية للدولة. وعلى غرار الحديث عن الدستور، فقد جاء موضوع الواجبات نحو الدستور في الترتيب الرابع بنسبة مئوية (18,75%)، وقد حدد المشرع الجزائري واجبات المواطن نحو الدستور في: احترامه، معرفته، حمايته، والعمل ببوده. مع انه لم يحدد كيفية حمايته، وكذا العمل بما ورد فيه من بنود. ويقابل هذه الحقوق والواجبات، حقوق وواجبات من جهة الدولة، إلا أن هذه الحقوق والواجبات ليست مطروحة صراحة بالشكل الذي طرحت به حقوق المواطن وواجباته، مما يعني استنتاجها من النص على وظائف الدولة وعلى واجبات المواطن وحقوقه. ومن النص على واجبات المواطن نستنتج ان حقوق الدولة تتجلى في: الحق في سن القوانين وتطبيقها، والحق في فرض الضرائب، والحق في فرض الخدمة العسكرية، والدفاع عن سلامة الوطن والمواطنين يتطلب قوة عسكرية منظمة يشارك فيها جميع المواطنين بحسب نظام خاص.

خلاصة الفصل:

إن دور التربية الوطنية هو أكثر من مجرد تنوير، إذ أنها مسؤولة عن تحويل المواطن بالقوة إلى المواطن بالفعل، أي مسؤولة عن تشكيله كمواطن وتنمية وعيه وشعوره وإرادته كمواطن ويظهر ذلك أساسا في إطار المدرسة ومن خلال مناهجها التعليمية التربوية الرسمية، وإذا كان الحال كذلك فإن الدولة ممثلة بنظامها التربوي معنية بغرس مفهوم المواطنة وتنميته

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 21.

في أبنائها، ويتطلب ذلك أن تتبنى المناهج التعليمية التربوية الرسمية رسالة واضحة تتمثل بتربية الإنسان على المواطنة معرفة وتطبيقا.

تنبثق أهداف تدريس التربية المدنية من أهداف سياسة التعليم في الجزائر في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة (ديسمبر 2003)، وفي ظل حاجات التلاميذ وحاجات المجتمع ومعطيات العصر ومستجداته، ويسعى منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية إلى تزويد التلميذ بالمعارف والقيم والمهارات ذات الصلة بمفهوم المواطنة، ويظهر ذلك من خلال:

- غرس الروح الوطنية وتنمية الإحساس بالانتماء للجزائر والإخلاص لها وللوحدة الوطنية. وبذا يكون الوطني مستعدا دائما للتضحية بالنفس والنفيس لغلبة الأعداء من أجل حماية مصالح الوطن ومقوماته المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ المشترك. ولقد اثبت شهداء الوطن عن مدى عمق هذه القيمة في نفوس الجزائريين. وهكذا يتبين لنا بان صفة الوطنية هي أكثر عمقا من صفة المواطنة وهي أعلى درجات المواطنة، ذلك لان الفرد يمكن أن يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه الى جماعة او دولة ما، لكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالح لكل من ينتمون الى هذا الوطن، لتغلب المصلحة العامة على المصالح الشخصية للفرد.

- تنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز بمقوماته الأساسية المتمثلة في الإسلام والعربية والامازيغية، وتكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، وتغذية الولاء الوطني في نفوس التلاميذ. وقد عبر نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وهو اصدق المؤمنين، عن قوة شعوره بالانتماء والحب لوطنه الأول مكة المكرمة لما خرج منها مهاجرا الى يثرب (المدينة المنورة) فقال: «والله انك لأحب ارض الله إلي، وانك لأحب ارض الله الى الله، ولولا أن اهلك أخرجوني منك ما خرجت». والتربية هي التي تحدد هوية الأمة من حيث لغتها ودينها وتاريخها، وهو ما تجسده غايات التربية التي سطرتها المنظومة التربوية الجزائرية التي منها، تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة مع تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية

الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية، والعمل على ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها لدى الأجيال الصاعدة، والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي، وتكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية. ويظهر أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط من خلال مضامينه التعليمية، يستهدف تعزيز هذه القيم لدى المتعلمين وتحقيق هذه الغايات.

- تغيير الذهنيات لتتماشى مع تطورات الأجيال على ضوء التحولات التي يعرفها العالم، ليتمكن التلميذ مواطن الغد من العيش في مجتمع متفتح على العصرنة، وتنمية الحس المدني وبناء أخلاق إنسانية، تتمثل في احترام الإنسان وفي الانفتاح عن الآخر والتشارك معه في إطار قيم التعاون والتسامح والحوار.

- إكساب الكفاءات التي تسمح للتلميذ بإيجاد الاستعمالات المتنوعة للمعارف العلمية في حياته المدرسية والاجتماعية والمهنية، وكذا تنمية الفكر والقيم العلمية التي تنشئ ذهنية جديدة لدى مواطن العالم الحالي، وبث الروح العلمية بالمعنى السلوكي الحياتي، بحيث يعتمد التلميذ على أعمال العقل والمنطق ويتلافى الخرافات.

- تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة ذات صلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تشكل هذه التكنولوجيات خيارا استراتيجيا في مشروع مدرسة الغد، ويعد التحكم فيها احد الوسائل لتحضير الأجيال الجديدة لمواجهة تحديات المستقبل.

- تربية التلميذ ليكون المواطن ليكون لبنة في بناء مجتمعه، ويشعر بمسؤولية لخدمة بلاده والدفاع عنها، وان يكون مدركا لحقوقه وواجباته التي نص عليها الدستور باعتباره أساس كل تشريع في الدولة الجزائرية.

وهكذا نكتشف أن تصور التربية المواطنة في الجزائر كما يطرحه منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة (ديسمبر 2003)، وحسب القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، يرتكز بصورة علنية ومحددة على مفهوم المواطنة بأبعاده النفسية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، ويبقى أن نؤكد على فكرة مفادها، أن الإنسان هو العنصر الأساسي المعول عليه في بناء

الحضارة وتكوين الثقافة وتأسيس النظم الاجتماعية، رغبة منه في بلوغ درجة الكمال الإنساني وتحقيق السعادة، إلا أن الإنسان قد يكون أداة بناء عندما تتوفر فيه القيم الحضارية والإنسانية، وقد يكون أداة تهديم حينما لا تتوفر فيه هذه الشروط، لذا كان لابد من تدخل النظام التربوي التعليمي الرسمي لجعل الفرد نموذجاً للمواطنة الصالحة، ومن هنا يأتي دور منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في بلورة شخصية التلميذ وصلها لايجاد النموذج المنشود والمواطن الصالح.

الفصل السادس
مناقشة النتائج

تمهيد:

يتم في هذا الفصل مناقشة النتائج تبعا للأبعاد المحددة لمفهوم المواطنة في ضوء فرضيات الإجراء طبعا، وهذا بالاسترشاد بالجانب النظري والتراث التربوي وكذا نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

1- النتائج المتعلقة ببعـد الشعـور بالانتماء للوطن:

تنص الفرضية الأولى على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الشعور بالانتماء للوطن.

إن بناء مواطن يعرف معنى الانتماء للوطن ليس بالمهمة السهلة، وهنا يقع على المدرسة بمكوناتها ومناهجها التعليمية التربوية وفي مقدمتها منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تحمل هذه المسؤولية كاملة. ذلك أن رسالة المدرسة، تتمثل في تربية النشء من المتعلمين في إطار مناهج وزارة التربية والتعليم الجزائرية لكي يكونوا مواطنين منتمين الى مجتمعهم الجزائري العربي الإسلامي، ومنسجمين مع متغيرات المجتمع العالمي، قادرين على مواجهة التحديات الناشئة عن التغيرات الراهنة والمستقبلية والتكيف مع المستجدات المختلفة التي تفرضها العولمة.

وحب الوطن والانتماء له ليس فقط من الإيمان، بل من الفطرة السليمة، ليس فقط عند الإنسان بل الأحياء عموما، فهناك الحيوانات التي تهاجم أي دخيل على حدودها، والنباتات التي تفرز مواد سامة حول جذورها وجذوعها لتبيد أي أعشاب متطفلة على موطنها، فأينما يوجد وطن فلا بد من وجود مواطن، فالوطن بلا مواطن كالشجرة الخاوية على عروشها، والمواطن بلا وطن إنسان بلا هوية تائه في الأرض. ولكن هل الإنسان في العصر الحديث يدرك معنى الانتماء المصحوب بالدفاع عن وطنه، وما دور المدرسة بمناهجها التعليمية التربوية ونخص منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في تنمية روح المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن؟.

هذا ما سوف نعرفه من خلال مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في بعد الشعور بالانتماء للوطن في مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

ان المواطنة هي حب المواطن لوطنه وانتمائه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الايجابي للتعاون مع الغير على حلها، والتفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته. ومن هنا يتوجب غرس وتعزيز روح المواطنة عند أبنائنا التلاميذ في المدرسة من خلال تزويدهم بالمعارف النظرية والعملية عن كافة مكونات وطنهم الايجابية، مثل الأرض والشعب والسلطة والسياسة وتاريخ وطنهم السياسي، وترسيخ محبة الوطن والوحدة الوطنية بالتمسك والتعاضد الاجتماعي، وتعميق الولاء والانتماء للوطن، والقدرة على تحفيز التلاميذ على خدمة الوطن والشعب بإخلاص وتفاني¹.

ويظهر من خلال الرجوع الى مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، أنها تشتمل على جملة من المعارف ذات الصلة بمكونات الوطن، مثل المجتمع الجزائري، الدستور الجزائري، الشعب الجزائري، الأمة الجزائرية، الدولة الجزائرية، سلطات الدولة الجزائرية. وهذا ضمن المجالين المفاهيميين الأول (الدولة والمجتمع الجزائري)، والثاني (سلطات الدولة الجزائرية). فهذه المضامين من شأنها ان تساهم في تعميق الولاء والانتماء للوطن، وتحفيز التلاميذ على خدمة الوطن بصدق وإخلاص.

يزخر الحقل النفسي التربوي الاجتماعي بالعديد من الظواهر والقضايا التي تمس الوجود الإنساني، بل وتحدد هذا الوجود ومتغيراته، وتعتبر قضية الانتماء من القضايا المحورية في واقعنا الاجتماعي. وهو من الموضوعات الهامة التي تناولتها العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم النفس والتربية وعلم الاجتماع، وخاصة الانتماء للوطن. فالشعور بالانتماء يؤدي دورا هاما في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم او مجتمعهم الذي يعيشون فيه، ويقابله الشعور بالاغتراب والعزلة والوحدة. ويعني الشعور بالانتماء الى الوطن، شعور الفرد بكونه عضوا في مجتمع متوحدا معه مقبولا في وسطه ومستحسنا بين أفراد، يحس بالفخر والأمان فيه، يعمل من اجل خيره ونصرتة، ويعتز بولائه له. ويبدو الشعور بالانتماء للوطن في سلوك

¹ عدنان العلي الحسن: الانتماء والمواطنة عند أطفالنا، 2012/09/04،

الأفراد من خلال تفاعلهم مع قضايا مجتمعهم، وإخلاصهم لقيم هذا المجتمع، وتحملهم للمسؤولية فيه¹.

والانتماء كحاجة نفسية اجتماعية يحقق للفرد عند إشباعه رغبته في التواجد مع آخرين في رقعة جغرافية معينة، يماثلهم في كثير من الخصائص كالوطن الواحد والدين الواحد واللغة الواحدة والمصير المشترك والعادات والتقاليد المشتركة. وبحكم التعريفات الواردة لمفهوم الانتماء، وكذلك الدراسات التي تناولته، بينت أن الانتماء يعتبر احد العوامل التي يكون من خلالها الفرد توحيده بالجماعة، ولكونه جزءا مقبولا منها ويستحوذ على مكانة متميزة فيها².

ونفهم من هذا، أن الانتماء ليس سلوكا لذاته، وإنما هو رباط يصل العلاقة بين الفرد وموضوع الانتماء كالوطن او الجماعة او المجتمع او المهنة. فالانتماء إذن، حاجة اجتماعية تدفع الفرد إلى تكوين علاقة اجتماعية بموضوع الانتماء.

ويعتبر الانتماء هو مداد(حبر) الميثاق الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع، تسطر فيه حقوق وواجبات المواطنة المتبادلة فيما بينهم، ومن ثم يسهم الانتماء بشكل أساسي في تكوين منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة، أعلاها نصره الجماعة او الوطن والتضحية من اجله عند اقتراب الخطر³.

وإذا كانت المواطنة حب المواطن لوطنه وانتمائه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الايجابي للتعاون مع الغير على حلها، والتفاني في خدمته والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة

في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته، فان تعزيز الشعور بالانتماء يمتد الى آفاق المنظومات الأخلاقية والسياسية بتدعيم وممارسة

¹ علي غربي: العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الاجتماعي، معهد علم الاجتماع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الثاني، السنة الثانية، سبتمبر 1999، ص ص: 53-54.

² محمد محفوظ: نقد المشروع الثقافي الغربي وطموحات العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد 19، السنة الخامسة، ربيع 1998، 63-64.

³ صلاح عبد المتعال: تعزيز الانتماء الحضاري للأمة الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي (مصر)، 2013/02/10، <http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=2171&issue=519>

الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة. ويظهر أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط يشتمل على المفاهيم والقيم التي تعزز روح الانتماء والمواطنة لدى التلميذ، ففي المجال المفاهيمي الأول من الكتاب (الدولة والمجتمع الجزائري)، تم الحديث عن المجتمع الجزائري، والدولة الجزائرية، والدستور الجزائري، والإدارة والمواطن، ليتم الحديث عن سلطات الدولة الجزائرية: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والمحكمة العليا. وفي المجال المفاهيمي الثالث من الكتاب (حقوق الإنسان) تم الحديث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخروقات حقوق الإنسان، والأمن والسلم. وفي المجال المفاهيمي الرابع (الحياة الديمقراطية)، تم الحديث عن حرية التعبير، والعمل النقابي، والأحزاب السياسية. ومن شأن هذه المضامين والوحدات التعليمية أن تغرس وتعزز روح المواطنة عند التلاميذ، وتعميق الولاء والانتماء للوطن، والقدرة على تحفيزهم على خدمة الوطن والمجتمع بإخلاص وتفاني.

وقد بين علماء النفس مثل ادلر الذي يرى أن الإنسان كائن اجتماعي يربط نفسه بالآخرين في إطار العلاقة الاجتماعية التي قوامها الميل إلى التوحد بالجماعة، والحب والعطف والتعاون مع أفراد الجماعة¹.

وفي نفس الاتجاه، يشير إيريك فروم إلى أهمية الانتماء في سعيه لتحليل ماهية الوجود الإنساني. فقد أوجز ماهية هذا الوجود في حالة الشعور بالوحدة والعزلة، فالانتماء وسيلة أساسية للخلاص من هذه الأزمة الوجودية. ويعتقد فروم بأن وجود الإنسان يحكمه عدد من الحاجات الإنسانية تنصدرها الحاجة إلى الانتماء².

ويعتقد ماسلو أن الانتماء حاجة نفسية أساسية لدى الإنسان، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدافع الأمن. فكل فرد في حاجة إلى أن ينتمي إلى أسرة أو جماعة أو وطن ويوحد نفسه بموضوع انتمائه، ويشعر معه بالألفة والأمان³.

¹ اسحق رمزي (1981): علم النفس الفردي أصوله وتطبيقاته، دار المعارف، مصر، ص: 109.

² مجدة احمد محمد: دراسة مقارنة لأبعاد التوافق النفسي والاجتماعي بين الطلبة والطالبات المتفوقين والطلبة والطالبات المتخلفين دراسياً وعلاقته بالانتماء، دراسة نفسية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصريين (رانم)، يناير 1991، ص: 173-174.

³ عبد العالي دبله: العالم العربي وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، 2002، ص: 103.

أما كولين ولسون فقد بين في دراسته عن اللانتمى، بان نفسية الإنسان اللانتمى تتمثل ملامحها في معاداته ونفوره من المجتمع، بل وإعراضه عن أي قيم، وكان سلوك اللانتمى يتم عن عدم تقبله للحياة، أي الحياة الإنسانية التي يعيشها الأفراد في هذا المجتمع الإنساني¹. ويعد الانتماء ظاهرة إنسانية فطرية، تربط بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددين زمانا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدهم، وبتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا ويحتم عليهم واجبات. ويرتبط الانتماء بالتوافق الذي يعني قدرة الفرد على حل صراعاته وتوتراته الداخلية باستمرار حلا ملائما، وإقامة علاقات مناسبة ومسيرة لأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها ويحظى في نفس الوقت بتقدير واحترام الجماعة لأرائه واتجاهاته. فالسلوك التوافقي ينطوي على درجة من الانتماء يقيمها الفرد إزاء موضوع توافقه سواء كان أسرة او جماعة مهنية او وطنيا او دينيا او مذهبا².

ووجد كذلك أن الانتماء يرتبط بكل من الدافع للإنجاز، والتحصيل الدراسي، والدور الاجتماعي للفرد، والتكيف الاجتماعي المدرسي. ووجدت كذلك علاقة بين الولاء للوطن والتوافق العام، وان ذوي المؤهلات التعليمية العليا أكثر ولاء للوطن من ذوي المؤهلات التعليمية الدنيا. كما وجدت علاقة بين الانتماء الوطني والديني والاجتماعي وكل من تقدير الذات وتأكيد الذات والتوافق الاجتماعي الدراسي³.

يتبين مما سبق، أن الشعور بالانتماء يرتبط بسمات شخصية سوية كالتوافق والإنجاز وتقدير الذات وتأكيد الذات. فالانتماء عندما يشعر به الفرد إزاء وطنه او إزاء أي موضوع يعتبر سمة سوية.

ويتعلم الفرد الانتماء منذ الصغر، حيث ينتمي الى أسرة او قرية او حي او مدينة، ثم الى دولة وتتفوق الدولة على ما عداها من المنظمات الاجتماعية والسياسية بان الانتماء إليها يجعل الفرد يعيش كافة صور الانتماء الأخرى.

¹ منير شفيق: عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد 19، السنة الخامسة، ربيع 1998، ص: 64.

² كريمان محمد بدير (1995): الإحساس بالجمال عند الأطفال وعلاقته بالانتماء للوطن، دراسات وبحوث في الطفولة المصرية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ص: 125-126.

³ عبد العالي دبله: مرجع سابق، ص: 105.

وتعرفه **سناء حامد زهران** بأنه: «شعور يتضمن الحب المتبادل والقبول والتقبل، والارتباط الوثيق بالجماعة، وهو يشبع حاجة الإنسان الى الارتباط بالآخرين، وتوحده معهم ليحظى بالقبول ويشعر بكونه فردا يستحوذ في مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بوطنه الذي يحيا فيه، وبمن يقيمون في هذا الوطن في تبني مجموعة الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره»¹.

وعلى هذا الأساس، يعد الانتماء مطلباً ضرورياً تصبو إليه كل نفس بشرية، فهو بمثابة اتجاه يحركه دافع قوي لإشباع حاجة أساسية لدى الإنسان، يقهر من خلاله انفصاليته باحثاً عن الاندماج والتوحد مع كيان أكبر منه، فالانتماء دليل على إنسانية الإنسان ووجوده الاجتماعي ووعيه لهذا الوجود، أي الوعي بمتغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وكل ما يدور على الساحة الوطنية، اذا فالانتماء قضية وظاهرة اجتماعية أكثر منها فردية، فهي تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها ويشهدها المجتمع. فالمجتمع الجزائري على سبيل المثال شهد عدة تطورات وتغيرات على جميع الأصعدة، بداية من النظام السياسي والانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي وصولاً الى ما يعرف بالتعددية الحزبية في فترة حكم الرئيس الراحل **الشاذلي بن جديد**، والتحول الاقتصادي وتفتحه على اقتصاد السوق، ودخوله نظام الخصخصة او الخصخصة كما يسميها البعض، وبصورة واضحة ما تمخض عن التحولات التي شهدناها في العشرية السوداء، بالإضافة الى التغيرات والظروف والتطورات التي يشهدها عالمنا اليوم وفي شتى المجالات والميادين، وظهر ما يصطلح عليه بالعولمة، الأمركة او الأوربة وغيرها من المصطلحات والمسميات التي تعكس حقيقة مفهوم العولمة، هذا المفهوم الذي احدث ثورة في العقول والأفكار لدى الملايين من سكان العالم، بما فيهم سكان العالم العربي والإسلامي، الذي يعتبر الأرضية الخصبة لتطبيق مخططات وتحقيق مطامع الدول المهيمنة في العالم باسم العولمة والديمقراطية والعدالة الإنسانية وحقوق الإنسان. كل هذا اثر ويؤثر في انتماء الفرد الجزائري لمجتمعه ووطنه. هذا ما نلاحظه بأهميات أعيننا ميلاً وانجذاباً متزايداً من طرف الشباب الجزائري نحو الأخذ بالأفكار والنظم الغربية، فقد بات الكل يقلد الغرب في ابسط الأشياء، مما أدى بهم الى الابتعاد والانسلاخ عن تراثهم ودينهم وقيمهم. مما تولد عنه تراجعاً رهيباً في القيم الثقافية حتى وصل

¹ سناء حامد زهران (2004): إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب، القاهرة، ص: 137.

الأمر الى تشتت الهوية الوطنية ومسختها، وبهذا يتأثر الانتماء بمدى التغيير الثقافي في المجتمع، فكلما زادت الهوية الثقافية بين فئات المجتمع قل التفاعل الاجتماعي بينهم، مما يضعف تماسك أفرادهم وارتباطهم نتيجة لتباين قيمهم وأفكارهم، الأمر الذي أفرز نوعاً من ضعف الانتماء في أوساط شبابنا

يعد الانتماء حلقة وصل بين الفرد والمجتمع، فمن خلاله يتم نمو الذات وتحقيقها وتدعيم هوية الفرد، إذ أن الانتماء بمثابة حاجة أساسية في البناء النفسي والاجتماعي للأفراد، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين أنه اتجاهها وشعورها وإحساسها، وكونه حاجة أساسية نفسية تطلبها الذات الإنسانية لإيجاد مكانة لها في المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن هنا يمكن أن ندرج بعض التعريفات لمفهوم الانتماء الوطني، من بينها: «أنه شعور الفرد بالحب نحو وطنه، يزداد نمواً كلما شعر الفرد أن الوطن يقدم له الرعاية بمختلف أشكالها الصحية والنفسية، التعليمية والاقتصادية، يوفر له فرص الحياة الكريمة والتعبير عن الذات، وفرصة الحماية من الضياع والتشرد». كما أنه: «يتمثل في التضحية من أجل الوطن، والقيام بالواجب المطلوب على أكمل وجه، وكذا القيام بالأعمال التطوعية والخيرية بكافة أنواعها، والمحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها المجتمع». ويعرف كذلك بأنه: «عملية دينامية تربط التلاميذ بالشخصيات التاريخية في بيئتهم المحلية والانجازات الاقتصادية والخدماتية، تهدف الى مشاركتهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، وتمسكهم والتزامهم بقيم المجتمع ومعاييرهم، وولائهم وإخلاصهم، واعتزازهم بمكانة الوطن»¹.

ومنهم من يرى بان الانتماء الوطني عبارة عن السلوك الذي يعبر به الفرد عن التزامه بالقوانين وتمسكه بهويته الوطنية، كما قال محمد ابو فودة في مقالة له بعنوان **الانتماء الوطني** بأنه: «السلوك المعبر عن امتثال الفرد للقيم الوطنية السائدة في مجتمعه كالاعتزاز بالرموز الوطنية والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة، والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته، وتشجيع الممتلكات الوطنية، والتمسك بالعادات والتقاليد والمشاركة في الأعمال التطوعية والمناسبات الوطنية، والاستعداد للتضحية دفاعاً عن الوطن»².

¹ محمد عطية ابو فودة: الانتماء الوطني، 2012/04/25، <http://www.amin.org/Look/amin/article.tpl>

² محمد عطية ابو فودة: مرجع سابق.

ويرى **اقصيعة** في الدراسة التي قام بها على طلبة الصف التاسع أساسي في محافظة غزة، بان الانتماء الوطني لدى هؤلاء الطلبة، يتمثل في حب الوطن، حب القدس، مقاومة ومحاربة الاستيطان، تقدير الشهداء والوفاء لهم، العمل من اجل الصالح العام. أما **عسفة** فيرى أن الانتماء الوطني لدى تلاميذ الصف السادس أساسي بفلسطين هو: حب الوطن والدفاع عنه، بناء الوطن والمحافظة عليه.

ويرى **بدران** أن الانتماء في المجتمع الأردني، يتمثل في التضحية من اجل الوطن والقيام بالواجب المطلوب على أكمل وجه، القيام بالأعمال التطوعية والخيرية بكافة أنواعها، والمحافظة على اللغة الرئيسية، المحافظة على اللباس والزبي الشعبي، والمحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها المجتمع¹.

ويعرفه **عبد الرحمان العيسوي** بأنه: «شعور الفرد بالحب نحو وطنه، يزداد نموا كلما شعر الفرد أن الوطن يقدم له الرعاية بمختلف أشكالها الصحية، والنفسية، الاجتماعية والتعليمية، والاقتصادية، يوفر له فرص الحياة الكريمة والتعبير عن الذات وفرصة الحماية من الضياع والتشرد».

ويرى **إسماعيل علي** أن الانتماء الوطني: «هو حب الوطن والانتماء اليه، يتضمن حب المواطنين الذين ينتمون إليه»².

ومنه نستخلص، أن الانتماء الوطني هو حب الوطن ترابه وتراثه، والعمل على خدمته والتضحية في سبيله والاعتزاز بمقوماته، وهو عملية ديناميكية تربط التلاميذ بالوطن وشخصياته التاريخية، وكذا الانجازات الاقتصادية والخدماتية، تهدف الى مشاركتهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، وتمسكهم والتزامهم بقيم المجتمع ومعايير، وولائهم وإخلاصهم، واعتزازهم بمكانة الوطن. والشعور بالانتماء اليه يقتضي إقرار والتزام من الناحية الاخلاقية.

¹ محمد عطية ابو فودة: المرجع نفسه.

² محمد عطية ابو فودة: المرجع نفسه.

وبالرجوع الى تعريفات الانتماء الوطني، نستنتج ان مفهوم الوطنية والانتماء يمثلان وجهين لعملة واحدة ان صح هذا التعبير، فبالانتماء الذي يحسه ويشعر به الفرد تجاه وطنه يتولد لديه ما يعرف بالصفة الوطنية، فمن خلال حب الوطن والارض، والاعتزاز والافتخار بتاريخه وبطولاته، والعمل من اجل تنميته، والعمل بقوانينه وعاداته وتقاليده، واحترام رموز سيادته الوطنية كالراية الوطنية والنشيد الوطني، والعملة الوطنية (الدينار الجزائري)، والافتخار بجنسيته وهويته الوطنية، ومن خلال تشربه لقيم الانتماء الوطني يتجسد فيه ما يعرف بالروح الوطنية، لذا يعتبر الانتماء الوطني سلوكا وفعلا وتجسيدا، والوطنية شقه الثاني وهو تجسيد الشعور بالروح الوطنية، أي أن الوطنية تؤدي إلى الانتماء، والانتماء يولد الوطنية، وكلاهما يعملان في تفاعل وعلاقة تأثير وتأثر.

ويعد الانتماء بمثابة الضمير الداخلي للأفراد، الذي يعمل على إرشادهم وتوجيه سلوكياتهم صوب الوجهة الايجابية، وتتمثل مظاهره حسب محمد عطية أبو فودة فيما يلي:

- إن الذروة في الولاء والانتماء تتضح في التضحية في سبيل الوطن.
- يتضح حسن الولاء والانتماء من خلال البناء والاعمار والمشاركة في حاضر مزدهر ومستقبل مشرق.
- من مظاهر الانتماء الحقيقي، العمل على حماية المنجزات والمكتسبات التاريخية.
- القيام بالأعمال الجماعية والتطوعية في كافة المجالات لتعم فائدتها الوطن.
- معرفة رموز الوطن، رايته، نشيده الوطني، عاداته وتقاليده ولغته، ولباسه الشعبي وأثاره.
- العمل على اكتساب الإرادة الصلبة التي تقف في سبيل ما يتعارض وأي مظهر من مظاهر الولاء والانتماء للوطن وتنمية الضمير الوطني، والنقد الذاتي في لحظة المخالفة بدون رقيب، مما تشكل معه الشخصية المطلوبة.
- الاهتمام بالقضايا الوطنية وبكل ما يتصل بأمر الوطن والمواطنين.
- الانتماء هو معرفة الوطن بادراك الروابط التي تشكل الأمة فيه، كالعقيدة واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، والآمال المستقبلية، والعمل على التمسك بها.
- حب الوطن والعمل على تحقيق أهدافه وتطلعاته والعمل من اجله¹.

¹ محمد عطية أبو فودة: المرجع السابق.

ومن جهته، يبين صلاح علي مندور مظاهر الانتماء الوطني في الآتي:

- الارتباط بالوطن وعدم الرغبة في الهجرة او الابتعاد عنه.
 - المشاركة الوجدانية للآخرين من أبناء الوطن الذين تربطهم به صلة الدم او النسب او غيرهم.
 - الشعور بالسعادة في وجود الآخرين من أبناء الوطن.
 - التضحية والدفاع عن الوطن، وتخليص المجتمع من السلبيات، والانتقال به من حالة التخلف الى حالة التقدم والرقي¹.
- وتأسيسا على هذا، يمكن استخلاص مظاهر الانتماء الوطني كما وردت في مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، في جملة النقاط التالية:
- الاعتزاز برموز السيادة الوطنية ومقومات الشخصية الوطنية الجزائرية المتمثلة أساسا في الدين الإسلامي، واللغة العربية، والامازيغية.
 - احترام الدستور الجزائري وحمايته.
 - المحافظة على ثروات البلاد وتقديم الصالح العام عن المصلحة الشخصية.
 - الافتخار بأمجاد الجزائر والاعتزاز بالشهداء والتضحية من اجل الوطن.
 - المساهمة في تنمية الوطن.
 - المشاركة في المناسبات والأعياد الدينية والوطنية، مثل عيد العلم، وعيد الاستقلال، المولد النبوي الشريف، والسنة الهجرية، وهذا ما يجعل التلميذ يتعرف على أعياد وطنه ويرتبط أكثر بتاريخه، مما يعزز فيه انتماءه لوطنه الجزائر. ويظهر أن المشرع قد أعطى هذا الجانب حقة من العناية بتضمين المفاهيم والمعارف ذات الصلة بتعزيز الانتماء للوطن في نفوس التلاميذ.

إن الانتماء للوطن ليس مجرد كلام، لكنه مشاركة والتزام من الفرد تجاه وطنه بما يحقق مصلحة الوطن ويدفع مسيرة التطور والتقدم، وهنا يبرز بشكل لافت للنظر ما تقوم به الحكومة الجزائرية من جهود واضحة وملموسة في دعم مسيرة بلدنا التنموية في مختلف القطاعات التعليمية والاجتماعية والصحية وغيرها، وهي بذلك تقدم أنموذجا متميزا للمساهمة في خدمة

¹ صلاح محمد احمد علي مندور(2004): التربية السياسية للشباب،المكتبة المصرية، الإسكندرية، ص:203.

المواطن الجزائري، هذه الجهود تدل بوضوح على الحب الكبير الذي يكنه القائمين على شؤون الدولة الجزائرية لوطننا الجزائر. وهو ما يعكس تشبعهم بالانتماء الوطني. والإعداد لإنجاح الفريق الوطني يدخل ضمن الانتماء الوطني، فأنت هنا تعلي وطنك بين الأوطان، وحسبنا هنا أن نذكر وقوق الأنصار الى جانب الفريق الوطني الجزائري لكرة القدم في مختلف المناسبات واللقاءات الكروية في إطار كأس إفريقيا، وكأس العالم، في عام 1990 عندما فاز فريقنا الوطني على نيجيريا (1-0)، وفي تأهله للمنافسات العالمية (1982 باسبانيا-1986 بالمكسيك-2010 بجنوب إفريقيا)، وكذا تصفيات كأس العالم 2014 بالبرازيل. هذا يعكس مدى تشبع الشباب الجزائري بالروح الوطنية.

والإنسان الوطني منتميا بشعوره ووعيه والتزامه المطلق لهذا الوطن ، والوطنية تؤخذ مع حليب الأم ، واذكر لما كنت تلميذ في المدرسة الابتدائية، كنا ننشد بفخر واعتزاز : يا بلادي يا بلادي أنت حبي وفؤادي. وهنا نلاحظ التغني بالانتماء من باب حب الوطن والتعلق بثوابته ومقوماته، والالتزام الوطني ليس كلمة تقال وإنما سلوك ومعاملات، فالإنسان الوطني حاله كمقاله، وليس الحال يكذب المقال مثل ما هو موجود لدى البعض ممن يتغنون بحب الوطن لكن ممارساتهم لا تعكس ذلك، فالعكاضيات (المهرجانات)، التجمعات المهرجانية المرتبطة بفترات زمنية او لحظات تاريخية معينة، هؤلاء فتنوا الناس عن التفكير في إمكان التفكير في الوطن، والحرص على الدفاع عن الوطن كالحرص على العرض تماما، فالذي لا تحركه الحمية الوطنية لا تحركه الحمية الدينية. وأصحاب العكاضيات والمهرجانات هؤلاء، على الأقل عليهم ان يسكتوا عن الحديث عن الوطن والوطنية، لان كلامهم وتشدقهم هذا، يجعل الشباب يكرهون الوطن.

والمتتبع للأحداث السياسية يلاحظ أن هناك جملة من المؤشرات التي ساعدت على الانقلاب الذي حدث بتاريخ: 2013/03/21 في دولة مالي ، هذه الدولة التي تنتمي إلى دول الساحل، وهي دولة شاسعة غنية بالثروات الطبيعية والباطنية:

- هشاشة الوضع الاقتصادي وغياب قاعدة اقتصادية في هذا البلد.
- ضعف السلطة المركزية.
- غياب التماسك الاجتماعي.

واعتقد أن السبب الرئيسي الذي ساعد على تفجير الوضع وحدث هذا الانقلاب هو الولاء والانتماء للقبيلة وضعف الولاء للدولة.

ومن هنا نستخلص أن الانتماء هو شريان الحياة لأي جماعة أو مجتمع أو دولة أو أمة، فلا بد أن تضح في الفرد من الصغر قيم الانتماء والشعور بالنحن، ويطعم به الإنسان وليحصن لزيادة المناعة النفسية والاجتماعية للحفاظ على وحدة الجماعة والوطن، في نفس الوقت يكون عضوا فاعلا في المجتمع، وبعبارة أخرى فالمجتمع أو الأمة في داخل المنتمي.

إن لعن البلاد ولعن الجزائر، يدخل ضمن نواقض الوطنية أو مبطلاتها، فالإنسان يفقد المناعة الوطنية كما يفقد المناعة الجسمية، والذي لا يتغذى بالوطنية يقضي على عمره، شبابه وكهولته وشيوخه، وتعليم المصطلحات العلمية باللغة العربية يعد من الأمور ذات الأهمية في حياتنا، فضلا عن كونه من الإجراءات الكفيلة بالقضاء على مبطلات الوطنية. فكيف أكون الطالب الجامعي (طالب شعبة الطب مثلا) بلغة لا يستطيع التعامل بها مع المواطن بعد تخرجه ومزاولته المهنة.

وفي إطار القضاء على مبطلات الوطنية، نحن نعيد موجبات الوطنية (اللغة، التاريخ...)، ومن هنا يمكن أن يرمم ما أنهدم من الشعور بالانتماء للوطن، فالمؤسسة التربوية، والإعلام والمسجد، كلها تخدم هذا المقصد، ولا نفع في المفاضلة بين هذه المؤسسات، لأن كل مؤسسة لها دورها في جملة التكامل بين هذه المؤسسات، وهؤلاء جميعا ينبغي أن يعيشوا الوطن في الأعماق، فالقضاء الذي أنت مسؤول فيه (تلميذ، أستاذ، إمام، إعلامي، محامي، طبيب، مهندس، تاجر، فلاح...)، فالخطاب الجامع الذي يحرر مساحة أخرى بتصرفاتهم وأحوالهم تدل على أنهم يحبون الوطن، ولما سئل ابن باديس: لمن تعيش؟ قال: للإسلام والجزائر. فكل مواطن وكل مواطنة منا يسأل نفسه لمن أعيش؟ كما سئل ابن باديس. والمحصلة أن نعيش للإسلام وللجزائر الذي تتشابه مقوماتها مع بعض. فالعين والأذن واليد والرجل جميعها نوافذ من نوافذ الوطنية، فالطبيب يعالج، والمعلم يعلم ويربي، والإمام يرشد، والمهندس يخطط ويهندس البناء والعمران، والفلاح يزرع الأرض وينتج الغلال، والتاجر يزودنا بالسلع

والمنتجات، والرياضي يعلي وطننا بين الأوطان ويرفع الراية الوطنية بفوزه وحصوله على التتويج واللقب... وهكذا جميعنا نعيش للوطنية وبالوطنية

وإذا كان تعميق الانتماء الوطني لدى التلاميذ، يقتضي إتباع أساليب للتربية السياسية، يتم من خلالها تدعيم قيم الولاء للوطن والانتماء إليه، من خلال ما يقدم من أنشطة ثقافية وسياسية تربط المتعلمين بأحداث المجتمع وقضاياها. ويظهر تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، اشتغالها على الجوانب المختلفة للانتماء، انطلاقاً من الانتماء الجزائري الذي احتل صدارة الترتيب بنسبة مئوية (50,78%) كما في الجدول رقم (04)، من خلال تحديد الانتماء الحضاري، والحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري واحترام الدستور الذي ينظمه، وكذا معرفة خصائص الدولة الجزائرية والاعتزاز بها، وقد بدا هذا جلياً في مضامين المجالين المفاهيميين الأول (الدولة والمجتمع الجزائري)، والثاني (سلطات الدولة الجزائري)، والوحدات التعليمية التي تضمنها، مثل المجتمع الجزائري، الدولة الجزائرية، الدستور الجزائري، الإدارة والمواطن، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المحكمة العليا. فالمجتمع الجزائري كما يبين المشرع، ينتمي إلى المغرب العربي والوطن العربي والعالم الإسلامي، وكذا الفضاء المتوسطي والإفريقي والعالمي. وقد تطور عبر تاريخه الطويل، انطلاقاً من الفترة القبلية إلى العهد النوميدي، ثم العهد الإسلامي أين اكتملت مقومات شخصيته، وشهد دولا متطورة إلى غاية قيام ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، التي توجت باسترجاع سيادته الوطنية والانطلاق في بناء الدولة الحديثة المعاصرة. وتتميز الدولة الجزائرية الحالية بأنها ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ، وبنظامها الجمهوري الديمقراطي الشعبي، وأنها دولة القانون، والتربية الوطنية تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية والعناية في الدولة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ذلك أن تشكيل أفراد الدولة كمواطنين حاجة حيوية للدولة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، فلا بد لها منطقياً من أن تضطلع بمسؤولية كاملة بكل ما تستلزمه التربية الوطنية في نظام تربيتها السياسية، ويظهر هذا جلياً من خلال اهتمام المشرع الجزائري بهذا المطلب وتضمين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط مفاهيم كحرية التعبير، والعمل النقابي، والأحزاب السياسية في المجال المفاهيمي الرابع (الحياة الديمقراطية).

ويقصد بالديمقراطية حق الشعب في حكم نفسه من خلال إتاحة الفرصة للمواطن الفرد في حق المشاركة في القرارات العامة التي يتخذها المجتمع في مجالات الحياة، والقيم والتوجهات التي يقرها المجتمع¹.

ويتشرب المواطن الثقافة السياسية عبر عمليات التنشئة التي يتعرض لها طوال حياته، فالسلوك الديمقراطي او التسلطي الديكتاتوري ينشأ مع الفرد منذ طفولته وعبر مراحل النمو المختلفة، ويضطلع النظام التعليمي التربوي بدور هام، خاصة في مرحلة التعليم المتوسط في إكساب التلاميذ القيم الديمقراطية في السلوك، وقد اشتملت مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على الألفاظ الدالة على مفهوم الديمقراطية، كالمشاركة السياسية، والحرية، والبرلمان، والانتخابات، والدستور، والأحزاب، والعدل، وغيرها من الألفاظ.

يحقق منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية عملية التربية السياسية التي تعد بمثابة الدعامة الأساسية للتربية على المواطنة، عن طريق التنقيف السياسي من خلال تعريف التلميذ بحكومة بلده ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وتحديد السلوك المتوقع منه، وغرس مشاعر الحب والولاء للوطن، وترمي هذه المضامين في مجملها الى تعميق إحساس الناشئة بالفخر والولاء الوطني.

وتقوم عملية التربية السياسية بمختلف أدواتها بالتركيز على مفهوم الوطن، بدءا من القرية والحي والمدينة وانتهاء بالوطن الأكبر، وتحاول غرس الولاء في نفوس الأفراد، وتتأكد أهمية ذلك في وقت الأزمات والشدائد.

ونجاح أي تربية سياسية، رهن في توازنها بين شقي العلاقة الجدلية، المحافظة على الهوية والانتماء الوطني والقومي من جانب، والسعي الدائم نحو الأفضل من جانب آخر².

فالولاء للوطن وسيلة لصهر مختلف الفئات والقوى الاجتماعية داخل النظام السياسي، ذلك لان الولاء للوطن اعلي واهم من الولاءات الأخرى بما في ذلك الولاء للأقارب والأصهار،

¹ محمد علي محمد(1990): أصول الاجتماع السياسي، الجزء الثاني(القوة والدولة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص:218.

² صلاح محمد احمد علي مندور(2004): مرجع سابق، ص:44.

ويتم غرس حب الوطن والولاء له بإظهار الجوانب الايجابية منه بإظهار تاريخه وحاضره، والتركيز على البطولات القومية التاريخية لأبنائه، ويستهدف الولاء غرس روح التفاني في سبيل الوطن والإقدام والتضحية من أجل سلامته¹.

وقد تناولت بعض الدراسات العربية والأجنبية، موضوع الانتماء والتربية على المواطنة مبرزة دور النظام التعليمي الرسمي والمناهج التعليمية التربوية في غرس قيم الانتماء وتنمية الفرد ليكون مواطناً ذا شخصية متوازنة، يشارك بشكل فاعل في بناء وطنه. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التي قام بها **محمد الحامد** (1426هـ/2005م) حول: الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، والتي قدم من خلالها مجموعة من الأساليب لتعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، من بينها غرس قيم الانتماء لدى النشء².

ودراسة **لوسيتو (Losito Bruno، 2003)**، المعنونة بـ: مناهج التربية الوطنية في إيطاليا. والتي بينت أن التربية الوطنية هدف أساسي لنظام التعليم الإيطالي، وأكدت على مفاهيم ومنطلقات أساسية وطنية، تنمي في المستهدفين قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور واحترام حقوق المواطنين، وأشار الباحث أن الطلاب يمارسون ضمن منهج التربية الوطنية نشاطات تنمي فيهم العمل التطوعي والمشاركة الديمقراطية³.

ودراسة **وجيه بن قاسم القاسم بني صعب** (1428هـ/2007م) حول: دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة. ومن خلالها توصل الباحث الى مجموعة من النتائج من بينها: يعمل منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية على تحقيق ما جاء في المادة (33) من سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، والتي تنص على: «تربية

¹ صلاح محمد احمد علي مندور (2004): المرجع نفسه، ص: 42.

² محمد بن معجب الحامد (1426هـ/2005م): الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

³ Losito.Bruno(2003):Civic Education in Italy Intended curriculum& Students, Opportunity To Learn.

المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء امته، ويشعر بمسؤولية لخدمة بلاده والدفاع عنها»¹.

مما سبق، يتبين أن النظام التعليمي التربوي الرسمي في الجزائر، يعكس طموحات الأمة ويكرس اختياراتها الثقافية والاجتماعية، ويسعى الى إيجاد أفضل الطرائق لتنشئة الأجيال تنشئة اجتماعية تمكنهم من أن يكونوا مواطنين فاعلين قادرين على الاضطلاع بأدوارهم الاجتماعية، غيورين على هويتهم، قادرين على رفع التحديات المختلفة التي تفرضها العولمة. ونحسب أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط واحدا من المناهج التربوية التي ترعى مفهوم المواطنة وتحرص على رسم صورته المنشودة.

وقد جاء في المادة الثانية من الفصل الأول من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «... وبهذه الصفة، تسعى التربية إلى تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة»².

وهكذا يتضح دور التربية في غرس وتنمية قيم الانتماء الوطني في نفوس التلاميذ من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي، وتلقين الأفراد المفاهيم والقيم و والاتجاهات المرغوبة من قبل مجتمعنا الجزائري في إطار ثقافتنا العربية الإسلامية، ومتغيرات الراهن المحلي والإقليمي والعالمية. ومن هنا تتأكد الحاجة الى تعزيز الإحساس بقُدسية الانتماء للوطن، وتعزيز شعور التلميذ الجزائري بالانتماء الى مجتمعه وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته، ليرتقي هذا الشعور الى حد أن يتشبع هذا التلميذ المواطن بثقافة الانتماء، وان يتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه الجزائر ومكتسباته. واعتقد أن هذا هو بيت القصيد من العملية التعليمية التربوية برمتها.

وجاء في الترتيب الثاني الانتماء الإسلامي بنسبة مئوية (34,38%) كما في الجدول رقم(04). فالدين الإسلامي عند معتنقيه ليس حالة هامشية في الحياة اليومية يمارسه الأفراد

¹ وجيه بن جاسم القاسم بني صعب(1428هـ/2007م): دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة- منهج التربية البدنية مثالا، بحث مقدم الى ندوة التربية البدنية في تعزيز المواطنة الصالحة، الرياض.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23جانفي2008(عدد خاص)، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص:60.

كما تمارس الأنشطة الحياتية الأخرى، بل انه نشاط جوهري وأساس يسعى الأفراد لتمثل قيمه وأوامره ونواهيه بالمحافظة عليه ورفض ما يتعارض معه فكرا وعملا. ومجتمعنا الجزائري قد تأصلت فيه تعاليم ومبادئ الدين الإسلامي وتشبع بها، ولا يقبل بغيرها من الأفكار والتوجهات سواء كانت اقتصادية او ثقافية او تربوية وغيرها، خاصة إذا جاءت من الثقافات الغربية الدخيلة.

وقد جاء في منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط: «يتميز المجتمع الجزائري بخصائص منها، تدينه وتمسكه بمقومات عقيدته الإسلامية السمحة، وبعد الفتح الإسلامي اكتملت مقومات شخصيته في ظل الإسلام، وأسس دولا متطورة ومزدهرة، كالدولة الرستمية، والدولة الحمادية، والدولة الزيانية، هذه الدول التي ساهمت في بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية»¹.

وفي الوحدة التعليمية الرابعة للمنهاج (منظمة المؤتمر الإسلامي)، من المجال المفاهيمي السابع من الكتاب (الجزائر والمجتمع الدولي)، تناول المشرع التعريف بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتبيان أهدافها، كتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، والتعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتربوية، وكفاح الشعوب الإسلامية من اجل الكرامة والحقوق الوطنية والاستقلال، واستئصال التمييز العنصري والاستعمار بكل أشكاله، وحماية الأماكن المقدسة ودعم كفاح الشعب الفلسطيني. وكذا تبيان مبادئها، المتمثلة أساسا في المساواة التامة بين الدول الأعضاء.

لقد شكل الإسلام، بالنسبة الى كل الشعوب التي اعتنقته ثورة اجتماعية حقيقية بأهداف محددة ومسطرة بوضوح. فخصائص المجتمع الجزائري و الأمة الجزائرية صقلها الإسلام الذي أعطى للشعب الجزائري البعد الأساسي لهويته. ولقد استوعب الشعب الجزائري فعلا الإسلام كدين بنظامه المشتمل على القيم الأخلاقية والروحية وكنموذج للتنظيم الاجتماعي الذي يهدف الى إقامة مجتمع متضامن يبجل قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح، مجتمع تكون

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للطبوعات المدرسية، الجزائر، ص: 09.

فيه الجماعة مسؤولة على مصير كل فرد، كما أن كل فرد يجد نفسه معنيا بالمصير الجماعي، ومن هنا نستشعر روح المواطنة

ويتميز منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بالتناول العلمي المعرفي المبسط الواضح لبعض المفاهيم التي ترسخ الانتماء الإسلامي لدى المستهدفين من المتعلمين في هذه المرحلة التعليمية المتميزة، فقد جمع الكتاب بين النظري والواقع، من خلال تبيان القيم والاتجاهات التربوية والاجتماعية التي يحظى بها الإسلام كدين وثقافة وحضارة والذي يتعين تعزيز دوره لدى النشئ من المتعلمين وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي وإسهامه الحضاري والإنساني، من خلال ما تقوم به المؤسسات المنتمية الى منظمة المؤتمر الإسلامي، كالبنك الإسلامي للتنمية، هذا الأخير الذي يقع على عاتقه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية التي تتولى نشر المبادئ الإسلامية وتعميق روح الأخوة بين الشعوب الإسلامية، وتنمية التعاون بين الهيئات والمنظمات الإسلامية والدولية في المجالات الفنية وفي الميدان الإذاعي. والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي تتولى تطوير وتشجيع الصناعة والتجارة وتشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية التي تعنى بتطوير التعاون بين العواصم والمدن الإسلامية وتشجيعه. والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر الذي يعنى بتنسيق وتوحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق التعاون بين الشركات البحرية، ويسعى لتحقيق تطور النقل البحري بين الدول الأعضاء. بالإضافة الى ربط العالم الإسلامي والدول الأجنبية بشبكة نقل بحري متكامل. والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التي تعنى بتقوية التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ميادين التربية والثقافة والبحث العلمي، وجعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحل ومستوياته.

ويتبين من خلال تحليلنا للمضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، أن المنهاج يظهر وعيا أعمق بالمعنى الحقيقي للإسلام كدين وثقافة وحضارة انطلاقا من المجال المفاهيمي الأول (الدولة والمجتمع الجزائري) بوحدياته التعليمية، وكذا الوحدة التعليمية الرابعة (منظمة المؤتمر الإسلامي) في المجال المفاهيمي السابع والأخير (الجزائر

والمجتمع الدولي)، فالإسلام أصيل في الجزائر، والجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، والتاريخ الجزائري حافل بالبطولات الإسلامية، بداية من دخول الاحتلال الى بلادنا في عام 1830، مروراً بالمقاومات الشعبية التي تزعمها مشايخة الزوايا (الشيخ الحداد، الشيخ بوعمامة، الأمير عبد القادر الجزائري وغيرهم من القادة والزعماء)، وثورة الفاتح من نوفمبر 1945، التي انطلقت من المبادئ الإسلامية، وقدمت من خلالها الجزائر مليون ونصف مليون شهيد.

ولما سئل ابن باديس: لمن تعيش؟ أجاب: للإسلام والجزائر.

من هنا نستنتج بان الانتماء هو العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة، والذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنة، فهي ضرورية لتحقيق المواطنة والروح الوطنية لدى الفرد، والوطنية تعني الإخلاص الشديد للوطن، فالوطنيون هم الناس الذين يتوقع منهم أن يقدموا حياتهم دفاعاً عن الوطن عند الضرورة والالزام.

وفي ذات السياق، قد ظهرت فعاليات الانتماء والوطنية في تاريخ الدول العربية، حيث توحدت الصفوف واجتمعت الكلمة على الإخلاص للوطن العربي والإسلامي، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها حرب السادس من أكتوبر وكذلك وقفة العالم العربي مع شرعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. إضافة الى ذلك الروح الوطنية القديمة التي سادت بين الشعوب العربية في بلادنا الجزائر وتونس والمغرب وليبيا والسودان ومصر وسوريا في القرن العشرين، والتي دعمت روح المطالبة بالاستقلال من المحتل الأجنبي للدول العربية والإسلامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واثرت هذه الروح في تركية تقرير حق مصير هذه الدول التي نالت استقلالها بالفعل.

فالمجتمع الجزائري المسلم جزء من العالم الإسلامي، تربطه به روابط روحية عميقة تبلورت وانصهرت بمرور الزمن وبرزت في الصعاب والمحن. فلقد وقفت الدول الإسلامية الى جانب القضية الجزائرية وأيدتها إبان ثورتها التحريرية، والجزائر اليوم تقف مساندة لكل قضايا العالم الإسلامي، والمجتمع الجزائري المسلم يشترك مع دول العالم الإسلامي في نفس الطموحات والآمال، ويسعى مع هذه الدول الى إقامة مجتمع عالمي أساسه التعاون والتوازن والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف وقهر الشعوب الضعيفة والتدخل في شؤونها

الداخلية، ويتضح هذا جليا اليوم من خلال الدبلوماسية الجزائرية ومساعي رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الرامية الى إقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع مختلف الدول في العالم وخاصة دول العالم الإسلامي، اعتمادا على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك.

إن نمو المشاعر الدينية يرتبط بنمو مشاعر الانتماء للوطن وحببه. فالفرد عندما يحب وطنه يمزج ذلك بمشاعر التدين والإيمان (حب الوطن من الإيمان). وهناك مواقف ارتبط فيها حب الوطن بالإيمان، او ارتبط الإيمان بمكان معين او منطقة جغرافية معينة. فهذا إبراهيم عليه السلام يسأل ربه: «واذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الآخر» (البقرة:126). ففي هذه الآية الكريمة يبين الله على لسان نبيه إبراهيم مدى تعلق إبراهيم عليه السلام بالمكان الذي اسكن فيه زوجته وابنه وحببه له. فقد تضرع الى الله طالبا لهذا المكان أمرين لا يمكن لأي مواطن أن يحي دونهما وهما: أن يعيش هذا الوطن والمجتمع في امن، وان يرزق أهل هذا المكان الطعام من الثمرات بشرط أن يؤمنوا بالله واليوم الآخر، وهنا إشارة واضحة الى الانتماء الإسلامي. وقد عبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو اصدق المؤمنين، عن قوة شعوره بالانتماء والحب لوطنه الأول مكة المكرمة لما خرج منها مهاجرا الى يثرب (المدينة المنورة) فقال: «والله انك لأحب ارض الله الي، وانك لأحب ارض الله الى الله، ولولا أن اهلك أخرجوني منك ما خرجت».

فالوطنية وما يتعلق بغرس هذا الجانب في النفوس، وترسيخه في العقول، وتجسيده في الواقع كمفهوم يقوم عليه المجتمع، وترتكز عليه الحضارة، وتتفاعل به الحياة كل هذا يتجلى في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بأساليب متعددة تزكي الروح الوطنية، وتجسد الشعور بالانتماء وحس المواطنة، ويكفي في ذلك أن نعرف بان حنينه صلى الله عليه وسلم النابع من أصالة تقدير الانتماء للوطن، وترجمة ذلك في الوطنية الصادقة، الممزوجة بالعاطفة الجياشة المتدفقة، البارزة في مشهد مؤثر يتمثل في علاقة المواطن بأرضه، واعتزازه بانتمائه الى وطنه، ويزداد هذا الشعور ويقوى هذا الحس في أوقات الشدة، او الانتقال الاضطرابي للبلاد الغريبة. فتتطق الوطنية المنبثقة من الوطن على لسان صاحبها، لتعبر عن الروابط القوية، وتفصح عن الصلة المتينة الكامنة في العروق، النابضة في القلب. وهذا تعليم من المصطفى صلى الله عليه وسلم مكانة الأوطان بالنسبة للإنسان، الى درجة أن الوطن يكلم باللسان كما

يخطب بالوجدان: «مكة! ما أطيبك من بلد! وما احبك الي! ولو لا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك!».¹

وبهاتين الجملتين «الحق فوق كل احد والوطن قبل كل شيء». كان ابن باديس قد توج جريدة المنتقد وجعلها شعارا في رأس كل عدد منها. ثم يمهد لتحليل مدلولات هذه الكلمات وما يكمن فيها من إشارات توجيهية قائلا: «من نوامس الخلقة حب الذات للمحافظة على البقاء، وفي البقاء عمارة للكون، فكل ما تشعر النفس بالحاجة إليه في بقائها فهو حبيب له، فالإنسان من طفولته يحب بيته وأهل بيته لما يرى من حاجته إليهم واستمداد بقائه منهم، وما البيت إلا الوطن الصغير، فإذا تقدم شيئا في سنه اتسع أفق حبه، وأخذت تتسع بقدر ذلك دائرة وطنه، فإذا دخل ميدان الحياة وعرف الذين يماثلونه في ماضيه وحاضره وما ينظر إليه من مستقبله، ووجد فيهم صورته بلسانه ووجدانه وأخلاقه ونوازه ومنازعه- شعر نحوهم من الحب بمثل ما كان يشعر به لأهل بيته في طفولته، ولما فيه كما تقدم- من غريزة حب الذات وطلب البقاء، وهؤلاء هم أهل وطنه الكبير ومحبته لهم في العرف العام هي الوطنية: أشعب الجزائر روعي الفدا... لما فيك من عزة عربية. بنيت على الدين أركانها... فكانت سلاما للبشرية»¹.

والنتيجة الايجابية التي لخصها ابن باديس تتمثل في الوطنية الإسلامية العادلة. إذ هي التي تحافظ على الأسرة بجميع مكوناتها، وعلى الأمة بجميع مقوماتها، وتحترم الإنسانية في جميع أجناسها وأديانها. وقد كتب ابن باديس قائلا: «...أما الجزائر فهي وطني الخاص... وان لها وراء هذا الوطن أوطانا أخرى عزيزة علينا هي دائما منا على بال... واقرب هذه الأوطان إلينا هي المغرب الأدنى والمغرب الأقصى... ثم الوطن العربي والإسلامي ثم وطن الإنسانية العام»².

هذه الوطنية الإسلامية العادلة يضيف ابن باديس قائلا: «هي التي تخاطب البشرية في جميع أجناسها بقوله تعالى: «ولقد كرمتنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات

¹ احمد حوميد: الوطنية والمواطنة في منظور الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

² محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق، ص:08.

وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً». وتخطبها في جميع أديانها بقوله تعالى: «لكم دينكم ولي دين». وتخطب جميع الأمم والأوطان بقوله تعالى: «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين». وهذه هي وطنيتنا معشر المسلمين الجزائريين الأفارقة، ووطنية كل مسلم صادق في إسلامه ووطنيته».

والإسلام في سبيل إعداد المواطن والإنسان الصالح لا يترك الناس حيارى يتخبطون في التيه، كل منهم يرسم الصورة على هواه، وإنما يحدد مواصفات هذا المواطن والإنسان في دقة ووضوح، ويرسم لهم المنهج الذي يصلون من خلاله الى تحقيق تلك الغاية. فهذا المواطن والإنسان هو المواطن والإنسان الأتقى: «إن أكرمكم عند الله اتقاكم» (الحجرات: 13). وهو المواطن والإنسان الذي يعبد الله ويهتدي إليه: «وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون» (الذاريات: 56). وهو المواطن و الإنسان الذي يتبع هدى الله: «فإما يأتينكم مني هدى، فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (البقرة: 38). فهو يستمد من هذا الهدى منهج حياته ومنهج شعوره ومنهج سلوكه، ولا يتلقى من مصدر سواه. وهو بالجملة المواطن والإنسان الذي يفي بشرط الخلافة في الأرض: «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة...» (البقرة: 30).

إن الانتماء إلى الأمة الإسلامية وحضارتها قيمة محورية وهو شريان حياتها الذي يضمن ويوفر جهاز المناعة النفسية والاجتماعية، ويؤدي الى حفظ كيان الأمة باستقلالها الاقتصادي وتقدمها العلمي والتكنولوجي، وتحقيق وحدة أوطانها تحت لواء مقاصد الشريعة والقران، وبالمشاركة الايجابية في بناء حضارة الأمة والعمل على تقدمها حتى تواكب العصر على الأقل¹.

والواضح مما سبق، أن الشعور الوطني يجعله الإسلام ضمن إطار اكبر هو الانتماء للأمة والانتماء للدين، وأهمية المناعة الجسمية ضد الأمراض والفيروسات المهددة لصحة الإنسان، يماثل ذلك على المستوى الإنساني والاجتماعي أهمية توفير جهاز مناعة نفسية

¹ صلاح عبد المتعال: مرجع سابق.

واجتماعية، وخاصة الانتماء في نظرنا تزيد من هذه المناعة، وهذا يؤدي بالضرورة الى حفظ كيان الجماعة ووحدة الوطن، ويترجم ذلك طبعاً بالمشاركة في بناء الوطن والعمل على تقدمه.

والإسلام بتعاليمه وتشريعاته، يدعو المنتمين إليه الى وجوب وضرورة الاعتزاز بالانتماء للوطن وحبه والدفاع عنه والتضحية في سبيله، ويحسن القول أن الطاقة الشبابية يجب أن تصرف في خدمة الوطن، والمؤسف أن نجد بعض المتدينين بالإسلام لا يدركون حقيقة هذا المغزى، وقد يصل بهم الحال الى التخلي عن الوطن وعدم نصرته في وقت الشدائد، وربما خيانتة حتى. وقد يعزى هذا الى فهمهم الخاطئ للإسلام وقلة وعيهم بواجباتهم نحو وطنهم بل وعقوقهم في حق الوطن على غرار عقوق الوالدين التي نهى عنها ديننا الحنيف واعتبرها من اشد المعاصي والآثام.

والسياسي يستعين بالإسلام للدخول الى عقول الناس وتذكية الانتماء (صوتكم أمانة تسالون عليه أمام الله)، والمواطن المؤهل للمواطنة هو المؤمن، فالذي يدفع الرشوة لا وطنية له ولا إيمان، وإهدار المال العام وتقديم الرشاوى، هو في الحقيقة عبارة عن نزيف حاد في الشعور بالانتماء للوطنية والوطنية جزء من الانتماء للدين، والرسول صلى الله عليه وسلم تعامل مع الوطنية (مكة... أحب الى قلبي)، وتعامل مع المواطنة من خلال وثيقة المدينة التي تعد بمثابة وثيقة من وثائق حقوق الإنسان، وهي نموذج يحتاجه المواطن المسلم والرجل السياسي، والمسلم لا يكون الا في رقعة جغرافية او بقعة (وطنه) يكلف بتعميرها، ففضاء الفعل الإنساني هي الأرض والأرض هي الوطن، والإنسان المسلم يتحرك في شعاب الحياة، وأول شعاب الحياة هو الوطن.

وجاء في الترتيب الثالث الانتماء العربي بنسبة مئوية (8,59%) كما في الجدول رقم (04). وهنا يحسن أن نذكر بالنشيد الخالد: شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب . من قال حاد عن أصله او قال مات فقد كذب. او رام إدماجا له رام المحال من الطلب، فهنا يؤكد ابن باديس على عروبة الجزائر، هذا الانتماء الذي لا يقبل النقاش، والتعصب للعربية بالنسبة لابن باديس دين ووطنية، وقد كتب مقالا في الشهاب عنوانه: (ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان)، مشيرا به الى السياسة الفرنسية في التفرقة بين أبناء الشعب الجزائري على أساس العرق، قال فيه: «إن أبناء يعرب و أبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثم

دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر، وتوحدتهم في السراء والضراء، حتى كونت منهم في أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا، أمه الإسلام وأبوه الإسلام»¹.

هذه هي حقيقة الانتماء التي تحكم هذا الشعب على هذه الوحدة الترابية(الجزائري).

يظهر تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نزوعا نحو تغليب التوجه الوطني والتوجه الإسلامي على التوجه العروبي، ومع ذلك تحرص المضامين المعرفية للمنهاج على خلق توجهات عروبية لدى التلاميذ من خلال تزويدهم بالمعارف النظرية والعملية عن كافة مكونات وطنهم العربي، مثل الدول العربية، والوحدة العربية، والثقافة العربية والتراث الثقافي العربي، والفكر العربي، والمغرب العربي، والوطن العربي، والأمة العربية، والقومية العربية، واللغة العربية، والعروبة. فالكفاءة المرحلية المستهدفة في المجال المفاهيمي الأول(الدولة والمجتمع الجزائري)، تحديد الانتماء الحضاري والحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري واحترام الدستور الذي ينظمه، فالمجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، تجمععه العديد من الروابط الدينية، واللغوية، والثقافية والتاريخية المشتركة، والمصير الواحد، والطموحات والآمال المتشابهة، وتحتل الجزائر مكانة إستراتيجية في الوطن العربي، تربطها بالدول العربية، السودان ومصر وتونس والمغرب وليبيا وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق والسعودية وغيرها من البلاد والدول العربية، وشائج قوية طبيعية وتاريخية وحضارية، فضلا عن العلاقات السياسية الدبلوماسية. إضافة الى ذلك الروح الوطنية القديمة التي سادت بين الشعوب العربية والجزائر في القرن العشرين، والتي دعمت روح المطالبة بالاستقلال من الاستعمار الاجنبي المحتل للدول العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واثرت هذه الروح في تزكية تقرير حق مصير هذه الدول التي نالت استقلالها بالفعل.

¹ عبد العزيز العيادي: أبعاد التربية الوطنية في فكر ابن باديس رحمه الله تعالى (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع

الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

وفي المجال المفاهيمي السابع من الكتاب (الجزائر والمجتمع الدولي) تم الحديث عن جامعة الدول العربية ومنظمة الاليسكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، فمن أهداف جامعة الدول العربية، تحقيق التعاون العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والنظر في مصالح المجتمع العربي، والمحافظة على الأمن والسلام العربيين. ومن أهداف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، وتنسيق الجهود بين مؤسسات جامعة الدول العربية في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا من اجل دعم التضامن العربي، والعمل على جعل المناهج الدراسية في كل المراحل التعليمية مرتكزة على الثقافة العربية الأصيلة، وحماية التراث الثقافي العربي، ودعم الثقافة العربية وحماية استقلال الفكر العربي من جميع أشكال الغزو الثقافي والاستلاب الحضاري والمسح والتشويه.

ومن أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي كما ورد في مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تعزيز كفاح جميع الشعوب الإسلامية من اجل الكرامة والاستقلال والحقوق الوطنية، والعمل على استئصال التمييز العنصري والاستعمار بكل أشكاله، وحماية الأماكن المقدسة، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه وتحرير أراضيه. وهذا طبيعي، وقد يفسر اهتمام المشرع الجزائري بهذه الجانب الى كون القضية الفلسطينية قضية العرب الكبرى بلا منازع، وشغلهم الشاغل، ومستقبلهم رهن بمستقبلها الى حد بعيد، والتفاعل مع قضيتها مؤشر على عمق المشاعر والاتجاهات العروبية، وما برحت الجزائر تهتم بالقضية الفلسطينية في أكثر من مناسبة، ومن المعلوم أن المشرع الجزائري يخصص مساحة لا بأس بها للقضية الفلسطينية ضمن منهاج التربية والتعليم، خاصة في منهاج التاريخ للسنة الثالثة من التعليم الثانوي. والسياسة الجزائرية ترفض رفضا قاطعا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتتناهض هذا الاحتلال بكل أبعاده، حتى أنها لا تربطها بإسرائيل أية علاقات دبلوماسية.

ويلاحظ أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تؤدي دورا يعتد به في بث وتنمية الوعي بالهوية العربية لدى التلاميذ، والتأكيد على عروبة الجزائر، وانتسابها الى امة عربية لها تراثها ومقوماتها، كما تعمق المضامين لدى التلاميذ

الوعي بأهمية الوحدة العربية ومقومات تلك الوحدة، إلا أنها تفسح مساحة أكبر لموضوعات الهوية الوطنية مقارنة بموضوعات الهوية العربية.

وعلى العموم، نلاحظ من خلال المضامين المعرفية للمنهاج، خلق توجهات عروبية عند النشء من خلال التذكير بعروبة الجزائر وتبيان الروابط القوية التي تربطها بالدول العربية، واهتمامها الواضح بالقضية الفلسطينية العادلة، ومن هنا يتعمق الانتماء للوطن العربي وأهمية الوحدة العربية، والتشديد على إبراز الحلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات والدول العربية.

وجاء في الترتيب الرابع الانتماء المغاربي بنسبة مئوية (3,52%)، وجاء الانتماء الإفريقي في الترتيب الخامس بنسبة مئوية (2,73%) كما في الجدول رقم (04). فالمجتمع الجزائري يحس بانتمائه الشديد لبلدان المغرب العربي، ويسعى جاهدا لإقامة وحدة مغربية، لكون هذه البلدان تشكل وحدة متجانسة، دينيا ولغويا وجغرافيا وتاريخيا، كما أنها تتشابه في نمط الحياة والعادات والتقاليد، والآمال والتطلعات. وقد جاء في ديباجة دستور 1996: «إن الجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، فارض عربية وبلاد متوسطة وإفريقية»¹.

وتربط المجتمع الجزائري بالبلدان الإفريقية علاقات عريقة، انطلقت من بدايات التاريخ، وتواصلت على مدى العصور، فالمجتمع الجزائري مجتمع إفريقي، وان اختلف عن المجتمعات الإفريقية لغويا وعرقيا. الأمر الذي أدى بالجزائر الى دعم ومساندة كل حركات التحرر الإفريقية، والانضمام الى الوحدة الإفريقية، ثم الى الاتحاد الإفريقي، هذا الى جانب تكثيف المبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية معها.

ومن هنا يتضح، أن المشرع الجزائري يسعى من خلال مضامين المنهاج، الى تحقيق ديمومة صورة الجزائر باعتبارها ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وبلدا عربيا مسلما، وامازيغيا ومتوسطيا وإفريقيا، وغرس الروح الوطنية في المستهدفين،

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 07.

وترقية وتنمية الإحساس بالانتماء للجزائر والإخلاص لها وللوحدة الوطنية، ووحدة الأمة الجزائرية.

إن الذي يراهن على الوطن هو الذي سيربح الرهان، أما الذي يراهن على منصب او مال او جاه، فلا محال سيخسر في الأخير الرهان، والروح الوطنية لدى الجزائريين لم تزول بسبب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية الصعبة، ومن جهة أخرى فقد تم إضعاف إن لم نقل قتل الروح الوطنية لدى الغالبية من شباب الجزائر، في الوقت الذي كان من المفروض التكفل بقضايا الشباب والدفع بهم الى العطاء والمشاركة في بناء المجتمع وتطويره. وعلى الرغم من كل هذا، فحب الجزائر يبقى على الدوام يسري في دم وعروق كل شاب وكل مواطن في بلادنا، والسبب الرئيس الوازع الديني، فلو رجعنا الى الإسلام لوجدنا أن حب الوطن من الإيمان، فالبعض من الشباب ناقما على البلاد ويفكر فقط في الحرق، لكن في وقت الشدة، الشباب الجزائري مستعد للموت في سبيل الوطن. وهذا هو الانتماء الحقيقي، وهذه هي المواطنة التي نريد...

مما سبق، يمكن استخلاص الآتي:

- أن هناك أكثر من مستوى للانتماء والولاء.
- إن تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، اظهر نزوعا نحو تغليب التوجه والانتماء الوطني الجزائري العربي والإسلامي على التوجه والانتماء المغاربي والافريقي.
- إن المضامين المعرفية للمنهاج تخلق لدى المتعلمين اتجاهات ايجابية نحو وطنهم الجزائر وكذا العالم العربي والإسلامي. الأمر الذي يتطلب زيادة الحيز المخصص للقضايا الوطنية، وكذا القضايا القومية العربية، والإسلامية.
- إن تعميق الانتماء الوطني لدى التلاميذ يقتضي تطعيم المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بالفكر المواطن المنفتح على مفاهيم العصر كمفهوم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والثورة التكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال... في إطار التمسك والمحافظة على هويتنا العربية والإسلامية، وإتباع أساليب للتربية السياسية، يتم من خلالها تدعيم قيم الولاء للوطن والانتماء إليه، بإدراج وتضمين أنشطة

ثقافية وسياسية وتربوية تربط التلاميذ بأحداث الوطن وقضاياها. مع التأكيد على قضية الانفتاح على الآخر في إطار القيم الحضارية العليا (قيم التعاون، والحوار، والتسامح...).

وعليه يمكن القول بان الفرضية الأولى التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الشعور بالانتماء للوطن، قد تحققت.

2- النتائج المتعلقة ببعده الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية:

تنص الفرضية الثانية على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية.

إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة، التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية طابعا تتميز به عن الشخصيات الأخرى¹.

ويعد التعليم اللبنة الأولى في تشكيل وبناء شخصية الإنسان وصقلها ووضعها على الطريق الصحيحة لتساهم في عملية التنمية، لذلك فلا قيمة ولا أهمية لتعليم دون هوية في ظل وجود ثقافات أخرى متنوعة ومهيمنة وفاعلة، باتت تلعب دورا وتأثيرا سلبيا في حجب الهوية العربية والإسلامية وتعزيز الانتماء الوطني والافتخار بقيمه.

لكل أمة- ولو لم تكن لها دولة- مجموعة من الثوابت لا تتغير بتغير الزمان، ولا تتبدل بتبدل الظروف، حتى إن قدر لتلك الأمة أن تتحول عن مكانها الأصلي الذي نشأت فيه، حملت معها تلك المبادئ أي توجهت ركائبها وحطت رحالها.

وتعتبر اللغة في مقدمة تلك الثوابت التي سماها محمد البشير الإبراهيمي "المقومات"، وأكد أن الأمة- أية أمة- لا تكون أمة إلا بها. لأنه من المستحيل على أبناء تلك الأمة أن يكونوا كيانا واحدا منسجما من دونها فهي كما يقول الفيلسوف الألماني فيخته: «رمز وجود الأمة، وبقدر

¹ <http://www.bernama.com/arabic/news.php?id=9040>، 2010/04/14.

أصالة اللغة، والمحافظة على اللغة الأصلية أو فقدانها تكون المجموعة البشرية امة وشعبا أصيلا، أو مجرد أشتات فحسب»¹.

وقد عدها هي القوة الطبيعية الأولى للأمة، وأنها الاسمنت الذي يضمن تماسك الوحدة الوطنية².

وبعد دراسة عميقة لتاريخ المجتمعات البشرية، يصل فيخته الى حقيقة نفسية- اجتماعية وهي أن اللغة تؤثر في الشعب فضلا عن الفرد المتكلم بها تأثيرا لا حد له، يمتد الى تفكيره وعواطفه، وإرادته، وتصورات، والى أعماق أعماقه، الى درجة أن الشعب فضلا عن الفرد المتأثر بلغة أجنبية يبتلع بدون شعور حتى الشتائم الموجهة إليه، ويتبناها، ويوجهها الى نفسه رغم أنها ضده³.

ولهذا اعتبر فيخته إقبال بعض مواطنيه على اللغة الأجنبية(الفرنسية) والتهافت عليها مرضا هو أصل جميع مصائبها، وسبب الهوة التي تزداد اتساعا بين هذه الطبقة المترطنة بلغة الأجانب، والمقلدة لهم في الأخلاق. وعامة الشعب المتمسك بأخلاق البلاد، والمحافظة على لغته⁴.

وهذا ما ينطبق على بعض المسؤولين الجزائريين.

إن بعض مسؤولينا الكبار، يبدئون ويعيدون الحديث عن قدسية النشيد والعلم الوطنيين، ولسنا ضد ذلك، ولكن هل هما أكثر قداسة من اللغة العربية ؟

¹ محمد الهادي الحسني: الاحتلال اللغوي، مقال منشور في جريدة الشروق اليومي، 14 مارس 2013 الموافق لـ : 02 جمادي الأولى 1434 هـ، العدد 3954، الجزائر.

² محمد الهادي الحسني: المرجع نفسه.

³ محمد الهادي الحسني: مرجع سابق.

⁴ محمد الهادي الحسني: المرجع نفسه.

إن النشيد والعلم الوطنيين، قد نتفق نحن الجزائريين في أي وقت على تغييرهما، وللجزائريين أعلام بعدد الدول التي انشاوها منذ ماسينيسا الى دولة الامير عبد القادر فالدولة الحالية، ولم يكن لنا نشيد وطني الا منذ عهد قريب، ولكن ليس لنا لسان رسمي منذ أربعة عشر قرنا إلا اللسان العربي، فأبي الأمرين أحق بالتقدير —————س ؟

كتب مالك بن نبي منذ نيف وأربعين سنة قائلا: «إن المتمسكين بتقليد العدو في لغته وسلوكه وإرادته، هم الذين يريدون صنع تاريخها- الجزائر- ابتداء من الصفر، كما أن التعبير عن فكرنا باللغة الأخرى يكتسي أحيانا مظهر الجهل الكامل بالثقافة الوطنية ، إذا لم يكن خيانة لها»¹.

هذا هو الاحتلال اللغوي والعبودية الحقبة، التي يعيشها من انمحت شخصياتهم، وذابت في شخصيات الأجانب، فلووا ألسنتهم بلغاتهم، وقلدوا سلوكهم وتصرفاتهم، متنكرين لمقوم أساس من مقومات شخصيتنا الوطنية الجزائرية، ألا وهو اللغة العربية.

ولو عدنا الى مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، لوجدنا بعض الأفكار وعديد الألفاظ المرتبطة بالهوية الوطنية، وبخصوص مقومات الهوية الوطنية، فقد جاء المقوم الإسلامي في صدارة الترتيب بنسبة مئوية (76,72%)، تلاه في الترتيب الثاني المقوم العربي بنسبة مئوية (18,97%)، وجاء المقوم الامازيغي في الترتيب الثالث والأخير من بين المقومات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية بنسبة مئوية (04,31%).

وهكذا يتبين أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بمضامينه المعرفية، يهدف الى تقوية الوعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية، وبالأساس تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، وهو ما يفسر تركيز المشرع الجزائري على الاهتمام بالمقوم الإسلامي.

وكان ابن باديس يعتبر الإسلام هو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه نهضة الجزائر المعاصرة، ويبنى عليه كل عمل للجزائر، والنهج الذي يجب أن يسير فيه كل من يتولى قيادة

¹ محمد الهادي الحسني: المرجع نفسه.

ناحية من نواحي سيرها في الحياة، وكل من حاد عنه قولاً أو عملاً فإنه يعد خائناً للأمة، ويجب أن يعامل بما يستحق الخائنون...

وأوصى عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م)، من خلال دراسته حول: "المواطنة في الفكر الغربي المعاصر- دراسة نقدية من منظور إسلامي". برفض أي مصدر خلاف التشريع الإسلامي في تحديد حركة الإنسان المواطن والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات¹. وفي دراسة أجراها عبد الرحمان الزينيدي (1426هـ/2005م) حول: "مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي". خلص من خلالها إلى سبعة عناصر لبناء المواطنة في الميدان التربوي، منها: يجب أن يتضح للأجيال أن المواطنة الحقيقية ليست عائناً أمام الولاء للأمة، بلا هي خطوة تقارب للأمة ووحدتها من خلال تحقيق قيم الإسلام فيها².

وخلص عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م) من خلال دراسته حول: "اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي- دراسة استكشافية". إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن طبيعة الوعي والإحساس بالهوية لدى الشباب السعودي عينة البحث، تتبدى في استجاباتهم العالية على بعض عبارات هذا البعد، حيث تمثل المعتقدات الدينية معيارهم المعتمد في الحكم على الأفكار السياسية، وان الانفتاح الإعلامي يؤدي إلى انتشار الأفكار الفاسدة، وأنهم لا يتقبلون مناقشة أي قضايا تمس العقيدة الدينية، وان التراث الإسلامي يتضمن حلولاً لكل المشكلات المعاصرة، والانفتاح على العالم يؤدي إلى افتقاد المجتمع لهويته³.

صحيح أن التراث الإسلامي يتضمن حلولاً لكل المشكلات المعاصرة، لكن ليس بالضرورة أن الانفتاح على العالم يؤدي إلى افتقاد المجتمع لهويته، بل بالعكس تماماً، والدليل ما جاء في

¹ عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): المواطنة في الفكر الغربي المعاصر- دراسة نقدية من منظور إسلامي، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

² عبد الرحمان الزينيدي (1426هـ/2005م): مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

³ عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي- دراسة استكشافية، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

المادة(45) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية:«يهدف التعليم الأساسي على الخصوص الى منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكن التلاميذ من تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك، والتفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية وتقبل الاختلاف والتعايش السلمي مع الشعوب الأخرى»¹.

وعلى هذا الأساس، فالانفتاح على الثقافات والحضارات الأجنبية، ضروري من باب الاستفادة والاستزادة من تجارب الآخر، في إطار الحفاظ والتمسك بقيمنا العربية الإسلامية طبعاً. وعموما فالدراسات هذه تؤكد البعد والتوجه الإسلامي وأهميته للمواطن والإنسان على إطلاقه، بغض النظر عن اختلاف الانتماءات الدينية والعرقية والمذهبية، وكذا اختلاف التوجهات السياسية والحزبية.

وقد يكون من المفيد العودة الى التاريخ، والوقوف على الأحداث والمحطات المفصلية الحاسمة التي رسمت تاريخنا كجزائريين، لاستخلاص العبر في الأخير.

لقد ظل الإسلام بعد احتلال الجزائر الوطن الوحيد والمصدر الإيديولوجي للجزائريين، كما أن تأثر الجزائريين خلال القرن (20) بأحداث المشرق العربي(النهضة التركية، ظهور النزعة الوطنية في مصر)، ساعد في حدوث نهضة إسلامية في المجال الأدبي والفني، وبخاصة المجال الديني.فقد شكل الإطار الديني الدعامة لتلك النهضة، ووفر للجزائريين في كل مكان وسائل محاربة الوجود الاستعماري الأجنبي. وبحسب محفوظ قداش(M.KADDACHE):«فان الإسلام صار هو الوطن، وبتمجيد الماضي، أعاد التاريخ لهؤلاء المؤمنين الثقة في المستقبل»².

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23جانفي2008: مرجع سابق،ص:77-78.

² KADDACH.M(1980):Histoire du nationalism a Algerian ,VoL, T.SNED ,Alger,p:334.

وقد كان الإسلام في ظل الهيمنة الفاشية وميلاد النازية، المثل الأعلى الوحيد الذي كان مسموحا له بالمقاومة بالنسبة للأمم الإسلامية الخاضعة للاستعمار. كما عوضت الوطنية الدينية الشعور الوطني، فالمسلمون يعتبرون أنفسهم ينتمون لأمة واحدة¹.

إن الفكر التحرري في الجزائر لم يظهر على سبيل الصدفة، ولم ينشأ عن خيال، وإنما جاء نتيجة بروز نخبة مثقفة محافظة أساسا على العقيدة الإسلامية واللغة العربية والهوية الوطنية الجزائرية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا في نشر الفكر التحرري بين أبناء الجزائر.

إن هذه النخبة المكونة من العلماء والفقهاء والمفكرين الذين تخرجوا من المعاهد الإسلامية والزوايا الصوفية، قد تلقوا تكوينا إسلاميا أصيلا، حيث حافظوا على التعاليم الدينية والقيم الوطنية، ودعوا كافة شرائح المجتمع الجزائري الى ضرورة التمسك بها والعمل على تطبيقها في واقع الحياة، ورفض كل أشكال الاستبداد والاستعمار التي يمارسها الحتل الفرنسي في تلك الفترة.

لقد كان مشروع الأمة الجزائرية حتى وهي تعيش في كنف الخلافة الإسلامية العثمانية مشروعا استقلاليا بحتا، حيث استطاعت خلال عهد البايلر بايات (1519-1587) أن توفق بين موقفها الاستقلالي في صياغة سياستها والمحافظة على علاقتها الوطيدة مع الدولة العثمانية، أما في عهد الاغوات (1659-1671) فقد انفردوا بالسلطة، هذا المشروع الاستقلالي كان عماده الإسلام ومقوم الحفاظ عليه وتثبيته وترسيخه اللغة العربية، أما المقوم المسجد لهذا الكيان والمسمى بالأمة الجزائرية فهم الصلحاء من الرجال الذين كان عزمهم الدائم مقاومة كل من يريد النيل من هذه الأمة الجزائرية، ومجاهدته بكل الوسائل وإتباع كل السبل للمحافظة على هذه الأمة وهويتها العربية والإسلامية².

والاستعمار الفرنسي في الجزائر، لم يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع ليغدوا قابلين للاندماج ضمن آلياته فحسب، بل حرص أيضا على المساس بهوية الجزائريين وشخصيتهم

¹ KADDACH.M(1980):ibid ,p :343.

² ارزقي شويتام(2009): المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص:40.

الوطنية التاريخية، من منطلق كونها أداة لتثبيت حركته وترسيخ قيمه، مقتنعا أن في الاجتهاد من اجل إضعاف معنوياتهم تثبيطا لعزائمهم بل وتكبيلا لإرادتهم في التحرر واسترداد السيادة الوطنية¹.

ومن هنا نفهم، بأنه قد شكل المساس بالهوية الوطنية الجزائرية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية والحضارية، مدخلا أساسيا وهدفا مركزيا في إستراتيجية الاستعمار الفرنسي، انطلاقا من نشر تعليم أوروبي تعريبي مهدد للوجود العربي الإسلامي في الجزائر، ومن هنا يتعين على طلائع المجتمع أن تنصدي لخطر الفرنسة والتعريب، ومواجهته بتعليم عربي إسلامي أصيل. في الجزائر، وفي ضوء استمرار المشروع التربوي الحدائي لـ **جون فيري**، الذي بدا في الجزائر المستعمرة ومن غير الإعلان عن ذلك، استمرت مدارس الجزائر المستقلة في تكريس قيم الحداثة المؤطرة للمواطنة، من خلال مبادئ الجزارة، والتعريب، التكنلجة، تكافؤ الفرص، والإلزامية والمجانية والتعميم. وهي منابع وجدانية ومعرفية للمواطنة بوصفها انبعاث للهوية المظلومة والمعتدى عليها أيام الاستعمار، فقد كانت ذات حضور مكثف في البرامج التربوية على المستوى الابتدائي والثانوي منذ الاستقلال، تتجسد من خلال التربية المدنية والدينية والتاريخ واللغة.

فكانت هذه المبادئ والمواد تعمل على إنهاء الأمية وثقافة السيطرة والاستعباد التي مني بها الشعب الجزائري زمن الاستعمار، وتنقل شعوره نحو استشعار الحرية وتمثل قيمها في مشروع الوطنية والتربية على المواطنة والتعايش السلمي. وكما هو مشروع لترسيخ الانتماء الوطني العربي والإسلامي، وترقية الشعور بالانتماء للنحن المدنية، فهو مشروع من اجل توليد المجتمع الديمقراطي بتربية الوعي بالحقوق والواجبات، وتحمل المسؤوليات وحماية الوطن كملكية جماعية وترقية ثقافة المؤسسات، والمشاركة الجماعية في الإنتاج الوطني. ولا سيما في ما يلحق للتلاميذ من ثقافة مدنية وديمقراطية بشكل مكثف، من خلال مادة التربية

¹ أحمد المالكي: صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة

التاريخية والجدل السياسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، يومي: 02 و03 جويلية 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

المدنية، وهو ما يتناغم مع المشروع الديمقراطي التربوي بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية، لإعطاء التربية على المواطنة بعدها العمل الوظيفي.

وفي سياق الحديث عن المجتمع الديمقراطي والمجتمع المدني بالمفهوم الحدائي، نشير الى أن معظم البلدان العربية والإسلامية، والجزائر من هذه البلدان، لا تزال في الحقيقة تعيش اليوم ما يعرف بالديمقراطية الناشئة، ومن خلال التحول الديمقراطي، نصل الى تحقيق الديمقراطية المكتملة والحياة المدنية الحديثة والمعاصرة بمعناها الصحيح، حيث نعيش ونمارس في حياتنا اليومية قيم الوعي بالحقوق والواجبات، تحمل المسؤوليات، حماية الوطن، المشاركة في الحياة السياسية والثقافية، الاعتزاز بمقومات الشخصية الوطنية... والتطلع الى هذا الأمر يعد ضربا من ضروب الانتماء الوطني الجزائري العربي والإسلامي.

يجوز هنا الحديث عن الحدائفة، والديمقراطية، والمدنية. لكن في ظل الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، هذه الأخيرة التي يعد الاعتزاز بها مطلبا ملحا، وأكثر من ضرورة، ويظهر أن المشرع الجزائري يدرك هذا المطلب، والدليل تضمين محتويات منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط الأفكار والألفاظ، التي ترسخ في نفوس التلاميذ الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، كالإسلام، والدين الإسلامي، والعروبة، والعربية، والأمة الإسلامية، والامازيغية وغيرها.

ويؤكد تركي رابح في مؤلفه الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم: «... فبدخول الإسلام الى الجزائر في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، أخذت الشخصية الجزائرية بعدا حضاريا، وثقافيا جديدين كل الجودة، بحيث يختلفان اختلافا جذريا عن البعدين السابقين للإسلام، فتكون شالشعب الجزائري في ظل الإسلام والعروبة»¹.

هذه الفكرة، تؤكد الانتماء الحضاري والثقافي للمجتمع الجزائري، ومقومات شخصيته المتمثلة أساسا في العروبة والإسلام.

¹ تركي رابح (1997): الشيخ عبد الحميد بن باديس- فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ص:70.

وحسب **أحمد المالكي (2007)**: «فان الدفاع عن الهوية قد شكل الأساس الإيديولوجي والنضالي، الذي برزت على أرضيته النواة الأولى للحركة الوطنية بالجزائر، مدافعة أولاً عن سيادتها الوطنية، وداعية ثانياً الى استحضر تراثها المشترك ومقومات انتمائها الى المشروع العربية الإسلامية، لبلورت ووعي جماعي لمقاومة الآخر وصيانة الأنا»¹.

فجماعة المحافظين فسرت لأتباعها بروز الاستعمار وحلت معانيه ودلالاته على انه قبل كل شئ اعتداء على الدين بل ومساس بعزة الإسلام، كما يرى **هشام جعيط (1984)**²، وبالتالي يتوجب عليهم إثبات وجودهم كذات وشخصية تاريخية.

وإذا كانت جماعة النخبة قد اهتمت خلال القرن العشرين بالنضال من اجل تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية، في إطار مبدأ المساواة، والمواطنة الفرنسية، فان كتلة المحافظين جعلت من الدفاع عن مقومات التعليم وإصلاح نظمه، موضوعاً مركزياً في مضمار مقاومة المشروع الاستعماري، وتجاوز مضاعفاته على عروبة الجزائر وانتمائها الإسلامي³.

وقد تنبه الاستعمار الفرنسي لخطر التعليم الديني على مشروعه التغريبي، فناصر الزوايا العدا، وضيق عليها في العمل، وحاصرها باليمنوعات. ولعل هذا ما دفعها الى مداهنته، والظهور أمامه بمظهر الانغلاق والدروشة، وجعلها يطمئن لها. وبالرغم من محدودية هذا النوع من التعليم في استيعاب الناشئة مقارنة مع التعليم الأوربي الوظيفي، إلا انه استطاع أن يحافظ على مقومات الشخصية الوطنية في أصعب المراحل التي هددتها في وجودها، وصيانة تلاحم ووحدة النسيج الاجتماعي، وتكوين نخب محافظة، وتمسكة بأصول انتمائها القومي تاريخياً وحضارياً⁴.

ومنه نستخلص، مدى أصالة وتجذر الإسلام والعروبة كمقومات للشخصية الوطنية الجزائرية عبر تاريخها الطويل، وجهود المحافظين والاستقلاليين لتحرير الوطن من هيمنة

¹ أحمد المالكي: مرجع سابق، ص: 216.

² هشام جعيط (1984): الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت.

³ هشام جعيط (1984): مرجع سابق، ص: 42.

⁴ أحمد المالكي: مرجع سابق، ص: 153.

المحتل الفرنسي والحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية العربية الإسلامية، وقد كان لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 هدف على المدى البعيد يرمي الى استقلال الجزائر، وبناء دولة جزائرية بماضيها الحضاري العربي والإسلامي.

وفي سياق الحديث عن ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، فلقد خاض المجتمع الجزائري أعظم ثورة في العالم ضد الاستعمار، ولقد قدم الشعب الجزائري بذلك أزيد من مليون ونصف مليون شهيد للحصول على استقلاله. وجاء في خلاصة الوحدة التعليمية الأولى (المجتمع الجزائري) من المجال المفاهيمي الأول (الدولة والمجتمع الجزائري): «للمجتمع الجزائري مقومات أساسية، تشكل هويته الوطنية، هي الإسلام، العربية، والامازيغية. وقد تطور المجتمع الجزائري عبر تاريخه الطويل، انطلاقا من الفترة القبلية الى العهد النوميدي، ثم العهد الإسلامي، أين اكتملت مقومات شخصيته، وشهد دولا متطورة الى غاية قيام ثورة نوفمبر 1954 التي توجت باسترجاع سيادته الوطنية، و بناء الدولة الحديثة المعاصرة»¹.

وانطلاقا من إيمانه العميق وتشبثه بمقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، يكون المواطن مستعدا دائما للتضحية بالنفس والنفيس دفاعا عن الوطن، وحماية مصالحه ومقوماته التاريخية والحضارية المتمثلة في الدين واللغة والثقافة والتاريخ المشترك. ولقد اثبت شهداء الوطن عن مدى عمق هذه القيمة في نفوس الجزائريين.

والانتماء للهوية ليس المقصود به الهوية الهجينة، ولكن الهوية الحقيقية المرجعية التي تعبر عنها القيم الأصيلة التي كانت وراء ميلاد الأمة الجزائرية العربية والإسلامية، وكانت وراء تشكل مجتمعنا الجزائري عبر صيرورته التاريخية وصراعه الطويل ضد المحتل الغاصب.

ويؤكد العربي ولد خليفة في كتابه "المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية": «إن

المدرسة هي المشتلة الأولى والاهم التي توكل إليها الدولة الحديثة في كل الأنظمة التربوية مهمة غرس وضمن الجذع الثقافي المشترك، والهوية الوطنية، وخاصة فلسفة المدرسة

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 11.

الأساسية الجزائرية، ودورها المتميز في تحقيق التجانس بين أبناء المجتمع، وتغذية مجتمع مدني نهل من منبع واحد، نقي من تلك الشوائب، وهي الهوية العربية والإسلامية المشتركة¹. والملاحظ أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، قد تجسد في التلميذ قيم الافتخار بالثقافة الجزائرية، والاعتزاز بمقوماتنا العربية والإسلامية، فقد اشتملت مضامين المنهاج على مجموعة من الألفاظ التي تصب في هذا المصب، ومن ذلك كلمة الإسلام التي وردت بنسبة مئوية (31,14%)، وكلمة الدين الإسلامي التي جاءت بنسبة مئوية (17,21%)، وكلمة الشعب المسلم التي جاءت بنسبة مئوية (15,58%)، وكلمة المجتمع الإسلامي التي جاءت بنسبة مئوية (09,83%)، وكلمة الدول الإسلامية التي جاءت بنسبة مئوية (06,56%)، وكلمة المبادئ الإسلامية التي جاءت بنسبة مئوية (05,73%). وبخصوص المقوم العربي هو الآخر، فقد وردت كلمات تشير الى تعزيزه وتقويته في نفوس الناشئة من المتعلمين في هذه المرحلة التعليمية، ومن ذلك كلمة العربية التي تم ذكرها في مضامين المنهاج بنسبة مئوية (37,61%)، وكلمة جامعة الدول العربية التي جاءت بنسبة مئوية (23,86%)، وكلمة الوطن العربي التي جاءت بنسبة مئوية (20,19%)، وكلمة العالم العربي التي جاءت بنسبة مئوية (05,50%)، وكلمات: اللغة العربية، الأمة العربية، العروبة، التي ذكرت بنسبة مئوية (03,67%). وعلى الرغم من أهمية مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في تعزيز الهوية العربية الإسلامية للتلميذ الجزائري، إلا أن تأثيرها لا يبدو بمستوى الدور المطلوب منها، وقد يكون هذا راجع الى عدم التفصيل وعم التوسع في الموضوعات التي يتوقع منها ترسيخ ثقافتنا الوطنية وقيمنا العربية والإسلامية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، فقد أشار لها المشرع مجرد إشارات خفيفة في ثنايا المجال المفاهيمي الأول من الكتاب (الدولة والمجتمع الجزائري)، كقوله في الصفحة التاسعة (09): «لقد خاض المجتمع الجزائري أعظم ثورة في العالم ضد الاستعمار». وقوله في ذات الصفحة: «... فقام بعدة مقاومات شعبية عنيفة ضد الغزاة، توجت

¹ محمد العربي ولد خليفة (2003): المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 194.

بثورة أول نوفمبر 1954. التي حررتة من كل أشكال السيطرة والاستغلال. فاسترجع سيادته وكرامته وعزته»¹.

والكل يعلم أن ثورة الفاتح من نوفمبر، هي اصدق نموذج في الوطنية والانتماء إلى الجزائر والأمة العربية والإسلامية.

وتسعى المنظومة التربوية من خلال المناهج التعليمية الى إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية التي من بينها قيم الهوية، من خلال التحكم في اللغات الوطنية وتثمين الإرث الحضاري الذي تحمله من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه، والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والثقافية والروحية التي جاء بها الإسلام، وكذا بالنسبة للتراث الحضاري والثقافي للأمة الجزائرية².

وفي وثيقة أعدها المجلس الأعلى للتربية تحت عنوان: "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة، وإصلاح التعليم الأساسي". حددت الغايات التي يسعى النظام التربوي الى تحقيقها كما يلي:

- 1- بناء مجتمع متكافل متمسك معتز بأصالته، وواثق بمستقبله، يقوم على الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا حضاريا، وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة، وفي الامازيغية ثقافة وتراثا وجزءا لا يتجزأ في مقومات الشخصية الوطنية التي يجب العناية والنهوض بها، وإثراؤها في نطاق الثقافة الوطنية.
- 2- تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله لـ :
 - بناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستلزمات العصر.
 - توطيد الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن والدفاع عن وحدته وسلامته والعقيدة الإسلامية السمحاء.
 - ترقية ثقافة وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها، وتنمية التربية من اجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ الوطني.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق،ص:09.

² سعيد إسماعيل علي(2007): أصول التربية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن.

- امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات القرن المقبل، والتكيف مع مستلزمات العصر¹.
- وبالإضافة الى ما أشار إليه المجلس الأعلى للتربية، يؤكد الأمر رقم 05-07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 هـ الموافق لـ 23 غشت 2005م، والذي صدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع منها لسنة 2008 ، على أن غايات التربية تكمن في:
 - تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
 - تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية.
 - ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة، والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.
 - تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
 - ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون².

الملاحظ أن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام تربوي عربي الى تحقيقها بما في ذلك النظام التربوي الجزائري، الذي يسعى للمحافظة على الهوية الوطنية العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري، والتمسك بتاريخه وحضارته وموروثه الثقافي، وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري، انطلاقا من المقولة الخالدة لـ عبد الحميد ابن باديس: (شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب)، حيث يسعى النظام التربوي الجزائري بكل هياكله ومكوناته، الى المساهمة في تماسك الشعب الجزائري المسلم العربي والامازيغي، ونشر ثقافته وموروثه وتاريخه وحضارته ونقلها لأبنائه جيل بعد جيل.

¹ لكل لخضر: إصلاح المنظومة التربوية في المغرب العربي بين البعد التاريخي وتحديات العولمة(الجزائر نموذجا)، جامعة محمد خيضر بسكرة(الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة)، دفاتر المخبر، العدد الثاني، سبتمبر 2006، ص:171-192.

² الجريدة الرسمية، العدد 04، السنة الخامسة والأربعون، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 27 يناير 2008، ص:08.

ومن هنا يتبين، أن المهمة الأساسية للمدرسة الجزائرية، هي توعية المتعلمين بانتمائهم لهوية تاريخية جماعية مشتركة وواحدة، مكرسة رسمياً بالجنسية الجزائرية، ومن هذا المنظور المؤسس للهوية الوطنية، فإن المدرسة بمناهجها المختلفة ليست وسطاً للمعرفة فحسب، بل هي أيضاً البوتقة حيث ينصهر احترام التراث التاريخي والجغرافي والديني واللغوي والثقافي لمجموع الرموز التي تعبر عنها، كالدين الإسلامي واللغة العربية والامازيغية، وكذا النشيد والعلم الوطنيين. مما يؤكد أن المسؤولية الملقاة على عاتق المشرع الجزائري، هي تشكيل وهندسة- إن صح التعبير- نظام تعليمي وطني عربي إسلامي أمازيغي، يستجيب لحاجات المجتمع ويتلائم مع خصوصياته وتطلعاته.

وفي ذات السياق، تعد المحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بجميع مقوماتها، أهم الغايات التي كان ابن باديس يناضل من أجلها، إذ كان هدف مشروعه، الحرص على إبقاء الجزائر محافظة على عروبته متمسكة بإسلامها وبارتباطها الحضاري وانتمائها الثقافي، وشخصيتها القوية التي ترفض الهوان والاندماج والتبعية، أي أن الهدف الأساس كان بناء منظومة من القيم في إطار مقومات هويتنا: الإسلام، اللغة العربية، الامازيغية، تاريخنا العريق.

ومن جهته، فقد وضع **البشير الإبراهيمي** تصوراً للتعليم الذي تريده الأمة والمدرسة التي يتطلع إليها، وينطلق هذا التصور من شرحه لنوع التعليم المراد تأسيسه، فيقول: «الأمة تريد تعليماً عربياً يساير العصر وقوته ونظامه، لا تعليماً يحمل جرائم الفناء وتحمله نذر الموت»¹.
فالبشير الإبراهيمي هنا، يصور خصائص النظام التعليمي الوطني الذي يجب أن تسعى إليه الأمة، ويركز في تحديد معالمه على خاصيتين:

الاولى: أن يكون تعليماً عربياً في لغته وأهدافه ومضامينه، بحيث ينسجم مع مقومات الأمة وموروثها الحضاري.

¹ عبد القادر فضيل: التربية عند الإمام محمد البشير الإبراهيمي- دراسة تحليلية للمنهج التربوي الذي خطه لجمعية العلماء وعالج من خلاله مسائل التعليم، مجلة الوعي (الإمام محمد البشير الإبراهيمي)، دار الوعي، العدد 2، محرم 1432 هـ/ديسمبر 2010، ص:43.

الثانية: أن يكون وطنيا وليس مستوردا، ولا تسهم في صنعه أفكار أجنبية، فلا بد أن يكون نابعا من عبقرية الأمة ووفق إرادتها، وتضمنه الروح التي تعيش في أعماق كل فرد¹.

ومن هنا يحق الحديث عن المناهج التعليمية التربوية، ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية وبناء الأجيال، وعن قدرتها على تثمين المواطنة وترجمتها الى سلوكات وممارسات، وترسيخ هذه الغايات وهذه المعاني السامية المرتبطة بهويتنا وموروثنا الحضاري في نفوس الناشئة من المتعلمين، وتجدر الإشارة أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية، هو احد المناهج المعول عليها في التربية على المواطنة وغرس قيم الانتماء الى الأمة العربية والإسلامية في نفوس التلاميذ.

والملاحظ من خلال تحليل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، إن بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية كأحد الأبعاد المكونة للمواطنة، لم يحظ بالاهتمام المطلوب رغم أهميته، ذلك أن تكوين الوعي الوطني لدى المتعلمين- كما جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008- يستمد عصارته المغذية من المبادئ المؤسسة للأمة الجزائرية، التي هي: الإسلام والعروبة والامازيغية². كما جاء في ذات القانون: «اللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الامازيغية اسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري وعنصرا جوهريا لوعيه الوطني»³. كما جاء في القانون نفسه: «... وبناء على ذلك، يتعين في المقام الأول، تعزيز دور الإسلام كدين وثقافة وحضارة، في وحدة الشعب الجزائري وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي وإسهامه الحضاري والإنساني. فخصائص الأمة الجزائرية قد صقلها الإسلام، الذي أعطى للشعب الجزائري البعد الأساسي لهويته المتمثلة في التمسك بالإسلام وبقيمه الحضارية، ولا سيما مركبتها التي هي اللغة العربية»⁴.

¹ عبد القادر فضيل: المرجع نفسه، ص:43.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص:10.

³ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: المرجع نفسه، ص:12.

⁴ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: المرجع نفسه، ص:45.

فبعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية لم يحظ بالاهتمام المطلوب، خاصة المقوم الامازيغي الذي ظهر في المضامين المعرفية للمنهاج بنسبة ضعيفة (04,31%)، وهذه النسبة لا تعكس أهميته ومكانته كأحد المركبات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية، حتى أن حضور الألفاظ الدالة على هذا المقوم في المضامين المعرفية للمنهاج، لم يكن واسعاً ولا متنوعاً، فقد وردت كلمة الامازيغية (04) مرات فقط، وجاءت كلمة الامازيغ مرة أثناء الحديث عن خصائص المجتمع الجزائري في الوحدة التعليمية الأولى (المجتمع الجزائري) من المجال المفاهيمي الأول (الدولة والمجتمع الجزائري)، في سياق: لقد أطلق سكان الجزائر على أنفسهم الامازيغ أي الرجال الأحرار. ومرة في عنصر شرح المفاهيم والمصطلحات: الامازيغ تعني الرجال الأحرار. وهذه السياقات لا تخدم هذا المقوم ولا تعززه ولا تشد التلميذ إليه، ولا تجعله يعتز ويفتخر به كمقوم من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية. والمشرع الجزائري هنا، وربما عن غير قصد، يمارس حيال هذا المقوم أسلوب التجاهل إن لم نقل الطمس.

والغريب في الأمر، اهتمام المشرع بالمقوم الامازيغي في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، فعلاوة على ما تم تبيانه سابقاً، فقد جاء في القانون التوجيهي: «... ويتوجب في المقام الثالث، أن تحظى اللغة الامازيغية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مركبات الهوية الوطنية التاريخية، بكامل الاهتمام وان تكون محلاً للترقية والإثراء في إطار تثمين الثقافة الوطنية. كما ينبغي ترسيخ وترقية البعد الامازيغي بمختلف مكوناته، من لغة وثقافة وعمق تاريخي، في المسار التربوي، والعمل تدريجياً على تعليم اللغة الوطنية الامازيغية بالوسائل البيداغوجية الملائمة، وعلى ضوء ما يتوصل إليه البحث العلمي»¹.

وإجمالاً، يمكن القول بان الفرضية الثانية، التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية قد تحققت.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 47.

3- النتائج المتعلقة ببعء الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح:

تنص الفرضية الثالثة، على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.

مع انتشار الاهتمام بالديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، صار الحديث حول التربية المدنية يأخذ الأولوية كأساس لهذا الانتشار ليس في المفهوم فقط، وإنما على المستوى السلوكي اليومي لأفراد المجتمع، وخاصة الناشئين المنخرطين في المدارس لأنهم اللبنة الأساسية لبناء المجتمع. فالمدرسة بمناهجها التعليمية التربوية، تستهدف تطوير مواطنة النشء وانتمائه، من خلال غرس قيم وسلوك حقوق الإنسان والديمقراطية، والتسامح والقبول بالآخر، ونبذ العنف، وصيانة كرامة الإنسان، والتعود على المشاركة، والعمل الجماعي والتواصل، في إطار حقوق المواطن وواجباته.

ومفهوم التربية المدنية، يعني المواطنة الجيدة، وهذا المفهوم يهتم بخلق مواطن منفتح على الحضارات، متفاعل مع الأحداث المحيطة به محليا ودوليا، يحترم جميع الآراء ومبادئ حقوق الإنسان، يعمل على غرس التسامح والسلوك المدني، وإرساء دعائم الديمقراطية، والفعل على المواطنة الجيدة وتحمل المسؤولية، كما يعزز العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، ويهدف بالدرجة الأولى الى إيجاد مواطنين مساهمين ومسؤولين، وفاعلين في النظام والعملية الديمقراطية بمفهومها الشامل¹.

والحديث عن هذه قضية الانفتاح وعن مجتمع مدني يعتمد الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يمكن

تحقيقه الا إذا ارتبطت المدرسة ارتباطا وثيقا بمناهجها التعليمية التربوية، وأنشطتها، وطرائق التعليم فيها، بما يحقق إنشاء هذا المجتمع المدني وتطويره في ظل الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.

¹ دورة تدريب المعلمين حول مشروع المواطنة، تغز، 13-17 فبراير 2005،

<http://www.hrinfo.net/yemen/wfrrt/2005/pr0110-2.shtml> (2012/12/20).

كان سكان العالم يظنون أنهم يعيشون في قرية صغيرة، لكن أدوات الانفتاح والتقارب ظلت تلاحقهم وتقلص المسافات بينهم حتى جعلت العالم حولهم كأنه غرفة او قاعة، وليس قرية صغيرة كما كان منذ عهد قريب. ورغم الاختلافات فيما بينهم في السلوكات والعادات والتقاليد والأعراف والأديان، فقد وجد هؤلاء أنفسهم في مكان واحد وأصبح على كل جماعة منهم أن تتعرف على الأخرى.

ولم يعد هناك مجال لأحد أن يزعم القدرة على أن يحافظ على كيانه، فيؤثر في الآخرين دون أن يتأثر هو بهم، او على الأقل تقدير أن يختار ما يليق ويتفق مع توجهاته ويدع ما لا يليق.

هذا التحقيق يحاول الفصل بين وجهتين، الأولى ترى أن الدفاع عن الثقافة من غزو ثقافات دخيلة أمر مطلوب، وإلا فسوف تتلاشى الهويات وتقع أسيرة ثقافات الغرب وعاداته وتوجهاته في الحياة.

إذن فأنصار هذا الفريق، يرونه صراع هوية وفكر، والانفتاح على الغرب يحسم المعركة لصالح الغير، مما يؤدي حتما الى إضعاف هويتنا بل قد يحوها، والمتفائلون منهم يعتبرون إثم الانفتاح الثقافي اكبر من نفعه، لكونه يلغي روح المواطنة والانتماء، ويهدد باندثار اللغة العربية.

يقول **حسن مصطفى**: «إن آليات الانفتاح والعولمة خلقت نوعا من صراع الهويات فأصبح الشاب في بلادنا واقعا في تناقض فلا هو يستطيع الانسلاخ بالكلية ليتلبس بالهوية الأمريكية، ولا هو بإمكانه التمسك بهويته الإسلامية، دون أن تصيبه الشظايا المتناثرة من حطام الهويات الزائفة»¹.

وقد خلص **عثمان بن صالح العامر** (1426هـ/2005م) في دراسة أجراها حول: اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي- دراسة استكشافية. الى مجموعة

¹ نجاح شوشة: الانفتاح الثقافي نعمة أم نقمة؟، 2012/08/09،

من النتائج من بينها، أن هناك تناقضا واضحا في طبيعة وعي الشباب السعودي عينة الدراسة وتصوراتهم الذهنية بالتعددية والانفتاح على الآخر¹.

وهذا الأمر طبيعي، باعتبار العالم اليوم يشهد تغيرات سريعة ومتسارعة في مجالات الحياة المتنوعة، ولعل أبرز هذه التغيرات هو ما نشهده في مجالات العلوم والتكنولوجيا من معطيات، والتي من أبرزها طوفان المعرفة وثورة الالكترونيات، والهاتف النقال، وما رافق ذلك من انفتاح على ثقافات الآخرين من خلال الفضائيات والانترنت. وقد رافق ذلك كله تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أدت الى ظهور اتجاهات وقيم وسلوكيات، وأنماط تفكير، وأنماط معيشة أثرت سلبا في لحمة المجتمع وتماسكه، ومن ثم تولد شعور لدى الشباب بوجود أخطار تهدد قيمهم وتراثهم وهويتهم الوطنية العربية والإسلامية، وبروز قيم جديدة تضعف الولاء للوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالثقافة والموروث التاريخي.

بينما ترى الوجة الثانية، أن الانفتاح الثقافي على الآخر بات ضرورة ملحة، وانه في ظل تداخل المصالح المشتركة، وفي ظل تلاشي الحدود والحواجز بين البشر، لا يمكننا أن نرفض الانفتاح الثقافي. كما يرى الفريق المؤيد أن آليات الثقافة العالمية تقوي وتدعم هويتنا العربية والإسلامية، حيث انه من واجب المواطن أن يبرز ثقافته للآخرين.

يقول **مفيد الزيدي**: «إن الثقافة الوطنية بما تحمل من ارث حضاري وعمق تاريخي وعادات وتقاليد وإبداع متراكم، قادرة على المواجهة بالاعتماد على جنورها الحية، ولا حاجة لمسميات او أفكار أخرى تستعيز عنها في مواجهة المركزية الغربية»².

ويقول **بوفلجة غياث** في كتابه **"التربية المتفتحة"**: «... إذ لابد من إعداد الأجيال الصاعدة على التعايش مع التطورات العالمية، بما تمثله من وسائل حضارية وتكنولوجية واقتصادية وسياسية، وهي جوانب لا يمكن إغفالها او مقاومتها، بل يجب مسايرتها. كما يجب مساندة

¹ عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): مرجع سابق.

² نجاح شوشة: مرجع سابق.

التطورات الاجتماعية والسياسية العالمية، بما تمثله من ديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعيم قيم العدل والسلام في العالم»¹.

ومن هنا نفهم، انه لم تبق التربية في معزل عن التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، إذ أصبح حتميا عليها مسايرة هذا الواقع، والتفتح عليه من خلال تهيئة الأفراد من المناحي العلمية والتكنولوجية والثقافية، للاندماج والانخراط في تيار العولمة الجارف.

وفي سياق حديثه عن مساهمة الإسلام في تدعيم الطابع الأخلاقي للحضارة الإنسانية، يقول **بوفلجة غياث**: «إن كان العالم العربي والإسلامي يعرف ضعفا من الناحية المادية، بحيث يصعب علينا تقديم شئ جديد، إلا انه بإمكاننا إبراز القيم الأخلاقية والروحية الواردة في الإسلام، والتي أدت الى اقتناع كثير من الباحثين البارزين ورجال السياسة والإعلام وإقبالهم على الإسلام. هذا الوجه المشرق الذي يجب إبرازه وتقديمه في صورة جذابة، لما يحتويه من تعاون وتآزر وتآخي واحترام للكبير وعناية بالصغير، وميل الى السلم والعدل، والرأفة بالفقير المحتاج، وتجنب العنف والانحراف والمعاصي. وبهذا يكون بإمكاننا المساهمة في ركب الحضارة العالمية، واطفاء البعد الأخلاقي على المعاملات الإنسانية، الاجتماعية والدولية والحضارية»².

إن التعارف والتفاعل الحضاري هو سنة هذا الكون (**لتعارفوا**). وإذا كان بعضهم ينادي بأنه ليس من الملائم الان السعي الى الانغلاق في الوقت الذي تتجه فيه الدول نحو الانفتاح على بعضها، فهذا من حيث المبدأ صحيح...، لكنه من حيث الواقع يحتاج الى تقدير الانفتاح ومرحليته ومستواه ومتطلباته وأثاره. كل ذلك من اجل اغتنام ايجابياته وتجنب سلبياته ومخاطره. والدعوة الى الانفتاح العالمي والمساهمة في الحضارة الإنسانية، لا تعني القفز على الواقع المحلي. فالتفكير في العالمية يحتاج الى معرفة واقعا وقدراتنا وإمكانياتنا المحلية. وفي هذا السياق، فمن الجميل أن يكون الإنسان عالمي التفكير محلي التصرف، كما هي المقولة: (**فكر عالميا وتصرف محليا**). فلا انفتاح يجلب ما لا قبل لك به، ولا انغلاق يحرمك مما لا بد لك منه. وحسبنا هنا، أن نستحضر حقيقة ما كان يناضل من اجله الفيلسوف والمفكر التربوي

¹ بوفلجة غياث(2003): التربية المتفتحة، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ص:106.

² بوفلجة غياث(2003): المرجع نفسه.

القديس اوغسطين(354-430 بعد الميلاد)، هذا الفيلسوف والمفكر الجزائري الذي ولد في بلدة جزائرية من أبوين جزائريين ومات في الجزائر كما يذكر التاريخ، فاعتمادا على الانفتاح الذي تدعو إليه الديانات المختلفة، يبقى القديس اوغسطين همزة وصل بين مختلف الثقافات المعاصرة، لان الأهم ينحصر في البحث عما يجمع البشرية لا عما يفرقها. فالإيمان بالمبادئ والمعتقدات السامية مثل احترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن المعتقدات والجنسيات واللغات، والنضال من أجل السلم وتطوير وسائل العيش التي تبعد الفقر، والحد من الأسلحة لتخفيف حدة التوتر، وإضعاف نزوات بعض الأفراد التي تدفعهم الى الحروب، كلها قيم يمكن اكتشافها في الفكر التربوي الاوغسطيني بصفة خاصة، وفي فلسفته المفعمة بالتسامح والتحرر في إطار التعاون بصفة عامة¹.

تلك باختصار الصورة الأساسية التي تجسد فكرة الانفتاح على الآخر، والإيمان بالمبادئ والقيم السامية(قيم التسامح، والتعاون، واحترام الآخر، ونبذ العنف...)، التي كان يناضل من أجلها القديس اوغسطين، هذا المواطن الجزائري الذي ترك بصماته في الثقافة الجزائرية بصفة خاصة، والعالمية بصفة عامة.

إن تشكيل الفكر الوطني، لا يتم بمناي عن اثر المتغيرات العالمية المتنوعة وتأثيرها. وبالتالي فالأخذ بالاعتبار للبعد العالمي ومدى تأثيره بل وتكييفه ما أمكن ليقدم التوجهات المحلية هو محك دقيق وحساس لا للنجاح فقط في الحفاظ على الوطنية، بل في تنمية معنى الفعل فيها والتفاعل معها بما يخدم المصالح العليا للوطن، ذلك أن التقصير في هذا المنحى يهيئ النفس للاستجابة والاختراق من قبل صنّاع التوجهات الأجنبية².

فاليابان على سبيل المثال، هذه الدولة المتقدمة تقنيا اليوم...خرجت مدمرة من الحرب، ثم انفتحت على جميع دول العالم واستطاعت بهذا الانفتاح أن تكون من أكثر الدول تقدما في التكنولوجيا والصناعة، ولكن مع كل هذا التطور، فلا يزال اليابانيين متمسكين بثقافتهم وعاداتهم. و نحن نعتر بلغتنا العربية وثقافتنا المختلفة عن ثقافة الغرب، ومع ذلك لا نرفض

¹ طاهر عيسى: الفكر التربوي عند القديس اوغسطين، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول الفيلسوف الجزائري اوغسطين، 1-7 افريل 2001، عنابة، الجزائر.

² خالد بن عبد العزيز الشريدة(1426هـ/2005م):صناعة المواطنة في عالم متغير - رؤية في السياسة الاجتماعية، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

الانفتاح الثقافي، لأنه لا مبرر للانغلاق على الذات في ظل هذا العالم المعولم والمتداخل، كما أن هذا الانفتاح لا يعني قبول كل ما لدى الغرب.

تقول **مي عباس**: «كيف سننسجم مع الأصل الشرعي الاجتماعي (لتعارفوا) إذا انكفانا على أنفسنا وعشنا في حالة خوف من تأثير الآخر، فحرمنا أنفسنا وغيرنا من الثراء الذي يخلقه التعارف والتبادل الثقافي. لم يعد لدينا كبير خيار في التعامل مع قضية الانفتاح الثقافي، فقد انفتحت المجتمعات والثقافات والأفكار على بعضها قسرا بفعل التقدم التكنولوجي الهائل، فنحن في النهاية سواء وافقنا أم رفضنا مجبرون على معرفة الآخر والتواصل معه»¹.

لكن المفكر الإسلامي **محمد إبراهيم مبروك**، يقف موقفا وسطيا فيقول: «ليس هناك إطلاق في قبول أو رفض الانفتاح الثقافي، وليس لدينا ما يمنع من التعرف على الثقافات والنزعات الإنسانية التي يموج بها العالم، لكن الذي ينبغي علينا هو أن نأخذ منها ما يوافق توجهاتنا ولا يتعارض مع قيمنا، وفي ذات الوقت ينبغي الحذر من التوجهات الفكرية الإلحادية التي تستهدف إسلامنا وإيماننا وعروبتنا، والتي تروجها وسائل إعلام غربية نافذة الى مجتمعاتنا»².

إن من إشكاليات الحركة العالمية المعاصرة، أنها يمكن أن تبعثر أو تغيب الهوية والشخصية الوطنية المحلية، وتعيد تشكيلها من جديد في إطار شخصية ليس لها انتماءات وطنية وثقافية، وبالتالي انصهارها في ثقافة الغالب التي يديرها ويريدها اللاعبون الجدد في الساحة العالمية، وإذا ما أردنا حماية خصوصياتنا الثقافية فأولى بنا كما تذكر **فهمية شرف الدين**: أن نتحصن في إمكانات اقتصادية موجودة لدينا، أو مواقف سياسية ضرورية لنا، تسمح بتجذير هوية ثقافية معبرة عن طموحاتنا³.

ومما يجدر التأكيد عليه هنا، أن التأثير ومداه لا يعتمد في الأصل على قوة المؤثر بقدر ما يعتمد على استعداد المتأثر، وأن تكون مواطنا يعني أن تكون مرتبطا اجتماعيا بترائك وتاريخك وثقافتك ووطنك.

¹ نجاح شوشة: مرجع سابق.

² نجاح شوشة: مرجع سابق.

³ خالد بن عبد العزيز الشريدة (1426هـ/2005م): مرجع سابق.

ولا شك أن الانفتاح الحقيقي هو أن تكون بلادنا هي الغالبة والمؤثرة في الآخرين، وهذا ما لم يتحقق في معظم بلادنا، بل ربما حدث على المستوى الفردي.. فالشاعر الفلسطيني محمود درويش وهو رمز ثقافي عربي، قد انفتح على العالم بتجربة شعرية فريدة، أصبحت من التجارب العالمية، وقد ترجمت معظم إبداعاته إلى لغات عديدة، وقد خدم بهذا الانفتاح وطنه وقضيته، فكم من مثقف في العالم لم يعرف ولم يتعرف على القضية الفلسطينية إلا من خلال شعر محمود درويش.

ويبدو أن الأجدى بين الرأيين المتخالفين تجاه هوية ووظيفة الثقافة الوطنية، بان الحاجة ملحة إلى خلق تفاعل بين الحريات الثقافية والأصالة والتراث الثقافي، أي بين الثقافة الوطنية والثقافة العالمية، والتي تمهد السبيل لحالة من الانفتاح وعدم الانغلاق الفكري، دون تأثر الثقافة الوطنية بحيث يفقدها هويتها وقدرتها على التفاعل المشترك والاستفادة من تجارب وإبداعات الثقافات الأخرى، التي يمكن أن تعزز ديمومة وحيوية الثقافة الوطنية، وتجعلها غير منعزلة أو متوقفة على ذاتها، بل متفاعلة مع كل جديد في الثقافة العالمية.

وفي إطار الحديث عن الانفتاح على الآخر، يحسن أن نؤكد على أن الأمر الذي يجب أن نشغل أنفسنا به، هو تحصين مجتمعاتنا بالوقوف عند الثوابت، والتخلي في الوقت ذاته بالمرونة تجاه المتغيرات، والقدرة على الاستماع وتفهم المخالف، فمن لا يستمع أو من لا يحسن الاستماع لن يسمع، ومما لا شك فيه أننا في أمس الحاجة إلى تعلم فن ومهارات الحوار وآدابه، لأن الغالبية في مجتمعنا لا تزال تتأرجح، فمن متصلب منغلِق لا يقبل فكرة الآخر أو المخالف، وهذا معرض في ظل الانفتاح الثقافي الذي لا مفر منه، إلى أن يكسر ويقدم صورة سيئة. بينما الآخر إسفنجي هش يتقبل كل مبهرج من القول، أو مزين من الأطروحات، وهؤلاء أيضاً في مشكلة، حيث يتقبلون في الأفكار دون هوية أو رؤية.

إن من الأهمية بمكان القول بان مفاهيم الإقصاء والإلغاء والتنكر، دائماً ما تخالف طبيعة الحياة، وبالتالي يصعب عليها إكمال مسيرتها بسلام، ذلك أن كل إلغاء للآخر هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة، والأصل هو استهداف الحكمة المشروعة في التعامل مع الأشخاص والأفكار والمفاهيم.

وهذا هو الفهم الذي يتوجب التأسيس له وتأصيله في نفوس وعقول الناشئة، ولذلك فالسمو على الحسابات الشخصية، وتجاوز الخلافات، وتحكيم لغة العقل والحوار، هو في تقديرنا مبدأ روعي لمعنى المواطنة.

نحن بحاجة الى أن نفتح على بعضنا البعض أكثر، ونتحاور ونناقش أمورنا وقضايانا الهامة والمفصلية في حياتنا لتتعارف ويقبل كل منا الآخر. والملاحظ أن المجتمعات المتقدمة، خطت خطوات كبيرة في هذا المجال حتى أصبح الحوار عندهم منهاجا يدرس في مختلف المراحل والمستويات التعليمية، أما مجتمعاتنا العربية والإسلامية- مع الأسف- فلا تزال بائسة في حواراتها، لا تعرف كيف تديرها، وهي في أكثرها تناحرية ومهيمنة، تريد فرض رأيها بالقوة، ورفض الرأي الآخر، وعدم الأخذ به مهما كانت حجته، وحسبنا هنا ما حدث في تونس هذه الأيام بعد الثورة وتنحية الرئيس بن علي، فقد دخلت تونس في دوامة من الفوضى الاجتماعية والسياسية والدينية، واغتيال المحامي والناشط السياسي اليساري (شكري بالعيد) بتاريخ: 2013/02/06. لدليل واضح على غياب ثقافة الحوار والانفتاح على الآخر، واللجوء الى العنف والاغتيالات السياسية من خلال الخطاب الديني التحريضي في المساجد من طرف بعض الأئمة والخطباء... انهم ببساطة لم يأخذوا بتعاليم ديننا الحنيف، الذي قام على حوار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالحق، والحجة، واللغة اللينة. البعيدة والمتسامية عن الهيمنة، وإقصاء الآخر، وتجريمة وتجريحه وتكفيره...

والحوار الذي ننشده، إنما هو فلسفة ومنهج للتفكير والتدبر. هو فلسفة تقوم على انه ليس هناك من يمتلك الحقيقة المطلقة والإجابة القاطعة المقنعة في المسائل الاجتماعية والإنسانية، وانه ليس هناك جهولا جهلا مطلقا ينتظر الإجابة الكاملة والمعرفة الكافية الرشيدة من فوق، وإنما تتولد المعرفة من حوار جدلي، يتواصل بين مختلف الأطراف أخذا وعطاء، بحيث ينتهي الى الاستقرار على الخلاف او الوفاق بين ما يطرح من رؤى وتوجهات فكرية متباينة، وهذه هي قيمة الحوار الجدلي الحقيقي كفلسفة في منظومة الحياة الديمقراطية التي تستند الى حرية الرأي وحرية التعبير، والى عدم الخوف من ممارسة هذه الحرية، واختراق ثقافة الصمت والتردد.

ويوضح حسن شحاتة المدلول الحقيقي للحوار بقوله: «... والحوار منهج للفكر والعمل، يتم على مستوى العلاقة الأفقية بين الجماعة، وليس على مستوى العلاقة الراسية. وينساب في خطوط متواصلة لا تنقطع في اقل الحدود الممكنة. ينطلق منها تنوع الفكر، وتعدد الخبرة، واختلاف السياقات الاجتماعية والتاريخية، والاقتراب، ثم الإمساك بالواقع وحركته، وبمدى استشرافه للمصائر والبدائل المستقبلية. وهذا النهج من الحوار مغاير تماما لأسلوب الحوار الراسي الذي نصطنعه في مؤتمراتنا وتعليمنا»¹.

إذن، هذا هو الحوار بمعناه الحقيقي، وليس الحوار الشكلي التجميلي أو الزائف أو المراوغ الذي يتم اصطناعه في كثير من حلقات النقاش.

يتميز المجتمع الجزائري بارتفاع مستوى الأمية، وطغيان الأسلوب التسلطي في المعاملات في البيت والمدرسة والشارع، وأساليب الإدارة والتسيير، إذ أن قيم الديمقراطية والحوار جديدة في المجتمعات العربية عموماً. وما يمكن ملاحظته هو نقص في كفاءة الحوار والاتصال في المجتمع. ومن مظاهر ذلك كثرة الاجتماعات العقيمة، ومشاهدة منشطي التلفزيون يتكلمون أكثر من الضيوف، وتكرار حالات من سوء الفهم وصعوبات الاتصال والتفاهم، نتيجة عدم التحكم في تقنيات الحوار والاتصال. وانتشار العنف اللفظي واعتماد أساليب تجريحية، دون أسباب معقولة لذلك. وهذا طبيعي لأننا لا زلنا نعيش الحياة الديمقراطية في بدايتها، ولم نصل حتى إلى ما يعرف بالتحول الديمقراطي المؤدي إلى الحياة الديمقراطية بالمفهوم الكامل والمكتمل، والناضج. وهذا حال جميع بلدان العالم الثالث، والبلاد العربية على وجه التحديد.

إن حل المشاكل وفك الخلافات، لا يكون إلا بالحوار والاحتكام إلى لغة العقل. والمستغرب هنا لماذا يرفض كثير من الناس الحوار مع الآخر؟ أليس الحوار والتواصل مع الآخر قيمة حضارية إسلامية يدعو لها القرآن وديننا الحنيف؟...

ويمكن تفسير هذا الرفض لدى الكثير من الناس إلى ضعف الاهتمام بالشأن العام (الأثنية)، وكذا الخوف من المواجهة لحالة من النقص عندهم، أضف إلى ذلك التعبئة الإعلامية والرؤية

¹ حسن شحاتة (2006): التعليم دعوة للحوار في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص: 13.

المغلوبة لقضية التواصل والانفتاح على الآخر، هؤلاء الناس كأنهم لم يقرأوا قوله تعالى: «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن. فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» (فصلت:34).

وقد بين حسن الصفار (2006) في مقدمة كتابه 'الحوار والانفتاح على الآخر': «أن العزوف عن الانفتاح على الآخر، وغياب الحوار بين القوى والأطراف المختلفة في مجتمعاتنا، يعتبر مكمنا أساسا من مكامن الداء في هذه المجتمعات، ومظهرا صارخا من مظاهر التخلف»¹.

هذه الفكرة، تؤكد مرة أخرى أهمية الحوار والانفتاح على الآخر، فالحوار يتيح للإنسان فرصة مراجعة رأيه ومعرفة رأي الآخر، واقلها إن لم يقتنع بفكرهم فانه سيتعرف فيما إذا كان رأيهم اخذ عن طرق علمية معتمدة، أم من طريق البدع والخرافات، فإذا كان الأخير فالحوار خير سبيل ويدعو للسلام والمحبة، كما أن الحوار ينشط الحركة المعرفية في المجتمع لإقناعهم بالرأي الصحيح ودعوتهم الى الحق، كما حاور الأنبياء أقوامهم، لان المتحاورين سوف يصلون الى نقاط مشتركة فيما بينهم، او انتخاب الرأي الاصوب، واحترام الرأي الآخر. ولعل هذا سبب حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الغربية المتطورة، وكان أولى بالمسلمين أن يسبقوهم الى ذلك لأنهم يقرؤون كتاب الله، ويرون كيف أن الأنبياء يحاورون أقوامهم، وكذلك الأئمة والعلماء والدعاة الى الله، بل ان الله تعالى حاور ملائكته ورسله، كما حاور إبليس أيضا.

وقد جاء في المادة (45) من الفصل الثالث (التعليم الأساسي) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: «من بين الأهداف التي يسعى التعليم الأساسي الى تحقيقها على الخصوص، التفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية وتقبل الاختلاف والتعايش السلمي مع الشعوب الأخرى»².

¹ عيسى محمد العيد: الانفتاح على الآخر قيمة إسلامية- صحيفة الدار الكويتية، 2012/8/09، <http://aafaqcenter.com/post/1043>

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق.

ويبدو أن الاهتمامات التربوية في منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ترمي الى توجيه المتعلم الى ممارسة السلوك الديمقراطي في ظل القيم والقوانين المنظمة لحياة المجتمع من خلال: ممارسة قواعد الحوار واحترام الرأي الآخر، تقبل الغير واحترام الرأي المخالف، التسامح والتعاون مع الآخرين ونبذ العنف، وعدم التعصب للرأي. هذا وقد جاء موضوع التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف في صدارة ترتيب الأفكار والموضوعات الدالة على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، بنسبة مئوية (45,00%)، وجاء موضوع التعايش السلمي في الترتيب الثاني بنسبة مئوية (35,00%).

وفي ذات السياق، فقد جاء في المادة الثانية من الفصل الأول (غايات التربية) من الباب الأول (أسس المدرسة الجزائرية) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: «انه من بين الغايات التي تسعى التربية الى تحقيقها: إرساء مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري، والتي تستند الى العلم والعمل والتضامن، واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية»¹.

وهو ما يبين بوضوح أهمية هذا البعد في تهيئة المتعلم في هذا المستوى من التعليم وإعداده ليحتل مكانته المناسبة كمواطن فاعل ومتفاعل، مؤثر ومتأثر بالمجتمع. ولا شك أن الإشكاليات التي تطرح في المجتمع، سواء كانت قيمية او اقتصادية، ثقافية او تربوية، او حتى لغوية، ستجد حلها في الإطار القائم على الحوار المتبادل وتقبل الآخر والتعاون معه.

ومن أهم القضايا التي يكون المتعلم قادرا عليها في نهاية التعليم المتوسط، حسب المشرع الجزائري:

- احترام القيم الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الجماعية والفردية.
- ممارسة السلوك الديمقراطي في ظل القيم والقوانين المنظمة لحياة المجتمع، من خلال:

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 61.

- ممارسة قواعد الحوار واحترام الرأي الآخر.
- تقبل الغير، واحترام الرأي المخالف¹.

والقصد من هذا، منح تربية تنسجم مع حقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى المتعلمين بإكسابهم مبادئ النقاش و تفضيل الحوار وقبول رأي الأغلبية، وحملهم على نبذ العنف بمختلف أشكاله.

ويستهدف المجال المفاهيمي الرابع من منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط(الحياة الديمقراطية) بوحداته التعليمية(حرية التعبير، العمل النقابي، الأحزاب السياسية)، تنمية الثقافة الديمقراطية والانفتاح على الآخر، من خلال المفاهيم والمصطلحات الواردة ضمن هذه الوحدات، كقيم الحرية، والديمقراطية، والمشاركة، وقيم التعبير عن الرأي او حجب الرأي، والتميز بين النافع والضار، والطاعة والاحترام المتبادل، وهذا من شأنه تربية المتعلمين تربية سياسية مدنية، تدفعهم الى الإيمان بقيمة الحرية والمشاركة، والانفتاح على الآخر في إطار قيم الحوار والتسامح. وقد جاء ذكر كلمة الحوار في المضامين المعرفية للمنهاج بنسبة مئوية(29,17%)، من منطلق أن ممارسة حرية التعبير، تقتضي التحلي بالتزام آداب المناقشة والحوار، واحترام رأي الغير وتقدير كلام الآخرين من غير تسرع في الحكم، وعلى اعتبار أن الكفاءة المرحلية للمجال المفاهيمي الرابع(الحياة الديمقراطية)، تتمثل في جعل الديمقراطية إطارا لممارسة حرية التفكير والتعبير وعد الإقصاء، واحترام الرأي المخالف، والمساهمة في بنائها في إطار التنظيمات الاجتماعية، الثقافية والسياسية.وقد جاء في خلاصة الوحدة التعليمية الأولى(حرية التعبير) من المجال المفاهيمي الرابع في المنهاج(الحياة الديمقراطية):«لحرية التعبير ضوابط وآداب يجب مراعاتها منها: التزام آداب المناقشة والحوار، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي الى الفتنة والتفرقة والكراهية والعنف².

¹ منهاج السنة الثانية من التعليم المتوسط(ديسمبر 2003): مديرية التعليم الأساسي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر،ص:22.
² محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق،ص:100.

وجاء في خلاصة الوحدة التعليمية الثانية(العمل النقابي):«ممارسة العمل النقابي تشجع على الحوار والتشاور وفض النزاعات بالوسائل السلمية، وتسهم في ترقية الديمقراطية..» (محمد الشريف عميروش وآخرون، 2012/2011، 108) ¹.

وهذا الأمر لاشك سيساعد على تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية، وتحديد نظريته تجاه البناء الاجتماعي والسياسي القائم في إطار التشارك والانفتاح على الآخر.

والمجال المفاهيمي السابع من المنهاج(الجزائر والمجتمع الدولي) بوحداته التعليمية، يرسخ فكرة الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح لدى المستهدفين من المتعلمين في هذه المرحلة من التعليم، من خلال تبيان علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

ففي عالم يعرف تحولات عميقة تمس خاصة التنظيم الاجتماعي، وهيكل المعرفة ووسائل الاتصال وطرق العمل ووسائل الإنتاج...، فالمدرسة الحديثة المتوجهة للمستقبل، هي المؤسسة التي بإمكانها:

- الاندماج في حركة الرقي العالمية، بإدماج التغيرات الناجمة عن ظهور مجتمع المعلومات والاتصال والثورة العلمية والتكنولوجية، التي ستغير الظروف الجديدة للعمل، وحتى العلاقات التعليمية.
- التفتح على العالم في صيغة علاقات ثقافية ومبادلات بشرية مع الأمم الأخرى ².

وهذا طبيعي، على اعتبار أن التطور السريع والمتسارع للمعارف العلمية والتكنولوجية، وكذا ثورة الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال، التي تشترط على التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية، تنمية المعارف والقدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور، وتيسر إدماج المتعلمين وانخراطهم في وسط معـولم منفتح.

والملاحظ أن المجال المفاهيمي السابع من المنهاج(الجزائر والمجتمع الدولي) بوحداته التعليمية المختلفة: هيئة الأمم المتحدة، منظمة اليونسكو، جامعة الدول العربية ومنظمة

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): المرجع نفسه،ص:108.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23جانفي2008: مرجع سابق،ص:17.

الائيسكو، منظمة المؤتمر الإسلامي، يعكس هذا التوجه ويبين بوضوح مدى اهتمام المشرع الجزائري بتثبيت فهم حقيقي للتلميذ المتمدرس في هذه المرحلة التعليمية للحياة الوطنية والمواطنة في ظل هذا العالم المعولم، من خلال تعريفه بمختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

وقد جاء في المادة الثانية من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «إن رسالة المدرسة الجزائرية تتمثل في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله، والتكيف معه والتأثير فيه، ومفتوح على الحضارة العالمية»¹.

وعليه، فمن الحكمة تفعيل المضامين المعرفية ذات الصلة بهذا الجانب في الكتاب، على اعتبار انه الضلع الأساس في المنهاج. وترسيخ قيم الانفتاح على الآخر مع ضرورة شد التلميذ وربطه بمقومات هويته، وبعبارة أخرى بناء شخصية التلميذ في إطار المزاوجة والممازجة بين الأصالة والحداثة.

وفي إطار الحديث عن التعايش السلمي والانفتاح، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في حياتنا المعاصرة، يظهر أن مضامين المنهاج، وبالتحديد في المجال المفاهيمي السابع (الجزائر والمجتمع الدولي)، تبين وتبرز هذا الموضوع من خلال الأهداف والمبادئ الأساسية لمختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، فقد جاء في المادة (01) من ميثاق المنظمة الأممية: «إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام» وتنص المادة (02) من ذات الميثاق: «يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر»².

وجاء في الصفحة (161) من الكتاب: «من المهام الأساسية لمجلس الأمن: صيانة الأمن والسلام الدوليين، وحل النزاعات الدولية سلميا، وفرض العقوبات ضد الدول المعتدية او

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 60.

² محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص-ص: 159-158.

المهددة للسلام الدولي». ومن أهم أهداف هيئة الأمم المتحدة: «حفظ السلم والأمن الدوليين، تنمية العلاقات بين الدول، تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية» (محمد الشريف عميروش وآخرون، 2012/2011، 165).¹

وجاء في الصفحة (169) من الكتاب: «تعمل منظمة اليونسكو على تشجيع التعاون الفكري الدولي، وتقديم المساعدة الميدانية للدول الأعضاء، وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتفاهم المتبادل بين الشعوب».

وجاء في الصفحة (171) من الكتاب: «تعمل جامعة الدول العربية على تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على السلام والأمن العربيين.
- التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية.
- تحقيق التعاون العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- النظر في مصالح المجتمع العربي».

وجاء في الصفحة (173) من الكتاب: «تعمل منظمة الاليسكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) على تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، وتنسيق الجهود بين مؤسسات جامعة الدول العربية في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا من اجل دعم التضامن العربي، وتدعيم التفاهم بين الشعوب والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بثتى الوسائل، ولا سيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة».

وجاء في الصفحة (178): «من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة المؤتمر الإسلامي:

- تسوية أي نزاع قد ينشأ بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية كالمفاوضات، والوساطات، والتوفيق والتحكيم.
- الالتزام بعدم اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها ضد وحدة أي دولة او سلامة ترابها او استقلالها السياسي.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 165.

- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء».

وجاء في الصفحة(183):«من أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي:

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

- دعم التعاون في جميع المجالات.

- العمل على دعم السلام والأمن الدوليين.

- المحافظة على الأماكن المقدسة، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني».

ومن هنا، يظهر أن المشرع الجزائري قد أصاب باستهدافه موضوع الانفتاح والتعايش السلمي، واستجلاء الصورة الحقيقية لهذا الموضوع، والقصد غرس مبادئ التسامح والتفاهم المجتمعي في نفوس النشء، في إطار توسيع دائرة الوعي والثقافة السياسية المواطنة في أوساط المتعلمين ونشرها بعد ذلك في المجتمع. وللباحث Gordon Allpot(1956) رأي مهم بصدد أهمية التعايش وانعكاسه على وجوه الحياة الاجتماعية والوطنية بقوله:«لا يتأتى الشعور بالعداء عند الآخرين غالبا من مواصفات شعب غير محببة، لكن من اضطرابات أحاسيس خاصة، حيث أن الفئة المستعدة(المكروهة) ليست مسؤولة عنها. لكن عندما يعيش الناس بعضهم مع بعض في أوضاع متساوية، ويحاولون تحقيق أهداف مشتركة عندها يتوقفون، وبشكل عادي عن النظر إلى الآخر كتهديد، ويميلون الى تنمية التسامح والإعجاب الواحد بالآخر»(Gordon Allpot, 1956, 07) ¹.

إن هذا الرأي يجد صده، ليعكس حقيقة التعايش كقيمة وكمارسة إجرائية في حياة الناس، شريطة وجود مناخ اجتماعي، سياسي، ثقافي، تتبلور فيه فكرة التعايش وتسوده العدالة والتسامح. إذن فالعبرة هنا في الممارسة وليس في النص، فما فائدة تأليف العديد من الكتب حول مواضيع الديمقراطية، والانفتاح والتعايش، والحوار، إذا كان حالنا يكذب مقالنا؟...

ما أود التأكيد عليه هنا، أن المضامين سالف الذكر، التي تمس الأهداف والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، قد تبقى حبر على ورق ولا تجد صداها ودلالاتها الحقيقية، إذا لم تطبق في واقع حياة المجتمعات والشعوب، واعتقد أن هذه المسألة

¹Gordon Allpot(1956):Prejudice in modern perspective,johansburg ,p :07.

تتجاوز مضامين المنهاج محل التحليل. وهو موضوع آخر، ومن المهم استهدافه بالبحث والتحليل.

ليست المدرسة منعزلة، وإنما هي منطلق لتدعيم القيم السليمة في المجتمع، إلا أن ذلك ليس بكاف، إذ لا بد من أن تتوفر الشروط الضرورية المساعدة على ترسيخ قيم الحوار والتعايش السلمي في المجتمع. وإن فشل المدرسة في تدعيم قيم الحوار يؤدي لا محالة إلى عدم تحكم أفراد المجتمع في أساليب الحوار والنقاش والتصلب للأفكار وعدم قبول الآراء المخالفة، وقصر الأفق الفكري، وهي عوامل تؤدي إلى اعتماد الطرق القهرية والعنف في الحصول على المآرب الشخصية، وما زاد في تعميم هذا الاتجاه، الممارسات السائدة في المحيط، من ذلك الممارسات الحزبية وانتشار البيروقراطية في الإدارة، وكذا الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

لم يعد ممكناً في عالم اليوم أن تكون أرضية التفكير لدينا قائمة على مبدأ الصراع والعداوة للآخرين، كما لا يمكن إلغاء واحد من خارطة الوجود الإنساني والفعل المجتمعي، فقد يهشم البعض وقد يبقى آخرون في الظل، لكن هذه العملية يجب أن تتم من خلال المباراة الديمقراطية- إن صح هذا التعبير- والتي تنتج في مراحلها الأولى واقعا أكثر قتامة من الواقع الحالي، لكنها لا بد مع الزمن أن تؤدي إلى تبلور الصورة التي نرغب ونريد وهي: اعتراف الجميع بالجميع، وعيش الجميع مع الجميع، بما يحقق نموذجاً جديداً وفريداً يؤدي إلى الانفتاح على الآخرين بالحوار والتعايش إلى جانبهم بحكم الواقع والامتداد في أواصر المواطنة عبر التاريخ.

ويؤكد حسن شحاتة في مؤلفه 'التعليم ... دعوة للحوار في الوطن العربي': «إن التعليم والتعلم الحواري من عوامل التعلم الفاعل، حيث تتفاعل العقول والوجدانات والقيم بين المعلم والمتعلم، إنها وسيلة لترسيخ المنهج الديمقراطي الذي يجري من خلال التساؤل المؤدي إلى القبول والنقد والخلاف والاختلاف في الرأي، وفي فروض المعرفة والحكم على الأشياء، من خلال التعامل مع الغير، والحوار الجاد يكون بيئة للتفكير اليقظ الناقد، ويولد آفاق التخيل والإبداع» ويضيف شحاتة «إن من بين ما يجب أن نوليّه مزيداً من الاهتمام في مدارسنا، تعليم الطلاب الحوار وثقافة التفاوض واحترام الآخر وتقبله، وتقدير ثقافات الشعوب،

واحترام السلام العالمي والتفاهم الدولي، وامتلاك مهارات الحياة والمرونة، والعقلية المتفتحة والعمل المنتج، والمشاركة والعمل الجماعي»¹.

ومن هنا، تتجلى أهمية الحوار في حياتنا وثقافة الانفتاح على الآخر، وان الحوار لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا ساد التسامح بين المتحاورين، والمجتمع الذي لا تقوم ثقافته على التسامح مع المخالفين لا يمكن أن يفلح، ذلك أن التسامح لا يعني انتهازية تعاشية، أعطيك فرصة حتى تتوب وتتحول الى صفي وحزبي ومذهبي وتتصهر في حكمي او نظامي، هذه المناورة مستبعدة كليا من المفهوم المعاصر للتسامح الذي يعني تقبل الآخرين كما هم عليه، وفي ثقافتنا العربية الإسلامية لا توجد عوائق توول دون التفاعل بروح التسامح بمفهومه الحديث الذي أولا وأخيرا، الاعتراف بالآخر والتعايش معه على أساس بان للناس حقوق إنسانية متساوية، حيث هم بشر ليس إلا. وهذا يعني أن العلاقة الإنسانية بين أفراد البشر هي علاقة موجودات حرة يتنازل كل منها عن قدر من حريته في سبيل مجتمع يحقق الخير للجميع، وهذا يعني بعبارة أخرى أن هذا المجتمع المنشود لن يتحقق على النحو الصحيح إلا إذا ساد التسامح وزال الظلم بين أفرادهم، بمعنى أن يجب كل فرد فيه للآخرين ما يحب لنفسه، والحديث الشريف: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». ونلاحظ هنا أن التسامح مربوط بالإيمان.

إن التسامح والحوار والتواصل بنية نفسية واجتماعية وسياسية وثقافية إنسانية، منطلقها الفرد وهدفها مصلحة المجموعة المحلية او الإنسانية عامة، والقدرة على إقامة الحوار وبناء علاقة تواصل مع الآخر موهبة فردية وقيمة إنسانية. وإذا كانت حاجة الفرد ضرورية لاستخدام قدراته على الحوار والتواصل والتسامح مع الآخر سواء كان فردا داخل عائلته او مواطنا يشاركه الفضاء الجغرافي والثقافي والسياسي والاقتصادي، او كان انسان يشاركه الانتماء الى نفس الكينونة، فان حاجة المجتمعات والدول والثقافات لإقامة حوار مع غيرها أكثر إلحاحا. لان انعكاسات انغلاق الفرد وتصلبه مهما اتسعت، لا يمكن أن تمس من هم

¹ حسن شحاتة(2006): مرجع سابق، ص: 40 .

خارج محيطه الضيق، أما انعكاسات انغلاق المجتمعات والثقافات وتصلب العقليات فتنتشر بسرعة ويتسع تأثيرها الى حد اندلاع الحروب والنزعات القبلية والعرقية والدولية¹.

ومن هنا، فالتسامح والحوار وتقبل الآخر، هي قيم جوهرية حضارية في العلاقات والاتصال بالآخر، وهي توجهات تقوم على الاحترام وإقرار وتقدير التنوع والاختلاف للمفاهيم والآراء والأفكار، والتسامح هو انسجام في الاختلاف القائم على العدل ونبذ الظلم والعنف والتطرف بشتى أشكاله.

فإذا كنا نسلم بان الاختلاف سنة من سنن الله في خلقه، فان النتيجة هي أن يزخر عالمنا بالآراء المختلفة والمواقف المتباينة والمشاعر المتعددة، وكل منا يظن انه على صواب، وربما يرى غيره على غير هذا، ومن ثم يكون التسامح فريضة لا بد أن يلتزم بها كل إنسان وكل مواطن إزاء من يخالفه الرأي والمصلحة والموقف. وحسبنا هنا مقولة **الإمام الشافعي**: «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب».

ويعد التسامح لبنة أساسية في ثقافتنا العربية والإسلامية، والإسلام يدعو أتباعه والإنسانية جمعاء الى التحلي بروح التسامح وتكريسه كقيمة إنسانية حضارية في حياتنا اليومية.

وفي هذا الإطار، يقول المؤرخ الانجليزي السير **توماس ارنولد** في كتابه 'الدعوة الى الإسلام': «لقد عامل المسلمون الظافرون العرب المسيحيين بتسامح عظيم منذ القرن الأول للهجرة، واستمر هذا التسامح في القرون المتعاقبة، ونستطيع أن نحكم بحق أن القبائل المسيحية التي اعتنقت الإسلام قد اعتنقته عن اختيار وإرادة حرة، وان العرب المسيحيين الذين يعيشون في وقتنا هذا بين جماعات المسلمين لشاهد على هذا التسامح» (الدعوة الى الإسلام في رابح دفرور، 2008، 23)².

وتقول المستشرقة الألمانية **زيغريد هونكه**: «العرب لم يفرضوا على الشعوب المغلوبة الدخول في الإسلام، فالمسيحيون والزرادشتية واليهود الذين لاقوا قبل الإسلام أبشع أمثلة

¹ ابو بكر رميلة: ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر، 2013/01/07، A_armela@hotmail.co.uk
² رابح دفرور: الحرية الدينية لأهل الذمة (التعايش بين المسلمين والمعاهدين في المجتمعات الإسلامية المعاصرة)، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد السادس، السنة الخامسة، جمادى الثاني 1429هـ/ جوان 2008م، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص: 23.

التعصب الديني وأفطعها، سمح لهم جميعا دون أي عائق يمنعهم بممارسة شعائر دينهم، وترك المسلمون لهم بيوت عبادتهم وأديرتهم وكهنتهم وأخبارهم دون أن يمسه بأدنى أذى، أو ليس هذا منتهى التسامح؟ أين روى التاريخ مثل تلك الأعمال؟ ومتى؟»¹.

وينقل الخربوطلي عن المستشرق دوزي في كتابه 'نظرات في تاريخ الإسلام' قوله: «إن تسامح ومعاملة المسلمين الطيبة لأهل الذمة أدى إلى إقبالهم على الإسلام وأنهم رأوا فيه اليسر والبساطة مما لم يألفوه في دياناتهم السابقة»².

ويقول غوستاف لوبون في كتابه 'حضارة العرب': «إن القوة لم تكن عاملا في انتشار القرآن، فقد ترك العرب المغلوبين أحرارا في أديانهم.. فإذا حدث أن انتحل بعض الشعوب النصرانية الإسلام واتخذ العربية لغة، فذلك لما كان يتصف به العرب الغالبون من ضروب العدل الذي لم يكن للناس عهد بمثله، ولما كان عليه الإسلام من السهولة التي لم تعرفها الأديان الأخرى»³.

ويقول: «وما جهله المؤرخون من حلم العرب الفاتحين وتسامحهم كان من الأسباب السريعة في اتساع فتوحاتهم وفي سهولة اقتناع كثير من الأمم بدينهم ولغتهم.. والحق أن الأمم لم تعرف فاتحين رحماء متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحا مثل دينهم»⁴.

ويقول روبرتسون في كتابه 'تاريخ شارلكن': «لكننا لا نعلم للإسلام مجمعا دينيا، ولا رسلا وراء الجيوش، ولا رهينة بعد الفتح، فلم يكره احد عليه بالسيف ولا باللسان، بل دخل القلوب عن شوق واختيار، وكان نتيجة ما أودع في القرآن من مواهب التأثير والأخذ بالأسباب»⁵.

هذه الحقائق والشهادات، لا شك تعكس مدى ثراء ثقافتنا العربية الإسلامية بقيم التسامح والانفتاح على الآخر، وحسبنا أن نشير الى إحدى المأثورات الثابتة عن الخليفة (عمر بن الخطاب)، والتي تعد أنموذجا فريدا في التسامح والاعتراف بالآخر. فقد كان سيدنا عمر رضي الله عنه يتجول في شوارع المدينة المنورة يتفقد أحوال الرعية فرأى شيخا طاعنا في السن

¹ رابع دفرور: مرجع سابق، ص: 23.

² رابع دفرور: المرجع نفسه، ص: 23.

³ رابع دفرور: المرجع نفسه، ص: 24.

⁴ رابع دفرور: المرجع نفسه، ص: 24.

⁵ رابع دفرور: المرجع نفسه، ص: 24.

يتسول في الطريق، فسأل عن أمره وعلم انه يهودي، فحزن الخليفة لما أصاب هذا الشيخ الهرم مما اضطره الى التسول. فأمر بان يخصص له ولنظرائه معاش ثابت من بيت مال المسلمين يتيح له حياة كريمة. وحسبنا هنا المقولة الخالدة : **لقد دفن العدل في قبر عمر بن الخطاب !!...**

وجاء موضوع نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله في الترتيب الثالث بنسبة مئوية (20,00%). وقد وردت الألفاظ الدالة على هذه الفكرة في المضامين التعليمية للكتاب بنسب متفاوتة، فكلمة التطرف مثلا التي احتلت الصدارة بنسبة مئوية (23,52%). وجاءت بعدها كلمة رفض العنف بنسبة مئوية (21,57%)، ثم كلمة تجنب العنف بنسبة مئوية (17,64%)، وبعد ذلك كلمة التعصب بنسبة مئوية (13,72%). فجميعها تشير الى مدى اهتمام المشرع الجزائري بهذا الموضوع، وحرصه الشديد على استجلاء الظاهرة وتوضيح أبعادها، والآثار التي قد تترتب عنها في حياة الفرد والمجتمع على السواء.

ففي الوحدة التعليمية الثالثة (الأمن والسلم) من المجال المفاهيمي الثالث من المنهاج (حقوق الإنسان). يتحدث المشرع في الصفحة (90) من الكتاب عن العنف وأنواعه (العنف المشروع وهو كل نوع من أنواع استعمال القوة لانتزاع الحقوق او الإقرار بها على النحو الذي يرفع الظلم، ومن ذلك استعمال القوة لطرد الاحتلال واستعادة الأرض والسيادة. والعنف غير المشروع وهو كل استعمال للقوة للاحتفاظ بحق مزعوم، او لانتزاع حق قابل لان ينتزع بدون عنف، وفي جملة هذا العنف ما تمارسه الدولة التسلطية من قمع وتنكيل بمعارضيه، او ما تقوم به الجماعات المعارضة من عنف مسلح ضد الدولة وضد المجتمع). كما بين المشرع في الصفحة (91) من الكتاب أسباب العنف، ومنها السبب السياسي، والسبب الاقتصادي، والسبب الاجتماعي، والسبب الثقافي.

وعلاج العنف يتمثل في إلغاء أسبابه في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ليخلص المشرع في الأخير الى أن السلم يعني التقدم والرقي والحضارة، وهو وضع يسود فيه الأمن والاستقرار واللاحرب. فبالسلم يتحقق الانسجام والوئام والمحبة بين الأفراد والشعوب والأمم. والعنف هو انتزاع المطالب بالقوة، وإكراه الآخر على التنازل عنها او الاعتراف بها، بوسائل يتكبد خسائر من جراء استعمالها، وللقضاء على العنف

وإلغاء أسبابه، يستوجب تجسيد الحياة الديمقراطية، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والتجديد الثقافي، والفهم الصحيح للدين، ونشر ثقافة السلم، واعتماد الطرق السلمية لحل المشاكل وفض النزاعات.

وتتطلب الكفاءة المرحلية لهذا المجال المفاهيمي (حقوق الإنسان) أساسا من معرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، من خلال الوثائق الدولية، والعمل على احترامها ونبذ العنف، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المشاكل.

وقد وجد العنف في الحقيقة، منذ خطوات الإنسان الأولى على الأرض، ممثلا في قتل احد ابني ادم شقيقه، لكنه اتخذ منذ عقود صفة الظاهرة، ليصل الى ذروته في عصرنا الحالي. وحسبنا هنا ما عاشته الجزائر من عنف وإرهاب زمن العشرية السوداء، وما يحدث اليوم في البلاد العربية الإسلامية وما يصطلح على تسميته بالربيع العربي في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا... جراء هبة الشعوب وثورتها على أنظمة الحكم الدكتاتورية المتسلطة.

وما حدث ويحدث في تونس من استهداف للزوايا وللماكن المقدسة، والخطاب الديني المسجدي التحريضي على العنف، والتصفيات السياسية التي حدثت بداية باغتيال المحامي والناشط السياسي اليساري شكري بالعيد بتاريخ: 2013/02/06، الى الخطاب الإعلامي الذي يحمل نبرة عنيفة ضد الآخر، والإعلام الموجه من قبل أطراف معينة، جميع هذه المؤشرات تدل على العنف والعنف المضاد الذي تعيشه الساحة العربية الإسلامية في أيامنا هذه.

ولو نظرنا الى خارطة العالم الإسلامي نجد فيضا متنوعا وواسعا من نقاط التوتر وبؤر النزاعات، منها ما هو مكتوم ومنها ما هو معلن، ومنها ما هو بين المسلمين أنفسهم واغلبها بين المسلمين وغيرهم، ومنها ما يتخذ شكل المبارزات اللفظية، ومنها ما قد يكون اضطرابا وشغبا جماهيريا، ومنها ما هو مواجهة مسلحة.

والمشكلة الحقيقية في النظر الى مسألة العنف في العالم العربي الإسلامي المعاصر لا تكمن في الاعتراف بوجوده، مثلما أنها لا تكمن في إنكاره، وإنما هي في الأساس تكمن في تفسيره،

وفي زاوية النظر إليه، وعلى أساس التفسير تتحدد اتجاهات الحكم عليه، سواء بالمشروعية أم عدم المشروعية.

فالتفسير الغربي يرد جذور العنف الى الخصائص البنيوية للثقافة الإسلامية قديما وحديثا، ثم يضيف اليها خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في العالم الإسلامي، والتي تتمثل فيما يسمونه سياسات الدولة الفاشلة، وإخفاقات التنمية مشفوعة بمستويات عالية من الفقر والبطالة الذين تغذيها معدلات مرتفعة من الزيادة السكانية، فنحن أمام عالم مدفوع ذاتيا بالرغبة في العنف، ومحاط موضوعيا بركام من الاحباطات والإخفاقات التي لا تترك له خيار إلا الاندفاع وراء الانتقام والثار.

والحقيقة أن هذه التفسيرات الغربية هي التتويج العملي والفعلي لحقيقة العنف في العالم الإسلامي المعاصر، كما يمكن أن يراه المسلمون أنفسهم، فالمسلمون لا ينكرون الواقع الراهن في أفغانستان، العراق، فلسطين، السودان، الصومال، ومنطقة الربيع العربي كما يسمونه في ليبيا، مصر، تونس، سوريا، اليمن، البحرين، ومن قبل في البوسنة، والشيشان، وكشمير. ولكن المسلمين لهم إدراك وتفسير وتوصيف مختلف يختلف عن التوصيف الغربي اختلافا جذريا.

إذ أن التفسير الإسلامي لموجة العنف الراهنة يرد جذورها الى مجمل السياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي طوال القرنين الأخيرين، يستوي في ذلك العنف الذي يدور بين أطراف مسلمة مثلما حدث في بلادنا زمن العشرية السوداء (الإرهاب)، او مثلما كان في تركيا بين الدولة التركية ومواطنيها من الأكراد وهذا الصراع والعنف مستمر الى يومنا هذا، او سواء كان العنف بين المسلمين وغير المسلمين داخل دولة واحدة مثل السودان، إذ المسلمون أغلبية، او بين مسلمين يمثلون أقلية وسط اغلبيات مغايرة مثلما في الهند او صربيا او بلغاريا.

وتتأكد المسؤولية الغربية في زراعة بذور العنف في العالم الإسلامي المعاصر من الزاوية التاريخية، والمقصود بها نوعية السياسات الاستعمارية الغربية التي تم تطبيقها في العالم الإسلامي، وخاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تمت إعادة هيكلة خرائط العالم الإسلامي بسكاكين ومشارط غربية، أخذت تتحرك في سطح وعمق ومفاصل وأحشاء الجسد الإسلامي، الذي يبدو لها جسدا مخدرا او فاقدًا للوعي او ميتا او كاد يموت.

لقد ضمن الاستعمار الغربي انه يتعامل مع أشلاء او حطام لا يملك إمكانية الرجعة او العودة الى الحياة بشروطها الذاتية، ومن ثم فان الفرصة مناسبة لإعادة تخليق هذه الأشياء وإعادة تركيبها وبعثها للحياة وفقا للشروط الغربية.

وعلى غرار مقولة ابن خلدون: 'العدل أساس العمران'. نقول: الأمن والاستقرار أساس العمران وأساس الحياة. ومن هنا فالنظام الديمقراطي في أي دولة من الدول، والجزائر واحدة من الدول التي تعيش تحول او انتقال ديمقراطي، هذا النظام ينبذ العنف، ويسعى الى تكريس وإرساء قواعد الحرية والديمقراطية الناضجة المكتملة، والعدالة الاجتماعية، فمن أولويات الديمقراطية الناضجة والمكتملة، التأكيد على التعايش وإرساء قيم الديمقراطية وشجب العنف.

إن ترسيخ الثقافة الديمقراطية، يستوجب محاربة العنف والتحريض عليه، ولا شك أن السكوت على العنف، والتساهل على التحريض عليه، يؤدي الى مزيد من التأزم في الأوضاع وتفكيك النسيج الاجتماعي ربما مع مرور الوقت، وهنا لابد من تضافر جميع الجهود وتحكيم لغة العقل والحوار في التصدي لمختلف المشكلات التي قد تواجه المجتمع، والتسامح مع الآخر.

والشعوب المتشعبة بمبادئ الديمقراطية، ليس فيها من يسال عن التوجه الايديولوجي، هل أنت إسلامي، أم شيوعي، أم ليبييرالي؟. تصلي وتصوم أم لا؟ وهنا التأكيد على حرية الفكر وحرية المعتقد، فصل الدين عن السياسة. وهي من اوكد القضايا وأكثرها أهمية في حياة مواطن هذا العصر.

ويحسن بنا أن نؤكد في هذا السياق، بان الجزئيات المتعلقة بأمن المواطنين والمواطنات في بلادنا الجزائر، مسألة يتوجب التعاطي معها بكل مسؤولية وبكل جدية. فالجميع مسؤول على حماية البلاد، وحماية ممتلكاتها، وحماية الأفراد، والحفاظ على الأمن والاستقرار ومحاربة العنف والتطرف بشتى أشكاله.

وقد تابعنا تشييع جثمان المحامي والناشط السياسي اليساري التونسي 'شكري بالعيد' بتاريخ: 2013/02/08، ولاحظنا خروج التونسيين بمختلف الانتماءات الايديولوجية الفكرية،

ومختلف الأطياف السياسية، والشرائح الاجتماعية، من شباب، ورجال، ونساء، وشيوخ، وأطفال بصفة تلقائية بالآلاف لتشجيع هذا الرجل، وان دل على شئ إنما يدل على روح الانتماء ورفض العنف مهما كان شكله، وتعلق التونسيين وحبهم لوطنهم، وقد كان هذا الناشط الراحل يقارع بالحجة وبالأفكار، في الوقت الذي كانت تونس تعيش وضع امني غير مستقر.

ولا شك أن الملف الأمني والقضية الأمنية، قضية أساسية في كل دولة من العالم، وما حدث في تونس بعد الثورة من فراغ وانسداد امني، أدى الى العنف والإرهاب والتوتر، فهشاشة الوضع الأمني أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية والسياسية في تونس، وبالمقابل فالاستقرار الأمني يمكن القطاع السياحي من استعادة أنفاسه، ويشجع المستثمرين الخواص على الاستثمار والمساهمة في التنمية الوطنية.

وقد قدمت الجزائر أزيد من **220 ألف** جزائري ضحية العنف والإرهاب، زمن العشرية السوداء كما يسمونها، وثمة إيمان عميق بوحدة المصير في المنطقة المغاربية(الجزائر، تونس، المغرب)، فلنا تاريخ واحد، ولغة واحدة، ومصير واحد، والوشائج التاريخية العاطفية تعجز الظروف السياسية على تفريقها، والتحول او الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان والمنطقة، يستوجب قبول الآخر في إطار حرية الرأي، كما يستوجب التعايش والانفتاح المعتدل. وهنا نتحدث عن الأمن الوطني، والأمن الجمهوري، والأمن القومي. وممارسة حقوق المواطنة في إطار حماية الدولة، وديننا الإسلام الذي يملك ثراء كبير من التنوع والدعوة الى الانفتاح على الآخر، والدعوة الى الحوار والمقارعة بالحجة والأفكار، والدعوة الى التسامح ونبذ العنف والتطرف.

وقد تمت معالجة القضية الأمنية الناجمة عن مخلفات العشرية السوداء في الجزائر، بانتهاج الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، سياسة المصالحة الوطنية والوئام المدني، على اعتبار أن الأمن أساس الحياة.

وقد يكون من المفيد، الإشارة الى أن المشرع الجزائري ومن خلال المجال المفاهيمي السابع بوحدياته التعليمية التي سبق الحديث عنها سابقا، يسعى الى تكريس ثقافة الانفتاح على الآخر في إطار قيم الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله، فذكر ألفاظ وعبارات مثل : حفظ الأمن والسلم، إنماء العلاقات الودية، التعاون بين الشعوب، تنسيق الجهود، حل

النزاعات الدولية سلمياً، فرض عقوبات ضد الدول المعتدية، الحد من السباق نحو التسلح، غرس مبادئ التسامح والتفاهم الدولي في نفوس النشء، تعزيز السلام وحقوق الإنسان، تدعيم التفاهم بين الشعوب والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم، احترام حق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الالتزام بعدم اللجوء إلى القوة وعدم التهديد باستخدامها ضد وحدة أي دولة أو سلامة ترابها أو استقلالها السياسي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، تصفية الاستعمار، ...

هذه الألفاظ والعبارات تعكس ولا شك التوجه التربوي الرامي إلى ترسيخ ثقافة المواطنة الحقة في إطار الانفتاح والحوار والتسامح ونبذ العنف. ونعتقد أن المشرع الجزائري قد وفق في هذا المسعى.

ويعد مؤشر التعاون مع الآخرين والانفتاح عليهم والاقتناع بجدوى الحوار معهم، ومن ثم التسامح مع كل ما هو مختلف، وعدم اللجوء إلى العنف والتعنيف، من أهم خصائص ومؤشرات الثقافة الديمقراطية، كما يعد من أهم أسس المواطنة إن لم أساسها الأول.

ومما سبق، يمكن استخلاص ما يلي:

- إن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تركز التوجه التربوي الرامي إلى ترسيخ فكرة الانفتاح على الآخر في إطار قيم الحوار والتسامح ونبذ العنف.
- يتطلب ذلك ضرورة غرس قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، بتشجيع التلاميذ على المشاركة في الأنشطة المدرسية الجماعية بفاعلية، ومن ثم الانخراط في الفضاء الجماعي المجتمعي الكبير في إطار الانفتاح على الآخر. والتعايش معه وقبول الرأي الآخر، والنزول على رأي الأغلبية.

وإجمالاً، يمكن القول بان الفرضية الثالثة، التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، قد تحققت.

4- النتائج المتعلقة ببعء التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية:

تنص الفرضية الرابعة، على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعء التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.

إن الفكر النقدي هو الصفة المميزة للمواطن المعاصر، الذي يستطيع بفضل حذره اليقظ باستمرار التكيف مع العالم الذي يحيط به، وكذا القيام بدور فاعل في المجتمع.

وعلى هذا الأساس، فإن المشرع الجزائري، ومن خلال الإصلاحات التربوية الجديدة (ديسمبر 2003)، التي تم بموجبها تغيير مقاربة التدريس، من التدريس بالأهداف إلى التدريس بالكفاءات، قد أدرك أهمية إعداد المتعلم وفق التوجه الحديث لمفهوم التربية بعيدا عن تصورات التربية التقليدية التي تنظر إلى المتعلم على أساس أنه طرف سلبي في العملية التعليمية.

وقد جاء في المادة الرابعة من الفصل الثاني من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «يتعين على المدرسة تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومنتينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر، في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل، بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات» (القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، 62).¹

ومن ضمن ما يهدف إليه التعليم الأساسي في إطار مهمته المحددة في المادة (44) من الفصل الثالث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 :

- تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات، وفهم العالم الحي والجامد، وكذا السيرورات التكنولوجية للصنع والإنتاج.
- تنمية إحساس التلاميذ وصقل الروح الجمالية والفضول والخيال والإبداع وروح النقد فيهم.²

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 62.

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 78.

ويظهر أن المشرع الجزائري، يولي هذا المطلب أهمية بالغة، وقد أظهرت نتائج التحليل بخصوص هذا البعد، تشبع المضامين التعليمية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بالأفكار ذات الصلة، فالقدرة على المبادرة والإبداع مثلا ، وردت في الكتاب بنسبة مئوية (45,83%)، كما اشتملت المضامين على عديد الألفاظ الدالة على هذه الفكرة وهذا الموضوع، فقد جاءت كلمة الاكتشافات بنسبة مئوية (36,00%)، وجاءت كلمة الابتكار بنسبة مئوية (24,00%)، وجاءت كلمتا: الإبداع، والتحليل بنسبة مئوية (08,00%). وفي هذا يقول بوفلجة غياث: «...»، لهذا فان الهدف من التربية الحديثة، يجب أن يكون موجها الى تكوين بعض الخصائص النفسية المساعدة على تكوين الشخصية المبدعة، وهو السلوك النهائي الذي يجب أن تتوخاه التربية المعاصرة» (بوفلجة غياث، 2003، 90) ¹.

وهكذا يتبين أن الممارسات التعليمية التقليدية، تؤدي الى تكوين بعض الصفات النفسية التي تترك بصماتها على شخصية المتعلم ومستقبله. ذلك أن أهم شيء يسلب من المتعلم عن طريق الممارسات التعليمية التربوية التقليدية، استعداداته وإمكانياته وقدراته على الخلق والإبداع.

والطريقة التقليدية في التربية، لا تشجع على التفكير التحليلي والتركيب، وتنمية العمليات المعرفية العليا لدى الفرد. لذلك كثيرا ما نسمع عن تلاميذ يحفظون نصا ولا يستطيعون استعراضه. إذ عند نسيان كلمة وسط النص، فان التلميذ يتوقف عندها. فالكلام متسلسل مترابط، وعند نسيان كلمة يضيع الباقي من النص، فالتلميذ في هذه الحالة لم يتعود التفكير والتعبير الحر عن أفكاره وصياغتها بأسلوبه الخاص، لهذا فان فكرا مكونا على هذه الطريقة يجد صعوبة في استيعاب النظريات والمفاهيم الرياضية، التي تحتاج الى ربط العناصر واستخلاص النتائج.

وبخصوص موضوع القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، فقد جاء بنسبة مئوية (33,33%)، تلاه موضوع التمتع بالروح العلمية بنسبة مئوية (16,67%)، وبعد ذلك موضوع التفكير المنهجي بنسبة مئوية (04,17%). كما أظهرت نتائج التحليل مدى تشبع مضامين المنهاج بالألفاظ ذات الصلة بهذه المواضيع، فكلمة التكنولوجيا التي وردت في الكتاب

¹ بوفلجة غياث (2003): مرجع سابق، ص: 90 .

بنسبة مئوية (47,06%)، وكلمة العلم التي وردت بنسبة مئوية (36,78%)، وكلمة المعرفة العلمية التي وردت في الكتاب بنسبة مئوية (21,30%)، والعلمية التي وردت في الكتاب بنسبة مئوية (16,12%)، وكلمة حل المشكلات التي وردت في الكتاب بنسبة مئوية (62,86%)، وكلمة مواجهة الصعوبات التي وردت في الكتاب بنسبة مئوية (14,29%). ولعل حل المشكلات من العمليات العقلية الهامة نظرا لان الفرد يتعرض الى العديد من المشكلات وبأنواعها المختلفة، بل وفي مستويات متعددة، فهي من هذا المنطلق متطلب إنساني ارتبط بوجود الإنسان ، ولكي يتمكن الفرد من حل المشكلات ومواجهتها يحتاج ولا شك الى الأسلوب العلمي في التفكير من خلال تحديد المشكلة وجمع البيانات والمعلومات عنها وبناء الفرضيات المحتملة للحل، وبذلك يتمكن من حل المشكلة التي قد تصادفه، والتعليم الفعال هو ذلك الذي يضع المتعلم أمام مشكلات يستطيع مواجهتها والإسهام في حلها على نحو منطقي سليم.

ويمكن القول هنا أن المقاربة الجديدة للمناهج، تجعل من المتعلم محورا أساسيا لها، وتعمل على إشراكه في مسؤولية تنفيذ عملية التعلم. وهي تقوم باختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة في صيغة مشكلات، ترمي عملية التعلم الى حلها باستعمال الأدوات الفكرية، وبتسخير المهارات والمعارف الضرورية لذلك، فحل المشكلات او الوضعيات المشكلة هو الأسلوب المعتمد للتعلم الفعال، إذ انه يتيح الفرصة للمتعلم في بناء معارفه بالمفهوم الواسع بإدماج المعطيات والحلول الجديدة في مكتسباته السابقة، ليكون بعد ذلك كفاءة جديدة، تساعد على حل المشكلات ومواجهة الصعوبات المتجددة باستمرار.

ومما لا شك فيه، إن الاهتمام بتنمية التفكير من شأنه أن يعزز للإنسان مقومات وجوده، بحيث يكون اقدر على حسن التعامل مع متغيرات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وإذا اعتبرنا احد مقومات وجودنا الآن، هو قدرتنا على التعامل بنجاح مع معطيات عصر المعلومات الذي نعيشه اليوم،فانه يحق لنا أن نتساءل عن دور التفكير والمعرفة العلمية في تنمية هذه القدرة ؟

ومن هنا تتفجر جملة التساؤلات الآتية:

- هل يمكن أن نتعامل مع هذا الزخم الهائل من المعلومات في هذا العصر دون أن تكون لدينا القدرة على فهمها وتحليلها وتقويمها؟
- ألا يحتاج هذا العصر الى نوعية من الأفراد لديهم القدرة على حل المشكلات وإصدار القرارات والأحكام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيفية توظيفها في حياتنا؟
- ألا يحتاج هذا العصر الى أفراد لديهم مهارات تفكير تتعلق باستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(الانترنت، الأقمار الصناعية، الفضائيات...) في مختلف مجالات الحياة.

ومن هنا، نتساءل:

أليس من الأفضل البدء في عملية تعليم التفكير وتحصيل المعرفة العلمية الممنهجة في المرحلة

الإعدادية(مرحلة التعليم المتوسط)،حيث يكون التلميذ قد تمكن من أساسيات المعرفة(القراءة، الكتابة، الحساب...)، وقارب مستوى النضج العقلي، وكذا المستوى الدراسي(السنة الرابعة من التعليم المتوسط) الكافيين اللذين يمكنان من فهم عمليات/ مهارات التفكير العلمي، وكيفية توظيفها في دراسته وحياته العملية؟.

والحق انه مخطئ من يتصور أن تعليم التفكير ليس ممكنا إلا في فترات متأخرة من عمر الإنسان، ذلك أن أساس التفكير العلمي يجب ترسيخه مبكرا في حياة الطفل .

والتربية العلمية تسعى في الوقت الراهن الى إكساب التلاميذ المهارات الفكرية العلمية، التي تمكنهم من ممارسة عمليات الاكتشاف والاستقصاء، من اجل الوصول الى المعرفة العلمية.

ولم تعد أهداف تدريس العلوم تركز على اكتساب المعرفة العلمية بغية حفظها واستظهارها، كما كانت تؤكد عليها الاتجاهات التقليدية في التربية والتعليم، بل أصبح للمتعلم دور بارز ومهم في استخدام أنماط التفكير في اكتشاف المعرفة العلمية، باعتباره محور العملية التعليمية التعليمية. ولذلك فقد أكدت كافة الاتجاهات الحديثة في التربية العلمية على تنمية مهارات التفكير العلمي وتوظيفها في البحث والاستقصاء. ففي اليابان أكدت أهداف تدريس العلوم البيولوجية

على تطوير قدرة التلاميذ على استخدام مهارات التفكير العلمي في الاستقصاء للوصول الى الحقائق والمفاهيم والمبادئ العلمية¹.

ونصت أهداف تدريس الفيزياء في الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير قدرة التلاميذ على استخدام الطريقة العلمية في التفكير².

وأكدت كذلك أهداف تدريس البيولوجيا في الولايات المتحدة على تطوير مهارات التلاميذ في استخدام مهارات التفكير العلمي³.

وقد أكدت اليونسكو غير مرة على ضرورة اكتساب المتعلمين القدرة على توظيف أنماط التفكير العلمي، حيث أكدت على حاجة الفرد الى النمو في مجالات حسب الاستطلاع والإبداع والاعتماد على النفس⁴.

وفي دراسة قام بها رونالد بير (Ronald Pare)، للتعرف على اثر استخدام التلاميذ للمهارات العلمية المتمثلة في الطريقة العلمية مع تلاميذ يدرسون منهج ليكوود للعلوم بولاية اوهايو. واستخدم الباحث من اجل ملاحظة اثر المهارات العلمية والفروق بين التلاميذ، اختبار مهارات التفكير العلمي. وتبين من هذه الدراسة أن قدرات الإناث في استخدام هذه المهارات كانت اقل من الذكور، كما أن التلاميذ في المجموعة التجريبية(الذين استخدموا الطريقة العلمية) قد اظهروا قدرات عقلية أعلى من تلاميذ المجموعة الضابطة. وقد أفادت هذه الدراسة في بلورة العلاقة بين استخدام التلاميذ للعلم كطريقة، والمهارات العلمية المتصلة بها، وأكدت الدراسة كذلك على أهمية المهارات العقلية في تعلم العلوم⁵.

¹ National science Foundation Modular Approach in Teaching of Biology(MATB) science and Mathematics curricular Developments Internationally, Washington, NSF, 1977,p:14.

² Project Physics course About the Project Physics course,New York:Holt Reinhardt and Winston Inc, 1971,p: 03.

³ National science Foundation Modular Approach in Teaching of Biology(MATB) science and Mathematics curricular Developments Internationally, Washington, NSF, 1977,p:203.

⁴ احمد شفيق الحبيب(1984): التربية العلمية والتكنولوجية في التنمية الوطنية، اليونسكو، بيروت،ص: 41 .

⁵ Pare.Ronald Rane(1974):the Influence of school Variables in achievement and attributes in an Aduio-Tutorial physical science Majors Dissertation Abstract Internationally . Vol.34No.12

وقد جاء في المادة (4) من الفصل الثاني من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية، يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية، قصد الاندماج في مجتمع المعرفة. ومن ثم يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية، بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية، وتزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل، بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة، والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات»¹.

وهكذا يتبين لنا، أن التوجه التربوي الجديد في بلادنا، يسعى الى صقل جزائري الغد، ذلك التلميذ المواطن، المتمتع بالروح العلمية والتفكير المنهجي، القادر على التأقلم مع الوضعيات الجديدة، المتمكن من تحليل المعطيات المركبة، وإيجاد الحلول للمشكلات، من خلال توظيف المهارات الفكرية العلمية، ويتأكد هذا المطلب لأننا نعيش في عالم يسوده التقدم العلمي والتكنولوجي، وما يفرضه من ضرورة تكيف التلميذ مواطن الغد مع هذا التقدم، بل والمساهمة فيه مستقبلا.

وفي المجال المفاهيمي الخامس (العلم والتكنولوجيا) من منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ما يؤكد مدى اهتمام المشرع الجزائري وعنايته بترسيخ أسس التفكير العلمي لدى المتعلمين، فتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي مثلا، والاعتناء بالكفاءات العلمية، وبفضل التكنولوجيا حقق الإنسان حلمه في الطيران، التكنولوجيا ضرورة من ضروريات العصر، يتوقف عليها تطوير البلاد وتنميتها في مختلف مجالات الحياة. فجميع هذه العبارات تعكس تكريس التوجه العلمي لدى التلميذ الجزائري مواطن الغد.

والتفكير العلمي يعتبر أهم المداخل الأساسية لتعزيز الإيمان بالله، فلقد حث الإسلام على التفكير والتدبر في هذا الكون الواسع، قال تعالى: «سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم» (فصلت: 53). فالقران الكريم زاخر بالآيات التي تدعو الى إدراك ما يدور حوله من

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص-ص: 61-62.

أحداث وظواهر علمية، والتفكير في ذلك تأكيدا على قدرة الخالق سبحانه وتعالى من جهة، والاستفادة من هذا الكون لصالح الإنسانية من جهة أخرى، فالتفكير العلمي المنهجي وسيلة لتحقيق هذين الهدفين.

تهدف التربية العلمية الى توظيف العلم في رفاهية الإنسان وإيجاد الوسائل المتاحة والممكنة لتطبيقات التعلم وتطوير التكنولوجيا. فمما لا شك فيه أن التكنولوجيا قد أسهمت في تطوير الحياة الإنسانية على نحو لم يسبق له مثيل، كما أن هذه التكنولوجيا يتوقع منها أن تتطور وتتسارع اكبر في السنوات القادمة، وما كان لهذه التكنولوجيا أن تدخل حياة الإنسان وتوفر له الرفاهية الا باستخدام التفكير العلمي الذي يعتبر وثيق الصلة بالتكنولوجيا المعاصرة (يعقوب حسين نشوان، 2005، 212)¹.

والملاحظ أن المشرع الجزائري، ينطلق في المجال المفاهيمي الخامس من منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط (العلم والتكنولوجيا)، من استهداف الكفاءة المتعلقة باستخدام وسائل اكتساب العلم والتكنولوجيا باعتبارهما العاملين الأساسيين في تقدم المجتمعات، وبعد دراسة الوحدات التعليمية التابعة لهذا المجال، يستطيع المتعلم أن يتعرف على أهمية العلم في تقدم الأمم، كما يستطيع أن يتعرف على مزايا التكنولوجيا، وبعض أضرارها على البيئة، واستخدامها لصالح الإنسانية. ومن ثم بناء كفاءات جديدة وتفكير علمي منهجي يعينه في حل المشكلات التي قد تصادفه في مختلف مناشط حياته اليومية.

وما يعاب على منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، إغفاله وتجاهله إن لم نقل طمسه لفكرة الروح العلمية والنقد البناء كمؤشرات للعمليات العقلية العليا في التفكير العلمي المنهجي. فقد ورد ذكر لفظة منهجية في مضامين المنهاج بنسبة مئوية (2,86%)، ووردت لفظة الروح العلمية بنسبة مئوية (1,93%)، ووردت لفظة النقد البناء بنسبة مئوية (1,30%). وهي نسب ضعيفة جدا لا تعكس أهمية هذه المؤشرات، ولا تساعد على ترسيخ التوجه العلمي لدى المستهدفين في هذه المرحلة المتميزة من التعليم.

ويعرف التفكير الناقد على انه التفكير المنطقي والتفكير التأملي، الذي يركز على اتخاذ القرارات حول ما ينبغي علينا الاعتقاد به او عمله. والتفكير الناقد من جهة أخرى يسعى الى

¹ يعقوب حسين نشوان (2005): التفكير العلمي والتربية العلمية، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 212.

تبيين دقة المعلومات وصدقها من اجل الوصول الى الاستنتاجات الصحيحة، وعليه فان التفكير الناقد يتسم بالموضوعية في وصف الأشياء والأفكار والأحداث¹.

ويقول **حسن شحاتة** عن التفكير الناقد: «إن التفكير الناقد يتمثل في كونه فحص واختبار الحلول المقترحة لتحديد ما هو منها على صواب، وهو تفكير تأملي عقلائي يركز على تقرير ماذا نفع أو نعتقد، ويقوم على جمع المعلومات وتقويمها واستخدامها بكفاءة، بل هو فن التفكير في التفكير، عندما يفكر الطالب ليكون تفكيره جيدا وأكثر وضوحا ودقة، ويتمثل في طرح الأسئلة أو البحث من اجل الوصول الى الفهم والتقييم والحلول المتنوعة وتقدير وجهات النظر المختلفة وحل المشكلات، والتعرف على القضايا المركزية والعلاقات المهمة مثل: كشف الغموض، وفحص الآراء، ووضع استنتاجات صحيحة، والتوصل الى التعميمات من البيانات وتفسير الافتراضات وتقويمها، والحكم على الدلائل والبراهين وتقييم القرارات وتقييم عمليات التفكير، والتسبب لنوع التفكير المستخدم في حل المشكلات والاستنتاجات المتكونة، وتقييم عمليات الاستدلال التي تؤدي الى الاستنتاج، الذي يوصل الى نوعية العوامل التي تتخذ في صنع القرار، وهو تفكير مباشر يركز على النتائج المرغوبة، والتحليل النقدي للمعلومات»².

لا شك أن إيجاد هذا النوع من التفكير، وبناء مهاراته لدى المتعلمين، قضية تحتاج الى كثير من الجهد والوقت والإمكانات المادية والبشرية المؤهلة. فليس من قبيل الصدفة كما يقول **بوفلجة غيات** إيجاد فكر منطقي تواق الى المعرفة- وان كان لدرجة ذكاء الفرد اثر على ذلك- بل إن الفرد المحلل والمنطقي والانتقادي والباحث المبدع، هو نتيجة عمل طويل النفس، عبر المراحل المختلفة للتربية، سواء داخل او خارج المؤسسات التعليمية³.

ويفترض في المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، أن تشمل بكفاية على المفاهيم والأفكار التي تعتمد أساليب البحث العلمي والحوار وتشجيع الاكتشاف ومنهجية البحث والاستقصاء، كما يفترض فيها أن تعكس واقع الحال وحاجات

¹ يعقوب حسين نشوان (2005): مرجع سابق، ص: 40.

² حسن شحاتة (2006): مرجع سابق، ص: 27.

³ بوفلجة غيات (2003): مرجع سابق، ص: 90.

العصر، والمجتمع المحلي، وان تشجع بهذه المفاهيم وهذه الأفكار المتعلمين على تمثل التفكير العلمي المنهجي.

وينبغي لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، أن يسعى لشطب المفاهيم والأفكار السلبية مقابل ترسيخ المفاهيم والأفكار الايجابية، فالاكتشاف والإبداع بديل للتلقين والحفظ الأصم، والحوار الهادف البناء مقابل التنفيذ الأعمى للقرارات، والمشاركة مقابل التلقي، والفعل الايجابي مقابل الشوفينية، والإنسانية مقابل العنصرية، والانفتاح على الآخر مقابل الانغلاق والانكفاء على الذات. واعتقد أن منطلق جميع هذه المفاهيم ومبناها ومحركها الأساس، هو التفكير العلمي المنهجي.

وعليه، فعندما يتم انتقاد مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، فان قدرة هذا المنهاج بمضامينه المعرفية جميعها على حفز التلاميذ على التفكير بطريقة علمية، ووفق خطوات منهجية متسلسلة، يكون المحور الأهم والأساس، ومعيارا لمدى نجاح المنظومة التربوية برمتها. ومن هنا، يستحسن أن نتساءل عن مهارات التفكير الناقد التي ينبغي تلميتها في التلاميذ؟.

إن مهارات التفكير الناقد التي يتطلبها إعداد إنسان للألفية الثالثة، هي: إيجاد المتشابهات من بين المعلومات، وتحديد مطابقة وصدق المعلومات التي تستخدم لحل المشكلة، وتقويم الحلول او طرق معالجة المشكلة، وإيجاد معنى للعبارة، وتحديد الغموض او الوضوح في المعلومات، وتحديد التناقض او عدم التناقض في المعلومات، وتحديد جوانب الدقة في المعلومات، والاستدلال عن المعلومات من مقدماتها، والاستدلال عن مدى ارتباط المعلومات بقاعدة ما، وتحديد مدى ثبات المعلومات، واستقراء مبررات صحة المعلومات، والحكم على وضوح المشكلات من عدمها، والحكم على كفاية افتراضات حل المشكلة، والحكم على مدى وضوح تعريف المشكلة، والحكم على تناول المشكلة لمعلومات حقيقية¹.

ومن أهم مهارات التفكير الناقد اللازمة لصغار المتعلمين: التمييز بين الحقائق والآراء، وإصدار الأحكام والاستدلالات، وتقديم الحجج والأدلة والبراهين الموضوعية، وطرح الأسئلة

¹ حسن شحاتة(2006): مرجع سابق،ص: 31 .

وتوليد التساؤلات والتحليل والتركيب، والتوصل الى الحلول ثم التنظيم والتصنيف، وتحليل البيانات، والحكم على المعلومات، والتطبيق، وفهم المشكلات المختلفة¹.

ويمكن القول بشكل عام، إن أية معلومة يكتسبها التلميذ هي عامل ايجابي في تطوير معارفه وبناء شخصيته وتفكيره. والاهم من ذلك كله، هو امتلاك هذا التلميذ المهارات اللازمة للتفكير بطريقة علمية منهجية، هذه المهارات التي تترك تأثيرها في تربيته كمواطن يعيش زمن العولمة، زمن التحديات والفرص، زمن الحرية الفكرية والذكاء، وبإيجاز زمن الفرص المتاحة أمام الفرد المتعلم. ذلك أن تعلم التلاميذ عمليات البحث في الظواهر، وتزويدهم بمهارات الاستقصاء العلمي، واستنتاج الحلول من خلال النشاط الذاتي الذي يتسم بالتفكير المنضبط والمنطقي، وكشف الغموض في المشكلات المختلفة، والقدرة على توظيف المكتسبات والخبرات السابقة في تناول المشكلات المعروضة، وتقديم التفسيرات العلمية للظواهر موضوع البحث. هي مسائل في غاية الأهمية...

والمدارس كما يقول (Les Mckenzie)(1958): هي أماكن حيث يمكن تنمية عملية التقصي النقدية، وتدريب الطلاب على جمع المعارف والتحقق من دقتها، والموازنة بين الحجج، والتوصل الى استنتاجات².

وترى درايفر (Driver،1983): « أن طرق الاستكشاف في تدريس العلوم تضع التلاميذ في مكانة الباحث المتقصي او المكتشف بإعطائهم فرصا ليقوموا بأنفسهم بإجراء التجارب واختبار الأفكار»³.

ومنه نستخلص، انه لا يتوقف اثر التربية على تلقين المعلومات، وإنما يتعدى ذلك الى التأثير على قدرات التلميذ المختلفة وجوانب شخصيته. وان كانت أهداف التربية التقليدية تتمثل في تلقين الطفل مجموعة من المعلومات والمعارف، فان التربية الحديثة تهدف أساسا الى بلورة قدرات المتعلم الإبداعية من اجل النمو به نحو مدارج الكمال، وبذلك يكون بإمكان

¹ حسن شحاتة(2006): المرجع نفسه،ص: 31 .

² نمر فريحة(2002): فعالية المدرسة في التربية الوطنية- دراسة ميدانية،ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،لبنان،ص: 25 .

³ بوفلجة غياث(2003): مرجع سابق،ص: 62 .

التربية الهادفة الى تنمية القدرة على البحث والإبداع واستحضار التفكير النقدي، ما يمكن من مواجهة تحديات العصر.

ومن السمات الجيدة التي اتصف بها منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، التأكيد على المدخل المفاهيمي في بناء المحتويات والمضامين التعليمية. فقد بنيت الوحدات التعليمية على المفاهيم العلمية باعتبارها العمود الفقري للعلم. كما طعمت المضامين ببعض الموضوعات الحديثة ذات العلاقة الى حد ما بحياة المتعلم، وقد صيغت هذه الموضوعات منطقيا بشكل يسهل على التلميذ فهمها ببسر وسهولة، يضاف الى ذلك المخططات التوضيحية والأشكال والصور الواردة في العديد من الوحدات التعليمية للمنهاج، إضافة الى التطبيقات وأسئلة المناقشة الواردة في نهاية كل وحدة تعليمية، فجميع هذه المضامين تستهدف ولا شك استثارة العمليات العقلية للمتعلم، وتنمية التفكير العلمي الممنهج.

وعليه يمكن القول بان الفرضية الرابعة التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية، قد تحققت.

5- النتائج المتعلقة ببعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة:

تنص الفرضية الخامسة، على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

ثمة أولوية وطنية رسمية لآفاق 2014، تتمثل في تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في القطاع التربوي، وهو إحدى التحديات الكبرى فيما يتعلق بالإمكانات التي ينبغي تسخيرها، وتصور التنظيم الأليق لتنفيذ العملية، كما انه محور هام من محاور الإصلاح التربوي، وهو إحدى متطلبات القانون التوجيهي للتربية الوطنية المعتمد في 23 جانفي 2008¹.

وجاء في المادة الرابعة(04) من الفصل الثاني من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: «تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي

¹ وزارة التربية الوطنية:الإصلاح والمدرسة- قانون وتحديات، العدد00، افريل 2009، الجزائر، ص: 18 .

نوعية يكفل التفتح الكامل والمنسجم والتوازن لشخصية التلاميذ، بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة، ومن ثم يتعين على المدرسة إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ، وفي أهداف التعليم وطرأته، والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية»¹.

وعليه، فإن المشرع الجزائري يولي هذا المطلب أهمية بالغة، فالتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والاستفادة منها، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للتلميذ، كاستخدام الكمبيوتر والانترنت على نطاق واسع في العملية التعليمية.

إن العصر الذي نعيشه اليوم عصر يتصف بالسرعة والتسارع، وأصبحنا جميعا نتقاسم الحياة في عالم أشبه بقرية صغيرة، تشدها قنوات اتصال تتصف بالسرعة في نقل الأفكار والثقافات، تمرر قيم ومبادئ الآخر، ومن بين قنوات الاتصال مواقع الانترنت، التي تبث أخطر الأفكار التي تخرب عقول النشء وتجعل فكره متقبلا لها بكل بساطة، فتضعف فيه روح الوطنية والانتماء، وتحمل المسؤولية والنهوض بالمجتمع، وبدل مشاركة التلميذ في الجمعيات الثقافية والأندية الرياضية والمنظمات الكشفية التي تساعد على تقوية انتمائه لوطنه وتعزز فيه حب وتحمل المسؤولية والمشاركة الايجابية في بناء الوطن، فإننا نجد يسلك مسالك أخرى كالإدمان على استعمال الانترنت ومشاهدة التلفاز التي تحمل أفكار ومبادئ الآخر بضرارها ونافعها.

وهنا نتوقع أن يلعب منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بمضامينه المعرفية دورا فاعلا في تبيان منافع وكشف مخاطر هذه الوسائط على اختلافها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتلميذ المتمدرس في هذه المرحلة من التعليم التي تتزامن مع فترة عمرية حساسة، ألا وهي فترة المراهقة، وهنا يحسن التأكيد على الدور التربوي التثقيفي لمنهاج التربية المدنية في إطار الحفاظ على هوية الفرد المتعلم، وتعزيز انتمائه لوطنه.

تشكل هذه التكنولوجيات، إذن خيارا استراتيجيا في مشروع المدرسة الجزائرية الحديثة، والتحكم في هذه التكنولوجيات يعد ولا شك احد الوسائل الناجعة لتنمية شخصية المتعلم المواطن، وتحضير الأجيال للتكيف مع مستجدات العصر وتقلباته، وكذا رفع التحديات التي

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 63.

يحملها في طياته. والواضح أن المشرع الجزائري وواضع المنهاج، يعي هذا المطلب ويدرك تمام الإدراك هذه التحديات.

ولا شك أن التطور الحاصل في تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، اوجد نمطا جديدا للتواصل الإنساني على كافة المستويات، وعزز من مفهوم القرية العالمية الذي برز خلال تسعينيات القرن الماضي. فقد مكنت تقنيات الاتصال الحديثة من هواتف ذكية مرتبطة بالشبكة الدولية وبرامج التواصل الاجتماعي، مثل الفيسبوك والتويتر والمراسلات الفورية، من خلق عالم من التواصل الإنساني العابر للحدود من الصعب إخضاعه للتحكم والمراقبة على رغم إمكانية ذلك في بعض الحالات.

والصورة التي نراها مستقبلا، هي أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة ستبلغ حدا من التطور والتعقيد الذي سيكون من الصعب التحكم فيه والسيطرة عليه وحتى مراقبته. وستكون وسائل الاتصال المستقبلية أدوات فاعلة للاتصال الجماهيري، ويعتمد عليها أفراد المجتمع الذين يجدون فيها بديلا عن الإعلام التقليدي، وستمكنهم ولا شك من التعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية.

والسؤال الأهم بناء على ما نعاصره من تأثير حالي لوسائل الاتصال الحديثة، والصورة التي يمكن أن نتخيلها لمستقبل التطور التكنولوجي، هل ستكون هذه الوسائل والوسائط التكنولوجية على اختلافها، مستقبلا من أسباب تطور المجتمعات ورفاهية الأفراد، وانتشار الحريات، وتمكين المجتمعات من حقوقها كما يرى ذلك المتفائلون، أم أنها ستكون أدوات للفوضى والضياع؟

وتضطلع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة اليوم بدور غير مسبوق بشأن مسألتنا التربوية والمواطنة. وتتمتع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بقدرات هائلة على تدريب وتهيئة الجماعات المحلية التي لا يتسنى لها الحصول على التعليم النظامي أو أنها تحصل على قدر محدود منه فقط. وتعتبر المراكز المحلية متعددة الوسائط احد الأمثلة التي تظهر كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل كمحور لنشر المعرفة والتعلم. ولئن كانت الانترنت تتيح فرصة لتعزيز القدرات وتحقيق التكامل الرقمي، فإن نشر المعلومات والمعرفة لن يؤولي ثماره إلا إذا تمكن أغلبية الناس من الانتفاع بهذه التكنولوجيات.

فالفجوة الرقمية والمعرفية تسهم في تفاقم عدم المساواة ولا بد لنا من إيجاد سبل لسد هذه الفجوات، لضمان القضاء على الفقر من خلال التنمية الاجتماعية والبشرية، ولكي تؤدي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة دورها كاملا في تمكين المواطن والمساهمة في تعزيز المواطنة، لا بد أن يكون مفهوما أن حرية الصحافة لا تقتصر فقط على حرية الصحفيين في إنتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة، والإسهام بنشاط في الحياة السياسية¹

والملاحظ أن هذا النص، يشير الى تعزيز المواطنة من خلال الاستخدام العقلاني لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، والاستفادة منها في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، في إطار مبدأ الحرية والمساواة بين الجميع في الفضاء الديمقراطي بأبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

انه من الواضح أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ستشكل احد العناصر الكبرى للعشريات المقبلة، بحكم أنها ستصبح بيئة طبيعية لكل أنشطة الإنسان (التعليمية، المهنية، الترفيهية وفي الحياة اليومية...)، والتأخر في هذا الميدان من شأنه أن يزيد في اتساع الهوة وفي حجم الفارق الموجودة حاليا مقارنة مع الدول المتقدمة.

وفي ضوء دراسته حول: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، وضع **فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ)**، تصورا مقترحا لتنمية المواطنة في ضوء السياسة التعليمية السعودية وطبيعة المجتمع السعودي، ابرز فيه دور الإعلام والوسائط التكنولوجية الحديثة في تنمية المواطنة.

وتتمثل الغاية الثانية للمدرسة الجزائرية الحديثة، في ضمان التكوين على المواطنة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية، وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية (القانون، 14)².

¹ <http://www.unesco.org/new/ar/communication/flagship-projet-activities/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday200900/themes/empowering-citizenship-media/dialogue-and-education>، 2012/09/06

² فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ): الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ورقة عمل مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، ص: 14 .

لا شك أن التمكن من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيقاتها، والاستفادة من معطياتها، وتسليح التلاميذ بأدوات العصر، وإكسابهم المهارات، وتكوين اتجاهات ايجابية حيال هذه الوسائل والوسائط، هو السبيل لترسيخ الانتماء الوطني في نفوس النشء وتربيتهم على المواطنة.

والغاية الثالثة للمدرسة الجزائرية كما جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، تكمن في اندماجها في حركة الرقي العالمية، ففي عالم يعرف تحولات عميقة تمس خاصة التنظيم الاجتماعي وهيكله المعرفة ووسائل الاتصال وطرق العمل ووسائل الإنتاج...، وحسب المشرع الجزائري، فالمدرسة الحديثة المتوجهة للمستقبل، هي المؤسسة التي بإمكانها، الاندماج في حركة الرقي العالمية، بإدماج التغييرات الناجمة عن ظهور مجتمع المعلومات والاتصال والثورة العلمية والتكنولوجية، التي ستغير الظروف الجديدة للعمل وحتى العلاقات التعليمية. وكذا التفتح على العالم في صيغة علاقات ثقافية ومبادلات بشرية مع الأمم الأخرى¹.

ومنه يتضح أن الرهانات العلمية والتكنولوجية التي يتعين على بلادنا مواجهتها لاستدراك التأخر في هذا الميدان، مرهونة بضرورة رفع نوعية الاداءات التي تقدمها المدرسة، من خلال منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية، وتحضيرهم للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة معنية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وجاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «...»، ومن ثم يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ، وفي أهداف التعليم وطرائقه، والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية، منذ السنوات الأولى للتدريس...» (63)².

وثمة قضية في غاية الأهمية، وهي أن التطور المتسارع للمعارف العلمية والتكنولوجية، وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال، يحتم على المدرسة تشكيل وصياغة الوعي العلمي والتكنولوجي للتلميذ من خلال تدريبه على الاستخدام العقلاني لهذه الوسائل والوسائط، والاستفادة منها في حياته المدرسية، وفي مختلف مناشط حياته اليومية على وجه العموم.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 17 .

² القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: المرجع نفسه، ص: 63 .

وفي سياق الحديث عن التكنولوجيا باعتبارها المعيار الأساسي للقوة في عصرنا الحالي، يقول حسن شحاتة في كتابه 'التعليم.. دعوة للحوار في الوطن العربي': «... وكان لابد من دمج التكنولوجيا في النظام التعليمي لتوفير بيئة تعليمية متطورة وغير تقليدية، تستخدم فيها البنى الأساسية لهذه التكنولوجيا المتقدمة الاستخدام الأمثل، حيث يبني الطالب من خلالها خبراته التعليمية عن طريق تعلمه كيفية استخدام المصادر المتعددة والمتنوعة للمعرفة، ومعرفة وسائل التكنولوجيا المساعدة كي يصل الى المعلومات بنفسه، وبهذا تعمل التكنولوجيا على تحسين نوعية التعليم وزيادة فاعليته لتحقيق:

- هدف التعليم وهو التعليم للتمييز.
- الحلول لمشكلات ازدحام الفصول وارتفاع كثافتها.
- مواجهة النقص في تكوين المعلمين المؤهلين علميا وتربويا.
- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين لتحقيق التمييز في التدريس وتقديم المواد التعليمية/التعلمية، وتشكيل بيئات تعليمية جديدة.
- تقديم طرائق تعليم حديثة ومتنوعة، واستخدام التعليم والتدريب من بعد»¹.

ومنه نستخلص، أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في تقدم الأمم وتجويد التعليم، هذا الأخير (التعليم) الذي أصبح مسؤولا عن توفير القدرات والمهارات اللازمة لاقتحام عصر التكنولوجيا، وعصر تدفق المعرفة الإنسانية، وتنوع مصادرها، في زمن أصبحت المعرفة فيه هي القوة التي تصوغ حاضرنا وتؤمن مستقبلنا، ولا شك فيه، إن الانتقال من الثقافة الورقية الى الثقافة الالكترونية الرقمية هي نقلة نوعية للتعليم في عصر تفجر المعلومات، جراء التطور المتسارع لوسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة. وهو ما يدعونا الى الحديث عن المواطنة الرقمية.

فالمواطن الرقمي الصالح هو شخص يحب وطنه، ويفكر في المصلحة العامة ويستخدم التكنولوجيا، كما انه يتصرف بشكل يحميه ويحمي خصوصيته من مجرمي غابات العالم الرقمي، ومن المواطنين غير الصالحين، وهو شخص يملك بوصلة رقمية، توجهه كيف يستخدم التكنولوجيا بالشكل الأمثل. كما يستخدم الاعلام الاجتماعي لخدمة قضايا المجتمع بعيدا

¹ حسن شحاتة (2006): مرجع سابق، ص: 104 .

عن الكذب والمبالغات. باختصار المواطن الرقمي الصالح هو الإنسان الذي يستخدم الانترنت للخير، ويعمل جادا لحماية الآخرين من مضاره¹.

وهنا تطرح إشكالية، التحكم في هذه الوسائط الالكترونية، والاستفادة مما تقدمه من معلومات وخبرات للإنسان المواطن، وخاصة للتلميذ المتمدرس، والجميل أن نستفيد من التكنولوجيا في رفع مستوى الروح الوطنية، وهذا يعني تسخير التكنولوجيا لعلاج واحدة من اكبر مشكلات الإنسان المواطن في عصرنا الحالي.

في إحدى التوصيات الناجمة عن المؤتمر الدولي الثاني لمنظمة اليونسكو المنعقد في **جويلية 1996**: «أكدت المنظمة العالمية للحكومات الوطنية ضرورة الإسراع في تنفيذ برامج تقييم تطبيق تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة في منظوماتها التربوية، مع ضرورة أن يؤخذ بالحسبان السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي»².

لقد غدت درجة الوعي العالمي جد عالية فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تلعبه التقنيات الجديدة في التنمية البشرية- وخاصة في قطاع التعليم- بحيث لا يسع أي دولة من دول المعمورة تجاهل هذه الحقيقة، إلا أن الدول تؤسس لاستراتيجياتها حسب إمكاناتها المادية والبشرية الخاصة، وهو الأمر الذي تزداد على مستواه الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو.

فما شأن الجزائر في ذلك؟

لقد صادق البرلمان الجزائري في مطلع 2008 على القانون الأول المتعلق بقطاع التربية الوطنية، وهو ما يعرف بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية، او القانون 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، الذي ينص بوضوح في مقدمته على انه: «يجب على المدرسة الجزائرية إعداد التلاميذ للعيش في عالم تعنى فيه كل النشاطات بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال».

وبهذا أعطيت الإشارة لطبع النظام التربوي بطابع التوجه الحداثي، اعتبارا لكونه المسلك الوحيد الذي يمكنه من الاندماج في الحركة العالمية.

¹ www.14october.com/news.aspx?newsno=3029840 عمار بكار: عندما يصنع الانترنت جيلا

صالحا، 2012/05/31

² وزارة التربية الوطنية: الإصلاح والمدرسة- قانون وتحديات: مرجع سابق، ص: 16.

وجاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «إصلاح المنظومة التربوية أصبح أمرا ضروريا بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية، وبسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي والتي تفرض نفسها على المدرسة، بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري، ومن هذه التحولات على المستوى العالمي. التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية، وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن، وتشتت من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات، التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم. إن هذه الوضعية التي هي وليدة رهانات جديدة مرتبطة بضرورة العولمة، وتأكيد أهمية المعرفة العلمية والتكنولوجية في عالمنا المعاصر، تهيب بالمنظومة التربوية وتفرض عليها ضرورة الاستجابة للطلب الاجتماعي الذي يشترط مستوى عال من الأداء والتأهيل المتنامي»¹.

ومن هنا يظهر التوجه التربوي الحداثي الذي يصبو إليه المشرع الجزائري، بخصوص تكوين مقدرات علمية وتقنية، وتغيير الذهنيات لتتماشى مع معطيات العصر، ليتمكن التلميذ المواطن من العيش في مجتمع متفتح على العصرية، وتزويد الأجيال الصاعدة بروح المواطنة وكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه الهوية الوطنية الجزائرية.

وفي تبني تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2001، قامت وزارة التربية الوطنية بوضع مخطط وطني شاسع بهدف إدخال الإعلام الآلي في النظام الدراسي. وبالفعل دخل هذا النظام الجديد حيز التنفيذ سنة 2003 واضعا نصب عينيه التعميم التدريجي لاستعمال الحاسوب في حياة التلاميذ والمدرسين.

وبعد خمس سنوات من انطلاق هذا البرنامج الطموح، يلاحظ بما يبعث على التفاؤل مدى التنامي الكمي لحضيرة الإعلام الآلي المدرسية. وهذه العملية التي شرع فيها في السنة الأولى ثانوي، وترمي الى تعويد التلميذ وتدريبه على استعمال الحاسوب ومختلف تطبيقاته.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص-ص: 6-8 .

وفي هذا الشأن، لم تهمل مرحلة التعليم المتوسط، إذ هي الأخرى معنية بالمخطط الوطني، وقد تم رسمياً تجهيز 1800 متوسطة بمخبر واحد يحتوي على 10 أجهزة حاسوب، أما بقية المتوسطات التي يبلغ عددها 2500 متوسطة تقريبا ستحصل على تجهيزاتها في غضون سنة 2009. وبحلول سنة 2010 فقد تم التعميم الكلي لمخابر الإعلام الآلي على مستوى جميع اكماليات القطر الجزائري. وهو ما يعكس توجه الدولة الجزائرية لتحضير الناشئة للعيش والتكيف مع متغيرات العصر، وبناء مواطنهم اعتمادا على فكرة التمكن من استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة في حياتهم المدرسية تحديدا، والاجتماعية على وجه العموم.

يعد الحاسوب من أهم الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم، فهو يجمع بين مزايا الكثير من التقنيات في تقنية واحدة، إذ يوفر الحركة والصورة والموسيقى والألوان والتفاعل مع المتعلم، ومن خلاله يمكن أن يتعلم الفرد العديد من المهارات في طرق البحث عن المعلومات وأساليب الحصول عليها، ويتأكد هذا الأمر باعتبار أننا نعيش اليوم عصر الثورة التكنولوجية والتدفق الهائل والمتسارع للمعلومات.

إن الأسباب التي تدعو الى استخدام الحاسوب في التعليم كثيرة ومتنوعة، من أهمها حسب **حسن شحاتة**:

- 1- الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات، حيث إن الحاسوب هو الوسيلة الفاعلة في حفظ المعلومات وسرعة استرجاعها بدقة عند الحاجة إليها.
- 2- الحاجة الى المهارة والإتقان في أداء الأعمال والعمليات الرياضية المعقدة.
- 3- توفير العنصر البشري حيث يقوم الحاسوب بأداء أعمال مجموعة من الأيدي العاملة الماهرة إداريا وفنيا، وذلك لسهولة إدخال المعلومات واسترجاعها من خلال الحاسوب.
- 4- إيجاد الحلول لمشكلات صعوبات التعلم، وذلك بالنسبة لمن يعانون من تخلف عقلي بسيط، او من يواجهون مشكلات في مهارات الاتصال.
- 5- تنمية مهارات معرفية عقلية عليا تتمثل في جمع البيانات وتحليلها وتركيبها وإبداء الرأي فيها¹.

¹ حسن شحاتة(2006): مرجع سابق، ص-ص : 115-116 .

ومن هنا، فإن استخدام الحاسوب في التعليم، يقلل من مشكلات وسلبيات التعليم، ويجعل عملية التعليم والتعلم عملية حيوية، من خلال المتعلم الايجابي النشط الفعال، ومن ثم إيجاد المتعلم المواطن المتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة، والاستفادة منها في مختلف مناسبات حياته اليومية.

على ضوء الاستعراض السابق لأهمية استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة في العملية التعليمية التعلمية، ومن خلال تحليلنا للمضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يظهر أن المشرع الجزائري وفي إطار التوجه التربوي الحدائى لمنظومة التربية في بلادنا، يسعى الى تكريس التوجه العلمي التقني لدى المتعلمين، وذلك من خلال الوحدات التعليمية التابعة للمجال المفاهيمي السادس من الكتاب (وسائل الإعلام والاتصال). ذلك أن هذا المجال المفاهيمي ينطلق من كفاءة مرحلية مؤداها: استخدام وسائل الإعلام والاتصال للاستزادة العلمية وتوسيع افق المعرفة، وبناء العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.

ويتعرف التلميذ في هذا المجال على: الصحافة، والأقمار الصناعية والاتصال، والانترنت. هذا الأخير الذي حظي بحصة الأسد في المضامين التعليمية من المجال المفاهيمي السادس (وسائل الإعلام والاتصال). فقد تصدر موضوع استخدام الانترنت قائمة الموضوعات والأفكار الدالة على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة بنسبة مئوية (46,58%)، وقد وردت لفظة الانترنت بنسبة مئوية (46,80%)، ووردت لفظة الحاسوب بنسبة مئوية (13,47%)، ووردت لفظة الكمبيوتر بنسبة مئوية (09,61%)، ووردت لفظة البريد الالكتروني بنسبة مئوية (08,33%)، ووردت لفظة الكتاب الالكتروني بنسبة مئوية (05,77%)، كما لم يهمل المشرع الحديث عن محاسن الانترنت ومخاطرها، فقد وردتا لفظتا محاسن الانترنت، ومخاطر الانترنت بنسبة مئوية (05,12%). وهو ما يعكس التوجه التربوي الحدائى الذي بينه مشروع الإصلاح التربوي من خلال القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 في أكثر من جانب.

فالإصلاح الشامل الذي يرمى الى تشييد نظام تربوي منسجم وناجع يفرض نفسه، وهذا قصد السماح للمجتمع الجزائري بمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل المتعددة، وتحقيق

الشروط العلمية والتكنولوجية التي بإمكانها ضمان تنمية مستدامة، وحسب المشرع الجزائري، فإن تحديد سياسة تربوية جديدة بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة، وتندرج في الحركة الدؤوبة للعولمة، تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة علينا¹.

والانترنت كما جاء في الوحدة التعليمية الثالثة من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، عبارة عن شبكة معلوماتية عالمية من الحواسيب المرتبطة ببعضها البعض في نسج الكتروني معلوماتي متنوع، وتستعمل الانترنت في مجالات عدة، منها الاتصال، والتثقيف، والترفيه، واكتساب العلم وتبادل المعرفة والمنافع وكل الخدمات، وتعتبر شبكة الانترنت اكبر شبكة معلوماتية في العالم، التي أصبحت تعرف اليوم بـ : **اوتوروت الإعلام والمعلومات**. وتلقب بشبكة الشبكات، وهي تحيط بالعالم بنسيج يشبه بيت العنكبوت، لذلك وصفت بـ : **الشبكة العنكبوتية** او: **بيت العنكبوت العملاقة**. تغطي كل الكرة الأرضية، وبواسطة جهاز كمبيوتر يستطيع المرء أن يتصل بأي مكان وفي أي مكان من العالم.

وقد وضع بعض الباحثين تعريفات للانترنت نورد بعضا منها:

عرف **الفار(2002)** شبكة الانترنت على أنها شبكة حواسيب عالمية ضخمة مرتبطة مع بعضها البعض عن طريق الكوابل او خطوط الهاتف او الأقمار الصناعية، ويقدر عددها بعشرات الملايين من الحواسيب في أكثر من مائة دولة، ويمكن النظر إليها على أنها شبكة الشبكات، وعن طريقها يمكن أن يتم تبادل الأخبار، والإعلانات، والبحوث، والكتب، والمعلومات، والرسائل الالكترونية، والمحادثات... فهي نهر عظيم يتم نقل وتبادل المعلومات من خلاله، والخاصية المميزة في شبكة الانترنت، أنها غير مملوكة لأي جهة كانت فهي شبكة عالمية ترتبط فيها الحواسيب المختلفة في الأماكن المتفرقة حول العالم ببروتوكول مشترك اسمه بروتوكول الانترنت، الذي يستخدم لنقل مختلف البيانات².

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق

² الفار إبراهيم(2002): استخدام الحاسوب في التعليم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص: 157 .

أما تريباتي (Tripathi, 1998) فقد عرفها على أنها شبكة حواسيب عالمية تتيح المجال لملايين المستخدمين لتلك الحواسيب للاتصال ببعضهم والوصول الى مصادر المعلومات على تلك الشبكة من سائر أرجاء العالم¹.

أما النصيري (1997) فقد عرفها على أنها دائرة معارف عملاقة، حيث يمكن للناس من خلالها الحصول على التراسل عن طريق البريد الإلكتروني (E.mail)².

وقد عرفها الرواشدة (1996) على أنها شبكة عالمية تصل بين الملايين من أجهزة الحاسوب حول العالم، وتتكون من آلاف الشبكات التي تتم إدارتها بطريقة مستقلة³.

ومن خلال عرض هذه التعريفات، يتضح أنها تتقاطع وتتفق حول مفهوم الانترنت، كونه عبارة شبكة عالمية تضم ملايين الحواسيب عبر العالم، ومن هنا يمكن النظر الى الانترنت على أنها ثورة علمية ثقافية في عالم الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، ويظهر أن لها أهمية كبيرة في تطور وتقدم الشعوب والدول وتحضرها. ويتوقف هذا على كيفية استخدامها والاستفادة من محاسنها، من خلال التحكم العقلاني في هذه الثورة المتدفقة، التي يقول عنها المشرع الجزائري بأنها عبارة عن حرب حضارية باردة.

إن تلميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط في الجزائر وكغيره من أبناء المدارس في العالم، بحاجة الى التعرف والتمكن من ثقافة العصر هذه (الانترنت)، ولا شك أن المشرع الجزائري من خلال تضمين هذه الموضوع بالشرح والتحليل المفصل (مفهوم الانترنت، خدمات الانترنت، مخاطر الانترنت وسلبياتها، ماذا نحتاج لاستخدام الانترنت، شروحات تمس بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالانترنت، أسئلة للمناقشة بخصوص الموضوع، ثم أنشطة بخصوص شبكة الهاتف وشبكة الانترنت (التشابه والاختلاف)، وفي نهاية الوحدة التعليمية، تم إدراج 'فائدة' كما سماها المشرع (الشبكة العنكبوتية) (...).

وجاء موضوع التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية بعد موضوع استخدام الانترنت، بنسبة مئوية (13, 30%). وقد ذكرت كلمة الأقمار الصناعية في مضامين المنهاج بنسبة

¹ Tripathi(1998):the Internet and its uses in education Retrieved December 11.2004
From:http://www.iteachnet.org/mar98/aruna_p:05

² النصيري عايش(1997):حكمة حول الانترنت، مركز التوفيق الإعلامي، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة.

³ الرواشدة عمر (1996): انترنت، رسالة مجلس الأمة، 2(22)، 89-100. الكويت، ص: 89.

مئوية (82,18%). ومن خلال الوحدة التعليمية الثانية (الأقمار الصناعية والاتصال) من المجال المفاهيمي السادس، يتعرف التلميذ على الأقمار الصناعية، على اعتبار أننا نعيش اليوم ما يعرف بعصر السرعة، ويرجع سبب ذلك الى التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، بحيث أصبح بإمكان الواحد منا أن يجلس الى جوار جهاز من أجهزة الإذاعة المرئية والمسموعة فيأتيه الصوت او الصورة او كلاهما معا بأسرع من لمح البصر، والفضل في ذلك لا شك يعود الى الأقمار الصناعية.

ويتعرف التلميذ كذلك، على أنواع الأقمار الصناعية، كأقمار الاتصالات، والأقمار العلمية، وأقمار الطقس، وأقمار التجسس. بالإضافة الى تعرفه على وظيفة هذه الأقمار ومجالات استعمالها، في التلفزيون والراديو، والاتصال الهاتفي، والخدمات البريدية الالكترونية والمعلوماتية، في خدمات الملاحة، والخدمات التجارية وإدارة الأعمال والصناعات، والأهداف العسكرية، والتنقيب عن الثروات، والدراسات البيئية، والدراسات الفلكية، والملاحظ هنا أن الأقمار الصناعية قد اقتحمت جميع ميادين الحياة ومجالاتها، ولا مجال للاستغناء عنها، فقد أصبحت القمر الصناعي اليوم بمثابة المحرك الذي يحرك مبنى حياة إنسان العصر الحالي.

وقد تناول المشرع موضوع الأقمار الصناعية بأسلوب بسيط، يقرب الفهم للتلميذ المتمدرس في هذا المستوى من التعليم، والقصد بناء شخصية المتعلم المواطن في إطار التوجه الحداثي، ومنطلقات السياسة التربوية في بلادنا.

وبخصوص موضوع متابعة الأخبار الصحفية، فقد ورد ذكره في مضامين المنهاج بنسبة مئوية (17,80%)، فالصحافة حسب المشرع الجزائري أهمية كبيرة، فهي نبض الجماهير، وضمير الأمة، ولسان الشعب، ومنبره الحر ومرآة المجتمع، تعكس ما يدور فيه من وقائع وأحداث، وما يعانیه الشعب من ظروف وأحوال ومشاكل وآلام، وما تصبو إليه الجماهير من آمال وأحلام.

ومن جهة أخرى فحرية التعبير والرأي، قد ارتبطت بحرية الصحافة لأنها جزء من الحريات الأساسية وحق من الحقوق التي بواسطتها يستطيع الفرد التعبير عما يدور في خلد من الآراء، في حدود ما يسمح به القانون طبعا.

وقد تناول المشرع موضوع الصحافة بأسلوب مركز على مختلف المفاهيم و القضايا ذات الصلة بهذا الموضوع، انطلاقاً من تعريف الصحافة والصحافة المكتوبة، فالحديث عن وظائف الصحافة، كوظيفة الإعلام، والمساهمة في التنمية الوطنية، وتقديم الخدمات، وتنظيف المجتمع من الفساد، والتوجيه والإرشاد، وتدعيم المشاركة الشعبية في الحكم، وتوجيه الرأي العام، والتثقيف والترفيه والتسلية. وصولاً إلى الحديث عن أهمية الصحافة، والصحافة سلاح ذو حدين، فهناك الصحافة الموضوعية، وبالمقابل توجد الصحافة المغرضة. ومن خلالها يمكن توجيه التلميذ المواطن إلى كيفية الاستفادة من هذه الأداة المركزية في المجتمع، وتلافي الضرر من الأخبار الصحفية. وقد ختم المشرع خلاصة هذه الوحدة التعليمية بفكرة مؤداها: يجب حسن اختيار ما نقرأ من صحف ومجلات، والتمييز بين المفيد والضرر منها.

أما موضوع متابعة الأخبار التلفزيونية، فلم يحظ بالحضور المطلوب واللازم في مضامين المنهاج، فقد ورد ذكره بنسبة مئوية (05,48%) فقط، بالرغم انه لا يقل أهمية عن بقية وسائط الاتصال الحديثة التي سبق ذكرها، وقد ذكرت لفظة البرامج التلفزيونية هي الأخرى بنسبة مئوية (09,52%) فقط. ما يشير إلى تحجيم دور التلفاز كوسيلة من وسائل الاتصال الحديثة، هذا وقد تمت الإشارة إلى التلفاز في سياقات عابرة خاصة ضمن الوحدة التعليمية الخاصة بالصحافة.

وتتفق العديد من الدراسات (مجدي صلاح طه المهدي (1993)، نجدة إبراهيم علي سليمان (1993)، إيمان جابر شومان و محمد ياسر شبل الخواجه (1993)، صلاح محمد احمد علي مندور (2004)...)، على اعتبار التلفزيون أهم مصدر للتثقيف السياسي من بين وسائط التربية السياسية المختلفة، يلي ذلك في الأهمية دور الأسرة، ويعد ذلك الترتيب منطقياً، فالأسرة هي مصدر خبرات الأبناء الحياتية¹.

وعين الصواب، أن نهتم بالتلفزيون، باعتباره قناة لنقل القيم الوطنية التي تتبناها المدرسة أو تسعى لتشكيلها الأسرة، ومن خلال برامجه يمكن غرس قيم المشاركة والتعاون، والحوار والتسامح، والانفتاح على الآخر، وتزويد التلاميذ بالمعارف العلمية والتكنولوجية التي يحتاجها إنسان العصر.

¹ صلاح محمد احمد علي مندور (2004): مرجع سابق، ص: 210 .

وعلى ضوء ما سبق، يتبين انه انطلاقاً من الاعتبارات التي تقوم عليها وسائل الاتصال الحديثة، فإن المشرع الجزائري يقدم للمتعلمين ومن خلال مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نوعية القيم والاتجاهات، والمعارف التي تحتضنها هذه المضامين والمقررات التعليمية، والتي تصب في إطار التربية على المواطنة.

وعليه يمكن القول بان الفرضية الرابعة التي تنص على أن المضامين المعرفية لمناهج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة، قد تحققت.

6- النتائج المتعلقة ببعـد المحافظة على سلامة البيئة:

تنص الفرضية الخامسة، على أن المضامين المعرفية لمناهج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد المحافظة على سلامة البيئة.

إن الحديث عن البيئة، وعن واجب الحفاظ عليها وحمايتها، يكتسي اليوم أهمية بالغة، فكلنا يعلم أن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية الخاصة بحماية البيئة ما فتئت تدق ناقوس الخطر لتوجه الأنظار الى التدهور البيئي الذي يشهده عالمنا اليوم، هذا التدهور الملاحظ في مجالات حيوية عديدة، سواء ذلك في تزايد أكسيد الكربون وانخفاض معدل المياه الجوفية او انقراض أجناس من الطيور والحيوانات، وتناقص الغابات او تقلص الغلاف النباتي والتصحر وما الى ذلك، مما يجعل الحفاظ على البيئة من الضرورات الملحة التي يتوقف عليها مستقبل الحياة على كوكبنا الأرضي.

وتسعى المنظومة التربوية، من خلال المناهج التعليمية، وبقطع النظر عن خصوصيات مجالات المعارف وحقول المواد التي تتكفل بها، وبصفة متكاملة مع التركيبات الأخرى للمنظومة، الى تحقيق إيصال وإدماج القيم العالمية المتعلقة بالاختيارات الوطنية، من خلال تنمية الفكر العلمي، والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي، والتحكم في وسائل العصرنة، والاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها، والدفاع عنها، والحفاظ على البيئة والمحيط، وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية¹.

¹ مناهج السنة الثانية من التعليم المتوسط (ديسمبر 2003): مرجع سابق، ص: 05 .

ولا شك أن الحفاظ على البيئة والمحيط، كقيمة من القيم العالمية، يستوجب تربية بيئية وتنمية وعي بيئي لدى الناشئة من المتعلمين في جميع المراحل والمستويات من التعليم، وتطعيم المناهج التعليمية التربوية بمضامين ذات الصلة بموضوع البيئة والثقافة البيئية، ويعد منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، واحداً من هذه المناهج المعنية بهذه المسألة المطروحة بإلحاح على الساحتين المحلية والدولية.

وللبيئة تعريفات عديدة مختلفة باختلاف آراء العلماء وتخصصاتهم، لكن هي كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية وبيولوجية واجتماعية، كما يقصد بها الإطار أو الوسط الملائم الذي يعيش فيه الإنسان جنباً إلى جنباً مع بقية الكائنات الحية، ويتحصل منه على مقومات معيشتة من غذاء وماء وهواء، وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه نشاطاته¹.

وتعرف البيئة كذلك على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر².

ومن خلال هذا التعريف، يتبين أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان، ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل البيئة أيضاً علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والقيم والأخلاق، والنواظم المحددة لمفهوم الانتماء والمواطنة.

وانعقد في عام 1972 بمدينة ستوكهولم عاصمة السويد، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية. أما بالنسبة للفظه البيئة، فقد أعطاه مؤتمراً ستوكهولم فهما متسعاً بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات)، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته³.

¹ احمد بن معزير: البيئة في الكتاب والسنة والعلم الحديث، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429هـ/ فيفري 2008م، الجزائر، ص: 62.

² رشيد الحمد محمد سعيد صباريني (1979): البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ص: 24.

³ الوثيقة رقم (08) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية الذي عقد في مدينة تبليسي بالاتحاد السوفياتي، بإشراف اليونسكو، أكتوبر 1977.

يتفق هذا التصور لمفهوم البيئة مع التعريف الذي قدمه رشيد الحمد سعيد صباريني(1979)، ذلك أن مفهوم البيئة يتجاوز الإطار الطبيعي المادي الى البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، او البيئة المشيدة كما يطلق عليها، من نظم اجتماعية ومؤسسات وعلاقات اجتماعية مختلفة باختلاف المجتمعات والثقافات.

وإذا كانت التربية هي الأداة المثلى لتنشئة الأجيال الصاعدة تنشئة تربوية تتفق والقيم الأصيلة، وترسخ فيهم المبادئ الخلقية والاجتماعية والثقافية التي تحت على حماية البيئة، فان للمؤسسات التربوية بمناهجها التعليمية التربوية المختلفة، دورا فعالا في تحقيق هذا المسعى. ويهمننا هنا أن نفتح الموضوع ونسلط الضوء على المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، باعتباره واحدا من المناهج التعليمية التربوية المعنية بهذه المسألة الحيوية في حياتنا وحياة أبنائنا وبناتنا.

وهناك اتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية، ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات. ويمكن القول أن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة، ومن هنا التمييز بين حقوق الجيل الأول التي كانت سياسية أساسا، وحقوق الجيل الثاني والتي هي اقتصادية واجتماعية، أما حقوق الجيل الثالث والرابع، فهي حقوق عابرة للقوميات، وتبرز فيها أساسا حماية البيئة، والحق في السلام، والحق في التنمية، وهذه الحقوق الجديدة هي نتاج تبلور وعي كوني، ابرز مؤشرات ضرورة الحفاظ على بيئة الكوكب¹.

هذه النظرة، تؤدي في النهاية ولا شك الى اتساع مجال المواطنة البيئية، وتوجه الأنظار الى قضية المحافظة على البيئة وصيانة مكوناتها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان، ولعل مما يساعد على هذا الاهتمام بالبيئة، الثورة الاتصالية التي مكنت الناس عبر أقطار العالم من تبادل الأفكار والرؤى حول قضية المواطنة البيئية او المواطنة الايكولوجية كما سماها **جون جوري**.

وبالرجوع الى مضامين المنهاج، يظهر أن المشرع الجزائري لم يخصص وحدة تعليمية للحديث عن موضوع البيئة والثقافة البيئية، وإنما اكتفى بالحديث عن هذا الموضوع في الوحدة

¹ السيد ياسين: المواطنة والعولمة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي
http://acpss.ahram.org/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM، 2012/02/15،

التعليمية الثانية (التكنولوجيا والبيئة) من المجال المفاهيمي الخامس في الكتاب (العلم والتكنولوجيا)، وقد يفسر هذا التناول للموضوع بهذا الشكل، كون موضوع قد درس بالتفصيل في مراحل ومستويات تعليمية سابقة، في مرحلة التعليم الابتدائي وفي السنة الثانية من التعليم المتوسط، ومهما يكن فهناك اهتمام بالموضوع، والدليل تضمنين مجموعة من الأفكار ذات الصلة بموضوع البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من الأخطار التي تهددها.

فقد وردت فكرة المحافظة على الموارد البيئية مثلا في مضامين المنهاج بنسب مئوية (40,74%)، وجاءت فكرة مكافحة التلوث بنسبة مئوية (33,33%)، وجاءت فكرة الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته بنسبة مئوية (18,51%)، ووردت فكرة تفادي الكوارث البيئية بنسبة مئوية (07,40%). كما تضمنت مضامين المنهاج مجموعة من الألفاظ والكلمات ذات الصلة بموضوع البيئة، وقد جاءت هذه الألفاظ والكلمات بنسب تعكس مدى اهتمام المشرع بموضوع البيئة، فقد وردت كلمة الماء مثلا بنسبة مئوية (27,50%)، ووردت كلمة النظافة بنسبة مئوية (23,25%)، ووردت كلمة النبات بنسبة مئوية (22,50%)، ووردت كلمة الحيوان بنسبة مئوية (20,00%)، وجاءت كلمة التشجير بنسبة مئوية (18,60%)، وجاءت كلمة نظافة المحيط بنسبة مئوية (16,28%).

وبخصوص لفظة التجارب النووية فقد وردت بنسبة مئوية (31,25%)، وجاءت كلمة تلوين البيئة بنسبة مئوية (24,40%)، ووردت كلمتا: المبيدات الخطرة، وثقب الأوزون بنسبة مئوية (18,75%)، وجاءت كلمة تسرب المواد المشعة بنسبة مئوية (12,50%). مما يشير الى انخراط وانفتاح تصور المشرع الجزائري لموضوع البيئة والمحافظة عليها وحمايتها من الأخطار التي تهددها على التصورات والتوجهات العالمية في مجال حماية البيئة إن صح هذا التعبير. والهدف هنا إعداد المتعلم المواطن العالمي المحب للبيئة والمحب للإنسان على إطلاقه بغض النظر عن اختلاف الثقافات والديانات والأعراق. فقد ورد في المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، في نهاية خلاصة الوحدة التعليمية (التكنولوجيا والبيئة): «حماية البيئة واجب ديني ووطني على كل إنسان، والاعتداء عليها جريمة ضد الإنسانية»¹.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 127.

فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه وقد خلقها الله للبشرية جمعاء، ولا يجوز لأي كان أن يحدث فيها فسادا او يبدل صالحا بفساد، وقد نهى ديننا الحنيف عن التعرض للبيئة وتلويثها، وقد نادى الى ضرورة تنظيف المكان وتنقيته من كل أنواع الأذى، ودعا الى الاقتصاد والابتعاد عن الإسراف والتبذير، والحفاظ على كل الكائنات الحية وحمايتها من الانقراض.

واجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن هؤلاء العلماء **جون جوري** (أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا)، الذي جاء في دراسته حول: **"العولمة والمواطنة"**: أن هناك صورا جديدة للمواطنة، في مقدمتها، المواطنة الايكولوجية او البيئية، وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض¹.

وتشهد السبعينيات من هذا القرن نشاطات بشرية واسعة في مجال رعاية البيئة، إلا أن ذلك اتخذ اتجاهين——بارزين:

الاتجاه الأول، وينحى منحى تخصصيا، ظهرت الكثير من دراساته ونتائجه على صورة كتب ونشرات وتحسينات وتوصيات، يتبنى تشريعات بيئية تلزم الجماعات والأفراد بتصرفات مقننة في البر والبحر والجو.

أما الاتجاه الثاني، فاهتم بما يعرف بالتوعية البيئية والتعليم البيئي او التربية البيئية².

ومن هنا، يمكننا القول بان التوعية البيئية او التعليم البيئي او التربية البيئية التي هي في الأصل مسميات لفكرة واحدة تهدف الى توعية كل الأفراد و قطاعات المجتمع بالبيئة والمشكلات الناجمة عن التعامل غير المتبصر معها، وتظهر برامج التوعية البيئية في وسائل الإعلام على اختلافها، وفي المناهج والمقررات الدراسية التربوية، من خلال تنمية الوعي البيئي لدى النشء من المتعلمين، والعمل على ترسيخ خلق بيئي يربط التلميذ ويشده بمحيطه وبيئته، ويقوده الى الاعتراف بأنه ينتمي الى الأنظمة البيئية، له ما لها وعليه ما عليها، يؤثر

¹ السيد ياسين: مرجع سابق.

² رشيد الحمد محمد سعيد صباريني: مرجع سابق، ص: 10 .

فيها ويتأثر بها، وهو بهذا كله جزء لا يتجزأ من المنظومة البيئية الحاضنة، التي تنعكس من خلالها المواطنة بكامل تجلياتها ونواظمها.

وفي ذات السياق، يوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة: «أن تهدف التربية البيئية الى إيجاد وعي وسلوك وقيم نحو حماية الغلاف الحيوي، وتحسين نوعية الحياة للإنسان في كل مكان، والحفاظ على القيم والأخلاق والتراث الثقافي والطبيعي، ويشمل ذلك الأماكن المقدسة والمعالم التاريخية والأعمال الفنية، والآثار والمواقع والحياة الطبيعية للإنسان، وفصائل النبات والحيوان والمستوطنات البشرية والمحميات»¹.

إن الجميع يعرف أن الإفساد والإصلاح في البيئة ينشأ في ذهن الانسان، وبصفة خاصة في ذهن الطفل، لأن هذه الذهنية هي التي ستتحول الى سلوك في المرتبة الثانية، لذلك فمن الصواب معالجة هذه الظاهرة من المنبع أي عند الطفل في المدرسة والشارع وفي المسجد، لأن السؤال المطروح هو أي مواطن نريد؟.

والأكيد أننا نريد مواطنا يحافظ على البيئة، هذا المركب الذي نحن جزء لا يتجزأ منه. ومن هذا المنطلق، يفترض أن تجسد التربية البيئية في الميدان، وذلك بالمشاركة الفعالة في تغيير الأوضاع البيئية، بالمساهمة في حل المشكلات التي يعاني منها المواطنون، كتفاهم النفايات، ندرة المياه، تدهور المساحات الخضراء في التجمعات السكنية... لكي لا تصبح التربية البيئية شعارا يتغنى به المجتمع، ويتردد في المناسبات، وهنا يبرز دور المدرسة بمناهجها التربوية في حماية البيئة والمحافظة على مكوناتها مثل:

- حث التلاميذ على المشاركة في عمليات التشجير التي تنظمها المدرسة والبلدية.
- القيام بحملات تطوعية لتنظيف الأحياء والتجمعات السكنية.
- تنمية الوعي البيئي لدى المتعلم بتزويده بالرؤية الصحيحة للبيئة ومكوناتها.
- تنمية وتكوين القيم والاتجاهات والمهارات البيئية لدى المتعلم، حتى يستطيع أن يستغل البيئة بشكل نافع ويواجه مختلف مشاكلها بعزم وإرادة.

¹ الوثيقة رقم (08) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: مرجع سابق.

والكل يعرف أن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، هو الذي أعطى البعد الحقيقي للبيئة حيث انشأ منذ (11) سنة وزارة كاملة تهتم بقضية البيئة والمحافظة على الحي والحياة، وانطلاقاً من هذا يقول شريف رحماني وزير البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة في الجزائر: «قمنا بتحضير إستراتيجية وتصور والخروج من العمل الظرفي والحملات المتتالية، وبعث تصور شامل كامل لقضية البيئة والمحافظة عليها، ومن هذا المنطلق قمنا بالتعرف على وضع البيئة في بلادنا، هذا هو التوجه الأول. أما التوجه الثاني، فقمنا فيه بوضع تصور انطلاقاً من هاته المعاناة ومعرفة حقيقة وضع البيئة في بلادنا. وفي التوجه الثالث، وضعنا أدوات وأقمنا مؤسسات لتنفيذ هذه السياسة. ثم في الأخير عملنا على ترشيد وإيناس المواطن الجزائري بقضية البيئة والتنمية المستدامة»¹.

هذه القولة تعكس ولا شك، سياسة الدولة الجزائرية في الحفاظ على البيئة وحمايتها من الأخطار التي قد تهددها، من خلال السعي لإيجاد حلول لمختلف الأنظمة البيئية، في إطار الحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري، وكذا الحفاظ على الذاكرة الجزائرية، من منطلق الحفاظ المادي التقني، والحفاظ على البعد الحضاري لقضية البيئة.

والتربية البيئية بعد أساسي أخذه واضعوا الإصلاح التربوي بعين الاعتبار وأولوه اهتماماً خاصاً، باعتبار أنها وسيلة ضرورية لبناء مواطنة التلميذ وتوعيته بالحاجة الماسة الى ضمان تنمية مستدامة لصالح الأجيال القادمة.

ومن هنا، فالتربية البيئية تساهم في تنشئة المواطن، وترسيخ ثقافة بيئية في عقول التلاميذ وتمكينهم في ذات الوقت من اكتساب المعارف وتطوير الكفاءات الضرورية للحفاظ على سلامة المحيط البيئي، وبهذا المفهوم فان التربية البيئية، تأخذ بأيدي التلاميذ لإدراك العالم الذي يحيط بهم وبناء علاقات سليمة ومرضية معه ليصبحوا مواطنين فاعلين. ويتأكد هذا الأمر عندما نتحدث عن المتعلم في مرحلة التعليم المتوسط.

¹ شريف رحماني: إستراتيجية الجزائر البيئية، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429 هـ/فيفري 2008م، الجزائر، ص-ص: 41-42.

وفي مجتمعنا الجزائري، نشهد أخيرا صحوة ووعي بأهمية البيئة، فتتعد ملتقيات وندوات لتحسيس الفرد والمجتمع بمدى أهمية النظافة البيئية، وهو أمر ايجابي ينبغي أن يحظى من كل واحد منا بالعناية المطلوبة لإنجاحه، وتجسيده في الحياة العملية، غير أن العناية بالمحيط البيئي لا ينبغي أن تنصب على الجانب المادي وحده، ذلك أن الضامن الحقيقي لصيانة المحيط المادي من التلوث إنما هو الجانب المعنوي ممثلا في الوعي الديني، والسلوكي والأخلاقي، فإذا كنا نسلم بان مشكل تلوث البيئة في مجتمعنا هو مشكل معقد إذا ما قيس بتلوث بيئة البلدان المصنعة، ذلك أن البيئة في البلدان المصنعة تعاني من نفايات المصانع المتقدمة، وإشعاعات التجارب النووية، ومضاعفات التكنولوجيات المتزايدة.

فان التلوث في محيطنا ما يزال تلوثا ساذجا متخلفا إن صح التعبير، يبدأ بالسباق في الشارع، والتبول على الحيطان، والإلقاء بالأوساخ من نافذة السيارة أو الحافلة أو القطار، أو من شرفات المنازل في العمارات، ليصعد بعد ذلك الى دخان مخارج الانفلات في السيارات والجرارات القديمة، هذا إضافة الى بيع المواد الفاسدة السامة المتأكسدة، نتيجة التهريب والتخزين في الأماكن غير الملائمة.

إن المتأمل في هذه المشكلات والأمراض التي يعاني منها المحيط في مجتمعنا، ليقوده الى استخلاص نتيجة هامة وهي حالة التأزم النفسي التي يعاني منها المواطن في مجتمعنا، فغياب الشعور بروح المواطنة وعدم الوعي بخطورة المحيط الملوث، إنما جاء نتيجة انفصال هذا المواطن عن الوعي الذي يصنعه فيه الوازع الديني أو الوازع الخلقي، والوازع الوطني ووازع الانتماء الى الجزائر، وعلاقات الجزائر علاقات أصيلة وقديمة مع قضية البيئة والمحيط.

وانطلاقا من هذا نقول بان اكتساب المعارف لا يكفي وإبلاغ المعرفة لا يكفي بدون تفكير، والمعرفة كمنقول علمي بغير وعي، لذلك لا بد من الانتقال من التعليم الى التربية وهو المفهوم الأوسع.

وعين الصواب هنا، الدعوة الى فكر بيئي جديد نتغير فيه من اجل البيئة ولا نكتفي بإحداث التغيير فيها، والتعايش مع البيئة أصبح اليوم ضرورة للبقاء والاستمرار، فإذا عادينا البيئة عادتنا، فعندما نلقي القمامة مكشوفة في قارعة الطريق، ترد علينا البيئة بالأمراض، وإذا

اسطدنا اسماك البحر بشكل جائر يقل مورد متجدد لطعامنا، وإذا بالغنا في قطع أشجار غابة من اجل صناعة الورق والخشب، تتعري تربة الغابة وتنجرف وتصبح فقيرة لا تصلح لإنبات حياة نباتية جديدة فيها.

والبيئة وسط حساس سريع التأثر، يتعرض لأخطار كثيرة، طبيعية وبشرية، كالفيضان، والانجراف، والجفاف، وإزالة الغابات او حرقها او تلويثها، وسلامة البشرية في سلامة البيئة، والمحافظة على البيئة مسؤولية الجميع كل في مكان تواجهه.

وفي حالة تلويث البيئة، فان الضرر يمتد الى الأنفس، ولقد أكد تقرير منظمة الصحة العالمية أن الحياة الملوثة تقتل أكثر من ثلاثين ألف شخص يوميا في دول العالم الثالث¹.

واكبر من ذلك أن نعلم أن فساد البيئة لا يكون ضرره مقصورا على شخص، ولا على مكان معين، ولا على زمان دون زمان، ومن ثم عرفت البشرية التلوث العابر للقارات، بل التلوث الذي تبقى آثاره السلبية مدة طويلة، كما هو الحال في التلوث الإشعاعي الذي ينجر عن التجارب النووية، فبعد مضي أكثر من نصف قرن على ما أصاب هيروشيما وناجازاكي باليابان، لا تزال آثار تلك القنابل الذرية تشوه الأجنة في البطون، ومثل ذلك يقال عما أصاب مدينة رقان بادرار، حيث ظهرت في سكانها أمراض مهلكة بعد مضي مدة طويلة على تفجير فرنسا للقنبلة الذرية بهذه المدينة.

وفي استطلاع للرأي اجري في فرنسا لمعرفة أهم الأخطار التي تثير خوف الفرنسيين في الوقت الحاضر، جاء في المقدمة خطر المخدرات ومرض الايدز والإرهاب بنسبة 67%، تليها مباشرة الأخطار الصناعية، وتشمل تلوث الهواء وتلوث المياه والتلوث الإشعاعي بنسبة 57%، وهكذا ترجع الأخطار الكبرى عندهم الى مشكلة التلوث، لأنه حتى المخدرات ومرض الايدز، سببها التلوث، وان كانوا لا يقولون به، لأنه تلوث أخلاقي(محمد بن زعمية، 2008، 51-52)².

¹ محمد بن زعمية: الحماية التشريعية للبيئة في الإسلام، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429هـ/فيفري 2008م، الجزائر، ص: 51 .

² محمد بن زعمية: المرجع السابق، ص-ص: 51-52 .

وهذا ما يجعلنا نجزم، بان حماية البيئة مصلحة ضرورية لأنها تتعلق إما بالنفس او المال، وهما لا شك من الضروريات كما أننا لا نستبعد تغليظ العقاب في حق المفسدين للبيئة لضمان حماية لهذه المصلحة الضرورية، والقران الكريم رتب اشد العقاب على جريمة الإفساد في الأرض، قال

تعالى: «**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا، لعلمهم يرجعون**»(الروم :41).

ومجمل الحديث أن حماية البيئة مصلحة ضرورية بمقياس الشرع، لأنها متعلقة بتلك الكليات التي روعيت في كل شرع وملة، وان الجزاء على تفويت هذه المصلحة يدخل في باب جرائم الحرب والفساد في الأرض.

والملاحظ أن مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تميل الى توضيح الجانب السلبي للتكنولوجيا على البيئة ومكوناتها، ومن ذلك حديث المشرع في العنصر الثاني(التكنولوجيا وأضرارها على البيئة)في الوحدة التعليمية الثانية(التكنولوجيا والبيئة) من المجال المفاهيمي الخامس من الكتاب(العلم والتكنولوجيا)، حيث يقول: «إذا كانت التكنولوجيا قد استخدمت في مختلف ميادين الحياة فطورتها، فان لها نتائج سلبية أدت الى تلويث البيئة، وما ترتب على ذلك من آثار ضارة على مظاهر الحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية، أفسدت المدنية الحديثة، وألحقت السوء بالحضارة الإنسانية»¹.

وفي أسفل الصفحة(122)، صورة للتلوث البيئي وتحتها عبارة: من مخاطر التكنولوجيا = تلويث البيئة والإخلال بتوازنها.

وفي الصفحة(123) من الكتاب، أدرجت في الأعلى على اليمين فقرة حول كارثة تكنولوجية في مدينة بوبال الهندية(ديسمبر 1984)، وعلى يسار الفقرة مباشرة، صورة لأدخنة كثيفة تتصاعد من المصانع، كتبت تحتها عبارة: من أسباب التلوث، ترك أدخنة الأفران والمصانع والنفائيات السامة تلوث الهواء.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق،ص: 122 .

وأدرجت تحت الفقرة والصورة، فقرة بخصوص كارثة تشيرنوبيل الأوكرانية(1986).

وجاء أسفل الصفحة(123) : بقراءتك للبيانات الواردة في الجدول الآتي ستكتشف ما للتكنولوجيا من مخاطر على الإنسان وبيئته الطبيعية.

في أعلى العمود الأول من الجدول، سؤال: ما هي أسباب التلوث؟. وفي أعلى العمود الثاني، سؤال: وما هي آثاره وأضراره؟. مع العلم أن الجدول يحتوي على (10) صفوف لكل عمود بالتناظر.

وكتعليق على هذا الجدول، يقول المشرع : هذا ما أدت إليه التكنولوجيا وتطبيقات العلوم الحديثة من آثار رهيبه على حياة الإنسان وبيئته الطبيعية التي عمها الفساد والتلوث في البر والبحر والجو.

وصحيح هذا الكلام، والآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة، لكن الملاحظ هنا أن المشرع قد اغفل الجانب الايجابي، وما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا من خدمات للإنسان وبيئته، فقد بين رشيد الحمد محمد سعيد صباريني(1979) في مؤلفه 'البيئة ومشكلاتها' : إن تكنولوجيا المستقبل يتوقع أن تكون أكثر كفاءة في مكافحة التلوث بكافة أشكاله، كما يتوقع أيضا أن تحول الكثير من الملوثات الى موارد يستثمرها الإنسان. واستنزاف الثروات المعدنية وهي موارد غير متجددة مشكلة بيئية أيضا، لأن معدل استهلاكها يزداد بسرعة أكثر من سرعة النمو السكاني، وهناك من يتوقع أن تنضب غالبية المعادن في الخمسين سنة الأولى من القرن القادم¹.

ومن خلال تحليل مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تستوقفنا حقيقة مفادها، التصور والرؤية الجيو استراتيجية للمشرع الجزائري بخصوص مسألة المحافظة على البيئة وحمايتها من الأخطار التي تهددها، فقد جاء في الوحدة التعليمية الخاصة بالتكنولوجيا والبيئة، وتحت عنوان كيفية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها:

للمحافظة على سلامة البيئة والتقليل من إصابتها بالتلوث، يجب العمل بما يلي:

¹ رشيد الحمد محمد سعيد صباريني: مرجع سابق.

- ضرورة تخصيص زوايا يومية في وسائل الإعلام كلها من صحافة ومجلات وتلفاز وإذاعة للحديث على سلامة البيئة، والتحذير من الفتك بها، وإيضاح مساوئ التلوث ومخاطره.
- العناية ببحث أسباب تلوث البيئة، ولزوم حمايتها في مراحل الدراسة والتعليم، ولدى العمال والصناع والزراع، والاعتماد على التربية، وتطوير المؤسسات الخاصة بالبيئة.
- متابعة رصد أحوال البيئة ودراساتها في الحاضر والمستقبل، والوقاية من التلوث البيئي، واستئصال كل أسبابه.
- إلقاء المخلفات والنفايات في الأماكن وفي الأزمنة المحددة المخصصة لها.
- الحفاظ على الغابات والمناطق المشجرة، ومنع امتداد يد الإنسان لإحراقها أو قطعها.
- العمل على تركيب آلات امتصاص أو تصفية لكل أضرار السيارات والآلات والأفران ومداخل المصانع وإبعادها عن المناطق الأهلة بالسكان.
- المبادرة إلى المزيد من المعاهدات الدولية لحماية البيئة من آثار التلوث بأسبابه المختلفة، والتخلص من الأسلحة الذرية، وتحريم التجارب النووية والجرثومية والكيميائية، وتطوير المفاعلات الذرية بترسانة محكمة، ريثما يتم دفنها إلى الأبد.
- سن القوانين التي تفرض حدود إنتاج النفايات سواء السائلة منها أو الصلبة أو الهوائية، بحيث تتماشى مع متطلبات النمو الاقتصادي وصحة المواطنين.
- فرض الضرائب والغرامات والعقوبات على المخالفين لقوانين حماية البيئة¹.

وهكذا يتضح تصور المشرع الجزائري من خلال مضامين المنهاج لموضوع حماية البيئة وعناصرها، وكيف جاءت نظرتة للنظام البيئي متميزة في إطار عملي إجرائي ببعديه التربوي والأخلاقي، وتلك على ما اعتقد ضمانات أساسية لفعالية القانون والتشريعات في سبيل حماية البيئة وعناصرها من مختلف الأخطار التي تهددها، وعلى رأسها خطر التلوث.

ويأتي هذا التصور وهذه الرؤية من قبل المشرع الجزائري، لصياغة وبلورة فكر المتعلم في نهاية مرحلة التعليم المتوسط، وتوجيه سلوكه نحو المحافظة على البيئة بجميع مكوناتها، من خلال تزويده بثقافة بيئية وفكر بيئي أخلاقي مستنير، وهذا هو المواطن الذي نريد.

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص-ص: 126-125 .

وعليه يمكن القول بان الفرضية السادسة التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد المحافظة على سلامة البيئة، قد تحققت.

7- النتائج المتعلقة ببعـد معرفة الحقوق والواجبات:

تنص الفرضية السابعة، على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد معرفة الحقوق والواجبات.

إن المواطنة تنبني أساسا على فكرة التمييز بين الحقوق والواجبات، وممارستها في واقع الحياة اليومية، ومن نفس الزاوية فإن المواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه الى الوطن.

إن إدراج مادة التربية المدنية في المدرسة، يستلزم أن تأخذ بعين الاعتبار القيم التي يتعين عليها إيصالها للتلاميذ، قصد بناء مواطنتهم اعتمادا على الحقوق والواجبات التي تحويها، والعمل على معايشة هذه القيم داخل المدرسة.

وتأسيسا على ذلك، يتعين على المدرسة أن تتولى تنمية الحس المدني والتسامح والتحضير للحياة الاجتماعية، ومعرفة الحقوق والواجبات من خلال المضامين المعرفية للمنهاج، ونخص بالذكر هنا مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط.

والتربية على المواطنة، عملية تهدف بالأساس الى إعداد الفرد، تتضمن تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه، وكيف يمارس هذه الحقوق والواجبات، الى جانب إعداده وتنمية شخصيته شموليا، من خلال تزويده بالمعارف والقيم والمهارات، التي تجعله مسهما منتجا في وطنه لأقصى ما تسمح به طاقاته.

وتظهر أهمية التربية على المواطنة، من حيث انها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز بمقوماته، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والقوانين، وتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم المختلفة.

كما أن أهداف تربية المواطنة، لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في المناهج الرسمية للتربية، بل أن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها الى إجراءات عملية وتضمينها المناهج والكتب المدرسية، وتؤكد أهمية تربية المواطنة باعتبارها:

- تدعم وجود الدولة الحديثة والدستور الوطني.
- تنمي القيم الديمقراطية والمعارف المدنية.
- تسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.
- تنمي مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام الحقوق والواجبات لدى التلاميذ¹.

وفي المستويات العملية وكما يرى ناريمان(2004)، فإن تعليم المواطنة يستوجب تقديم برنامج يساعد التلاميذ على أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم².

وهكذا نرى أن تنمية المواطنة او التربية على المواطنة، عملية إعداد للفرد تتضمن تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه، وكيف يمارس هذه الحقوق والواجبات، الى جانب إعداده وتنمية شخصيته شماليا، من خلال تزويده بالمعارف والقيم والمهارات، ليكون مواطناً صالحاً يتمتع بما له من حقوق ويؤدي ما عليه من واجبات كاملة غير منقوصة.

تؤكد أدبيات موضوع المواطنة على أنها معنية ببناء المواطن الذي هو أداة بناء الوطن، وعليه فالتربية على المواطنة معنية ببناء المواطن والوطن. وإذا كان الحال كذلك فلا بد من إعداد الأفراد إعداداً شمولياً متكاملًا، علمياً ونفسياً واجتماعياً وأخلاقياً، ليكونوا مواطنين صالحين يعملون وبشكل فاعل على تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم ووطنهم، من خلال تأديتهم لواجباتهم وتمتعهم بحقوقهم التي كفلها الدستور والقانون.

وتنطلق العديد من الدراسات في بحثها لموضوع المواطنة، من التركيز على فكرة الحقوق والواجبات، فقد توصل عبد الرحمان الزينيدي(1426 هـ) في دراسته حول : مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي، الى فكرة مفادها أن المواطنة تتمثل بعلاقات في حدود الوطن تتضمن

¹ ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي(2008): دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، عمان، ص: 05 .
² ناريمان: تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، مارس 2004.

حقوقا وواجبات متبادلة بين الشعب والدولة، وخلص الى ثمانية(08) عناصر لبناء المواطنة في الميدان التربوي، منها : ربط معطيات العصر ومتطلبات الشرع في قضية حقوق المواطنة، من خلال الموازنة بين حقوق الحاكم وحقوق الشعب، والقراءة المتزنة للشريعة والاستفادة من تجربة الحضارة الغربية في ذلك¹.

ومن ضمن الأهداف التي انطلقت منها دراسة عثمان بن صالح العامر(1426هـ)، حول المواطنة في الفكر الغربي المعاصر - دراسة نقدية من منظور إسلامي: استخلاص ابرز حقوق المواطنة في الفكر الغربي في إطار نظريات التنمية السياسية التي يستند إليها المفهوم². وأوصى الباحث برفض الاعتماد على أي مصدر خلاف التشريع الإسلامي، في تحديد حركة الإنسان المواطن والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات.

وقد بينت دراسة لوسيتو (Losito، 2003)، حول مناهج التربية الوطنية في ايطاليا: إن تنمية التربية الوطنية في ايطاليا هدف أساس لنظام التعليم الايطالي، وهي تؤكد على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية، وتنمي في المستهدفين قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور واحترام حقوق الوطن وحقوق المواطنين³.

ما يمكن استخلاصه، إن الفرد يتمتع بمجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقدمها الدولة، والواجبات التي عليه تقديمها لهذه الدولة التي ينتمي إليها، وتنظم علاقاته بالآخرين من أبناء المجتمع والدولة من خلال القانون والدستور باعتبار أعلى نص في الدولة.

ولعل بعض المفكرين من أمثال(العوا) يرون أن المواطنة ليست مجرد قيمة وإنما هي ممارسة حية يمارسها المواطن على ارض الواقع عمليا في شتى المجالات الاقتصادية

¹ عبد الرحمان الزينبيدي(1426هـ): مرجع سابق.

² عثمان بن صالح العامر(1426هـ): مرجع سابق.

³ لوسيتو (Losito، 2003): مرجع سابق.

والاجتماعية والسياسية والثقافية، فكل مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، ولكل مواطن الحق في إدارة الدولة، وهذه المواطنة ليست عشوائية ولكنها تتم وفق الدستور¹.

ويرى ياسين أن المفهوم الحديث للمواطنة، يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي ومجموعة من الحقوق والالتزامات².

وبناء على ما تقدم، يمكن النظر الى المواطنة على أساس أنها مجموعة من الحقوق والواجبات، التي يحددها الدستور ومنظومة التربية والتعليم في الدولة، ومنها على سبيل المثال، حق التلميذ في التعليم، الرعاية الصحية، التعبير عن رأيه بحرية، وتتمثل واجبات التلاميذ في المشاركة المجتمعية، احترام الأنظمة والقوانين، واحترام الرأي الآخر، المعاملة الإنسانية لأقرانه...

وتتراوح طروحات الغربيين بين رؤى تختصر العلاقة بين الفرد ودولته الى أدنى درجة ممكنة، وبين أخرى ترى أن الفرد لا يعني شيئاً أمام دولته، ففي الأولى لم توجد الدولة إلا من اجل الفرد، وفي الأخرى لم يوجد الفرد إلا لخدمة دولته. ويعتد منظرو فلسفة المذهب الفردي أمثال جون لوك و جون جاك روسو، على أساس الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته العامة، باعتبارهما حقوقاً طبيعية لكل فرد وليست مكتسبة، ومهمة الدولة احترام وضمان تلك الحقوق³.

وتجدر الإشارة الى فكرة مفادها، انه لا يمكن الحديث عن المواطنة بدون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الدولة والوطن. مع التأكيد على وجوب وجود ثقة بين المواطن ودولته، ما يحقق لحمة النسيج للمجتمع، ذلك أن متانة النسيج الاجتماعي الوطني تتطلب وجود هذه الثقة.

¹ فرج عمر عبوري(2005): دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، ورقة عمل مقدمة في ندوة السياسة التعليمية نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية، عدن، 11 يوليو 2005م. 2010 /02/15 <http://www.wfirt.org/dtIs.php?ContentID=131>،

² فرج عمر عبوري(2005): المرجع السابق.

³ الحسان محمد إبراهيم(1995): المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دار الشبل للنشر والتوزيع، الرياض.

ويقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن، سواسية بدون ادني تمييز قائم على أي معايير تحكيمية مثل: الدين، الجنس، اللون، المستوى الاقتصادي، الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تركز على أربع قيم محورية، هي :

1- قيمة المساواة : التي تنعكس في العديد من الحقوق، مثل حق التعليم والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء الى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء الى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله.

2- قيمة الحرية: التي تنعكس في العديد من الحقوق، مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد الاحتجاج على قضية او موقف او سياسة ما حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة وحرية المشاركة في المؤتمرات او اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي او السياسي.

3- قيمة المشاركة: التي تنعكس في العديد من الحقوق، مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة او بعض المسؤولين لتغيير سياستها او برامجها او بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم، مثل التظاهرات كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكل أشكالها، وتأسيس والاشتراك في الأحزاب السياسية او الجمعيات او أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع او لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكل أشكالها.

4- المسؤولية الاجتماعية: التي تتضمن العديد من الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين¹.

ومن هنا يتضح، أن المواطنة أرقى من أن تكون مفهوماً، فهي بالحقيقة مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها بل وعمودها الفقري في الاستمرارية والبقاء. ومن ثم فإن المواطنة تحفز المواطن

ما هو تعريف المواطنة؟ وما هي 1 ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=6e39ccaddc3dd5ca&pli=1 شروطها؟ 2013/03/06

على المطالبة بالحقوق مع أداء الواجبات في سيرورة الاستمرار والتطور، مما يرقى المواطن نفسه الى الوعي بمكانة المواطنة في حياته الفردية والمجتمعية، فهي بالأساس قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية، وسلوك ممارس قبل أن تكون معرفة وثقافة.

إن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، عمل يهدف الى ترسيخ ثقافة تدافع عن الإنسان، وعن حقوقه في الوجود والتفكير والممارسة، وهو أمر له مشروعيته في عالم مليء بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان دوليا ووطنيا¹.

ولا شك أن تلك الحقوق متأصلة فينا وفي طبيعتنا، ولا يمكن دونها أن نعيش باعتبارنا بشرا، فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطور، وان نستخدم بشكل كامل قدراتنا ومواهبنا ووعينا، وان نلبي احتياجاتنا المختلفة، ومن هنا فان حقوق الإنسان ترتبط بذات الكائن البشري في وجوده الأصلي، كما أنها تعبر عن مختلف أبعاد شخصية الإنسان، وتدخله في تنظيم او منظومة قانونية واجتماعية تحدد الحقوق والواجبات، ويضمن ممارستها واستمرارها، ومن هنا أصبحت حقوق الإنسان موضوع توثيق من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، كما أصبحت تلك الحقوق موضوع دفاع ونضال في المؤتمرات والملتقيات والندوات، سواء في صيغتها الموحدة او العامة المعبر عنها ب: حقوق الإنسان. او في صيغتها المتعددة والخاصة المعبر عنها ب: حقوق الطفل، وحقوق المرأة، والحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق الثقافية...

والمواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان وتحويلها من تنظيم او منظومة قانونية مجردة الى منظومة سلوكيات وأفعال تمارس طبيعيا وبشكل محسوس، فلا جدوى لحقوق الإنسان في غياب ديناميكية المواطنة لأنها أكثر الآليات صدقا لتأكيد عالمية هذه الحقوق وتربطها وتناغمها وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها الى واقع ملموس، يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات، وهذا ما أوضحته دراسة **فهد إبراهيم الحبيب (2007)**، فقد ركزت على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ودراسة روبرت

¹ احمد اترنكرمت(2006):التربية على حقوق الإنسان- مجالاتها ومستويات تدخل الفعل المدني، 2013/03/11، <http://www.Forumalternatives.org/rac/article193>

وويتش (Robert Woyach، 1992) حول الثقافة في تربية المواطنة، فقد بينت كيفية خلق الدوافع لدى الناشئة، وأوصت بان تقوم المدرسة بمناهجها التعليمية التربوية بالدور الرئيس في تنمية المواطنة لدى المتعلم، ودراسة سميحة عباس القاريفي (2005)، حيث ناقشت كيفية توظيف التقنية في الارتقاء بالمواطنة¹.

وقد تناول الدستور الجزائري في الفصلين الرابع والخامس منه، حقوق وواجبات المواطنة والتأكيد على أنواع مختلفة لحقوق المواطن، منها الحقوق التي قررها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كالكرامة الإنسانية والمساواة والحرية، وغيرها من الحقوق التي يمكن تصنيفها الى حقوق فردية وحقوق جماعية (مدنية سياسية، اقتصادية اجتماعية ثقافية)، من خلال الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

والجزائر صادقت على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق وحرريات الإنسان، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل².

وتعتبر التربية على المواطنة احد المداخل التي اعتمدها المنظومة التربوية لتربية المتعلمين على المشاركة والحوار والديمقراطية، وذلك من اجل المساهمة الفعالة في بناء مجتمع حديثي قوامه الوعي التام بالحقوق الفردية والجماعية، والتمسك بها والتفكير الكبير للمسؤوليات والواجبات والالتزام بها في مختلف المواقف اليومية للمتعلم³.

إن الأمر إذن، يتعلق بتكوين شخصية المتعلم في حدود ما تقتضيه ثقافة حقوق الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد ثم بين الفرد والمجتمع، ولعل ذلك ما يسمح باستنتاج ان التربية على حقوق الإنسان تهدف الى تنشئة المتعلم في مرحلة التعليم المتوسط بالذات على قيم

¹ انشراح إبراهيم المشرفي: فاعلية برنامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطفل اليتيم، 2013/02/22، uqu.edu.sa/page/ar/103643

² شريف الدين: المواطنة في الجزائر، 2009/01/23، philo-ethique.alafdaL.net/T133-Topic

³ ميمون سرار: التربية على المواطنة، 2008/12/27، attarbiya61.boardeducation.net/t12-topic

الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، حتى يستطيع ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق الآخرين، وكما يقول المثل: «تبدأ حريتي عندما تنتهي حرية الآخرين».

وبالرجوع الى مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نجد أن المشرع الجزائري قد خصص مجالا مفاهيميا بأكمله للحديث عن حقوق الإنسان، ويتعلق الأمر هنا بالمجال المفاهيمي الثالث من الكتاب. فقد استهل المشرع هذا الموضوع، بتعريف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم بين الحقوق المتضمنة في وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، كالحق في الحرية والمساواة، حيث نصت المادتان (1،2) من الإعلان على انه لا تفرقة بسبب العنصر او اللغة او الدين او بسبب الوضع السياسي او المركز الاجتماعي. ويفصل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين نوعين من الحقوق : الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الصفحة (65) تم عرض وتبيان مختلف الحقوق المدنية والسياسية، التي نصت عليها المواد من (3-21)، حيث يقرر الإعلان أن لكل شخص الحق في: الحياة، الأمن الشخصي، اللجوء الى القضاء، المساواة أمام القانون، التمتع بشخصية قانونية، التمتع بالجنسية، عدم الاعتقال التعسفي، عدم التعرض للتعذيب او أي أعمال تهين الكرامة الإنسانية، عدم الرق والاستعباد، الكرامة، إدارة الشؤون العامة، تقلد الوظائف العامة، المشاركة في الانتخابات. كما يقرر الإعلان حق الشخص في: حرية التنقل، حرية التدين والتفكير، حرية الرأي والتعبير، حرية التجمعات والاشتراك في الجمعيات.

وفي الصفحة (66)، تم تبيان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: كالحق في العمل والحصول على اجر عادل، التمتع بظروف عمل مناسبة، الراحة، الملكية، إنشاء النقابات، التمتع بمستوى معيشي يكفل المحافظة على الصحة والرفاهية، الحماية والمساعدة الممنوحة للأسرة، الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، التعليم، الاشتراك في المجتمع الثقافي، التمتع بحماية الفكر والمؤلف.

وفي الصفحة (67) تم عرض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في جدول، من المادة (1) التي تنص على: «يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق وقد

وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء» الى المادة(30) التي تنص على: «ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على انه يخول لدولة او جماعة او فرد أي حق في القيام بنشاط او تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه»¹.

وجاء في خلاصة هذه الوحدة التعليمية(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان): «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر أن لكل شخص الحق في: المساواة في التمتع بالكرامة والحقوق، الحياة والأمن، الحرية والتحرر من الاعتقال والاحتجاز تعسفيا والتمتع بحرية التنقل والإقامة داخل حدود كل دولة، التحرر من العبودية او الرق، التحرر من التعذيب او المعاملة والعقاب بطريقة قاسية وغير إنسانية ومهينة، التحرر من التدخل في خصوصياته وأسرته ومراسلاته، أن يتزوج ويؤسس أسرة، حرية التفكير وابدأ الرأي والعقيدة والتعبير، حرية الاجتماع السلمي ومشاركة الآخرين، ظروف ملائمة للعمل والراحة وتمضية وقت الفراغ، مستوى معيشة مناسب لحياة صحية ومادية جيدة، التعليم، الاشتراك بحرية في حياة المجتمع»².

وتتحدث الوحدة التعليمية الثالثة(الدستور الجزائري) من المجال المفاهيمي الاول(الدولة والمجتمع الجزائري)، عن الحقوق والحريات الواردة في الدستور، حيث احتوى دستور 1996 على الحقوق الفردية للمواطن الجزائري وهي: الحقوق المدنية والسياسية التي ورد ذكرها في مضامين المنهاج بنسبة مئوية(31,25%)، كالحق في الاختلاف(تنوع الذات الجزائرية بين الإسلام والعروبة والامازيغية كأبعاد متضمنة للهوية الوطنية)، والحق في التمتع بالجنسية، والمساواة أمام القانون. ففي شأن المساواة تعلن جميع الدساتير المعاصرة ومنها دستور 1996 الجزائري، أن المواطنين متساوون أمام القانون، وهذا الإعلان يشكل بلا شك تقدما كبيرا بالنسبة الى الدول التي كانت تعامل أفرادها على أساس فوارق ثابتة فيما بينهم، كفارق الدين او الطبقة او القبيلة او غير ذلك. ولكن المساواة الحقيقية بين المواطنين كمواطنين ليست المساواة في الحقوق التي يقرها القانون لهم فحسب، وإنما هي أيضا واصلا المساواة في حقهم في صنع القانون، وهذا الحق يعني في النهاية الحق الكامل في المشاركة في شؤون الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، فالمساواة في الحقوق السياسية وطبعا في الحقوق المدنية، هي التي تحدد الوجود الحقيقي للمواطن في الدولة، وليس المساواة أمام القانون، ومعنى

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق.

² محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): المرجع نفسه، ص: 74 .

المساواة في الحقوق السياسية أن أي مواطن يستطيع مزاولة أي وظيفة سياسية في المؤسسات الرسمية للدولة وفي المؤسسات التابعة لها، وقد أدركت بعض الدساتير هذا الفرق بين المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية، وأثبتته بأشكال مختلفة، بينما اكتفت دساتير أخرى بالنص فقط على المساواة أمام القانون، وهي لا تكفي وحدها لجعل الفرد في الدولة مواطناً كاملاً.

في هذا الصدد، ينص الدستور التونسي في مادته السادسة: «كل المواطنين يتساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون». وينص الدستور اللبناني في مادته السابعة: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة، دون ما فرق بينهم». وينص الدستور المصري في مادته الأربعين: «المواطنون لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»¹.

وعدم الاعتقال التعسفي، الحق في تسيير الشؤون العامة، الحق في تقلد الوظائف العامة، الحق في الكرامة وعدم التعرض للتعذيب، الحق في المساواة وعدم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة، حق المشاركة في الانتخابات، الحرية السياسية وحق إنشاء أحزاب سياسية، حرية المشاركة في الاجتماعات والجمعيات، الحق في إنشاء النقابات، حرية التنقل والإقامة، حرية الدين والرأي، حرية التعبير.

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ورد ذكرها في الكتاب بنسبة مئوية (28,12%)، كحق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحق الملكية، والحق في العمل، والحق في التمتع بظروف عمل صحية وعادلة، والحق في الراحة، والحق في الإضراب، والحق في الحماية الاجتماعية والصحية، حق حماية الأسرة، حق التمتع بظروف معيشية حسنة، والحق في التعليم.

¹ ناصيف نصار (2000): في التربية والسياسة- متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟ ط1، دار الطليعة، بيروت، ص:70.

وهكذا، ونتيجة للتطور في فلسفة المواطنة، تتضح النظرة الواسعة والشاملة للمشرع الجزائري من خلال دستور 1996 بخصوص معالجته الحقوق والواجبات العامة، فهو يضيف الى النطاق السياسي والمدني لعلاقة المواطن بالدولة والدولة بالمواطن حقوقا وواجبات مستمدة من النطاق الاجتماعي ومن النطاق الاقتصادي ومن النطاق الثقافي. وهكذا أصبح النص على حق المواطن في التعليم واردا الى جانب النص على حقه في العمل مثلا، او حقه في الحماية الاجتماعية والصحية، أو حقه في الإضراب.

والمبدأ الأساس في النظرة الدستورية الجزائرية الراهنة الى التعليم هو انه حق لجميع المواطنين. والتفسير الشائع لهذا المبدأ ينظر في المشمولين به، ويبرز مثلا قضية تعليم الذكور والإناث على السواء، وقضية عدم التمييز بين الطبقات او بين المناطق، وفي الواقع شمولية التعليم أمر مهم جدا للديمقراطية والارتقاء الثقافي والحضاري في المجتمع، فالقول بان التعليم حق للمواطنين لا يشبه تماما القول بان إبداء الرأي او إنشاء الجمعيات والنقابات حق لهم. ذلك أن ممارسة إبداء الرأي او إنشاء الجمعيات والنقابات، عندما يسمح بها الدستور تبقى متروكة لمبادرة المواطنين، يقدمون عليها او يحجمون عنها بحسب ما يرونه صالحا لهم، أي أن تقرير حق إبداء الرأي وإنشاء الجمعيات والنقابات يرجع الى باب الإباحة. أما تقرير الحق في التعليم فانه يتجاوز باب الإباحة، نظرا الى أهمية التعليم وانعكاساته الحاسمة في عملية التنمية والتطور، ومن هنا يمد جسورا الى باب الوجوب، فالمعنى الحقيقي للقول بان التعليم حق للمواطنين هو انه يجب عليهم السعي للخروج من حالة الجهل والامية، فالأمر ليس متروكا للهوى والمزاج، انه واجب يتعين على المواطنين القيام به في سبيل مصلحتهم كأفراد وكدولة.

والحق في التعليم يشبه الحق في الانتخاب والحق في العمل، فعندما يقرر الدستور الجزائري ان الانتخاب حق للمواطن، يمارسه تحت شروط معينة، فانه في الحقيقة يقرر واجبا على المواطن. وفي استطاعة الدولة فرض عقوبة على المواطن الذي يتخلف عن تأدية هذا الواجب. وعندما يقرر الدستور أن العمل حق للمواطن، يمارسه تحت شروط معينة، فانه في الواقع يدعو المواطنين الى العمل تحريرا لهم من العوز والتبعية الاقتصادية، ودفعاً لطاقات المجتمع الى الأمام، الى مزيد من الإنتاج والعطاء.

إلا أن المعنى الحقيقي للنظرة الدستورية الى التعليم كحق لا يقف عند هذا الحد. فكما أن واجب المواطنين في ممارسة الانتخاب يفرض على الدولة واجب إقامة الانتخاب وتوفير الشروط الملائمة له، وكما أن واجب المواطنين في مزاولة العمل يفرض على الدولة واجب تأمين ميادين للعمل ومحاربة البطالة، كذلك يفرض واجب طلب العلم من جهة المواطنين على الدولة أن تقوم بما يلزم ليصبح العلم في متناول المواطنين. فالدولة مسؤولة في إطار الحق في التعليم، بقدر ما المواطنون مسؤولون. يترتب عليهم طلب العلم والسعي الى تحصيله، ويترتب عليهم تقديم العلم وتوفير الشروط المناسبة لتحصيله.

وفي سياق هذا التفسير، يطرح الدستور الجزائري الحالي (1996)، حق المواطنين في التعليم مبدأ إلزامية التعليم، وتاليا مبدأ مجانيته. وقد جاء في الصفحة السادسة من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «... بالإضافة الى ذلك، فإن الجزائر قد تبنت مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته والزاميته، وفي الوقت ذاته، عملت على تجسيد خيار تعريب التعليم وجزارة التاطير في مختلف المستويات، وهذا ما سمح لبلادنا باسترجاع لغتها وثقافتها وترقيتها بما يتماشى مع قيمها الحضارية»¹.

وجاء في المادة (10) من الفصل الثالث (المبادئ الأساسية للتربية الوطنية): «تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس او الوضع الاجتماعي او الجغرافي»

وجاء في المادة (11): «يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص في ما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي».

وجاء في المادة (12): «التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست (6) سنوات الى ست عشرة (16) سنة كاملة، غير انه يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بستين (2) للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك».

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق.

وجاء في المادة(13):«التعليم مجاني في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي للتربية الوطنية، في جميع المستويات»¹.

وهكذا يتضح، تكييف النظام التربوي مع التحول او الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه الجزائر اليوم، بالتأكيد على مجانية التعليم والطابع الإلزامي الاجباري لتنظيم التعليم القاعدي ذي التسع سنوات، على شكل تعليم ابتدائي مدته خمس سنوات، متبوع بتعليم متوسط مدته أربع سنوات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن مبدأ إلزامية التعليم هو في الوقت نفسه إلزام للمواطنين بالإقبال على التعليم والتزام للدولة بتأمين التعليم للمواطنين. أما مبدأ مجانية التعليم، فإنه يتعلق بكيفية تحمل الدولة لواجبها في تأمين التعليم. فعندما يعتبر التعليم خدمة واجبة على الدولة للمواطنين، ومطلبا واجبا على المواطنين تجاه أنفسهم وتجاه الدولة، فمن الطبيعي أن يتعاون المواطنون بواسطة الدولة على تأمين تكاليفه، فالثروة الاجتماعية التي ترعاها الدولة عن طريق وارداتها الخاصة ونظام الضرائب الذي تستخدمه لتمويل النفقات العامة، هي أساس المجانية لهذه او تلك من الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.

إن مبدأ مكافحة الأمية من المبادئ الأولية في المجتمعات التي تسعى للخروج من قبضة الجهل والفقر والتخلف. ومبدأ إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية والتعليم القاعدي كما يسميه المشرع الجزائري على الأقل يساعد على نقل المجتمع الى مستوى الشعور بأهمية المعارف في التواصل الاجتماعي، ولكنهما لا يكفيان أبدا لجعل التعليم عاملا أساسيا لتقدم المجتمع. إنهما مبدآن تمهيديان فقط، والتطلع الى جعل إلزامية التعليم تمتد الى المرحلة المتوسطة، أي الى سن الرابعة عشرة او الخامسة عشرة، أمر في غاية الأهمية، كونه يساعد على توجيه الأجيال الصاعدة نحو أهداف الحياة الراقية.

ومن هنا نجد أن حقوق المواطنة متعددة ومتشعبة في جميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، ويتعين على المواطن أن يمارس تلك الحقوق بكل حرية، في مقابل واجبات يؤديها تجاه المجتمع والوطن لكي تكتمل بنود المواطنة.

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23جانفي2008: مرجع سابق،ص-ص: 65-66.

إذن في مقابل تلك الحقوق، يجب أن يؤدي المواطن واجبات تجاه مجتمعه ووطنه، وهي واجبات متنوعة ومتعددة مثلما تعددت وتنوعت حقوقه، وقد تم تقسيم واجبات والتزامات المواطن الجزائري في الدراسة الحالية الى قسمين، قسم يتعلق بالواجبات والالتزامات الوطنية، كاحترام القانون الذي ورد ذكره في مضامين المنهاج بنسبة مئوية (55،18%). والقانون من منظورنا هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تهدف الى تنظيم سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات فيما بينهم، وكذا العلاقات بينهم وبين الدولة، وتفرض على من يخالفها عقوبة محددة من اجل إجبار المواطنين على احترام القانون، وتفادي تحول المجتمع الى غابة (نظام الغاب) يأكل القوي فيها الضعيف، ولذا كان واجبا على كل مواطن احترام القانون، حتى يضمن حصوله على حقه وعدم منع الآخرين من الحصول على حقوقهم، لضمان تماسك المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويتعين أن يكون احترام القانون جزء من ثقافة المواطن، ذلك أن القانون ينظم كافة أنشطة الحياة ويكون تطبيقه على كل مواطن أسهل بكثير حينما يكون هذا المواطن حاملا لثقافة احترام القانون، التي تكون نابعة من إدراكه لأهميته في تنظيم المجتمع وتحسين حياة أفراد.

ولنأخذ مثلا على ذلك، حينما يقف شرطي المرور في تقاطعات الطريق في مدينة من مدن الجزائر، يحترم سائقوا السيارات القانون، لكن عندما يغيب الشرطي، نجد الكثيرين يقومون بتخطي إشارات المرور، وهو ما يدل على غياب الثقافة المرورية وغياب ثقافة احترام قانون المرور كغيره من القوانين الأخرى.

هذا يظهر أن تغيير ثقافة المواطن، هو العامل الأهم في عملية التحفيز على احترام القانون، فمهما كانت القوانين صارمة، لن يلتزم المواطن بها طالما لم تكن لديه ثقافة احترامها.

مع الأخذ بعين الاعتبار لثقافة المجتمع، هذه الأخيرة التي تختلف من مدينة لأخرى، بل من دولة لأخرى، ففي الدول التي تحترم القانون تنتشر فيها ثقافة احترام القانون، يكون دفع الضرائب فيها شيء بديهي ومنتشر لان الضرائب تعد جزءا من القانون الذي يحترمه المواطن، أما في المدن والدول التي لا تحترم القانون، تكون ظاهرة التهرب الضريبي هي المسيطرة.

في ذات السياق، وتأكيداً لأهمية القانون ووجوب احترامه والاحتكام إليه، يبين محمد احمد **القضاة:** إن الخضوع لقانون الدولة وسلطتها العامة بحيث يجب على المواطن المسلم وغير المسلم في الدولة أن يرجع في حل مشكلاته ونزاعاته الى قانون الدولة وسلطتها، لا الى قانونه هو وسلطته، ولا الى قانون عشيرته وسلطتها، كما لا يجوز للمواطن أيضاً أن يتناول على قانون الدولة، ويمتنع عن تطبيقه على نفسه او على أقاربه، مستقويا بنفوزه او بنفوذ عشيرته، لان الخضوع لقانون الدولة وسلطتها العامة واجب على كل مواطن مسلماً كان ام غير مسلم، ودليل ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) في صحيفة المدينة: «وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فان مرده الى الله عز وجل والى محمد صلى الله عليه وسلم»¹.

وتأكيداً لأهمية القانون دائماً، فقد جاء في المادة (29) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «يخضع الفرد في ممارسته حقوقه وحياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط. لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحياته واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي»².

وقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: «إن إدراج التربية المدنية، يسعى الى تحقيق:

- تنمية الحس المدني والتسامح والتحضير للحياة الاجتماعية، ومعرفة وفهم الحقوق والواجبات.
- تنمية معرفة واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل»³.

¹ محمد احمد القضاة: واجبات المواطن الصالح تجاه المجتمع والدولة، 2011/07/03. alrai.com/article/68921.html

² محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 71.

³ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 48.

كما جاء فيه: «يتناول مشروع القانون بإسهاب، إلزام التلاميذ بالامتثال للنظام الداخلي للمؤسسة واحترام قواعد الحياة المدرسية، وكذا وجوب تقييد المعلمين الصارم بالبرامج التعليمية وبالتعليمات الرسمية، ومسؤولية مديري المؤسسات التعليمية في الأداء المنتظم لمهام مؤسساتهم»¹.

ومن هنا يتضح مدى اهتمام المشرع الجزائري، بأهمية القانون ووجوب احترامه والالتزام به، باعتباره من أهم الواجبات التي يتعين على كافة العاملين في الحقل التربوي، الالتزام بها. في إطار تكريس دولة القانون وثقافة المواطنة

وصيانة الرموز الوطنية(العلم والنشيد الوطنيين،..) التي ورد ذكرها بنسبة مئوية(18،97%). ولكون التربية الوطنية هي العملية التي يتم فيها غرس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه حسب قيم المجتمع الذي يعيش فيه المواطن².

تأكدت فكرة أنها لا يجب أن تدرس فحسب وإنما تطبق لتظهر في أنماط سلوك يومية، وعلى هذا الأساس أصدرت وزارة التربية الوطنية المنشور رقم **419 الصادر في: 2006/12/24**، تحدد فيه إجراءات تنظيمية وأخرى تربوية من أجل ترقية الحس الوطني في الناشئة، ولقد عمدت الى تطبيق رفع العلم الوطني وتحيته في ساحة المؤسسة في بداية كل يوم وفي نهايته، بحضور كل الأساتذة والتلاميذ مصطفىين بالشكل اللائق لتحية العلم وإنشاد النشيد الوطني إنشادا كاملا.

وذلك إيماناً منها بان هذه العملية من شأنها أن تغرس حب الوطن في وجدان الصغير بفعل انتصاب علم بلاده على السارية في وسط المدرسة، وبهذا التوجيه ذو البعد التربوي الوطني، تحاول أن ترسخ في أذهان الناشئة رمزا من رموز السيادة الوطنية، إذ يمكن اعتباره تدبير إصلاحية لتعزيز قيم المواطنة وتنمية عاطفة الولاء لدى أبناء الجزائر.

إن تحية العلم هي رمز لحب الوطن وللهوية الوطنية، ويعد العلم الوطني شعارا للقوة والعزة، وتحيته يمكن أن تبرهن على الانتماء والولاء والحب والاعتراف بقيمة الوطن. ولا

¹ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008: مرجع سابق، ص: 51 .

² سالم علي سالم القحطاني(1998): التربية الوطنية- مفهومها، أهدافها، تدريسها، رسالة الخليج العربي، العدد 66، السنة 18، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص: 20 .

يمكن الحديث عن العلم الوطني دون أن نتحدث عن النشيد الوطني باعتباره كذلك رموزا للوطنية والسيادة، ذو تاريخ يرتبط هو كذلك بنضال طويل من اجل الحرية والاستقلال.

وبهذا ولد نشيد الوطن (قسما)، بعبارات ومعاني هادفة تحمل كل دلالات الوطنية وتغرس في نفس كل من يقرأها قراءة عميقة قيم الحب لهذا الوطن والتضحية لأجله :

قسما بالنازلات الماحقات والدماء الزاكيات الطاهرات
والبنود اللامعات الخافقات في الجبال الشامخات الشاهقات
نحن ثرنا فحياة او ممات وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر

فأشهدوا... فأشهدوا... فأشهدوا

وبذا يكون الوطني مستعدا دائما للتضحية بالنفس والنفيس لغلبة الأعداء وكشف تأمر المتآمرين، من اجل صيانة رموز السيادة الوطنية وحماية مصالح الوطن ومقوماته المتمثلة في الدين واللغة والثقافة والتاريخ المشترك. ولقد اثبت شهداء الوطن عن مدى عمق هذه القيمة في نفوس الجزائريين والدفاع عن الوطن الذي ورد ذكره بنسبة مئوية (12,07%)، والحفاظ على الممتلكات العامة التي جاء ذكرها بنسبة مئوية (10,34%).

فمن أوكد واجبات المواطن في أي دولة، الدفاع عن امن وسلامة وطنه تجاه أي خطر يهدده، وفي سبيله يضحي المواطن بنفسه، من اجل حماية وطنه وأهله.

والملاحظ أن بعض الدول تعتبر الخدمة العسكرية إجبارية، بينما تعتبر هذه الخدمة اختيارية في البعض الآخر من الدول، لكن في كل الحالات يعتبر الدفاع عن الوطن عنصر مهم في تكوين المواطن، وكلما زاد انتماء المواطن وحب لوطنه، كلما زادت رغبته في الدفاع عنه.

وإذا كان معامل الوطنية يزداد وينقص تبعا لوجود الوعي بأهمية المواطنة، على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما من جهة، ومدى إيمانه بضرورة فعاليته في إطار الشراكة المجتمعية في المشروع النهضوي التنموي من جهة ثانية، وبالتالي اضطلاع الفرد بمسؤولياته

للوفاة بحق الوطن وتحمل مسؤولياته تجاهه، ولهذا فان شعور الفرد ودوافعه تلعب دورا أساسيا في إمكانية اندماجه لتحقيق دولة الرفاه والمشروع الحضاري.

وقد تناولت مناهج التربية المدنية في إطار الإصلاح البعد الوطني من منظور منهجي جديد وهو منظور الكفاءات، التي ينبغي لهذه المادة أن تسهم في تنميتها لدى المتعلم، منها:

- القدرة على المساهمة في بناء مجتمع متماسك، معزز بأصالته وواثق بمستقبله، وفهم المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري.
- القدرة على تحديد المكونات الأساسية لهوية الأمة والنهوض بها للمحافظة على الشخصية الوطنية، وحب الوطن وتعزيز الانتماء إليه والدفاع عنه.
- القدرة على تطبيق قواعد الحياة المشتركة في الوسط الاجتماعي، باحترام الذات والآخرين، والتفتح على الغير، والتعايش معه من خلال الوعي بالحقوق والواجبات في ظل احترام القوانين وقيم المجتمع.
- القدرة على تحمل المسؤولية في كل مواقع الحياة والحرص على تدعيم الروابط والآليات المنظمة للحياة الاجتماعية¹.

والم تأمل لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، يقف على حقيقة مفادها أن هذا المنهاج يشتمل على مضامين تعليمية، من شأنها ترسيخ معاني المواطنة بكل أبعادها، وذلك من خلال الوحدات التعليمية المدرجة، اذ يمكن استخلاص جملة من الأهداف ترمي الى تعزيز روح المواطنة المسؤولة وتقوية الانتماء وتوطيد العلاقات على أساس المصالح والمنافع المشتركة والمتكاملة، فضلا عن تنمية حس المتعلم بالمسؤولية ووعيه بان ما يقوم به فرديا او جماعيا له انعكاسات على مستقبل الوطن والمحيط العام، وإعداد النشء لدعم أسس مجتمع متضامن من مقوماته العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، كما يستشف من مضامين المنهاج تعزيز انتماء المتعلم الى وطنه الجزائر والتزامه بقضاياها.

في هذا السياق، ينطلق المجال المفاهيمي الأول من المنهاج(الدولة والمجتمع الجزائري)، من الكفاءة المرئية التي تشير الى تحديد الانتماء الحضاري والحفاظ على

¹ فريد عادل: البعد الوطني في مناهج التربية المدنية في التعليم الابتدائي والمتوسط
<http://ph14.forumpro.fr/t370-topic#bottom>، 2010/10/04

مقومات المجتمع الجزائري واحترام الدستور الذي ينظمه. وتشير الكفاءة المرحلية للمجال المفاهيمي الثاني (سلطات الدولة الجزائرية) الى معرفة نظام الحكم، ومؤسسات الدولة وتحديد دورها في خدمة الفرد والمجتمع. وتشير الكفاءة المرحلية للمجال المفاهيمي الثالث (حقوق الإنسان) الى معرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، من خلال الوثائق الدولية، والعمل على احترامها ونبذ العنف، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المشاكل. وتشير الكفاءة المرحلية للمجال المفاهيمي الرابع (الحياة الديمقراطية) الى جعل الديمقراطية إطاراً لممارسة حرية التفكير والتعبير وعدم الإقصاء واحترام الرأي المخالف والمساهمة في بنائها في إطار التنظيمات الاجتماعية، الثقافية والسياسية. فمن خلال الوحدات التعليمية التابعة لهذه المجالات المفاهيمية، يمكن تعزيز روح المواطنة وتكوين المتعلم الجزائري ضمن الوحدة الوطنية، في إطار مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات طبعاً.

وإذا كان الدستور هو أعلى نص في الدولة، فإن مواد الدستور الجزائري الحالي تحفل بمساحة واسعة للحقوق والواجبات او الالتزامات.

وقد جاء في المادة (61) من الدستور: «يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة». وجاء في المادة (62): «على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية». وجاء في المادة (66): «يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير»¹.

ومن بين الأمور التي لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمسه: سلامة التراب الوطني ووحدته (المادة : 178 من الدستور الحالي).

وتتمثل الآفاق العامة لتفعيل المواطنة، في تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس دينية وطنية، تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة، بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطراف هو المواطنة المنبثقة من النص الشرعي المراعي لأسس تكوين الدولة الصالحة لكل زمان ومكان، والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، وإنما تعني أيضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل

¹ محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): مرجع سابق، ص: 21 .

مواطن، وكذا التركيز على إبراز مبدأ المواطنة في فضاءنا الاجتماعي، وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة¹.

في الواقع لا يمكن حصر المواقف التي تعبر على المواطنة السليمة، ولكن لا بأس من عرض بعض المواقف والسلوكات التي تخص ماهية أن يكون الفرد مواطناً.

- معرفة الحقوق والواجبات.
 - احترام القوانين.
 - المحافظة على الممتلكات العامة مثل الحدائق والأرصفة، والشوارع، والميادين، والإنارة... وتعهدها بالصيانة.
 - المحافظة على البيئة ونظافة المحيط، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية كالماء والطاقة.
- وبعبارة واحدة، أن يكون الفرد مواطناً، هو أن ينخرط في عقد مع المجتمع ويحترم القانون، ويؤدي ما عليه من واجبات والتزامات كاملة غير منقوصة. وينطبق هذا الكلام على المتعلم الجزائري مواطن الغد.

والقسم الثاني من الواجبات، يتعلق بواجبات المواطن نحو الدستور، والتي ورد ذكرها في مضامين المنهاج بنسبة مئوية (18,75%). فالدستور يحدد شكل الدولة، ويحدد نظام الحكم، ويحدد المبادئ العامة لعلاقة الدولة بأعضائها².

ومن هنا، يمكن النظر الى التربية على المواطنة على أنها عملية تكوينية مستمرة، تبدأ بإقرار الدستور باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الأساسية التي تنظم وتضبط نظام الحكم ونشاط الدولة وعلاقتها بالمواطنين لمفهوم المواطن، ثم تستمر المدرسة على وجه التحديد بمختلف مناهجها التعليمية والتربوية في تشكيل هذا الأخير.

يلعب الدستور في الدولة المعاصرة دوراً في ميدان التربية المواطنة بقدر ما يتعرض لموضوع أفراد الدولة كمواطنين ويحدد حقوقهم وواجباتهم في الدولة. وفي الواقع، إذا القينا

¹ عثمان بن صالح العامر (1426هـ): مرجع سابق.

² ناصيف نصار (2000): مرجع سابق، ص: 35.

نظرة على مجموعة دساتير الدول العربية، فإننا نجد انها تتحدث كلها عن حقوق الأفراد وواجباتهم في الدولة، تارة باستخدام مصطلح المواطن وطورا بدون استخدامه. وهكذا نقرا عناوين فصول او أبواب كهذه: «الحريات والحقوق والواجبات العامة»، «الحقوق والواجبات العامة»، «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن»، «الحريات والحقوق والواجبات»، «حقوق وواجبات المواطنين الأساسية»¹.

وقد جاء في خلاصة الوحدة التعليمية الثالثة(الدستور الجزائري) من المجال المفاهيمي الأول(الدولة والمجتمع الجزائري) من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط:«للدستور أهمية كبيرة، لأنه يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويمثل القاعدة القانونية للتشريع»².

وجاء في المادة(60) من الدستور الجزائري الحالي: «لا يعذر بجهل القانون. يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية»³.

وقد حدد المشرع الجزائري، واجبات المواطن نحو الدستور في جملة النقاط :

- 1- أن يعرف المواطن دستور بلاده ومنزلته باعتباره أعلى قانون على ضوءه تشرع جميع القوانين الأخرى في البلاد.
- 2- أن يحترم كافة المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت في الدستور، إذ الخروج عن تلك المبادئ يعتبر خروجاً عن إرادة الشعب.
- 3- أن يعمل على تنفيذ ما جاء في بنود الدستور لتحقيق شخصية الأمة التي رسم الدستور حدودها، حتى تبرز بين الأمم ذات دستور عملي.
- 4- على الحاكم والمحكوم، الخضوع لقواعد الدستور الجزائري عند مزاوله كل منهما لنشاطه.
- 5- على المواطن أن يحمي الدستور لأنه بذلك يحمي إرادته⁴.

¹ ناصيف نصار(2000): مرجع سابق.

² محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق،ص: 25 .

³ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع نفسه،ص: 21 .

⁴ محمد الشريف عميروش وآخرون(2012/2011): مرجع سابق،ص: 23 .

وعلى هذا الأساس، فإن الاطلاع على الدستور ضروري، واحترامه، والعمل بما جاء في بنوده وحمايته، واجب على جميع المواطنين.

والمواطنة من مفهوما القومي لها قيمها مثل الولاء، حب الوطن، خدمة الوطن بإخلاص، التعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين. أما المواطنة بمفهومها العولمي فهي تتطلب السلام، والتسامح الإنساني، واحترام ثقافات الآخرين وتقديرها، والتعايش مع كل الناس.¹

ويمكن لملمة واجبات المواطن الجزائري في جملة النقاط:

- 1- معرفة الحقوق والواجبات.
- 2- حب الوطن والدفاع عنه والتضحية من أجله إن اقتضى الأمر ذلك.
- 3- المساهمة في بناء الوطن والانخراط في الفضاء المجتمعي العام.
- 4- المحافظة على الممتلكات العامة وصيانتها.
- 5- معرفة الدستور واحترامه وحمايته والعمل ببنوده.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب إمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه، وهذا شيء طبيعي، حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وأمرًا مقبولًا في ظل نظام جمهوري ديمقراطي حقيقي، يوفر الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وبشكل متساوي وبدون تمييز، وفضلا عن هذا وذاك فإن ديننا الإسلامي الحنيف يأمرنا بأداء الواجبات بإتقان وإخلاص، وحسبنا هنا الحديث الشريف، الذي يقول فيه صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الذين امنوا إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه».

والملاحظ أن مضامين المنهاج محل التحليل، تشد انتباه التلاميذ الى هذه المعاني والمفاهيم المرتبطة بالحق والواجب باعتبارهما من تجليات المواطنة.

وإجمالاً، يمكن القول بان الفرضية السابعة، التي تنص على أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على بعد معرفة الحقوق والواجبات، قد تحققت.

¹ محمد عمارة: حقوق المواطنة في الإسلام، ملتقى المواطنة من منظور إسلامي، 03/05/2012، <http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?p=819045>

خلاصة الفصل :

يتولى النظام التربوي الرسمي عملية بناء المواطنة، من خلال المناهج التعليمية والتربوية، ويعد منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، من المناهج الأساسية في التربية الوطنية، اعتباراً من الدور الذي يلعبه في تنشئة التلميذ مواطن الغد، وترسيخ الثقافة الوطنية في عقول التلاميذ وتمكينهم في ذات الوقت من اكتساب المعارف وتطوير الكفاءات الضرورية للعيش كمواطنين فاعلين، ومن المفاهيم والقيم الوطنية التي يتولى منهاج التربية المدنية إيصالها للتلميذ:

1- غرس حب الوطن في نفوس الناشئة، وتنمية روح الولاء للكيان الجزائري العربي الإسلامي، وارساخ الروح الوطنية في نفوس المتعلمين، وتعميق شعورهم بحقوق الوطن، وإثارة الإحساس لديهم للتفاعل مع قضاياها، من خلال تمييز مقومات المجتمع الجزائري وانتماءاته الحضارية والتمسك بها، ومعرفة خصائص الدولة الجزائرية والاعتزاز بها. وتنمية معرفة واحترام المؤسسات الوطنية والهيئات الدولية والاقليمية، لتثبيت فهم حقيقي للحياة الوطنية في سياق العولمة لدى التلميذ، وتنشئته على حب الوطن والانتماء لموروثه الحضاري الممتد مدى آلاف السنين، وتزويده وهو في طور التكوين بالصورة المشرقة للشعب الذي ينتمي إليه، وجعله يتخذ مواقف ايجابية تسمح بالمحافظة عليه، وصيانتها والدفاع عنه.

2- تنشئة التلميذ في مرحلة التعليم المتوسط، على الاعتزاز بهويته الوطنية، وانتماءه العربي الإسلامي، وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالحاً مشتركة، ذلك أن تكوين الوعي لدى المتعلمين يستمد عصارته المغذية من المبادئ المؤسسة للأمة الجزائرية التي هي الإسلام والعروبة والامازيغية، فاللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الامازيغية اسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري وعنصراً جوهرياً لوعيه الوطني.

إننا نقرأ ونشاهد ونسمع أن أبناء الدول المحترمة من أديانهم، يحرسون أشد الحرص، ويغارون أكبر الغيرة على لغاتهم، ويغفلون في ذلك غلواً شديداً، ويعتبرون المس بها مساً بشرفهم، واهانتها اهانة لكرامتهم، وإعزازها إعزازاً لأنفسهم. ومن بين القضايا التي لا

يمكن لأي تعديل دستوري أن يمسه : الإسلام باعتباره دين الدولة الجزائرية، والعربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية في البلاد.

3- تربية التلميذ على الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، ومنح تربية تنسجم مع حقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى المتعلمين بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول الآخر، وحملهم على نبذ العنف والتطرف، ومساعدة التلميذ المواطن على فهم الحياة الديمقراطية وأهمية التعايش مع الآخر ، والعيش في ظل قيم الحوار والسلم والمصالحة، ونبذ العنف والتطرف بكل أشكاله.

4- ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف المجالات التعليمية، وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية، بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة والعيش في فضاء المواطنة. وتزويدهم بكفاءات ملائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشكلات، بما يتيح لهم التعلم مدى الحياة، والمساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات.

والبعد الفكري هي الذي يطور عقلية الإنسان المواطن، ويصوغها صياغة جديدة تتميز بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، او العقلية التي تعتمد العلم والبرهان، وتحكم على الأشياء والأفكار بموضوعية وإنصاف، ويتطلب ذلك الاستزادة المستمرة من العلم، مع استفزاز التفكير وتقليب النظر والملاحظة والتجربة، وهذا من صميم المنهج العلمي الحضاري، والعلم وطلبه هو الذي يكمل الإنسان في إنسانيته، بحيث تبقى شخصية الإنسان ناقصة او نموه مشوها ما لم يؤسسها على العلم، ويحرك عقله للتفكير والمنهجية التحليلية، والقدرة على الاستنتاج والاستنباط.

5- تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة ذات صلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تشكل هذه التكنولوجيات خيارا استراتيجيا في مشروع مدرسة الغد، ويعد التحكم فيها احد الوسائل الناجعة لتحضير الأجيال الجديدة لمواجهة المستقبل ورفع التحديات التي يحملها في طياته، فإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه، والتأكد من قدرة التلاميذ وتمكنهم من هذه الوسائط

الحديثة واستخدامها بفعالية، يعد ولا شك من المسائل ذات الأهمية والأولوية في الحياة التعليمية والتربوية للتلميذ مواطن الغد

6- ترسيخ الثقافة البيئية في عقول الناشئة من المتعلمين، وتمكينهم من اكتساب المعارف وتطوير الكفاءات الضرورية للحفاظ على سلامة المحيط البيئي، والتوعية والتبصير بأهمية المحافظة على سلامة البيئة، وعدم إتلاف المرافق العامة، أو تخريب المحيط وإلحاق مختلف الأضرار به، باعتبار كل ذلك، يشكل مساسا بالملكية العامة لكافة أبناء الوطن والأمة.

7- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة، والتحضير للحياة الاجتماعية، ومعرفة وفهم الحقوق والواجبات، وتربية التلميذ المواطن الجزائري المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء وطنه وأمته، ويشعر بمسؤولياته لخدمة بلاده والدفاع عنها.

خاتمة :

انطلاقاً من أهمية المناهج التعليمية والتربوية، باعتبارها إحدى الوسائل والأدوات الرئيسية في غرس قيم المواطنة في أذهان الناشئة من المتعلمين، وعلى ضوء الاستعراض السابق لقضية المواطنة في نظام التعليم الرسمي بالجزائر، والدور الذي يمكن أن تلعبه مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط في تكوين مفهوم المواطنة لدى التلميذ المتمدرس في نهاية مرحلة التعليم المتوسط، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات والنتائج ذات الدلالة، تتمثل فيما يلي:

1- التأكيد على صحة المسلمة التي تقرر اعتبار المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط - وليدة الإصلاحات التربوية الجديدة (ديسمبر 2003) - متغيراً تابعاً في دالة الحياة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية، انطلاقاً من الفكرة التي مؤداها أن الغاية الأساسية للتربية المدنية هي تعلم سيران الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، وضمان التكوين على المواطنة.

2- تضطلع مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، بدور أساس فيما يخص تنمية الروح الوطنية وترسيخ الحس المدني والشعور بالانتماء والمواطنة لدى التلميذ. وتأتي أهمية تربية المواطنة حسب سياسة التربية والتعليم في الجزائر، من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الحس المدني والشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام واحترام القانون، وتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم، ومختلف منظوماته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويظهر أن هذه الصورة مجسدة من خلال تضمين الكتاب المجالات المفاهيمية الثلاث بوحداتهم التعليمية: الدولة والمجتمع الجزائري، سلطات الدولة الجزائرية، حقوق الإنسان.

من منظور أن الانتماء الوطني يظهر في حب التلميذ لوطنه والافتخار بذلك، والرغبة في الاندماج والانخراط في جماعة من الجماعات التي يحويها الوطن، حيث يتقمص شخصية هذه الجماعة، ويوجد نفسه بها، ويشعر بأنه جزء منها يحس فيها بالأطمئنان والفخر والرضا، وأنه إذا ابعدها شعر بالضيق والتوتر، وانخفضت عزيمته للعمل البناء والتضحية. ومن هنا يتبين أن السلوك المواطني يشمل حب الوطن والشعور بالانتماء إليه،

والتضحية في سبيله، والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، ولعله من الضروري بالنسبة للتربية على المواطنة، تشكيل سلوك التلميذ في هذا المنحى.

3- يمكن اعتبار مضامين المنهاج كواحدة من الأدوات المعول عليها في تثبيت قضية الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، والمساهمة في تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمة الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، والاعتزاز بالعروبة كلغة وكتقافة وكحضارة، فاللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الأمازيغية اسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري وعنصرا جوهريا لوعيه الوطني.

ومن المشين هنا أن نسمع ونرى بعض الجزائريين يستنكفون عن التكلم باللغة العربية، بالرغم من أنها هي اللغة الوطنية الرسمية بنص الدستور. وهذا ازدراء للمواطن الجزائري واحتقار للغة العربية باعتبارها واحدا من المقومات الأساسية للأمة الجزائرية، وتبقى اللغة العربية هي رمز الأمة الجزائرية، والاسمنت الذي يضمن تماسك الوحدة الوطنية، قياسا على ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني "فيخته".

4- يعد مؤشر الانفتاح على الآخرين والافتتاح بجدوى الحوار معهم، والتسامح مع كل ما هو مختلف، ونبذ العنف والتطرف، من أهم خصائص ومؤشرات الثقافة الديمقراطية المواطنة، وفي هذا الإطار يضطلع منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه التعليمية، بتزويد المتعلمين برصيد من المعارف والمفاهيم السياسية المواطنة، التي تؤثر بفعالية على مستوى مشاركتهم في الحياة المجتمعية، وتعتبر المواطنة الضامن الأساس للوقاية والتخفيف من ظاهرة العنف والتطرف بأشكاله المختلفة، ذلك أن التربية على المواطنة هي ضد جميع السلوكات اللامواطنة، ومن هنا فالمواطنة تعني السلوكات الحضارية المتكيفة، المعتدلة، المشبعة اجتماعيا، المبنية على أسس الانفتاح والحوار، والتشارك مع الآخر.

إن ظهور التعددية السياسية في الجزائر، فرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية، وقد عمد المشرع الجزائري الى تخصيص المجال المفاهيمي الرابع من مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، للحديث عن الحياة الديمقراطية وما يتصل بها من قضايا كحرية التعبير، والعمل النقابي، والأحزاب السياسية، وبالتالي تزويد الأجيال الصاعدة بروح المواطنة، وكل ما ينطوي عليه هذا

المفهوم من قيم ومواقف الانفتاح والحوار والتسامح، والمسؤولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه هويتنا العربية الإسلامية.

5- إن مضامين منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، قد استهدفت تطوير عقول التلاميذ، من خلال تقديم جملة من المعارف، التي قد تساعد المتعلم على عمليات البحث في الظواهر، وتزويده بمهارات الاستقصاء العلمي، وتعزيز البحث العلمي مثل الملاحظة وجمع المعلومات وتنظيمها، وتحديد المتغيرات واختبارها، واستنتاج الحلول من خلال النشاط الذاتي، الذي يتسم بالتفكير المنطقي والمنضبط، وتحتاج هذه الأنشطة أن يطرح التلاميذ على أنفسهم وعلى الأستاذ تساؤلات كثيرة، بعد أن يحول الأستاذ المادة الدراسية الى مشكلات متدرجة، وهذا هو المبدأ والمنطلق الأساس الذي تنطلق منه مقاربة التدريس بالكفاءات.

ونتوقع في هذا الصدد، أن تساهم مضامين المنهاج في تزويد التلميذ بمهارات التفكير العلمي الممنهج، وكذا تنمية مهارات التفكير الناقد.

6- لاشك أن مصطلح **عالم القرية الصغيرة** الذي برز خلال العقد الماضي، وأخذت معالمه تتضح بصورة متسارعة وبأشكال متعددة، هو في الحقيقة نتاج طبيعي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تتلاشى معها حدود الزمان والمكان والسيادة، وتكاد تعصف بكل الثوابت التي ظلت لقرون عديدة بمثابة قواعد راسخة للنظم التربوية والاجتماعية والسياسية، وليس غريبا أن يحتل التحدي التكنولوجي والمعلوماتي المرتبة الأولى على مستوى كل التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر، والاستنتاج المنطقي يضعنا أمام خيارين لا ثالث لهما:

- فإما أن نستوعب هذه التكنولوجيات ونحسن التعامل معها والإفادة منها.
- وإما أن نستوعبنا هي وتتحكم في مصائرنا، وبالتالي تحيلنا الى عبيد مستهلكين لمعارف الآخرين، ولا مكان لنا بين الأمم والشعوب المتقدمة.

ولا اعتقد أن مواطنا عاقلا مهما كان موقعه، يمكن أن يقبل طائعا بالخيار القاتل لوطنه وأجياله القادمة، ولا مفر أمامنا سوى أن نتعامل معها بفاعلية.

واعتبارا من تخصيص المجال المفاهيمي الخامس من مضامين المنهاج للحديث عن موضوع العلم والتكنولوجيا، والمجال المفاهيمي السادس الذي يتحدث عن وسائل الإعلام

والإتصال، كالأقمار الصناعية والإنترنت، يمكن القول بان منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، قد يساهم في تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة ذات صلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومنح التلاميذ ثقافة علمية تكنولوجية حقيقية، ذلك أن الرهانات العلمية والتكنولوجية التي يتعين على بلادنا مواجهتها لتدارك التأخر في هذا الميدان، مرهونة بضرورة رفع نوعية الاداءات التي تقدمها المدرسة. وكذا الدور الذي يمكن أن تضطلع به منهاج التربية الرسمية، وفي مقدمتها منهاج التربية المدنية محل التحليل.

7- إن الحديث عن ثقافة البيئة، وعن واجب الحفاظ عليها وحمايتها، يعد من أهم أولويات التربية في العصر الحديث، وليس هناك من شك في أن نشر الثقافة البيئية و بث الوعي بضرورة الحفاظ عليها، من شأنه أن يحمل المواطنين على الإحساس أكثر بهذه الأهمية وبهذا الواجب، وإذا كانت التربية هي الأداة المثلى لتنشئة الأجيال الصاعدة تنشئة تربوية تتفق والقيم الأصيلة، وترسيخ المبادئ الخلقية والاجتماعية التي تحث على حماية البيئة، فان للمؤسسات التربوية في المجتمع، دورا فعالا في تحقيق هذا المسعى.

وبناء على ما جاء في الوحدة التعليمية الثانية(التكنولوجيا والبيئة) من المجال المفاهيمي الخامس(العلم والتكنولوجيا) من منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، وخصوصا ما تعلق بعنصر كيفية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها في الصفحة(125). نتوقع أن يلعب المنهاج الدور المنوط به في مجال الحفاظ على سلامة البيئة في بلادنا، من خلال ترسيخ ثقافة بيئية لدى الناشئة من المتعلمين، والدعوة الى تبني خلق بيئي، وإيجاد وعي وقيم وسلوكات تتجه صوب الإعلاء من شأن البيئة في حياتنا كمواطنين جزائريين، والعمل الجاد والمتواصل للحفاظ على جميع مكوناتها.

8- يظهر أن التربية على المواطنة بالأساس، عملية القصد منها إعداد الفرد ليكون لبنة صالحة، انطلاقا من تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه، وكيف يمارس هذه الحقوق والواجبات في واقع حياته اليومية. وتتمثل أهمية التربية على المواطنة بالخصوص في انها تنمي الحس المدني والقيم الديمقراطية، والمعارف المدنية، كما تنمي مهارات اتخاذ القرار والحوار والتسامح، واحترام الحقوق والواجبات لدى المتعلمين.

وقد يكون من المفيد هنا، أن نشير أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ومن خلال المجال المفاهيمي الأول(الدولة والمجتمع الجزائري)، وتحديدًا في وحدته التعليمية الثالثة(الدستور الجزائري)، وفي المجال المفاهيمي الثالث(حقوق الإنسان)، وكذا المجال المفاهيمي الرابع(الحياة الديمقراطية)، يسعى إلى تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة، بتلقيهم مبادئ العدالة والإنصاف، والتأكيد على فكرة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن ثم فالتربية على المواطنة نشاط تربوي هادف إلى تحقيق تنمية شخصية التلميذ بشكل شمولي، لإعداد مواطنًا ذا شخصية متوازنة، يشارك بشكل فاعل في بناء وطنه ويدافع عنه، ويحافظ على ممتلكاته، ويمارس حقوقه وواجباته التي كفلها الدستور، وينخرط في العمل ويسهم بفاعلية في الحياة اليومية.

والملاحظ أن مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والحريات الشخصية والعامّة، هي مفاهيم ما فتئت تفرض نفسها في واقعنا اليومي، أضف إلى ذلك أن الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح، وكذا الانفتاح على تقنيات الإعلام والاتصال ومختلف التكنولوجيات الحديثة، لم تعد اليوم مجرد شعارات وإنما غدت حقائق يومية ملموسة.

لهذه الأسباب تطمح التربية في بلادنا في إطار الإصلاحات التربوية الجديدة(ديسمبر 2003) من خلال منهاج التربية الرسمية، وفي مقدمتها منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية، لجعل التلميذ مواطنًا يتحلى بروح المسؤولية وقادرا على فهم ما يحدث حوله، وتلقيه مبادئ الديمقراطية وشتى القواعد التي تحكم الحياة المجتمعية، وكذا الحقوق والواجبات، وعلى صعيد حسن السلوك، فإن المنهاج يرمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أن يكون التلميذ واعيا بما له من حقوق وما عليه من واجبات.
- أن يحترم القانون، ويلتزم بقواعد الحياة الاجتماعية.
- أن يحب وطنه ويحترم رموز ويعتز بمقومات هويته الوطنية.
- تسليط الضوء على مزايا الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.

-
- التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.
 - التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
 - المحافظة على سلامة البيئة والأماكن العامة.

قائمة مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

- 1- إبراهيم عبد الله ناصر (2004): أصول التربية والوعي الإنساني، ط1، مكتبة الرائد العلمية، بيروت.
- 2- ادوارد سي بانفيلد (1995): السلوك الحضاري والمواطنة، ط1، عمان، الأردن.
- 3- أدونيس العكرة (2007): التربية على المواطنة و شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، ط1، دار الطليعة، بيروت.
- 4- أحمد زكي بدوي (1992): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دط، مكتبة لبنان.
- 5- أحمد مرسلي (2003): مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- احمد شفيق الحبيب (1984): التربية العلمية والتكنولوجية في التنمية الوطنية، اليونسكو، بيروت.
- 7- الحسان محمد إبراهيم (1995): المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دار الشبل للنشر والتوزيع، الرياض.
- 8- الموسوعة العربية العالمية (1996): مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
- 9- النصيري عايش (1997): حكمة حول الانترنت، مركز التوفيق الإعلامي، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة.
- 10- الفار إبراهيم (2002): استخدام الحاسوب في التعليم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 11- الرواشدة عمر (1996): انترنت، رسالة مجلس الأمة، 2(22)، 89-100. الكويت.
- 12- انطوان حبيب رحمة (1996): تجارب عربية في التعليم الأساسي ودليل تخطيطه، دط، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس.
- 13- اسحق رمزي (1981): علم النفس الفردي أصوله وتطبيقاته، دار المعارف، مصر.

- 14- ارزقي شويتم(2009): المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر.
- 15- بوفلجة غياث(2002): التربية والتكوين بالجزائر، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر.
- 16- بوفلجة غياث(2003): التربية المتفتحة، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر.
- 17- بوحوش والذنيبات(1995): مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 18- هاني سليمان الطعيمات (2000): حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ط1، دار الشروق، عمان.
- 19- هشام جعيط(1984): الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت.
- 20- حميدة روابحي(2007): أهمية التربية المدنية في تنمية قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للتربية، الجزائر.
- 21- حسن شحاتة(2006): التعليم دعوة للحوار في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
- 22- طاهر زرهوني(1993): التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- 23- يعقوب حسين نشوان(2005): التفكير العلمي والتربية العلمية، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 24- كوثر حسين كوجك(2001): اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
- 25- كريمان محمد بدير(1995): الإحساس بالجمال عند الأطفال وعلاقته بالانتماء للوطن، دراسات وبحوث في الطفولة المصرية، ط1، عالم الكتب، القاهرة.

- 26- لطيفة إبراهيم خضر(2006): دور التعليم في تعزيز الإلتناء، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- 27- ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي(2008): دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، عمان.
- 28- مجدي عزيز إبراهيم (2000): دراسات في المنهج التربوي المعاصر- رؤية لمنهج حديث من أجل جيل جديد في عصر العولمة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 29- مجدة احمد محمد: دراسة مقارنة لأبعاد التوافق النفسي والاجتماعي بين الطلبة والطالبات المتفوقين والطلبة والطالبات المتخلفين دراسيا وعلاقته بالانتماء، دراسة نفسية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية(رانم)، يناير 1991.
- 30- محمد الخوالدة(2004): أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان: الأردن.
- 31- محمد العربي ولد خليفة(2003): المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 32- محمد الشريف بسيوني (2003): الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، دار الشروق ، القاهرة.
- 33- محمد الشريف عميروش وآخرون (2007/2006): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.
- 34- محمد الشريف عميروش وآخرون (2012/2011): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.
- 35- محمد مزيان (2003): العقد النفسية: العلاقة بين الأفراد والمنظمات، دط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 36- محمد سليم العوا (2008): في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط3، دار الشروق، القاهرة.
- 37- محمد عبد الحميد(1979): تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- 38- محمد علي محمد(1990): أصول الاجتماع السياسي، الجزء الثاني(القوة والدولة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 39- محمد عمارة(1966): الأمة العربية وقضية التوحيد،(د.ط)، القاهرة.
- 40- محمد فاروق النبهان(1988): نظام الحكم في الإسلام، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 41- محمد رشدي طعيمة(2004): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية(مفهومه، أسسه، استخداماته)، دط، عمان.
- 42- محمود حسن إسماعيل(1996): مناهج البحث في إعلام الطفل، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- 43- مختار بوعبد الله (2006/2005): التشريع المدرسي: الإدارة والوظيفة التربوية، الإرسال الأول، جامعة التكوين المتواصل، مصلحة التكوين عن بعد، السنة الثالثة علم النفس التربوي – تكوين مدرسي ومهني، الجزائر.
- 44- ناصيف نصار(2000): في التربية والسياسة- متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟ ط1، دار الطليعة، بيروت.
- 45- ناصيف نصار (2005): في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟، ط2، دار الطليعة، بيروت.
- 46- ناريان(مارس2004): تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي، وزارة التربية والتعليم ، مسقط.
- 47- نمر فريحة(2002): فعالية المدرسة في التربية المواطنة- دراسة ميدانية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- 48- نمر فريحة(2006): التربية الوطنية: مناهجها وطرائق تدريسها،(د.ط)، وزارة التربية والتعليم، مسقط.
- 49- سناء حامد زهران(2004): إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب، القاهرة.
- 50- سعيد إسماعيل علي(2007): أصول التربية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن.

- 51- عبد الودود مكروم (2004): القيم ومسؤوليات المواطنة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 52- عبد المجيد النجار (2006): مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 53- عبد الرحمان بن سالم (1994): المرجع في التشريع المدرسي الجزائري، ط2، مطابع عمار قرفي، باتنة.
- 54- عبد الرحمان زعطوط وآخرون (2005/2004): سلسلة الوثائق: كتاب التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.
- 55- عبد الرحمان عدس (1999): الإحصاء في التربية، دار الفكر، عمان، الأردن.
- 56- علي الشامي (1981): التغريب الثقافي والتربية الإسلامية في الجزائر، مجلة الفكر العربي، عدد 21، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- 57- علي بن محمد (2001): معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، ط1، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 58- علي خليفة الكوري وآخرون (2004): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 59- فائز مراد دندش (2003): اتجاهات جديدة في المناهج وطرق التدريس، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.
- 60- فتحي هلال وآخرون (1990): تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية، دط، مركز البحوث التربوية، الكويت.
- 61- فضيل عثمانى (2006): الموجه في التربية المدنية 4 متوسط وفق المنهاج الجديد، دط، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو، الجزائر.
- 62- صلاح محمد احمد علي مندور (2004): التربية السياسية للشباب، المكتبة المصرية، الإسكندرية.
- 63- رشدي طعيمة (1987): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة.

64- شبل بدران(2009): التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. سعيد إسماعيل علي(1999): رؤية سياسية للتعليم، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.

65- تركي رابح(1980): أصول التربية والتعليم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

66- تركي رابح(1981): الشيخ عبد الحميد بن باديس: رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

67- تركي رابح(1997): الشيخ عبد الحميد بن باديس- فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

ب- الوثائق الرسمية :

1- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ، عدد خاص، فيفري 2008، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.

2- الجريدة الرسمية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1417هـ/1996م).

3- الجريدة الرسمية، العدد 04، السنة الخامسة والأربعون، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 27 يناير 2008.

4- الوثيقة رقم(08) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية الذي عقد في مدينة تبليسي بالاتحاد السوفياتي، بإشراف اليونسكو، أكتوبر 1977.

5- مناهج السنة الثانية من التعليم المتوسط(ديسمبر 2003): الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، مديرية التعليم الأساسي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.

6- مناهج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط(ديسمبر 2003)، مديرية التعليم الأساسي، اللجنة الوطنية للمناهج، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.

7- مناهج التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط: التربية المدنية- التاريخ- الجغرافيا(ديسمبر 2003): مديرية التعليم الأساسي، اللجنة الوطنية للمناهج، وزارة

التربية الوطنية، الجزائر.

ج - المنشورات العلمية

- 1- احمد بن معرّيز: البيئة في الكتاب والسنة والعلم الحديث، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429هـ/فيفري 2008م، الجزائر.
- 2- البشير الإبراهيمي(1964): مجلة مجمع اللغة العربية، عدد31، القاهرة.
- 3- بوحنّة قوي:التعليم في ظل ثورة المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، سبتمبر 2005، جامعة بسكرة.
- 4- وزارة التربية الوطنية:الإصلاح والمدرسة- قانون وتحديات،العدد00،افريل 2009، الجزائر.
- 5- وليم سليمان قلادة (1998): نشأة مبدأ المواطنة في مصر، مجلة المواطنة، العدد1، القاهرة.
- 6- لكحل لخضر: إصلاح المنظومة التربوية في المغرب العربي بين البعد التاريخي وتحديات العولمة(الجزائر نموذجا)، جامعة محمد خيضر بسكرة(الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة)، دفاتر المخبر،العدد الثاني، سبتمبر2006.
- 7- محمد بن زعمية: الحماية التشريعية للبيئة في الإسلام، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429هـ/فيفري 2008م، الجزائر.
- 8- محمد محفوظ: نقد المشروع الثقافي الغربي وطموحات العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد 19، السنة الخامسة، ربيع 1998.
- 9- منير شفيق: عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد 19، السنة الخامسة، ربيع 1998.
- 10- سالم علي سالم القحطاني(1998): التربية الوطنية- مفهوما، أهدافها، تدريسها،رسالة الخليج العربي، العدد 66،السنة 18، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- 11- عبد العالي دبلّة: العالم العربي وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد الثالث،2002.
- 12- عبد القادر فضيل: الفكر التربوي الباديبي الحاضر الغائب،مجلة الوعي، العدد1، رجب- شعبان 1431هـ/ جويلية2010، دار الوعي، الجزائر.

- 13- عبد القادر فضيل: التربية عند الإمام محمد البشير الإبراهيمي- دراسة تحليلية للمنهج التربوي الذي خطه لجمعية العلماء وعالج من خلاله مسائل التعليم، مجلة الوعي(الإمام محمد البشير الإبراهيمي)، دار الوعي، العدد 2، محرم 1432هـ/ديسمبر 2010.
- 14- علي القحطاني (1998): التربية الوطنية: مفهوما- أهدافها- تدريسها، العدد 66، مكتبة التربية العربية في دول الخليج العربي.
- 15- علي غربي: العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الاجتماعي، معهد علم الاجتماع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الثاني، السنة الثانية، سبتمبر 1999.
- 16- عروس الزبير(1999): مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر، بحث منشور، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 17- رابح دفرور: الحرية الدينية لأهل الذمة(التعايش بين المسلمين والمعاهدين في المجتمعات الإسلامية المعاصرة)، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد السادس، السنة الخامسة، جمادي الثاني 1429هـ/ جوان 2008م، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
- 18- شريف رحمانى: إستراتيجية الجزائر البيئية، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني، صفر 1429هـ/فيفري 2008م، الجزائر.
- 19- خالد احمد بوقحوس وآخرون(2002): التقرير الختامي لفعاليات ندوة التربية الوطنية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد الرابع، كلية التربية، جامعة البحرين.
- 20- احمد شكري والحمادي عبد الله(1987): منهجية أسلوب تحليل المضمون وتطبيقاته في التربية، دراسات في المناهج الدراسية، المجلد التاسع عشر، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر الدوحة.

د- الجرائد :

- 1- محمد الهادي الحسني: الاحتمالات اللغوي، مقال منشور في جريدة الشروق اليومي، 14 مارس 2013 الموافق لـ: 2 جمادي الأولى 1434 هـ، العدد 3954، الجزائر.

هـ - المذكرات العلمية :

- 1- الهادي دوش (2008): المواطنة ومسألة الأقليات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر.
- 2- جمال فرفار (2005): قيم المواطنة من خلال تمثلات الشباب، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة وهران.

هـ - الملتقيات والأيام الدراسية والندوات العلمية :

- 1- أحمد حوميـد : الوطنية والمواطنة في منظور الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الاول 1431هـ / 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
- 2- أحمد المالكي: صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، يومي: 02 و03 جويلية 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
- 3- الطاهر الإبراهيمي (2011): الإعلام الثقافي وتربية المواطنة – الأبعاد والتحديات (غير منشور)، فعاليات اليوم الدراسي حول: الإعلام الثقافي وترسيخ القيم الوطنية بمناسبة الذكرى 17 لتأسيس الإذاعة الثقافية بالإذاعة الوطنية، الجزائر العاصمة.
- 4- العربي فرحاتي (ديسمبر 2005): تربية المواطنة – الديمقراطية – العولمة أية علاقة؟ المنظومة التربوية الجزائرية نموذجاً (مقال منشور)، فعاليات الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمي علم النفس وعلم الاجتماع حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية ، العدد الأول، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 5- وجيه بن جاسم القاسم بني صعب (1428هـ/2007م): دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة- منهج التربية البدنية مثالا، بحث مقدم الى ندوة التربية البدنية في تعزيز المواطنة الصالحة، الرياض.

- 6- طاهر عيسي: الفكر التربوي عند القديس اوغستين، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول الفيلسوف الجزائري اوغستين، 1-7 افريل 2001، عنابة، الجزائر.
- 7- محمد الشريف عميروش واخرون(2012/2011): الجديد في التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، دط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.
- 8- محمد بن معجب الحامد(1426هـ/2005م): الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 9- محمد عمارة (دت) في إبراهيم رحمان: مفهوم الوطنية ومقومات المواطنة في الإسلام (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
- 10- ناريان: تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، مارس 2004
- 11- نصر الدين جابر، الطاهر الإبراهيمي: النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي، أعمال الملتقى الدولي: النظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- 12- عبد العزيز العيادي: أبعاد التربية الوطنية في فكر ابن باديس رحمه الله تعالى (غير منشور)، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17 ربيع الأول 1431هـ/ 01-03 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
- 13- عبد الرحمان الزينيدي(1426هـ/2005م): مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 14- عمر العرباوي: التربية الوطنية في خطاب الحركة الصوفية في الجزائر - قراءة سوسيو تاريخية لقدرة الخطاب الصوفي في تجاوز أزمة الفرد والمجتمع الجزائري، مداخلة مقدمة للأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم(الوطنية والمواطنة في الإسلام)، 15-17

- ربيع الاول 1431هـ/ 03-01 مارس 2010، دار الإمام سيدي عبد الرحمان الثعالبي في المحمدية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
- 15- عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): المواطنة في الفكر الغربي المعاصر- دراسة نقدية من منظور اسلامي، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 16- عثمان بن صالح العامر (1426هـ/2005م): اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي- دراسة استكشافية، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 17- فهد إبراهيم الحبيب (1426هـ): الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ورقة عمل مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 18- راشد عبد الكريم وصالح النصار (1426هـ/2005م): التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.
- 19- رشيد الحمد محمد سعيد صباريني (1979): البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
- 20- خالد بن عبد العزيز الشريدة (1426هـ/2005م): صناعة المواطنة في عالم متغير- رؤية في السياسة الاجتماعية، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- 21- إدريس بولكعبيات (2002): من عولمة الثقافة إلى ثقافة العولمة، فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر علم اجتماع الاتصال: التحديات المعاصرة، العولمة- الانترنت- الفقر- اللغة، إشراف وتحرير فيصل دليو، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.

ثانيا : المراجع الاجنبية

- 1- BOURDIEU.Pierre(1980): Question de sociologie, , Editions de Minuit, Paris.
- 2- Gary Hopkins(2002):Education World.Edutor in Chief.Copyright.

- 3- Colman,j,(1996): L'individu dans la theorie politique et dans la pratique , Paris.
- 4- Gordon Allpot(1956):Prejudice in modern perspective,johansburg.
- 5- KADDACH.M(1980):Histoire du nationalism a Algerian ,VoL, T.SNED ,Alger.
- 6- Losito.Bruno(2003):Civic Education in Italy Intended curriculum& Students,Opportunity To Learn.
- 7- NationaL science Foundation Modular Approach in Teaching of Biology(MATB) science and Mathematics curricular Developments Internationally,Washington,NSF,1977.
- 8- OSLER,Audrey(2000):Citizenship and democracy in schools: diversity,identity,Trentham ,books limited.
- 9- Pare.Ronald Rane(1974):the Influence of school Variables in achievement and attributes in an Aduio-Tutorial physical science Majors Dissertation Abstract Internationally. Vol.34No.12.
- 10- Project Physics course About the Project Physics course,New York:Holt Reinhardt and Winston Inc,1971.
- 11- REBOUL,O(1989):la philosophie de l'education,PUF,QSJ,Paris
- 12- Robert woyach(1992) :Leadership in Civic Education,ERICK, Digest,date of publication
- 13- Roger Mucchielli(1977): L'analyse de contenu des documents et des communications, edition E.S.F.
- 14- VIGARELLO,G(1975):Revendication scientifique,Esprit ,special:L'education physique,Paris.

15- VULBEAU.Alain(2001):La jeunesse comme resource, experimentations et experiences dans l'espace public(ed), Ramonville:Eres.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- Tripathi(1998):the Internet and its uses in education Retrieved December 11.2004 From:<http://www.iteachnet.org/mar98/aruna>.

2- فريد عادل: البعد الوطني في مناهج التربية المدنية في التعليم الابتدائي والمتوسط،
ph14Forumprofr/montada.../Topic-t370.htm 2007/11/03

3- عبد الكريم الشظيمي(2008): مفهوم المواطنة والتربية عليها، في الموقع:[Tarbiya.maktoobblog.com/ Category/](http://Tarbiya.maktoobblog.com/Category/) -2008/01/14.

4- التعليم في الجزائر: نقلا من موقع وكيبيديا- 2008/05/18.
<http://ar.wikipedia.org/wik>

5- محمد عبده الزغير(2008): أهمية التربية على حقوق الإنسان في تطوير المجتمع المدني، 2008/09/07، gammoudib-mactoobblog.com

6- ميمون سرار: التربية على المواطنة، 2008/12/27،
attarbiya61.boardeducation.net/t12-topic

7- شريف الدين: المواطنة في الجزائر، 2009/01/23، philo-
ethique.alafdaL.net/T133-Topic

8- فرج عمر عيوري(2005): دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، ورقة عمل مقدمة في ندوة السياسة التعليمية نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية، عدن، 11 يوليو 2005م.

<http://www.wfrrt.org/dtIs.php?ContentID=131>، 2010/02/15

9- <http://www.bernama.com/arabic/news.php?id=9040>

2010/04/14،

- 10- فريد عادل: البعد الوطني في مناهج التربية المدنية في التعليم الابتدائي والمتوسط، 2010/10/04، <http://ph14.forumpro.fr/t370-topic#bottom>
- 11- محمد احمد القضاة: واجبات المواطن الصالح تجاه المجتمع والدولة، 2011/07/03، alrai.com/article/68921.html
- 12- السيد ياسين: المواطنة والعولمة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2012/02/15 .
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM>
- 13- من طرف m.ouss04 14/03/2012: دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ. ousrattalim.jeun.fr/t81-topic
- 14- عبد الرزاق اويدر، اقتباس عبد الكريم الشيطمي: دور المدرسة في بناء المواطنة، 2012/04/10 .
<http://ashamousata3limi.maghrebarabe.net/t2930-topic>
- 15- محمد عطية ابو فودة: الانتماء الوطني، 2012/04/25، <http://www.amin.org/Look/amin/article.tpl>
- 16- محمد عمارة: حقوق المواطنة في الإسلام، ملتقى المواطنة من منظور إسلامي، 03/05/2012
<http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?p=819045> ،
- 17- عمار بكار: عندما يصنع الانترنت جيلا صالحا، 2012/05/31، www.14october.com/news.aspx?newsno=3029840
- 18- مصطفى هجرسي: دور التربية المدنية في التربية على المواطنة، 2012/07/06
<http://layoun.jeeran.com/archive/2008/1/433639.html>
- 19- www.albyan.com - 20/07/2012
- 20- <http://www.mugrn.net/vb/showthread.php?t=26731> 2012/07/22
- 21- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267925>

- شريف الدين : المواطنة في الجزائر - 2012 /7/29 .
- 22- [http:// www.minshawi.com/other/alaamer.htm](http://www.minshawi.com/other/alaamer.htm) 04/08/2012
- بيريرا كارولين Pereira Carolyn (1988) التعليم المتعلق بالقانون في المدارس المتوسطة والثانوية
- 23- نجاح شوشة: الانفتاح الثقافي نعمة أم نقمة؟، 2012/08/09،
- <http://www.albayan.co.uk/article.aspx?id=886>
- 24- عيسى محمد العيد: الانفتاح على الآخر قيمة إسلامية- صحيفة الدار الكويتية، 2012/8/09، <http://aafaqcenter.com/post/1043>
- 25- عدنان العلي الحسن: الانتماء والمواطنة عند أطفالنا، 2012/09/04،
- www.qenshrin.com/details.php?id=29305 En cache
- 26- 2012/09/06
- <http://www.unesco.org/new/ar/communication/flagship-project-activities/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday200900/themes/empowering-citizenship-media/dialogue-and-education>
- 27- دورة تدريب المعلمين حول مشروع المواطنة، تعز، 13-17 فبراير 2005، -10- <http://www.hrinfo.net/yemen/wfirt/2005/pr0110>
- [2012/12/20 2.shtml](http://www.hrinfo.net/yemen/wfirt/2005/pr0110)
- 28- ابو بكر رميلة: ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر، 2013/01/07، A
- armela@hotmail.co.uk
- 29- صلاح عبد المتعال: تعزيز الانتماء الحضاري للأمة الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي (مصر)، 2013/02/10،
- <http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=2171&issue=519>
- 30- انشراح إبراهيم المشرفي: فاعلية برنامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطفل اليتيم، 2013/02/22 ، uqu.edu.sa/page/ar/103643

31- ما هو تعريف المواطنة؟ وما هي شروطها؟ 2013/03/06،

ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=6e39ccaddc3dd5ca&pli=1

32- احمد اتزك نرمت (2006): التربية على حقوق الإنسان- مجالاتها ومستويات تدخل الفعل

المدني، 2013/03/11،

<http://www.Forumalternatives.org/rac/article193>

33- وثيقة المبادئ الموجهة للتربية على القيم المخصصة للارتقاء بالبعد الإنساني والدولي

للتربية، الصادرة عام 1988، <http://Translate.google.com/translate>

t?Langpair=arlen=

الملحق

شبكة التحليل (الصنافة)

أولاً: في ضوء وحدة الموضوع (الفكرة):

1- الشعور بالانتماء للوطن

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الانتماء الإسلامي		
02	الانتماء العربي		
03	الانتماء المغربي		
04	الانتماء الأفريقي		
05	الانتماء الجزائري		
المجموع			

2- الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	المقوم الإسلامي		
02	المقوم العربي		
03	المقوم الأمازيغي		
المجموع			

3- الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	التعايش السلمي		
02	نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله		
03	التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف		
المجموع			

4- التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	القدرة على المبادرة والإبداع		
02	القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة		
03	التمتع بالروح العلمية		
04	التفكير المنهجي		
المجموع			

5- التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	استخدام الانترنت		
02	متابعة الأخبار الصحفية		
03	متابعة البرامج التلفزيونية		
04	التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية		
المجموع			

6- المحافظة على سلامة البيئة

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	المحافظة على الموارد البيئية		
02	مكافحة التلوث		
03	الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته		
04	تفادي الكوارث البيئية		
المجموع			

7- معرفة الحقوق والواجبات

الرقم	الموضوع	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الحقوق المدنية والسياسية		
02	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية		
03	واجبات وطنية		

04	واجبات نحو الدستور	
	المجموع	

ثانيا: في ضوء وحدة الكلمة:

1- الشعور بالانتماء للوطن:

1-1- الانتماء الإسلامي:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الدول الإسلامية		
02	الإسلام		
03	الشعب المسلم		
04	المجتمع الإسلامي		
05	الدين الإسلامي		
06	الشريعة الإسلامية		
07	الوحدة الإسلامية		
08	المبادئ الإسلامية		
09	الثقافة الإسلامية		
10	الفكر الإسلامي		
11	الطابع الإسلامي		
12	العقيدة الإسلامية		
	المجموع		

1-2- الانتماء العربي:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الوطن العربي		
02	ارض عربية		
03	العروبة		
04	العربية		
05	اللغة العربية		
06	الأمة العربية		

		العالم العربي	07
		جامعة الدول العربية	08
		المجموع	

3-1 الانتماء المغربي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		المغرب العربي	01
		البلاد المغاربية	02
		الاتحاد المغاربي	03
		المغرب الأقصى	04
		المغرب الكبير	05
		بلاد المغرب	06
		وحدة مغاربية	07
		المجموع	

4-1-4- الانتماء الإفريقي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		بلاد افريقية	01
		الفضاء الافريقي	02
		الاتحاد الافريقي	03
		حركات التحرر الافريقية	04
		منظمة الوحدة الافريقية	05
		الشؤون الافريقية	06
		شمال إفريقيا	07
		مجتمع افريقي	08
		المجموع	

5-1-5- الانتماء الجزائري:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
--------------------	-------------	--------	-------

		الجزائر	01
		جزائري	02
		مواطن جزائري	03
		جزائرية	04
		المجموع	

2- الاعتراز بمقومات الهوية الوطنية:

2-1- المقوم الإسلامي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الدول الإسلامية	01
		الإسلام	02
		الشعب المسلم	03
		المجتمع الإسلامي	04
		الدين الإسلامي	05
		الشريعة الإسلامية	06
		الوحدة الإسلامية	07
		المبادئ الإسلامية	08
		الثقافة الإسلامية	09
		الفكر الإسلامي	10
		الطابع الإسلامي	11
		العقيدة الإسلامية	12
		المجموع	

2-2- المقوم العربي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الوطن العربي	01
		ارض عربية	02
		العروبة	03

		العربية	04
		اللغة العربية	05
		الأمة العربية	06
		العالم العربي	07
		جامعة الدول العربية	08
		المجموع	

2-3- المقوم الامازيغي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الامازيغية	01
		الامازيغ	02
		المجموع	

3- الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح:

3-1- التعايش السلمي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		السلام	01
		الوسائل السلمية	02
		التعاون الدولي	03
		روح الأخوة	04
		تقرير المصير	05
		سيادة الدول	06
		استئصال التمييز العنصري	07
		التفاهم بين الدول	08
		حل النزاعات بالطرق السلمية	09
		حرية الإعلام	10
		السلم	11
		الأمن	12

المجموع

3-2- نبذ العنف والتطرف بشتى أشكاله:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	حظر استخدام القوة		
02	تجنب العنف		
03	رفض العنف		
04	التطرف		
05	التعسف		
06	الاعتقال التعسفي		
07	الاستعباد		
08	التطرف الديني		
09	التعصب		
المجموع			

3-3- التحلي بالحوار واحترام الرأي المخالف:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الحوار		
02	احترام رأي الغير		
03	تقدير كلام الآخرين		
04	التزام آداب المناقشة		
05	تجنب التفرقة		
06	تجنب الكراهية		
07	العلاقات الودية		
08	المحبة		
09	التواضع		
10	الحزب السياسي		
المجموع			

4- التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية:

4-1- القدرة على المبادرة والإبداع:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الإبداع		
02	الابتكار		
03	الاكتشافات		
04	التجارب		
05	التحليل		
06	المبادرة		
المجموع			

4-2- القدرة على استعمال التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	التكنولوجيا		
02	المكتبة		
03	التلفاز		
04	الجريدة		
05	المجلة		
06	الصحافة		
المجموع			

4-3- التمتع بالروح العلمية:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	المعرفة العلمية		
02	الروح العلمية		
03	البحث العلمي		
04	النقد البناء		
05	العلماء		
06	العلم		

		العلمية	07
		الكفاءات العلمية	08
		المجموع	

4-4- التفكير المنهجي:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		منهجية	01
		حل المشكلات	02
		مواجهة الصعوبات	03
		حل الخلافات	04
		تطبيق النتائج	05
		ابتكار الوسائل	06
		المجموع	

5- التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة:

5-1- استخدام الانترنت:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الانترنت	01
		الكمبيوتر	02
		الحاسوب	03
		البريد الالكتروني	04
		المكتبة الالكترونية	05
		الكتاب الالكتروني	05
		الشبكة العنكبوتية	06
		محاسن الانترنت	07
		مخاطر الانترنت	08
		المجموع	

5-2- متابعة الأخبار الصحفية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		وسائل الإعلام والاتصال	01
		الصحافة	02
		الصحافة المكتوبة	03
		الجرائد	04
		المجلات	05
		الصحافة الموضوعية	05
		الصحافة المغرضة	06
		المجموع	

5-3- متابعة البرامج التلفزيونية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		التلفزيون	01
		البرامج التلفزيونية	02
		الأفلام	03
		المسلسلات	04
		الأشرطة العلمية	05
		المجموع	

5-4- التعرف على وظيفة الأقمار الصناعية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الأقمار الصناعية	01
		الأقمار العلمية	02
		أقمار الاتصالات	03
		أقمار الطقس	04
		أقمار التجسس	05
		المجموع	

6- المحافظة على سلامة البيئة:

1-6- المحافظة على الموارد البيئية:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	الماء		
02	النبات		
03	الحيوان		
04	تفادي تسميم المياه		
03	تجنب قطع الأشجار		
04	تجنب حرق الأشجار		
05	حماية الغابات		
06	حماية الثروة الحيوانية		
المجموع			

2-6- مكافحة التلوث:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	تلوث الجو		
02	تلوث البر		
03	تلوث البحر		
04	تلويث البيئة		
05	النفائات السامة		
06	دخان المصانع		
المجموع			

3-6- الاهتمام بنظافة المحيط وجماليته:

الرقم	الكلمة	التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
01	النظافة		
02	نظافة المحيط		
03	رش المبيدات		
04	المساحات الخضراء		

		تنظيم العمران	05
		الإدارة العمومية	06
		تعبيد الطرقات	07
		التشجير	08
		حرق النفايات	09
		المجموع	

6-4- تفادي الكوارث البيئية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		انفجار المفاعلات النووية	01
		كارثة تشرنوبل	02
		تسرب المواد المشعة	03
		التجارب النووية	04
		المبيدات الخطرة	05
		ثقب الأوزون	06
		المجموع	

7- معرفة الحقوق والواجبات:

7-1- الحقوق المدنية والسياسية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		الاختلاف	01
		التمتع بالجنسية	02
		المساواة	03
		تقلد الوظائف العامة	04
		الكرامة	05
		عدم الاعتقال التعسفي	06
		حرية التنقل	07
		حرية التدين	08

		حرية الرأي	09
		المشاركة في الانتخابات	10
		الحرية السياسية	11
		إنشاء أحزاب سياسية	12
		المشاركة في الجمعيات	13
		إنشاء النقابات	14
		حرية التعبير	15
		المجموع	

2-7- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		المشاركة في الحياة الاقتصادية	01
		المشاركة في الحياة الاجتماعية	02
		المشاركة في الحياة الثقافية	03
		الملكية	04
		العمل	05
		الراحة	06
		الإضراب	07
		الحماية الاجتماعية	08
		الرعاية الصحية	09
		التعليم	10
		المجموع	

3-7- واجبات وطنية:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		صيانة الرموز الوطنية	01
		احترام القانون	02
		الحفاظ على الممتلكات العامة	03

		الدفاع عن الوطن	04
		تنمية الوطن	05
		المجموع	

4-7- واجبات نحو الدستور:

النسبة المئوية (%)	التكرار (ك)	الكلمة	الرقم
		معرفة الدستور	01
		احترام الدستور	02
		العمل ببنود الدستور	03
		حماية الدستور	04
		المجموع	